ذكريات
١٧

يوسف الحكيم

سورية و الانتداب الفرنسي





سورية
و
الانتداب الفرنسي

ذكريات
١٧

يوسف الحكيم

سورية والانتداب الفرنسي

الطبعة الثانية



دار النهار للنشر

تمهيد

لما كانت الاجزاء الثلاثة السابقة من الذكريات، « سورية والعهد العثماني » و « بيروت ولبنان في عهد آل عثمان » و « سورية والعهد الفيصلي » قد تضمنت قسماً لا يخلو من علاقته بموضوع هذا الجزء الرابع، لذلك بدأته بموجز من ذلك القسم على الوجه التالي:

سورية في العهد العثماني - بقيت سورية تحت الحكم التركي العثماني أربعمئة سنة (١٥١٦ - ١٩١٨) كان معظمها معبراً عنه في كتب التاريخ التركية وغيرها بدور الانحطاط. ولما استقر دور التنظيم، المستمد من الفقه الاسلامي ومن التشريع الاوربي، في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩)، شعر السوريون بالاستقرار واشترك عدد غير قليل منهم في مناصب الدولة العالية دون ان يبوحوا بما كان يردده بعض اخوانهم في السر من تمني الاستقلال وجمع شمل العرب في دولة واحدة، الى ان اعلن الدستور (١٩٠٨) وتمتع جميع العثمانيين بالمساواة وحرية ابداء الرأي. حينئذ برزت في سورية الرغبة في الاستقلال، تحت ستار طلب الاصلاح الاداري أولا، ثم اتجه بعض انصاره سنة ١٩١٣ الى باريس، حيث اجتمعوا مع اخوانهم من سائر الاقطار العربية وقرروا العمل في سبيل الاستقلال.

سورية في الحرب العالمية الاولى - لما بدأت الحرب العالمية الاولى (١٩١٤) وخاضت الدولة العثمانية غمارها الى جانب ألمانيا، قام القائد العام العسكري في سورية، الفريق الاول جمال باشا، بحكم ارهابي اقترن بنفي عدد كبير من السوريين واللبنانيين، ممن عرفوا بقربهم الى فرنسا أو بريطانيا، الى الاناضول وباعدام نخبة ممتازة من الرجال العاملين لاجل الاستقلال العربي على اعواد المشانق، في كل من دمشق وبيروت (١٩١٥)، مما زاد في نقمة العرب على الحكم العثماني التركي، حينئذ اعلن الشريف الحسين، امير مكة المكرمة (١٩١٦)، الجهاد المقدس على الترك، مغتصبي الخلافة الاسلامية، بعد سابق اتفاقه مع مندوبي السير مكماهون Mac Mahon السفير البريطاني في القاهرة، حول استقلال الاقطار العربية عن الدولة العثمانية. وأقبل المجاهدون العرب، من سورية وغيرها، على دخول الحرب تحت راية الحسين واحرزوا، بزعامة انجاله، انتصاراً على القوات العثمانية حتى اقتربوا من دمشق، بينما كان الجيش البريطاني، بعد احتلاله القدس وكل فلسطين، يتقدم نحو بيروت ودمشق، فأصيب الجيش العثماني بشر هزيمة، متراجعاً شمالاً وبغير انتظام، واعلن قائده الاعلى في دمشق، بتاريخ ٢٧ ايلول ١٩١٨ ، أمام المجلس البلدي جلاء الدولة العثمانية جيشاً وحكومة، وقد تم هذا الجلاء عن كامل سورية الى حلب فالاناضول في ٣٠ تشرين الاول.

تقسيم سورية الى مناطق ثلاث - فور دخول الجيش العربي فالقوات البريطانية دمشق، في اول تشرين الاول، صدر بلاغ الجنرال اللنبي Allenby، القائد العام للقوات الحليفة في الشرق الاوسط، متضمنا تقسيم سورية الى مناطق ثلاث، شرقية وغربية وجنوبية، تمتد الشرقيّة من جنوبي الاردن الى ما وراء حلب شمالاً والغربية الساحلية من جنوبي صور الى ما وراء انطاكية واسكندرون، ومن ضمنها لبنان ولواءا طرابلس واللاذقية وجبال العلويين، والمنطقة الجنوبية فلسطين تشمل متصرفية القدس وملحقاتها بالاضافة الى لوائي عكا ونابلس اللذين كانا تابعين لولاية بيروت، ويرئس كلا من هذه المناطق حاكم عسكري، فكان الفريق رضا باشا الركابي، العربي الدمشقي، على المنطقة

الشرقية والكولونيل الفرنسي دي بيبباب De Piépap ، على المنطقة الغربية ، بينما كانت المنطقة الجنوبية تحت احتلال القوات البريطانية .

كان هذا التقسيم متفقاً ما مع سابق الاتفاق المنعقد بين الحليفتين بريطانيا وفرنسا ، المعروف باتفاق سايكس بيكو (١٩١٦) ، كما يتفق بدرجة اقل مع سابق وعود السفير البريطاني السير مكماهون الى الشريف الحسين أمير مكة المكرمة (١٩١٥) ، بالاضافة الى فكرة احداث وطن قومي يهودي في فلسطين اتماماً لوعد بالفور Balfour بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ .

وقد تأيد هذا التقسيم فيما بعد باتفاق الحليفتين المشار اليهما في مجلس الحلفاء الاعلى ، المنعقد في سان ريمو San Remo في ٢٤ نيسان ١٩٢٠ .

في بدء ذلك التقسيم ، أي في الرابع من تشرين الاول ١٩١٨ ، دخل دمشق الامير فيصل ، فاستقبل استقبالاً شعبياً وعسكرياً منقطع النظير وأعلن فور وصوله ، بأسم والده الحسين ملك الحجاز ، استقلال سورية العربية وثبت حكومة الفريق الركابي ، المؤلفة من مديرين سوريين ولبنانيين ، يساعدهم موظفون أكفاء من جميع الاقطار العربية ، بالاضافة الى قادة عسكرين عراقيين .

وفي الثامن من شهر اذار ١٩٢٠ ، نادى المؤتمر السوري ، المنعقد في دمشق ، بالامير فيصل ملكاً على سورية ، في حفلة حضرها جميع قناصل الدول وسط هتافات جماهير الشعب السوري .

لجنة الاستفتاء الاميركية ـ أوفد هذه اللجنة الرئيس الاميركي ويلسن Wilson ، للوقوف على رغبة الاهلين في امر مصيرهم وفي الدولة التي يريدون انتدابها عليهم مدة من الزمن ، بعد تصريحه باعتذار امريكا عن قبولها اي انتداب ، فوصلت اللجنة الى سورية في ٢٠ حزيران ١٩١٩ وتجولت في مختلف مدنها اربعين يوما ، كانت النتيجة التي حصلت عليها ان الاكثرية الساحقة في المنطقة الشرقية تريد الاستقلال التام ، فان كان لا بد من الانتداب فليكن بريطانياً لا فرنسياً . وقد تأيدت هذه النتيجة بما اوضحه وفد المؤتمر

السوري للجنة لدى مقابلتها ، بينما طلبت الاكثرية في المنطقة الغربية الانتداب الفرنسي .

وقد برزت اثر ذلك نقمة فرنسا على حليفتها بريطانيا ، التي كانت قواتها محتلة كامل المنطقة الشرقية ، ولكن هذه النقمة قد زالت نتيجة عودة الحليفتين الى سابق اتفاقهما على ان تكون سورية ، بمنطقتيها الشرقية والغربية ، تحت الاشراف الفرنسي ، مقابل اشراف بريطانيا على فلسطين والعراق . وقد انسحبت اثر ذلك القوات البريطانية من كامل سورية وكيليكيا ، ثم اقترن ذلك الاتفاق بصك انتداب اقرته جمعية الامم بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٢٢ .

المنطقة الغربية ـ عقب جلاء الدولة العثمانية في آخر يوم من ايلول (١٩١٨) عن بيروت ولبنان ، باتجاه الاناضول ، وصلت القوات البريطانية ، قادمة من فلسطين ، وواصلت سيرها بفترات منقطعة الى طرابلس فحمص فحلب . ثم وصلت الجيوش الفرنسية بحراً الى بيروت ، في السادس من تشرين الاول ، واخذت مواقعها في مختلف انحاء المنطقة الساحلية ، وتسلم الحاكم العسكري الكولونيل دي بيبياب ادارة الحكم . وقدم على الاثر جورج بيكو Georges Picot ، أول مفوض سام فرنسي ، واخذ بيروت مقراً له ، ثم قسم المنطقة الى ثلاث حكومات : أولاها حكومة لبنان الكبير ، مؤلفة من بيروت وأقضيتها الثلاثة ، صور وصيدا ومرجعيون ، وطرابلس وبعض ملحقاتها ، بالاضافة الى جبل لبنان ، المعروف بسابق استقلاله الاداري . والحكومة الثانية هي حكومة بلاد العلويين ، ومركزها اللاذقية ، والثالثة حكومة لواء اسكندرونة ، الجامعة اقضية انطاكية وبيلان وقرق خان ، وكانت جميعها ملحقة بولاية حلب . وكان يرئس كل حكومة من هذه الحكومات الثلاث حاكم عسكري فرنسي ، يعاونه مديرون ومستشارون فرنسيون ووطنيون ، وكان المرجع الاعلى لهذه الحكومة المفوض السامي جورج بيكو ، المقيم في بيروت ، ولما سافر الى فرنسا ، في اوائل سنة ١٩١٩ ، خلفه الجنرال غورو ، فكان في نفس الوقت مفوضاً سامياً وقائداً اعلى لقوات الاحتلال في سورية .

ولما وصل بيروت في ١٨ تشرين الثاني ، انتهت مهمة الكولونيل دي

بيباب، والحاكم العسكري على المنطقة الغربية.

الجهاد الوطني: كان فريق بارز من مختلف الطوائف في المنطقة الغربية راغباً في الوحدة السورية والاستقلال، فقام بعد الاحتلال كل زعيم وحدوي، على رأس عصبته، بالجهاد الوطني، متعرضين لوحدات الجيش الفرنسي في شمال المنطقة ووسطها وجنوبها، وكانوا يلجؤون حين الاضطرار الى المنطقة الشرقية، حيث يلاقون من اخوانهم فيها كل عطف واكرام واخاء ولما حاول وزير الحربية السورية منع السلطة الفرنسية من استخدام سكة حديد رياق - حلب لنقل عتادها العسكري لمواجهة هجمات الزعيم التركي مصطفى كمال (آتاتورك)، الذي كان يدافع عن كيليكيا في وجه الاحتلال الفرنسي، بعث المفوض السامي الجنرال غورو بانذار الى الملك فيصل، أعقبه تقدم القوات الفرنسية شرقاً باتجاه العاصمة دمشق، فدخلتها في ٢٥ تموز سنة ١٩٢٠ بعد معركة ميسلون، التي كان في طليعة ضحاياها البطل الشهيد يوسف العظمة، وزير الحربية السورية.

التفاهم والكارثة المفاجئة: بعد احتلال العاصمة، تم الاتفاق بين قائد قوات الاحتلال، الجنرال غوابيه، ومعتمدي الملك فيصل، على تأليف وزارة جديدة، خالية من المعروفين بعدائهم لفرنسا. فقبل الملك الاتفاق وأصدر المرسوم بتأليف الوزارة الجديدة. وحين بدأت عملها صباح اليوم التالي، فوجئت ببلاغ من الجنرال المشار اليه معطوف على بلاغ المفوض السامي بوجوب مغادرة الملك فيصل سورية خلال يومين بقطار خاص ينقله الى محطة درعا ومنها الى حيفا أو عمان، كما يشاء.

وفي صباح الثامن والعشرين من تموز، غادر الملك وحاشيته العاصمة، مودعاً من كبار العلماء ورؤساء الطوائف وجمهور الشعب، بعد ان أوصى الحكومة الجديدة بأن تواظب على عملها بدقة وصبر الى ان ينجلي الامر بعد وصوله الى اوربا، حيث ينعقد مؤتمر الصلح.

بهذه النتيجة الأليمة، انتهى عهد الملكية والاستقلال ليبدأ عهد الانتداب،

كما هو مفصل في الجزء الثالث من الذكريات، وقد ختمه المؤلف بتعليق على موقف كل من فرنسا وبريطانيا والملك فيصل والزعماء السوريين تعليقاً اثبتت مغزاه الحوادث المتعاقبة المفصلة في هذا الكتاب .

الباب الأول
الاحتلال العسكري وبدء الانتداب

الفصل الأول
في اعقاب الاحتلال

ـ الحكومة السورية في ظل الاحتلال

كان مجرد احتلال الجيش الفرنسي، بعد معركة ميسلون، العاصمة السورية دمشق فكامل المنطقة الشرقية، لا يمكن منطقياً اعتباره انتداباً على سورية، بعد ان اعلنت استقلالها ورفضها الانتداب الفرنسي. ولكن الظروف التي كانت قائمة آنئذ، وفي مقدمتها نزول الحليفتين في الحرب، المتناظرتين في الاستعمار، عند الاقتراح الاميركي المتعلق بالانتداب، مع احتفاظهما بسابق اتفاقهما على ان تكون سورية ولبنان تحت النفوذ الفرنسي، وفلسطين والعراق تحت النفوذ البريطاني، ان تلك الظروف، بالاضافة الى فقدان كل أمل بانتصار دولة صغيرة، في بدء نشأتها، على دولة عظيمة كفرنسا، قد أملت على كل مواطن عاقل وجوب تخفيف وطأة الاحتلال واعتباره على الفور بدء الانتداب الموقت. وعلى هذا الاساس تألفت الحكومة السورية في ٢٦ تموز سنة ١٩٢٠ بموجب مرسوم ملكي على الوجه التالي:

علاء الدين الدروبي	لرئاسة الوزراء
عبد الرحمن اليوسف	لرئاسة مجلس الشورى
عطاء الايوبي	لوزارة الداخلية
بديع المؤيد	لوزارة المعارف
جلال زهدي	لوزارة العدل
فارس الخوري	لوزارة المالية
جميل الالشي	لوزارة الدفاع
يوسف الحكيم	لوزارة الشؤون النافعة (الزراعة والتجارة والاشغال العامة).

٢ ـ مهمة الحكومة في الوقت الراهن

لقد اقتصرت مهام هذه الحكومة، مع وجود قوات الاحتلال، على الشؤون الادارية الداخلية ولم يبق لها محل في السياسة الخارجية، بدليل الاستغناء عن وزارة الخارجية، كما ترتب على هذه الحكومة توجيه السوريين الشغوفين بالاستقلال الى تحمل الاحتلال العسكري، منعاً لوقوع اضطرابات قد تؤدي الى خسائر في الارواح والاموال وأملاً في ان يكون الانتداب مساعداً في وقت قريب على ضمان الاستقلال التام. وأخذ كل من الرئيس والوزراء يقوم بالواجب المترتب عليه ضمن دائرة اختصاصه، متوخين في نفس الوقت عدم افساح المجال للتدخل الفرنسي في أي امر داخلي لا يتصل بالسياسة ولا يمس الانتداب. وقد قابل الشعب السوري المفكر هذه البادرة بوافر التقدير والاعجاب.

٣ ـ بلاغ قيادة القوات المحتلة

فوجئت الوزارة في بدء عملها، بكتاب بعث به قائد قوات الاحتلال الجنرال غوابيه Goybet، متضمناً ما يلي:

١ ـ ان الحوادث الدموية التي وقعت في البلاد لم تسوغ بقاء الملك فيصل فيها، اما الحكومة السورية، التي قبلت العمل تحت الانتداب الفرنسي، فستجد

منه المعونة والاحترام لحقوق الشعب السوري وحريته .

٢ - فرض مئتي ألف دينار ذهباً كتعويض للعائلات السورية التي نكبت بقتل بعض افرادها ودمار بيوتها .

٣ - محاكمة رؤساء العصابات .

٤ - عرض ما تتخذه الحكومة من مقررات على القيادة بواسطة رئيس البعثة الفرنسية .

٥ - بث السكينة والاطمئنان في نفوس الشعب ومنع التظاهرات بتاتاً ونزع السلاح من الاهلين تدريجياً .

لدى تلاوة هذا البلاغ في المجلس الوزاري، لم ينشرح له صدر الوزراء، ولاسيا الذين سبق لهم التعاون مع الملك الذي كان اتفق مع كليمنصو Clémenceau . ولكنهم آثروا البقاء في عملهم اتباعاً لواجب وطني قد يشمل اخوانهم المجاهدين، سواءً الباقين منهم في سورية او الذين غادروها .

٤ - الملك في درعا

بعد ان غادر الملك فيصل العاصمة، في ٢٨ تموز ١٩٢٠ ، بقطار خاص، تبعاً لبلاغ قائد القوات الفرنسية المحتلة المؤيد ببرقية المفوض السامي الجنرال غورو ، نزل الملك في محطة درعا ، حيث استقبله المشايخ والوجهاء القادمين من جميع انحاء محافظة حوران وظلوا محيطين به ثلاثة ايام، يظهرون عواطف المحبة والاجلال لمليكهم، سليل البيت الهاشمي .

ولما بلغ السلطة المحتلة في دمشق ان حديث الملك قد أثار حفيظة مستقبله الحورانيين ونقمتهم على الاجنبي وعلى بعض وجهاء دمشق، اشارت الى رئيس الوزارة ، فبعث حسب اشارتها الى جلالة الملك بالبرقية التالية :

« أفادت السلطة الفرنسية انها وضعت تحت امر جلالتكم قطاراً خاصاً للسفر الى حيفا أو عمان، حسب اختياركم، بدون توقف في درعا ، فأسترحم من جلالتكم، حفظاً لبلاد حوران من المصائب والخراب، تعجيل حركتكم مولاي » .

رئيس الـوزراء
علاء الدين

وفي نفس الوقت، حلقت طائرات عسكرية فوق درعا وضواحيها وكل بلاد حوران وألقت منشورات وجهها الى الأهلين الجنرال قائد القوات الفرنسية، ليقوموا بتكليف الملك بمغادرة بلادهم، والا تعرضت للقنابل وأعيد القطار المعد له الى دمشق خلال عشر ساعات. ولكن الملك العربي النبيل لم يكن بحاجة لانذار السلطة المحتلة ولا لتذكير رئيس الوزارة، فسافر مع حاشيته، في مطلع شهر آب، الى حيفا، حيث لقي الحفاوة البارزة من جميع الاهلين ومن السلطة البريطانية خاصةً، وسافر من حيفا بحراً الى اوربا.

التعليق:

لم يتضمن البلاغ الصادر بمغادرة الملك البلاد السورية أي سبب لهذه المفاجأة، قبل ان ينقضي يوم واحد على اتفاقه مع السلطة المحتلة على تأليف الوزارة الجديدة، وقد كثرت الشائعات حول ذلك، دون امكان الاعتماد على واحدة منها. بيد ان الكثيرين من العقلاء انتقدوا الخطة التي سلكتها سلطة الاحتلال في بلاغها وقدروا النتائج التي قد تترتب على اختيار الطريق التي حدّدتها لمغادرة الملك البلاد، إذ لأن قصد سفر الملك عن طريق بيروت الى البلد الذي يريده خارج سورية، مزوداً في أقل تقدير، بمقتضيات الترفيه والتكريم والاحترام، بدلاً من افساح المجال لنزوله في درعا والتفاف زعماء حوران ولتحليق طائرات الانتداب في الاجواء، كان سيجنّب البلاد وما عقب وسيعقب ذلك من احداث.

٥ ـ الغرامة الحربية

في ٢ آب ١٩٢٠، فرضت سلطة الاحتلال على المنطقة الشرقية غرامة حربية قدرها مئتا الف دينار سوري ذهب تصرف تعويضاً على المنكوبين بسبب الاعمال العدوانية. وعلى الاثر، نشر رئيس الوزارة قرار مجلس الوزراء المتضمن توزيع هذا المبلغ على مدن المنطقة وتحصيلة من ذوي اليسار، بمعرفة لجان، على ان من يمتنع عن الدفع يساق الى الديوان العرفي وتحجز موجوداته. وكان التوزيع حسب الجدول التالي:

دينار سوري ذهب

٤٠٠٠٠	دمشق
٤٠٠٠٠	مدينة حلب
١٥٠٠٠	مدينة حماه
١٥٠٠٠	مدينة حمص
٥٠٠٠	قضاء بعلبك[١]
٥٠٠٠	قضاء البقاع
١٠٠٠	قضاء حاصبيا
١٠٠٠	قضاء راشيا
١٠٠٠	قضاء الزبداني
٢٠٠٠	قضاء وادي العجم
٤٠٠٠	دوما
٢٠٠٠	جيرود
٢٠٠٠	ملحقات حمص
٢٠٠٠	ملحقات حماه
١٠٠٠٠	ملحقات حلب
٣٠٠٠	قضاء القنيطرة
١٥٠٠٠	لواء حوران
١٥٠٠٠	قضاء السلط
١٥٠٠٠	لواء الكرك
٣٠٠٠	قضاء النبك
١٤٠٠٠	جبل الدروز

---

(١) ان كلمة «قضاء» الباقية من آثار العهد العثماني، وهي تشمل المدن والقرى الملحقة باللواء (المتصرفية) او بمركز الولاية، قد ابدلت اخيراً بكلمة «منطقة»، كما قامت كلمة «محافظة» بدلاً من «لواء» و «متصرفية».

ثم عُدِّلت هذه الغرامة وصورة توزيعها، بعد تجزئة المنطقة الشرقية من سورية وانفصال شرقي الاردن عنها، بما حواه من الكرك والسلْط وعجلون، وانفصال الاقضية الاربعة، بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا، وضمها الى لبنان الكبير، وعلى اثر التفاهم بين الوزارة السورية والمفوضية العليا الفرنسية، نشر الرئيس السوري قراراً وزارياً باعتبار الغرامة المفروضة على سورية بحدودها الجديدة بعد الاحتلال تسعة وثمانين الف دينار، تحصل مع ضرائب المسقفات والاراضي والتمتع ورسوم الاغنام والابل والخنازير وبدلات الطريق والاعشار، بنسب متفاوتة، في مهلة آخرها نهاية شباط ١٩٢١. وقد أعفي الاجنبي من هذه الغرامة.

٦ - جمع السلاح

أمر قائد القوات الفرنسية، فور احتلالها دمشق، بجمع السلاح من الاهلين وفرض على مدينة دمشق تسعة آلاف بندقية حربية، تحت طائلة العقوبة التي يعينها المجلس العسكري.

وفي ٣ آب، نشرت الحكومة قراراً وزارياً يوجب على اهالي مدينة دمشق تسليم ما عندهم من البندقيات الحربية على اختلاف انواعها، عدا بندقيات الصيد، خلال عشرة ايام، تحت طائلة العقوبة التي تترتب على من يتأخر عن التسليم، ثم مددت هذه المهلة حتى الرابع والعشرين من الشهر المذكور. ولما لم يتم جمع المقدار، تكرر تمديد المهلة ثانياً وثالثاً وانتهى الامر بصرف النظر عن جمع السلاح، مما دل على هدوء نقمة السلطة المحتلة ورغبتها في كسب عواطف الشعب بعد ان أمنت من خطر مقاومته. وقد أبدى متصرف (محافظ) دمشق، الاداري البارز نورس الكيلاني، المكلف بمهمة جمع السلاح، مزيد الدقة والحكمة في جمع ما أمكن جمعه والسعي لدى السلطة المحتلة للعفو عن باقي المطلوب، فكان حائزاً الشكر والثناء من الجميع.

٧ - مصطفى الشهابي، مدير مصلحة الزراعة

كان مدير مصلحة الزراعة، مصطفى الشهابي، من خريجي مدرسة كرينيون

Crignon الزراعية، في فرنسا، متصفاً بالعلم وحسن الخلق ومعروفاً بغيرته على وحدة سورية واستقلالها. وعلى اثر معركة ميسلون وتقدم القوات الفرنسية لاحتلال دمشق. كان هذا المدير في نفس القطار الحديدي الذي أقل الوزارة السورية الى محطة الكسوة، خشية انتقام السلطة الفرنسية من المواطنين امثاله، بسبب سابق خطته المعادية لفكرة الانتداب. ولما عاد الملك والوزراء الى دمشق، واصل الشهابي سفره الى درعا، حيث اقام مترقباً المصير. ولكن والده، الشيخ الوقور، لم يستطع صبراً على غياب ولده، فجاء لزيارة وزير الشؤون النافعة بعد مباشرة الوزارة الجديدة عملها، نادباً سوء حظه، فقد فقد ولده الاخر عارفاً، الذي أعدمه السفاح جمال باشا اثناء الحرب الكبرى مع اخوانه، شهداء الوطنية، وهذا ابنه الثاني مصطفى قد غادر منزله الى درعا دون ان يعرف المصير الذي ينتظره. فهدّأ الوزير روع الشيخ الوالد الحنون وطمأنه على مصير ابنه وأرسل في الحال البرقية التالية:

«درعا - مدير مصلحة الزراعة مصطفى الشهابي - المصلحة تستدعي وجودكم على رأس وظيفتكم، فاسرعوا بالعودة اليها».

التوقيع
وزير النافعة

وفي اليوم التالي، عاد المدير الشهابي الى مقر وظيفته وكان بعدئذ على أتم التفاهم مع مستشاره الفني الفرنسي فلوريمون، يعملان معاً في حقل التجارب الزراعية وانمائها.

الفصل الثاني

بدء الانتداب

٨ ـ البعثة الفرنسية

كان المفوض السامي مقيماً في بيروت، مع اركان المفوضية وموظفيها. وبعد احتلال المنطقة الشرقية، اختار مقراً ثانياً سورياً له دار معتمده في دمشق، حين يقوم بزيارتها. وقد أسس فيها بعثة فرنسية، يرئسها مندوبه، فينظر في الشؤون الادارية البسيطة وترفع ما يتعلق بالامور الهامة الى المفوض السامي، فيوافق عليه او يرده او يعدل فيه. وقد عين مندوباً له في بدء الاحتلال الكولونيل تولا Toula، معاون المعتمد الفرنسي في دمشق المعروف بسابق صداقته للملك فيصل.

تألفت البعثة الفرنسية من قسمين رئيسيين، تابعين لمندوب المفوض السامي، أولهما عسكري، برئاسة الكولونل كوس Cousse، المعتمد الفرنسي السابق، فكان مرجعاً لقوى الامن العام من جنود وشرطة ودرك، ولادارة شؤون العشائر المقيمة والمتنقلة في الاراضي السورية.

ويرئس القسم الثاني مسيو شيفلر Ernest Schoeffler، من الموظفين المدنيين الفرنسيين، يعاونه خبراء فرنسيون باسم «مستشارين» في المهمات الموكولة اليهم. فكان السادة ميليان للمالية وسيرو Cirou للعدليو وفلوريمون Florimond للزراعة والكومندان فيريه للاشغال العامة والطبيب شابو للامور الصحية كما كان مدير فرنسي للامن العام الى جانب مدير الشرطة السوري وضباط فرنسيون في الدرك الى جانب قادة سوريين.

بعد أيام قليلة، أنهى المفوض السامي مهمة الكولونل تولا في دمشق وأقام مقامه الكولونل كاترو Catroux، من اركان الجيش الفرنسي البارزين، مندوباً عاماً للمفوض السامي في سورية، فوفق هذا المندوب من جميع النواحي، السياسية والادارية والعسكرية، الى احراز الثقة والاحترام من الجميع.

بعد قدوم الكولونيل كاترو دمشق، مندوباً عاماً للمفوض السامي، أذاع رئيس الوزارة بلاغاً الى الوزراء يقضي بأن ترفع اليه اضبارات القرارات التي اتخذوها والتي سيتخذونها لاطلاع مندوب المفوض السامي عليها وعرضها عند الاقتضاء على المفوض السامي نفسه، لأخذ موافقته عليها .

٩ ـ رجال الانتداب في بدء عملهم

قلنا فيما سبق ان مهام الحكومة الوطنية اقتصرت، بعد الاحتلال والانتداب، على تخفيض وطأتها جهد المستطاع وتوجيه الشعب توجيهاً يحول دون الاضطرابات الداخلية ودون تدخل المستشارين الفرنسيين في كل صغيرة وكبيرة من الاعمال الادارية وقصر عملهم على الشؤون الفنية، من مالية واقتصادية وثقافية. ومع ذلك، فقد جاء ذات يوم الكومندان فيريه، المستشار في شؤون الاشغال العامة، الى الوزير قائلا: « ان السيد درويش أبا العافية، مدير الاشغال العامة، تفوه بكلمات غير لائقة بحق المفوض السامي، الجنرال غورو »، واضاف على قوله هذا: « ولا غرابة في جرأة المدير المذكور على ذلك، فقد كان دوماً عدواً للانتداب الفرنسي، مشاطراً المتطرفين من الوطنيين مقاومتهم لكل تفاهم مع الفرنسيين ». فأجابه الوزير: « ان الجزء الثاني من كلامكم لا يؤلف جرماً او مخالفة يعاقب عليها وان كل سوري كان أبا العافية، اما الشق الاول فيستدعي التحقيق وعلى نتيجته يبنى المقتضى ». فطأطأ المستشار رأسه احتراماً وقال: « نطقتم بالحق يا معالي الوزير ».

بعد التحقيق المقتضي، ظهرت براءة السيد درويش مما عزاه اليه بعض حساده، فظل في منصبه معززاً مكرماً، يديره بكل أمانة ونشاط، وقد محضه المستشار المومأ اليه خالص اعتباره وتوطدت بينهما صلات التعاون في العمل الفني، مع تبادل الثقة والصداقة.

يوحي الينا الانصاف أن نشيد في هذا الصدد بحسن قيام رجال الانتداب، في بدء عهدهم، بالوظائف الموكول امرها اليهم، بكل أدب ووقار، حاصرين همهم في ابداء الرأي واسداء النصيحة الى زملائهم دون ان يتدخلوا في

متفرعات الادارة، توصلاً لكسب مودة السوريين وعدم شعورهم بوطأة الانتداب.

١٠ - الاجراءات الادارية السريعة

أ - الرقابة على الرسائل والبرقيات

في ٢٧ تموز، أي بعد يومين من احتلال العاصمة، أعلنت مديرية المطبوعات، عطفا على اشعار مديرية البرق والبريد، ان الأوامر المبلغة اليها اوجبت وضع الرقابة على الرسائل والبرقيات، فيجب على الاهلين ابقاء ظروف رسائلهم مفتوحة وان لا تتجاوز الرسالة صفحة واحدة.

ب - التعامل بالورق النقدي

اذاعت وزارة المالية ان ورق البنك السوري مقبول في جميع الدوائر الرسمية، بالسعر الرائج الذي تعينه الوزارة بالنسبة للدينار، وقد عينته بأربعين قرشاً سورياً لكل ورقة ذات المئة قرش.

جـ - الدنانير السورية

كانت هذه الدنانير قد سكّت على سبيل التجربة وعليها اسم الملك فيصل، فقرر مجلس الوزراء حفظها في المتحف السوري.

د - منع الموظفين من الاشتغال بالسياسة

اصدر رئيس الوزارة بلاغاً حظّر فيه اشتغال الموظفين بالشؤون السياسية.

هـ - اختيار الأكفاء للوظيفة

ابلغت رئاسة الوزارة جميع الوزراء ضرورة بذل الدقة في انتقاء الموظفين واختيار الاكفاء، لئلا ينتظم في سلكهم الذين اضاعوا المصلحة الوطنية بين الافراط والتفريط.

و - اقفال مكتب اللجنة الوطنية والنادي العربي

امرت وزارة الداخلية، عطفاً على امر رئاسة الوزراء، باقفال مكتب اللجنة الوطنية وضبط اوراقها واجراء المعاملة القانونية بحق مؤسسيها، لانها قامت، خلافاً لاحكام القوانين المرعية، وامرت ايضاً باقفال النادي العربي لانه اشتغل بالسياسة، مع ان الغاية من تأسيسه كانت علمية ثقافية واجتماعية.

املاء الشواغر في الوظائف الهامة - عين غالب النائلي مستشاراً لرئاسة الوزارة، مكان امين التميمي، المستشار السابق، من غلاة الوطنيين. وعين فؤاد الخطيب، الشاعر الموهوب والسياسي اللبق، مستشاراً للشؤون الخارجية، دون ان يكون هنالك وزارة لهذه الشؤون.

شكر الأقليات لعواطف الأكثرية - تلقى رئيس الوزارة كتاباً موقعاً من رؤساء الطوائف المسيحية والموسوية ووجهائها تتضمن الثناء على اخوانهم المسلمين، في دمشق وضواحيها، لسهرهم في الايام الاخيرة على استتباب الامن والطمأنينة ومنع الاضطرابات.

١١ - اعتبار الانتداب امراً واقعاً

في ٥ آب، اصدر رئيس الوزارة البلاغ العام التالي:

ليس من يجهل ان مؤتمر الصلح، الذي قرر الاعتراف باستقلال البلاد السورية ووجود دولة مستقلة فيها، قرر، في نفس الوقت، انتداب فرنسا لهذه البلاد، على ان تعين شروط الانتداب على حدة، حسب عهد جمعية الامم بنسبة اهلية الشعب ورقيه العلمي والاجتماعي.

ولما كان الشعب السوري في مقدمة الشعوب المعروفة بالنباهة والرقي العلمي وكامل القابلية للحكم الذاتي، فأن الانتداب لا يمكن ان يكون شديد الوطأة، بل هو لا يتجاوز حد المعاونة التي من شأنها ان لا تمس الاستقلال الذي أقرته جميع الدول.

غير ان عدم انتهاء المخابرات الجارية بين الحكومة السابقة في دمشق وحكومة المنطقة الساحلية، بشأن تسهيل مناقلات السكة الحديدية بين بيروت

وحلب، الى نتيجة صريحة، بالاضافة الى سوء تفاهم حصل في مسائل اخرى، قد حدا بالمندوب السامي للدولة المنتدبة، الجنرال غورو، الذي رأى نفسه بحاجة شديدة الى سوق الجنود والعتاد الى الجهة الشمالية للوقوف في وجه من هم عدو مشترك لجميع الحلفاء، الى ان يستعلم شفهياً ثم خطياً عن اسباب وضع العراقيل في سبيل تلك السوقيات، مع كون المصلحة مشتركة بين الطرفين، فارسل ذلك البلاغ الذي اذاعته الصحف في حينه وهو يشتمل على المواد الآتية:

١ ـ التصرف بسكة حديد رياق ابتغاء تسهيل النقليات.
٢ ـ احتلال مدينة حلب احتلالاً عسكرياً كي لا تسقط بيد العدو.
٣ ـ قبول تداول الورق السوري.
٤ ـ التصريح بقبول الانتداب الفرنسي باعتباره امراً واقعاً.
٥ ـ تأديب المجرمين الذين أضروا بحركاتهم واعمالهم اهالي المنطقتين.

ولما لم تر الحكومة في ذلك ما يرمي الى العبث باستقلال البلاد او يشير الى الحط من كرامة الأمة او الهضم من حقوقها، عادت واختارت جانب المسالمة مع الحزم وقررت اجابة تلك المطالب بعد تحوير يوافق مصلحة البلاد. بيد ان عدم وصول البرقية الموافقة في حينها وتأخرها عدة ساعات كان سبباً لتقدم عساكر الدولة المنتدبة وحصول ما كان من الامر، فدخلت هذه العساكر العاصمة بكل هدوء وسكينة حيث وجدت من الحكومة والاهالي منتهى الاعتدال والرزانة، فأكد رجال الدولة المنتدبة اعترافهم بشرعية الحكومة الوطنية واستقلالها ووجوب احترام قوانينها ومعاملاتها وعملوا على الأخذ بناصرها ولا سيما في توطيد دعائم الراحة والسكينة والضرب على أيدي المتمردين والعابثين بالامن داخل البلاد. وعليه، فان الحكومة تطلب اولاً من جميع الاهلين:

١ ـ ان يخلدوا الى السكينة التامة، متجنبين دواعي عدم النظام التي تذهب بسمعتهم وسمعة بلادهم.

٢ ـ ان لا يتأخروا عن تأدية ما عليهم من الاموال الاميرية بوجه من الوجوه.

٣ - ان يحترموا القانون وحقوق مأموري الحكومة ويلبوا اوامرها .

٤ - ان لا يكتموا امر كل من أتى أو يأتي بعمل مغاير للقانون ورضى الحكومة في وقت من الاوقات وهي عازمة على انزال العقاب الصارم بكل من يخالف ذلك .

وتحتم الحكومة ثانياً على جميع المأمورين والموظفين الموكول اليهم تقرير الامن والسكينة :

١ - ان يسارعوا الى الضرب على ايدي كل من يتصدى الى العبث بالامن واقلاق الراحة بيد من حديد .

٢ - ان يعلموا ان جميع القوات الوطنية والمنتدبة متحدة ومتضافرة على مظاهرتهم في هذه الغاية النبيلة .

٣ - ان لايغرب عن بالهم ان القوات التي يطلبونها لقمع الفتن واستئصال دابر الفساد والشقاوة عند الحاجة انما هي لمجرد الضرب والتنكيل لا التهديد والانذار، فيجب عليهم قبل استعدادها ان يهيئوا اسباب وقوع التنكيل بمستحقيه، فيعينوا لها الهدف تعييناً صريحاً بحصرهم اسباب وعوامل الفتن في الاشخاص المسببة والمتعمدة لها واذا لم يكن فبالقرية او العشيرة اذا اشترك بها اهلها . وان وقوع الامور المخلة من البعض وسكوت البعض الآخر لهو دليل ارتياح يستوجب التنكيل بالجميع ولكن على كل حال، ان الوجوه والمشايخ مسؤولون شخصياً بالدرجة الاولى .

اما اذا اكتفوا بذكر الوقائع من غير إسنادها الى فاعليها والمتجاسرين عليها الحقيقيين، فيعد ذلك دليلاً على عجزهم وينحون من وظائفهم .

هذا وليعلم الموظفون والاهلون انهم اذا راعوا ما ذكرناه وقاموا بواجباتهم المتقابلة بصدق واستقامة، يكونوا قد خطوا نحو غايتهم الشريفة من استقلالهم المنشود والا فاللوم على انفسهم ولات حين مندم .

في ٥ آب سنة ١٩٢٠

رئيس الوزراء

علاء الدين

١٢ ـ المفوض السامي الجنرال غورو في دمشق

بعد مرور اسبوع على احتلال دمشق، زارها القائد الاعلى المفوض السامي الجنرال غورو، فاستقبل استقبالاً رسمياً من قبل الجيش والحكومة ومعتمدي الدول الاجنبية وأعيان دمشق. وبعد تقليده الاوسمة لامراء الجيش الفرنسي، امتطى السيارة، تتقدمه كوكبة من فرسان الامير فوزي الشعلان ومن خيالة المغاربة، وجلس عن شماله الجنرال دولسبس وتبعه في السيارة الثانية رئيس الوزارة السورية ورئيس البعثة الفرنسية فالوزراء والمستشارون وساروا معاً الى قصر الحلبوني حيث حل الجنرال غورو، ثم توافد للسلام عليه العلماء ورؤساء الاديان ومعظم وجهاء العاصمة وكبار الموظفين.

وفي اليوم الثالث لقدومه، امر باقامة مأدبة غداء في مقر معتمده الرسمي (وقد اتخذ فيما بعد مقراً لكل مفوض سام فرنسي(١)) دعا اليها الرئيس والوزراء السوريين والمفتي والقاضي الشرعي والبطاركة وفريقاً من اعيان العاصمة مع اركان جيشه ومساعديه الفرنسيين. وجلس المفوض السامي وسط المائدة وعن يمينه المفتي وعن يساره البطريرك الارثوذكسي وامامه رئيس الوزارة يحيط به جنرالان. وقد تبودلت في هذه المأدبة الاحاديث عن حسن نوايا فرنسا وعزمها على النهوض بسورية الى الرفاهية والمنزلة العالية اللائقتين بتاريخها المجيد.

ومما لوحظ في هذه الحفلة، ان الجنرال غورو كان كثير الاهتمام بمحادثة البطريرك الارثوذكسي غريغوريوس حداد، متأملاً في وجهه، كأنه يعود بالذاكرة الى موقف هذا الرجل العظيم، رئيس الدين المسيحي، موقفاً متفقاً مع الشريف الحجازي في قضية استقلال العرب ومع سائر المسلمين السوريين حين رفضوا، امام لجنة الاستفتاء، الانتداب الفرنسي، فدلت بادرة المفوض السامي على ان فرنسا تود كسب مودة جميع السوريين بصرف النظر عن سابق وجهات نظرهم السياسية.

---

(١) يقع في الجسر الابيض. وهو مقر السفارة الفرنسية حالياً.

١٣ - خطاب رئيس الوزارة في حفلة الترحيب بالمفوض السامي

-في الرابع من شهر آب، اقامت الحكومة السورية، في بهو دارها[١]، حفلة عشاء لتكريم الجنرال غورو ضمت عدا الذين حضروا مأدبته السابقة، نحو مئة شخص من اعيان المدينة وكبار الموظفين وممثلي الدول الحليفة. والقى رئيس الحكومة، علاء الدين الدروبي، خطاباً رحب فيه بالزائر الكريم وأتى على ذكر الثورة الفرنسية وما قدمت للعالم من حريات، مؤكداً ان المفكرين السوريين كانوا ولا يزالون على ثقة بعدالة فرنسا وحسن نواياها وفي مقدمة هؤلاء الرجال الاحرار، الشريف فيصل الذي كان يجهر برأيه هذا في جميع مذاكراته الخاصة مع كبار رجال حكومته والمخلصين من حاشيته. غير ان هنالك فئة من غلاة الوطنيين، واكثرهم دخيل على سورية، أحاطوا به وكانوا سبباً في قبوله الحرب، بعد ان أثاروا الرأي العام على الانتداب.

واضاف رئيس الوزارة ان كلماته هذه، وهي عين الحقيقة، تجعله على ثقة من انها ستمحو كل اثر لسوء التفاهم واكد ان الاتفاقات المبرمة بين رئيس الوزارة الفرنسية كليمنصو وبين مندوب سورية وتصريحات كبار الفرنسيين الرسمية، تثبت ان فرنسا تأتي سورية كصديق لا كمستعمر. ثم خاطب المحتفى به قائلاً: «انكم وعدتم بأن تحترموا استقلال الشعب السوري وحريته وتعوّلوا على المودة والصدق المتبادلين، فمثلتم بذلك فكرة فرنسا، نصيرة الحرية والمدنية، وهذا ما جرّأنا على قبول مسؤولية الساعة الحاضرة، معتمدين على معونتكم في اتمام مهمتنا، توصلاً لحرية وطننا المحبوب واستقلاله». وختم الرئيس خطابه بالدعاء بحياة فرنسا وحياة سورية.

بعد ان انهى رئيس الوزارة خطابه، نهض رئيس بلدية العاصمة، فألقى كلمة تضمنت الترحيب بأسم الدمشقيين بالقائد العظيم الجنرال غورو وان سورية نأمل من وراء الانتداب الفرنسي مستقبلاً زاهراً بفضل ما عرف عن الشعب الفرنسي من مناصرة العدل والحرية ونشر مبادىء الانسانية بين الامم.

---

(١) في سراي المرجة.

١٤ ـ التعليق على خطاب رئيس الوزراء

كان رئيس الوزراء موفقاً في خطابه وقد بحثه مجلس الوزراء قبل القائه، فأثير الجدل حول فقرتين منه دون سواهما. اولاهما، ذكره الملك فيصل بلقب «الشريف فيصل»، مهملاً الصفة الملكية ولقب «صاحب الجلالة»، مع ان مرسوم وزارته صادر بتوقيع الملك فيصل نفسه. والفقرة الثانية من الخطاب، نعته غلاة الوطنيين «بالدخلاء»، مع انهم عرب كسائر اخوانهم السوريين، جاهدوا معهم في سبيل الاستقلال والحرية ولم يكونوا اكثر منهم او من بعضهم غلواً في الوطنية.

لما أبدى احد الوزراء في المجلس رأيه حول هاتين الفقرتين، اجابه رئيس الوزارة قائلاً: اجتنبت في الفقرة الاولى إغضاب الجنرال المحتفى به، الذي لم يعترف لا هو ولا دولته ولا سائر الحلفاء بالملكية التي اعلنتها سورية، ولم أقل «سمو الامير الملكي فيصل»، كما كانوا يلقبونه في مخابراتهم ومذاكراتهم. وبما انه ملك في نظرنا، نحن العرب، اكتفيت بنعته «بالشريف»، وهو النعت الذي يرافقه في جميع ادوار حياته أكان ملكاً او اميراً.

أما الفقرة الثانية، فقد اردت بها تخفيف نقمة المحتلين، من كبيرهم الى صغيرهم، عن جميع السوريين الذين يترتب علينا، بعد الحوادث السابقة ومجابهة الامر، إحلال الثقة بينهم وبين الفرنسيين.

ان تخلص رئيس الوزارة على الوجه المذكور قد نال قبول جميع المعتدلين في خطتهم السياسية. أما غلاة الوطنيين، فقد انتقدوه انتقاداً مراً واثاروا عليه حملة لم تخل من اثر في العاصمة وخارجها.

١٥ ـ خطاب المفوض السامي في حفلة الحكومة

اثر انتهاء رئيس الوزارة من القاء خطابه، صفق له الحاضرون تصفيقاً حاراً وشاركهم المفوض السامي الذي وقف على الفور والقى الخطاب التالي:

اشكركم يا حضرة رئيس الوزارة على الكلمات التي وجهتموها اليّ، فآمالكم

لن يكون نصيبها الاخفاق. فان فرنسا لم تجيء هذه البلاد كمستعمرة وستروننها راغبة بكل اخلاص في ضمان استقلالكم بظل الانتداب، بشرط ان لا يغدو الاستقلال ضاراً بها وانتم تعلمون بكل أسف ان الامر كان على غير ما نشتهي.

حين عاد الامير فيصل من فرنسا، في كانون الثاني الماضي، كان قد ابرم اتفاقاً مع مسيو كليمنصو، الذي كتب اليّ يومئذ ان الامير يعود الى سورية ليعرب عن نزاهته ويثبت نفوذه في تهدئة الخواطر، حتى اذا لم يستطع ان يأتي ببرهان واستمرت حوادث تلكلخ ومرجعيون على سيرها، فان الحكومة الفرنسية تجد نفسها مطلقة من كل قيد وتعمل اعمالها بحرية. وقد اكد لي الامير في بيروت صحة وعوده واعترف بأنه هو الذي اعطى في باريس الامر باثارة تلك الهجمات التي شكوت منها وزاد على ذلك انه سيخمد بسهولة تلك الحركات. تعلمون، ايها السادة، كيف ان الاشهر التي تعاقبت حطت من قيمة تلك الوعود الجميلة. فان الامير رجع الى دمشق في السابع عشر من كانون الثاني، اذا لم اكن مخطئاً في ظني، ومنذ الثامن والعشرين من الشهر المذكور حاول احد ضباط الامير، المدعو فؤاد سليم، ان ينسف مع عصابة مؤلفة من خمسين شخصاً الجسر الواقع على نهر الليطاني، غربي جديدة مرجعيون، وقد ذهبت المجهودات المبذولة في هذا السبيل عبثاً. وتعددت مثل هذه المهاجمات، التي يصعب علينا سردها، حذراً من ان يتسرب الملل والضجر. وكانت هذه الهجمات تتوالى، تارة من الشمال وتارة من الجنوب، على طول الحدود من تخوم فلسطين الى لواء اسكندرونة. ومما هو جدير بالذكر، ان العصاة الذين كانوا يهاجموننا ليسوا من الاشقياء فقط، بل كان على رأسهم ضباط الجيش النظامي وهذه العصابات مزودة بالاسلحة والعتاد والمال. ومع ان فتكها بجنودنا لم يكن شديداً، فان أضرارها كانت عظيمة على الاهلين المسالمين، اذ هدمت بيوتهم ودمرتها واحرقت القرى والدساكر ونهبت الاموال والمواشي وكانت اعمال الحكومة الشريفية الرسمية لا تقل، بازاء فرنسا، عداء عن اعمال عصاباتها. فهل يجب ان اعيد امامكم ذكرى رفض العملة السورية ومنع تصدير الحبوب الى المنطقة الغربية ورفض الانتداب على سورية، الذي انيط بفرنسا من قبل

مؤتمر السلم، ثم القرار القاضي بالخدمة الاجبارية، وهو تكليف ثقيل ترزح تحت اعبائه الشعوب وفوق ذلك، فان هذه الخدمة الاجبارية تعد عملاً عدائياً موجهاً ضد فرنسا. ومن ثم، فان الامير وحكومته قد رفضا ان يتركا لنا حرية استعمال الخطوط الحديدية الفرنسية من رياق الى حلب، مع ان هذه الخطوط كانت ضرورية لنا لمتابعة اعمالنا الحربية ضد الاتراك، وكل ذلك في سبيل سلامة سورية. هذه الاعمال، التي حملت رجلاً تحترمونه، وهو الكولونيل تولا - وكثيراً ما سعى هذا الرجل مثل سعيي - الى تنبيه الامير لهوة الخطر التي ينحدر اليها، وقد كان يقول لسموه « ان اباءكم علينا خط حلب هو طعنة خنجر تصوب الى ظهور جنودنا » وانا بنفسي، اظهرت للامير الخطر الذي تنقاد اليه البلاد بواسطة اعماله واعمال المحدقين به.

لقد صبرت فرنسا طويلاً، ولكن صبرها نفد وجاء اليوم الذي لا ينفع فيه صبر ولا تؤدة. فامرتني الحكومة الفرنسية ان ارسل الى الامير الانذار الذي تعرفون امره وتعرفون ايضاً ان البرقية التي كان من شأنها ان تمنع جنودنا عن الزحف الى الامام لم تصلنا في مساء ٢٠ تموز، لان الاسلاك البرقية كانت قد اجهزت عليها احدى عصابات اللصوص التي تشجعها الحكومة والامير، فنالوا جزاء اعمالهم. وفي الحادي والعشرين من تموز، علمت بأمر البرقية، فاصدرت الاوامر بايقاف سير الحملة بكل صدق، مع ما في توقيفها من الموانع فيما لو استؤنفت الحركات، لان هذا التوقيف يسمح للجيش الشريفي ان يعزز مواقعه التي كان يتجمع لصدنا فيها ويقوي مراكزه فيقوم بحركاته ضدنا، ولكنني حرصاً على شرف وتقاليد البلاد التي انتسب اليها وشرفي ايضاً، لم اتردد برهة في اصدار الامر بتوقيف الحركات.

وتعلمون ايضاً انه في الثامن والعشرين من تموز - وفي خلال تلك الهدنة - كيف ان كتيبة عربية خرجت من حمص مغيرة على جنودي في تلكلخ، فانهزمت الكتيبة واخذ منها واحد وخمسون اسيراً، بينهم ضابطان، وثلاثة مدافع وعشرة مدافع رشاشة، فاصبح من الواجبات المحتمة ان تعاقب هذه

الخيانة. وفي ليل الثالث والعشرين من تموز، اعطيْت اوامري بالمهاجمة وكنت شديد الوثوق بادراك الظفر، لانني قضيت اربعة اعوام في معالجة المعارك الكبرى وكنت واثقاً ايضاً من بسالة جنودي الباهرة ومن قوة السلاح الذي يحملونه بايديهم.

وفي صباح الرابع والعشرين من تموز، تداعت قوى الجيش الشريفي بعد معركة دامت ساعات معدودة ولولا حكمتكم في قبولكم الامر الواقع، لما كانت مدينة دمشق تخلصت من التدمير تحت وابل القنابل.

يجب ان تعتقدوا، ايها السادة، انني لا أسرّ بذكر الحوادث التي كان الباعث اليها خطأ حكومتكم ورأي تلك الحكومة، فقد كانت عاملا قويا على اذكاء العداوة. ولكنني اردت ان اشرح لكم بكل ايضاح ان فرنسا بالغت في خطة الصبر وان المسؤولية في ذلك تقع على الحكومة السابقة وعلى الامير، فلنغض الطرف عن الماضي ولننظر الى المستقبل. ان سلوك الجند الحسن دليل على حسن نظامهم وبسالتهم، كما انه دليل قاطع يقضي على تلك الانتقادات والوشايات التي كانت توجه اليهم. انكم تنتظرون مني كلمات تعلمون منها ثبات فرنسا، فاذكر لكم ما قلته في منشوري، وان كان ذلك من باب التكرار. ان فرنسا ترغب، بل ترى من واجباتها انجاز شروط الانتداب الذي عهد به اليها مؤتمر السلام. ولكنها، وفقاً لماضيها الشريف، ترى من نفسها في تحقيق هذا الانتداب ما هو صالح ومفيد لسورية وانماء ثروتها، مع ضمانة استقلال شعوبها التي اعترف بها رسمياً. ان فرنسا تود ان تبذل مساعدة رجالها الفنيين لتنظيم المصالح العامة وان تنفق الاموال في استثمار منابع الثروة المحلية. أفلا يعد اسلوبنا هذا عظيماً وكثير النتائج؟ ان النجاح لا يدرك الا اذا تعاون الفريقان واتحدا اتحاداً لا يستغني عنه الانتداب وانني اكرر هنا ما قلته لكم، وهو اننا لم نأت الى هذه البلاد بقصد التسلط عليكم ولا بصفة مستعمرين ولا بصفة أعداء للاسلام. ولو لم تشهد لي ايامي السالفة وما لي من عواطف الاحترام للدين الاسلامي والميل الى المسلمين، لكفت الثمانية الاشهر التي قضيتها في

سورية ان توجد فيّ عطفاً حيال المسلمين والمسيحيين، لما اجد فيهم اصدقاء لفرنسا. انكم اذا قمتم بالشروط التي قدمتها في انذاري نتيجة الاعمال العدائية والتي لا بد من تنفيذها، فانكم ستجدون مساعدتي، وانا ايضا بشوق للعمل في ظل السلام لانماء ثروة هذا البلد الجميل. السلام ضروري جداً لسورية كافةً ولكن الشام عانت اكثر من بيروت، لقرب هذه الاخيرة من البحر، وقد كان الضرر على الشام اشد مما كان على غيرها بسبب الخطة السيئة التي كانت ترمي الى احداث حاجز بين شعبين لا مناص من اتفاقهما، لانه ليس في وسع احدهما الاستغناء عن الآخر، على ان الحاجز قد ازاحه مدفع خان ميسلون وسأبذل مجهودي في محو العثرات وبعد ان تتحرروا من تلك القيود الاقتصادية، التي كثيراً ما ألحقت الضرر بتجارة الشام، بعد ان تتخلصوا من عبء الخدمة العسكرية الثقيل، يمكنكم ان تبذلوا مجهوداتكم في استقصاء منابع الثروة في البلاد، فتزدهر زراعتكم وتجارتكم وصناعتكم. ان صبري الطويل حيال الحكومة القديمة واعتدالي في المفاوضات، ثم تلك المعارك، تدل دلالة اكيدة على اني مع تصميمي ومقدرتي على حيازة حرمة وطني، فانني لم آت الى سورية ظامئاً الى المجد العسكري، فحسبي ورفاقي ما نلناه من مفاخر الحرب الكبرى، آمالي هي ان اعمل لخير سورية برمتها وسأبذل جهدي بصورة خاصة في سبيل اسعاد هذه المدينة التي هي لؤلؤة الاسلام المرصعة بزمرد فراديسها الغناء.

انكم، يا معاشر السوريين، في اشد الحاجة الى معونة فرنسا وانا بحاجة الى مشاركتكم، فلا تبتعدوا عنا واقبلوا يدي الى مصافحتكم باسم فرنسا.

التعليق:

ان خير تعليق على ما جاء في خطاب المفوض السامي، عن اسباب تقدم القوات الفرنسية شرقاً باتجاه ميسلون، حيث وقعت المعركة، وما وقع قبل ذلك من حوادث ومفاوضات، ان خير تعليق على ذلك يجده القارىء الكريم في كتاب «سورية والعهد الفيصلي» في فصله الرابع من «عهد الملكية»، الباحث عن تحرج الموقف بين سورية والسلطة الفرنسية.

١٦ - التطوع في الجيش السوري

اصدر وزير الدفاع جميل الالشي، بعد موافقة مجلس الوزراء، بلاغاً الى الاهلين يتضمن قبول التطوع والاستخدام في القطعات العسكرية السورية من جنود ونقباء.

اراد وزير الدفاع بفتح هذا الباب امرين. اولهما، سد النقص في الجيش بعد كارثة ميسلون ومغادرة قسم من الجنود البلاد، اثر احتلالها من قبل الجيش الفرنسي. والثاني، توفير العمل للمواطنين برواتب تسد حاجتهم على قدر الامكان. فكان لهذا البلاغ التأثير الحسن في معظم الاوساط الوطنية.

١٧ - مصير زعماء الجهاد الوطني بعد الاحتلال

اشير في اواخر كتاب «سورية والعهد الفيصلي» الى الجهاد الوطني، على تعدد انواعه، والى الزعماء الذين جاهدوا بأقوالهم وأعمالهم في هذا السبيل ولا سيما الذين خاضوا بأنفسهم المعركة وفي مقدمتهم البطل يوسف العظمة، وزير الحربية، الذي خرّ شهيداً في معركة ميسلون. أما باقي الزعماء، فقد غادروا البلاد الى الاردن وفلسطين ومصر وفي التاسع من شهر آب حكم عليهم المجلس الحربي الفرنسي بدمشق غيابياً بالاعدام. وبعد قليل، صدر العفو عنهم فعاد معظمهم الى الوطن، مثابرين على الجهاد السلمي في سبيل وحدة سورية واستقلالها وتعاون معظمهم مع الانتداب في المناصب الوطنية العالية والهامة التي اشغلوها، كما برز تفصيل ذلك في محله من هذا الكتاب.

لقد اوجب صدور العفو عن هؤلاء المواطنين الأفذاذ المجاهدين في سبيل وطنهم تقدير جميع السوريين، باعتبار سابق الحكم عليهم لم يكن، حسبما تردد على ألسنة بعض الفرنسيين، من مدنيين وعسكريين، سوى تدبير موقت اقتضته بنظرهم ضرورة الاستقرار في البلاد اثر احتلالها.

١٨ - التعامل بالورق النقدي السوري

كانت سورية او بالاحرى المنطقة الشرقية، حكومةً وشعباً، تعتمد التعامل

بالورق النقدي المصري اتباعاً لتعامل الجيش البريطاني به ابان احتلاله هذه المنطقة وتعامل السلطة البريطانية نفسها حين كانت تمد سورية من هذا النقد بما كانت تتطلبه نفقات الامارة. أما التعامل بالورق النقدي الذي اصدره بنك سورية ولبنان، بموجب قرار المفوض السامي الصادر في ٣١ آذار ١٩٢٠، فكان مقتصراً على المنطقة الغربية، لان سورية في عهديّ الامارة والملكية رفضت التعامل به. وبعد الاحتلال الفرنسي، اصدر الجنرال غوابيه امره بالتعامل به أسوة بالمنطقة الغربية، تحت طائلة الاحالة الى المحاكم العسكرية. وفي ١٩ آب، صدر قرار المفوض السامي باعتبار الورق النقدي السوري العملة الرسمية التي تحسب على اساسها الضرائب والرسوم وسائر المدفوعات.

وبدهي ان تتناقص قيمة الليرة السورية الورقية بالنسبة الى الذهب، ولكن تناقصها بدأ تدريجياً دون ان يتجاوز الخمس حتى عام ١٩٣٦، كما سيرد بحثه في محله. وكانت رواتب الموظفين تصرف مع اخذ هذه النسبة بعين الاعتبار، دون ان يكون هنالك موجب لشكوى احد منهم من جراء ذلك.

الفصل الثالث

من ذيول العهد الفيصلي والاحتلال الاجنبي

١ - مشايخ حوران يعملون لفك بلادهم عن سورية والحاقها بالاردن

لم تتخل بريطانيا عن انتدابها على سورية لمصلحة فرنسا الا بعد ان ضمنت موافقتها على فك لواء الكرك، الذي يتألف منه شرقي الاردن، عن أمه سورية والحاقه بمنطقة النفوذ البريطاني وعلى ترك الموصل للعراق، وعلى اثر ذلك انسحبت الى تلك المنطقة الفرقة الهندية التي كانت في درعا وملحقاتها بقيادة الميجر سمرست البريطاني، مما شجع الفرنسيين على المضي في فرض انتدابهم. وكان ما كان من انذار واحتجاج ومخابرات بين الجنرال غورو والملك فيصل، الى ان نشبت الحرب في ميسلون ودخل الجيش الفرنسي دمشق واكرهت قيادته الملك فيصل، خلافاً للعهد والوعد، على مغادرة سورية بالقطار الحديدي الى حيفا او معان بطريق درعا، حيث توقف مع حاشيته اربعة ايام احاط به خلالها اخوانه وابناؤه الحورانيون المخلصون، فأجلّوه واكرموا وفادته وبادلوه العواطف العربية، فألهب بحديثه المثير نخوتهم الوطنية ونقمتهم على الفرنسيين المحتلين، ناقضي العهود، وكل من مالأهم من السوريين، فعزموا على الثأر للملك العربي ولكرامة العروبة المهانة، ثم ودعهم بالقطار نفسه، في اول آب، متوجهاً الى حيفا، حيث لقي كل اكرام وسافر منها الى اوربا.

٢٠ - سعي الحكومة لاحباط مسعى المشايخ

ضحى نهار الخميس الواقع في ١٨ آب، عقد مجلس الوزراء برئاسة السيد علاء الدين الدوربي. فتلا بنفسه حل برقية رقمية («شفيرة») واردة من محافظ حوران، السيد أبي الخير الجندي، تتضمن ان مشايخ حوران عقدوا اجتماعاً كبيراً في اربد، مركز قضاء عجلون، التابع للمحافظة، قرروا فيه العمل بجميع الوسائل لفك المحافظة بكاملها والحاقها بشرقي الاردن. وقد قيل ان الميجر سمرست البريطاني، قائد الفرقة التي غادرت درعا، قد حثّ مشايخها على

اتخاذ هذا القرار فيما بينهم سراً، ولما مّر ببلدة اربد، بمهمة ظلت مجهولة، احتفى به الاهلون لسبق معرفتهم به حين كان على رأس فرقته في حوران، فأخذ يحضهم على طلب الانفصال عن سورية والالتحاق بشرق الاردن، حيث تتشكل في كل مركز من مراكز الاقضية حكومة اهلية تمدها بريطانيا بمعاونتها التقليدية.

واقترح المحافظ ان يحضر من العاصمة وفد من علمائها برئاسة احد الوزراء الى درعا، حيث يدعى اليها مشايخ المحافظة وزعماؤها، فتلقى النصائح عليهم والبيانات المقتضية لاقناعهم بافضلية بقائهم جزءاً لا يتجزأ من أمهم سورية، فتضمن لهم ولأبنائهم مصالحهم واطمئنانهم. ولما وافق الوزراء على هذا الاقتراح، اظهر الرئيس الدروبي استعداده ليكون على رأس الوفد المقترح، هو ووزير الداخلية، نظراً لوثيق صلاته بالموضوع من جهة الوظيفة، وعبد الرحمن باشا اليوسف رئيس مجلس الشورى، نظراً لكبير نفوذه في حوران، حيث يكثر عملاؤه ووكلاء ارزاقه واملاكه من أشداء قومه الاكراد وغيرهم، وان يكون بين اعضاء الوفد علماء مشهود لهم بالفضل ومعروفون بطلاقة اللسان وبراعة البيان، كالشيخ عبد القادر الخطيب والشيخ عبد الجليل الدره، الاستاذ في مدارس حوران سابقاً، على ان ترافق الوفد مفرزة قليلة العدد من شرطة الامن العام.

وبعد موافقة المجلس على ذلك مع كبير الاستحسان، رأى الرئيس الدروبي ان يسافر الوفد صباح الغد الجمعة وامر مدير سكة حديد الحجاز بتهيئة قطار خاص لذلك وابرق وزير الداخلية الى محافظ حوران رقمياً بسفر الوفد في الميعاد المذكور، موصياً بابلاغ المشايخ والوجهاء ليكونوا في استقباله عند وصول القطار الى محطة درعا قبل الظهر.

ولما ركب الوفد القطار، ركب معهم اثنان من ضباط الارتباط الفرنسيين وثلاثة من الجنود السود السنغاليين.

٢١ ـ فاجعة خربة الغزالة

لما وصل القطار الى محطة خبب، تقدم احد وجهاء القرية مصافحاً صديقه

عبد الرحمن باشا اليوسف واخبره ان اجتماعاً عقد قبل ايام قليلة في اربد من مشايخ حوران وزعمائها قرروا فيه مهاجمة دمشق والانتقام من الفرنسيين ومن عاونهم من السوريين ثأراً للملك فيصل والعروبة. ونصحه هذا الوجيه بالعدول واخوانه عن مواصلة السفر، فلم توافق هذه النصيحة ما يعتقده الباشا في نفسه من نفوذ على الحورانيين.

تحرك القطار الى الامام حتى محطة خربة الغزالة، حيث كان الحشد عظيماً مسلحاً بمختلف انواع الاسلحة. ولما تقدم احد الحورانيين المجهزين بالسلاح من باب اول غرفة من غرف القطار، صادف فيها الجنود السود، فظنوا فيه سوءاً وقتله احدهم بطلقة نارية، فقابل ذووه القاتل بالمثل وتبودلت الطلقات من الفريقين، قتل بها الجنود الثلاثة وبعض الحورانيين. فشبت نار الثورة والحماس في نفوس الاهلين واخذوا يفتشون عن اركان الوفد، الذين نزلوا في الصالون الملحق بالقطار. فذهب عبد الرحمن باشا الى منزل مدير المحطة، الكائن في الطابق العلوي من مكتبه، وبينما كان الرئيس الدروبي يتبعه، أصيب برصاصة ألقته أرضاً جثة هامدة. وتمكن احد تجار الميدان بدمشق، الموجود في المحطة، من الوصول الى الوزير الايوبي واخذه بيده وسار به الى بيته، حيث خبأه مدة من الزمن.

ولما علم الثائرون مكان التجاء عبد الرحمن باشا، صعدوا اليه وهاجموه بعنف وانزلوه الى الطابق السفلي تحت الضرب واللكم ولم يكتفوا بقتله، بل قاموا بأفظع ضروب التنكيل به، قبل وبعد ان فاضت روحه الى خالقها.

ومع مزيد الاسف، لم يكن في المحطة المذكورة قوة عسكرية او درك وشرطة ولم يخطر ببال أحد المسؤولين ان جموع الحورانيين تحتشد سراً بالقرب من محطة خربة الغزالة، القليلة الاهمية والتي لا يقف فيها القطار عادة الا وقتاً قصيراً. فلو احتاط لاحتمال أية مفاجئة المسؤولون عن الامن العام، لما وقع ما لم يكن في الحسبان.

ولما لم يجد مدير المحطة وغيره من بعد هذا الحادث فائدة لتوقف القطار.

تحرك باتجاه درعا مسرعاً بكل طاقته .

في درعا ـ لما وصل القطار الى محطة درعا، لم تكن أقل هياجاً من حشد خربة الغزالة، فعلت الاصوات أن أنزلوا الشيخ عبد القادر الخطيب. ولكن الشيخ الفطن والحذر لم يكن ظاهر الاثر، بفضل تستره بين المسافرين الى حيفا. وحين لمح مهاجمو القطار الشيخ عبد الجليل الدره، ظنوه الشيخ الخطيب وصاحوا به: « هذا هو. انزلوه! انزلوه! » . حينئذ، ظهرت براعة الشيخ عبد الجليل في إنقاذ نفسه وغيره من كارثة ثانية، فصاح بهم: « ويحكم! أنا الشيخ عبد الجليل الدره، معلم ابنائكم عدة سنين في درعا وغيرها من قرى حوران. أتسبوني الآن؟ سامحكم الله! أين اولادكم تلامذتي ليعرفوكم بي؟ »

ولما اقتنعوا بصة هويته، سكنت ثائرتهم وخف روع ضيوف القطار، وكأن على رؤوسهم الطير خوفاً ورعباً، يرجون بفارغ الصبر تحرك القطار باتجاه حيفا، وكانت نصف الساعة التي بقيها في درعا بمثابة ساعات طوال في نظرهم جميعاً، ولا سيما الشيخ عبد القادر الخطيب اذا استطاع المحافظة على وعيه.

حين سار القطار وابتعد عن درعا، تنفس المسافرون الصعداء، مهنئين بعضهم ومثنين على الشيخ الدره لشجاعته وطلاقة لسانه وبراعته في مخاطبة الجماهير الثائرة باسلوب بديع أنساهم مواصلة التحري عن زميله الشيخ عبد القادر الخطيب، فأنقذ بذلك حياته من موت محقق. أوقع الثائرون فوق ما ذكر تخريباً في سكة الحديد وقطعوا المواصلات البرقية، ولكن القوات العسكرية الفرنسية خفّت الى مطاردتهم، فأصلتهم ناراً حامية من الجو واشتبكت معهم في عدة معارك تغلبت في نهايتها عليهم بعد ان ازهقت ارواح الكثيرين منهم وفرضت على الحورانيين عشرة الاف ليرة ذهبية دية الرئيسين وخمسمئة ليرة دية كل جندي من الجنود القتلى واعادة الاشياء التي نهبت من القطار واعطاء الضمانات لعدم تكرر التعرض للقوات الفرنسية في ذهابها وايابها ودفع مئة الف ليرة غرامة حربية.

وفي العشرين من شهر ايلول، أعدمت السلطة الفرنسية ثلاثة اشخاص من

الحورانيين ثبت اشتراكهم في مقتل الرئيسين الدروبي واليوسف. وفي الثالث والعشرين من الشهر المذكور، اصدرت وزارة الداخلية بلاغاً جاء فيه «ان حوادث حوران تعتبر منتهية وان المشايخ والزعماء وقّعوا على جميع الشروط التي طلب تنفيذها قائد الحملة الفرنسية».

وبقيت محافظة حوران في الدولة السورية بعد ان فك عنها قضاء عجلون والحق مع محافظة الكرك بمنطقة شرقي الاردن، الداخلة في دائرة النفوذ البريطاني.

لقد تشاءم السوريون، بسبب هذه الفاجعة، من الانتداب الفرنسي وهو في بدء عهده تشاؤما أعقبه استقلال جبل الدروز ادارياً ومالياً، كما سيجده القارىء في البحثين المقبلين من الفصول المتعلقة بتجزئة سورية. أما الوزير الايوبي، الذي بقي عدة ايام متخفياً عن الاعين، فقد تمكن من الوصول الى حيفا بفضل اصدقائه الاوفياء. ثم جاء بعد اسبوعين بحراً الى بيروت ومنها الى دمشق، حيث استقبلته الحكومة والسلطة واحتفى الشعب بقدومه، حامدين الله على سلامته الغالية.

٢٢ ـ قلة الحيطة

لم يخطر على بال قائد جيش الاحتلال واركانه، ولا سيما المعتمد الكولونيل كوس ومعاونه الكولونيل تولا، حين اوعزوا للملك فيصل مغادرة سورية بطريق درعا الى حيفا او معان كما يشاء، لم يخطر على بالهم ان الملك يتمتع باعظم نفوذ في كل بلد عربي وفي حوران خاصةً. فلو فطنوا الى ذلك والى الاثر السيء الذي تركه في نفوس شعبه ايعازهم اليه بمغادرة دمشق، رغم ما أظهره من حسن النوايا السلمية قبل تسلمه انذار الجنرال غورو وبعده، لعدلوا عن فكرتهم الغادرة ولأشاروا اليه، في أقل تقدير، بالسفر بطريق بيروت وسيروا في ركابه موكبا يرافقه بكل تجلة واحترام حتى الباخرة بدلاً من افساح المجال لدعايته بين قومه العرب. وكان المفروض ان لا تخفى عن السلطة الفرنسية ما قرر في مؤتمر سان ريمو من التخلي عن شرقي الاردن الى النفوذ

البريطاني، فيحتاطون في اقل تقدير على الاحتفاظ بوحدة لواء درعا (حوران) كما احتاط الميجر سمرست في توجيه اهل قضاء عجلون نحو الالتحاق بمنطقة شرقي الاردن..

أجل، لو فطنت السلطة الفرنسية الى كل ذلك، لما وقعت فاجعة خربة الغزالة في بدء عهد الاحتلال ولما نكبت البلاد بما تكبدته إثر ذلك من ضحايا في الارواح والاموال.

٢٣ ـ الرئاسة الشاغرة

على اثر كارثة خربة الغزالة التي سبق ذكرها مفصلاً في البحث الحادي والعشرين، اجتمع باقي الوزراء في دار الحكومة بتاريخ ٢١ آب ١٩٢٠ وقرروا باجاع الكلمة تفويض وزير الحربية، جميل الالشي، بمهام رئاسة الوزراء بالاضافة الى وزارته الاصلية، لتمشية الامور الادارية ريثما يثبت في امر تأليف الوزارة مجدداً، مراعين في تفويضهم هذا خبرة الالشي العسكرية وثقافته العالية وحسن صلاته باركان الاحتلال مذ كان معتمداً وضابط ارتباط للحكومة السورية في بيروت.

وقد وافق المندوب، رئيس البعثة الفرنسية، على هذا التدبير وأيده المفوض السامي. وبعد وقوع الكارثة، نشرت دائرة الاستخبارات الفرنسية بدمشق بياناً جاء فيه ان حادث الاعتداء على رئيس الوزارة ورئيس مجلس الشورى مدبر من قبل، دون ان يوضح وجه تدبيره والقائمين به والمشتركين فيه. على ان السلطة العسكرية وضعت يدها على التحقيق بعد ان قامت بالمطاردات والتعقيبات الحازمة كما سيأتي بيانه.

٢٤ ـ الوزارة الجديدة برئاسة الألشي

بعد التدبير الموقت الذي اختارته الوزارة السورية، كما جاء في البحث السابق، اصدر المفوض السامي في ٦ ايلول قرارا بتأليف الوزارة الجديدة على الوجه التالي:

جميل الألشي	لرئاسة الوزارة ووزارة الحربية
عطا الايوبي	لوزارة الداخلية
حقي العظم	لرئاسة مجلس الشورى
بديع المؤيد	لوزارة العدل
حمدي النصر	لوزارة المالية
محمد كرد علي	لوزارة المعارف
الدكتور شاكر القيم	لوزارة الشؤون النافعة

التعليق:

أ ـ ان اختيار جميع الوزراء ورئيسهم من وجهاء دمشق دون سواها، خلافاً لما سبق، قد دل على بدء تنفيذ رغبة المفوض السامي فيما يتعلق بتجزئة البلاد السورية الى دويلات واقتصار دولة دمشق على جزء مما كانت عليه ولاية سورية قبل الحرب الكبرى، وان لم ترد اية اشارة الى ذلك في قرار تأليف الوزارة.

ب ـ ان حقي العظم، المعين رئيساً لمجلس الشورى، كان اثناء العهد الفيصلي وقبله مقيماً في القاهرة، يجاهر برأيه في الصحف والمجتمعات، مفضلاً الانتداب الفرنسي على سواه. وقد جاء دمشق بعد احتلالها من قبل القوات الفرنسية، كما كان على اتصال برجال البعثة، مما هيأ الاعتقاد بانه سيكون رئيس الوزارة المقبلة او حاكماً على مقاطعة دمشق.

اما الاحتفاظ باسم «الوزارة» بدلاً من «المديرية العامة»، فكان لمجرد تخفيف اثر التجزئة ولو بالاحتفاظ بلقب الوزارة في بادىء الامر ولكن هذا التبرير لم يدم طويلاً، كما يأتي ذكره في الفصل الآتي.

الباب الثاني
تجزئة سورية

الفصل الأول
اعلان الفك والتجزئة

٢٥ - فك الاقضية الاربعة عن سورية والحاقها بلبنان

كان جبل لبنان، المستقل ادارياً حتى نهاية الحرب العالمية الاولى ١٩١٨ ، ومقره الرئيسي شتاءً في بعبدا وصيفـاً في بيت الدين، مؤلفاً من سبعة اقضية هي الكوره والبترون وكسروان والمتن والشوف وجزّيـن وزحلـة ومـديـريتين مستقلتين، اي تابعتين مباشرةً للحكومة الرئيسية، وهما دير القمر والهرمل. وحين قدم اول مفوض سام فرنسي الى بيروت، مركز المنطقة الغربية من سورية، وسع حدود لبنان فجعلها، بالاضافة الى الحدود الأصلية السالفة الذكر، شاملةً مدينة بيروت، التي كانت في العهد العثماني مركز الولاية المعروفة باسمها، واقضيتها الثلاثة، صيدا وصور ومرجعيون، ومدينة طرابلس وبعض النواحي الملحقة بها وقضاء عكار دون سائر الاقضية والنواحي التي فصلت عنها والحقت باللاذقية، المركز الاداري لبلاد العلويين.

وفي الثامن من شهر آب سنة ١٩٢٠ ، تلقى وزير الداخلية السورية برقية من قائم مقام بعلبك تتضمن ان الجنرال غورو، المفوض السامي، زار بعلبك

واعلن ضم الاقضية الاربعة، بعلبك والبقاع وخاصبيا وراشيا، الى لبنان الكبير وامر بانزال العلم الشريفي عن دار الحكومة ورفع العلم اللبناني محله. ثم وردت برقية مماثلة من قائم المقام في البقاع. وعلى اثر ذلك، اجتمع مجلس الوزراء وقرر الاحتجاج بشدة على فك هذه الاقضية عن مرجعها دمشق والحاقها بلبنان، فكان احتجاجه كالنافخ في رماد، كما هو موضح في البحث التالي.

٢٦ - اعلان لبنان الكبير

في ٣١ آب ١٩٢٠، صدر قرار من القائد العام لجيش الشرق، المفوض السامي للجمهورية الفرنسية، الجنرال غورو، باعلان لبنان الكبير محدداً على الوجه الآتي:

ينشأ تحت اسم لبنان الكبير قطر يحتوي على:

١ - مقاطعة لبنان الادارية الحالية.

٢ - اقضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا، كما جاء في القرار الصادر في ٣ آب تحت رقم ٢٢٩.

٣ - اقسام ولاية بيروت الموضحة ادناه:

أ - سنجاق (لواء) صيدا، عدا الجزء الذي منح لفلسطين بموجب الاتفاقات الدولية.

ب - سنجاق بيروت.

جـ - قسم من سنجاق طرابلس يشمل قضاء عكار حتى جنوبي النهر الكبير وقضاء طرابلس مع مديريتي الضنيه والمنية وجزء من قضاء حصن الاكراد.

يوضع هذا القرار موضع التنفيذ اعتباراً من اول ايلول سنة ١٩٢٠.

وفي اول ايلول، اعلن هذا القرار في بيروت باحتفال عام ضم كبار الشخصيات اللبنانية وممثلي الدول الاجنبية وعين بقرار المفوض السامي المشار

اليه الكابتن ترابو Capitaine de Frêgate Trabaud قائد الدارعة الفرنسية حاكماً على لبنان الكبير .

وعلى اثر ذلك، تلقت حكومة دمشق من المفوض السامي، الجنرال غورو، البرقية التالية:

« نودي في بيروت، في اول ايلول، بلبنان الكبير، بحضور مندوبي الدول وممثلي الاديان والطوائف، المحتفظين بعواطف المودة لفرنسا المنقذة، وامام شعب أخذ الفرح منه كل مأخذه . . . ان لبنان الكبير يمتد من النهر الكبير شمالاً الى فلسطين جنوباً ويحده شرقاً اعالي جبل لبنان الشرقي (انتي ليبان) وعاصمته بيروت ويضم اليها البقاع وثغور طرابلس وصيدا وصور » .

التعليق

لم يرد ذكر الاقضية الاربعة في هذه البرقية، بل اكتفي فيها بذكر حدود لبنان الشرقية، وقد شملتها ورفع على دور حكوماتها الاعلام الفرنسية، كما جاء في كتاب سابق بعث به مندوب المفوض السامي، رئيس البعثة الفرنسية في دمشق، الى رئاسة الوزارة السورية، يعلمها ان المفوض السامي قرر ايقاف حساب الاقضية الاربعة ورصيدها لغاية ٣١ آب سنة ١٩٢٠ ، وهو تاريخ اعلان لبنان الكبير .

أما قضاءا صور ومرجعيون، فقد تضمنها اعلان لبنان الكبير حين ذكره لواء صيدا ، مؤلفاً من اقضية صيدا وصور ومرجعيون .

وهكذا كبر جبل لبنان، ذو الامتياز الاداري الخاص، على حساب سورية بفضل الانتداب وسمي لبنان الكبير ، ثم اكتفي، بدافع الحكمة والسياسة ، باسم لبنان، دون حاجة الى نعته بالكبير .

٢٧ - تقسيم سورية الى دويلات او مقاطعات

لم تقف خيبة أمل السوريين المجاهدين في سبيل وحدتهم واستقلالهم عند حد احتلال الاجنبي لبلادهم، في نهاية الحرب العالمية الاولى، واقتسامها بين

الانتدابين الفرنسي والبريطاني ولا عند فك لواء شرقي الاردن عن مرجعه دمشق (مركز الولاية السورية طول العهد العثماني ثم في العهد الفيصلي) ليكون ضمن الانتداب البريطاني ولا عند فك الاقضية الاربعة عن سورية وضمها الى لبنان الكبير، بالاضافة الى بيروت وقسم هام من ملحقاتها، أجل لم تقف خيبة الامل عند هذا الحد بل ازدادت باعلان المفوض السامي الفرنسي، في تشرين الثاني ١٩٢٠، تقسيم ما بقي من سورية الى دويلات او مقاطعات اربع هي حلب في الشمال ودمشق في الجنوب وبلاد العلويين وجبل الدروز، يكون لكل منها حكومة مديرين مستقلة مرتبطة مباشرةً بالمفوض السامي وتخضع قراراتها الهامة لتصديقه، أما القرارات القليلة الاهمية، فيصدق عليها مندوبه لدى كل حكومة من هذه الحكومات الاربع، فكان من نتائج هذا التقسيم، ان ارتفع عدد المستشارين الفرنسيين وكبار الموظفين السوريين والفرنسيين الى اربعة امثال ما تتطلبه الدولة السورية موحدة.

واذا كان ما قيل في هذا السبيل، تخفيفاً لأثر التقسيم، من ان كلاً من دمشق وحلب وبيروت كانت في العهد العثماني مركز ولاية مستقلة عن الاخرى ومرتبطة مباشرةً بالعاصمة استامبول، فان جبل الدروز كان من اجزاء لواء حوران المرتبط بدمشق وكانت بلاد العلويين ضمن لواءي اللاذقية وطرابلس التابعين لولاية بيروت، مع العلم بان هذه الولايات الثلاث تؤلف، باجماع الرأي العام العالمي السياسي والتاريخي، المجموعة السورية العربية الواحدة وقد بدأ العهد الفيصلي العمل في سبيل تحقيقها وهذا مما يوطد كبير الامل بان يعدل الانتداب عن هذا التقسيم الى جمع الشمل السوري في اقرب وقت.

٢٨ - التعليق على التجزئة

كان السوريون في بدء العهد الفيصلي، الذي عقب الجلاء التركي، يرفعون عالي اصواتهم مطالبين بالوحدة العربية الشاملة شبه الجزيرة العربية. ثم رأوا عدم توفر مقتضيات هذه الوحدة والحصول عليها آنئذ، فاكتفوا بطلب وحدة سورية بمناطقها الثلاث، الشرقية والغربية والجنوبية. ولما غلبوا على امرهم،

بعد معركة ميسلون ودخول الجيش الفرنسي المنطقة الشرقية، اكتفوا بتمني الوحدة بين هذه المنطقة ولواءي اللاذقية واسكندرونة، باعتبارهما من جملة اجزاء سورية. ولكن التجزئة خيبت آمالهم، فازداد معظمهم نقمةً على الانتداب. على ان فريقاً بارزاً من رجال الادارة رأى في هذه التجزئة الادارية، غير السياسية، رغم تسمية اجزائها بالمقاطعات او الدويلات، بقاء ولايتي سورية (دمشق) وحلب على ما كانتا عليه في العهد العثماني، فلم يتبدل شيء في العلاقة بينهما سوى ان مرجعهما الاعلى كان عثمانياً تركياً في استامبول، فقام مقامه المفوض السامي الفرنسي، بالاضافة الى ان مرجع تسيير الاحكام الصادرة من كل منهما بقي في دمشق. ورأى هذا الفريق ايضاً في الاحتفاظ بالاستقلال الاداري للواء اسكندرونة، رغم اعادة ارتباطه بمقاطعة حلب، مسايرة للعنصر التركي الذي يؤلف ما يقرب من نصف سكانه ومسايرة لتركيا التي تنظر اليه بحسرة الجوعان. كما رأى في الاحتفاظ باستقلال بلاد العلويين تلبية لرغبة معظم العلويين، وهم يؤلفون الاكثرية البارزة المقيمة في جبال المقاطعة ومعظم قراها الجبلية والساحلية، ولا سيما بعد ان اضيف اليها من لواء طرابلس من الاقضية والمديريات ما يؤلف بحد ذاته اكثرية علوية. وسبب هذه الرغبة يعود الى سابق ما لاقوه في العهد العثماني من حيف أشرنا اليه في الاجزاء السابقة من الذكريات.

ولكن نسي هذا الفريق البارز من رجال الادارة ان ولاية حلب كانت ولا تزال عربية، ولا سيما بعد ان فصل عنها القسم المسكون بأكثرية تركية وألحق بتركيا. ونسي هذا الفريق ايضا ان هذه الولاية العربية قد جاهدت في سبيل الوحدة العربية واتحدت مع دمشق في الوحدة السورية والمناداة بفيصل ملكاً عليها، ومقره في العاصمة دمشق، وظلت حلب بعد الاحتلال الاجنبي راغبة مع شقيقتها دمشق في تحقيق الوحدة العربية الشاملة، رغم اضطرارهما لقبول الانتداب. فلو حافظ الانتداب على وحدة سورية، حسب رغائب اهلها، واكتفى بتوسيع صلاحيات حكومة كل مقاطعة، كما فعلوا بعدئذ، لحالوا في بدء انتدابهم دون نقمة الشعب وثوراته.

أما جبل الدروز، فكان استقلاله الاداري متفقاً وسابق أماني أهله في العهد العثماني بأن يستقلوا كما استقل جبل لبنان. ولكنهم شاركوا اخوانهم السوريين في الجهاد الوطني اثناء الحرب العالمية الاولى، كما شاركوهم بعد جلاء الترك عن سورية في طلب الوحدة والالتفاف حول الملك فيصل. وسيرد، في بحث ثورة ١٩٢٥، ايضاح نقمتهم على الانتداب الفرنسي ومشاركتهم اخوانهم السوريين في طلب الحرية والاستقلال.

٢٩ - زيارة المفوض السامي دمشق بعد التجزئة

في ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠، زار المفوض السامي الجنرال غورو دمشق ثانية، فاستقبل استقبالاً رسمياً حافلاً بأركان السلطتين السورية والفرنسية ووجهاء المدينة. وفي اليوم التالي، رفع العلم السوري الجديد على دار الحكومة، وهو لا يمتاز عن سابقه الا بزيادة مصغر علم فرنسي في احدى زواياه. وجاء في خطاب القاه رئيس الوزارة ان هذا العلم هو موقت، ريثما يجتمع مجلس الامة ويقر العلم الدائم.

وفي ٢٥ تشرين الاول، أقامت الحكومة في بهو دارها حفلة لتكريم المفوض السامي ضمت، عدا الرجال الرسميين، نخبة من وجهاء العاصمة والقى اثناءها رئيس الوزارة الألشي خطاباً رحب فيه بالضيف الكريم ورجا في خطابه جمع المقاطعات السورية في حكومة واحدة، وفاقاً لرغبة الامة السورية الواحدة، كما طلب العفو عن المحكوم عليهم باحكام عسكرية غيابية، ليطمئنوا الى مصيرهم ويعودوا الى وطنهم وذويهم، ناسين او متناسين العهد السابق. فأجابه الجنرال غورو بخطاب مطول، أهم ما جاء فيه ان جمع المقاطعات تحت ظل حكومة واحدة قد يتم في مستقبل الايام، اتباعاً لما يظهر من ارادة الشعب في كل مقاطعة. وأما العفو، فلا يمكن اصداره وعلى المحكوم عليهم ان يمثلوا امام القضاء العسكري، حيث تعاد المحاكمة وتعلن براءة الابرياء وحينئذ يمكن ان يعامل الباقون بعطف قد يصل الى درجة العفو عن جميع العقوبة.

ومع كل ما ذكر، فقد صدر العفو بعد زمن بدون مثول المحكوم عليهم امام القضاء، مما دل على حسن السياسة.

الفصل الثاني

دولة حلب

٣٠ ـ حكومتها الادارية

لقد جاء في قرار المفوض السامي المتعلق بدولة حلب، حيث اقيم الجنرال دي لاموت De Lamothe مشرفاً على تنفيذ الانتداب، ان التدبير الذي اتخذته سلطة الانتداب في هذا الشأن مستند الى أماني الاهلين.

عين المفوض السامي حاكماً على دولة حلب كامل باشا القدسي، من كبار اعيانها، كما عين، بناء على اقتراح الحاكم، مديري مصالح الحكومة من ذوي الكفاءة من ابنائها، يعاونهم مستشارون فنيون فرنسيون.

وقد الحق بدولة حلب لواء اسكندرونة، مع الاحتفاظ باستقلاله الاداري، وعين رئيساً لادارته باسم متصرف (محافظ) السيد شعراوي.

ومما هو معروف، كما اشير اليه في الاجزاء السابقة من الذكريات، ان لواء اسكندرونة او السنجاق، حسب التعبير التركي الوارد في قرار المفوض السامي كان عبارة عن اربعة اقضية، اهمها انطاكية واسكندرونة، تابعة لولاية حلب، وظلت على هذه التابعية حتى نهاية الحرب الكبرى سنة ١٩١٨، حينئذ، أدخل اللواء المذكور في المنطقة الغربية الساحلية، التي احتلها الجيش الفرنسي، والحق باللاذقية، مركز حكومة مقاطعة بلاد العلويين، ثم منح الاستقلال الاداري وارتبط مباشرة بالمفوض السامي، ولما اعيد ارتباطه بدولة حلب على الوجه المذكور، احتفظ له المفوض السامي بالاستقلال الاداري.

كان هدف السلطة المحتلة الظاهر في إعطاء اللواء الاستقلال الاداري، النزول عند رغبة العنصر التركي، المعدود من سكان اللواء البارزين في ثروتهم

الزراعية وحياتهم الاجتماعية . ولكن هنالك هدف آخر، لم يخف على العقلاء من ابناء اللواء وجميع السوريين، ألا وهو جعل اللواء موضوع الحوار والتفاهم مع تركيا حول ما كانت تطمع اليه فرنسا من ضمان انتدابها على كيليكيا المجاورة لاسكندرونة، الى غير ذلك من الاسباب التي أدت في اواخر عهد الانتداب الى ترك اللواء لتركيا رغم ارادة اكثريته العربية، كما يرد تفصيله في محله من هذا الكتاب .

كانت الحكومة في حلب تسير من الوجهة الادارية على احسن وجه، بفضل القائمين عليها من الحاكم والمديرين، وكلهم من كبار وجهاء المقاطعة، فاقتصرت مهام المستشارين الفرنسيين على ابداء آرائهم، من الوجهتين العلمية والفنية وسهر المسؤولين عن حفظ الامن العام على اتمام واجب وظائفهم .

٣١ ـ الثورة في الشمال

لم يعترض هدوء الحياة في الدولة الحلبية، الراقية اجتماعياً واقتصادياً، سوى ثورة الزعيم الوطني الكبير ابراهيم هنانو، الذي اصبح قائداً لعدة مجموعات ظلت خلال سنتين تحارب، مجتمعة ومتفرقة، في اماكن عديدة من اقضية حلب واللواء حتى حدود تركيا، وفي جبال العلويين ايضاً .

كان ابراهيم هنانو، كبير وجهاء بلدة كفرتخاريم، من اعمال دولة حلب، عضواً في المؤتمر السوري المنعقد في دمشق فغادره في تشرين الاول ١٩١٩ الى حلب، حيث تزود من اخوانه بما تحتاجه الثورة من مال وعتاد وطاف في اقضية حارم وادلب وجسر الشغور وجبل الزاوية مثيراً همم المواطنين للدفاع ضد الاحتلال الاجنبي، فكان له ما أراد والتف حوله المجاهدون، يقود كل فريق منهم رؤساؤه ووجهاؤه، ومرجعهم جميعاً هو الزعيم الاكبر وقائد الثورة العام ابراهيم هنانو .

كانت الحرب سجالاً بينهم وبين الجيش الفرنسي ومن نافلة القول ان السلطة الفرنسية كانت أميل الى اقناع زعماء الثورة بالاستسلام من الفتك بهم حرباً، باعتبارهم من جلة السوريين المنتدبة عليهم . ولما نفذ السلاح من المجاهدين ولم

يبق في سورية من يمدهم با يحتاجونه من عتاد، سافر الزعيم هنانو الى تركيا واتصل في عينتاب ومرعش بقيادة العصابات التركية التي كانت تحارب الفرنسيين لاخراجهم من كيليكيا، فمدته بعتاد حربي وضباط وجنود ثم بفرقة عسكرية بقيادة بدري بك، مما ساعد على دوام الثورة والجهاد حتى ربيع عام ١٩٢١ . حينئذ اشتدت مطاردة الجيش الفرنسي وتوقف المدد الحربي عن الزعيم هنانوا واستسلم اكثر رؤساء العصابات المجاهدة، فاضطر هنانو الى مغادرة سورية تحت ظلام الليل بطريق الصحراء الى عمان، عاصمة شرقي الاردن، ولم يبق بعده في سورية من يستطيع الثبات في وجه مطاردة الجيش الفرنسي الذي قضى على الثورة واعاد الامن الى نصابه تدريجياً ولا سيما بعد ان عقدت الهدنة بين قيادة الجيش الفرنسي ومصطفى كمال (اتاتورك) رئيس مجلس الامة التركية في ايار سنة ١٩٢٢ ، على أساس توقف القتال بين الفريقين وانسحاب الجيش الفرنسي من كيليكيا .

٣٢ ـ الزعيم هنانو في سجن حلب

في تموز سنة ١٩٢١ ، عقد اتفاق بين المفوض السامي الفرنسي في سورية ولبنان والمندوب البريطاني في فلسطين وشرقي الاردن يقضي بتبادل استرداد المجرمين بين البلدين. ولما كان ابراهيم هنانو يقوم في تلك الحقبة من الزمن بزيارة مدينة القدس، اعتقلته السلطة البريطانية، بناء على طلب فرنسا، وارسلته بموجب الاتفاق السالف الذكر مخفوراً الى بيروت، حيث تسلمته السلطة الفرنسية وساقته للتحقيق والمحاكمة امام المجلس العرفي العسكري في حلب.

بدأت المحاكمة العلنية في ١٥ آذار سنة ١٩٢٢ على مقتضى القانون وأفسح المجال لحرية الدفاع، حسبما هو معروف عن مزايا الشعب الفرنسي ومحاكمه العادلة، فكانت نتيجة المحاكمة المعلنة في ٦ حزيران من تلك السنة براءة الزعيم ابراهيم هنانو من جميع التهم المنسوبة اليه، لثبوت قيامه بالثورة بدافع حبه لوطنه ورغبته في حريته واستقلاله، فقوبل هذا القرار بهتاف آلاف الجماهر المحتشدة في قاعة المحكمة وخارجها . وقد تميز في الدفاع عن الزعيم

هنانو وكيله المحامي اللامع الاستاذ فتح الله صقال. وبدهي ان يكون شرف هذا الدفاع الاكرامية الوحيدة التي نالها الاستاذ صقال، صاحب المواقف الوطنية والانسانية العديدة.

٣٣ - حسن التخلص

كانت حلب الشهباء ميداناً فسيحاً ضم مؤيدين للانتداب الفرنسي عن قناعة بما يستطيع كل منهم تقديمه للبلاد من هدوء وطمأنينة وحرية العمل الاقتصادي، كما ضم ايضاً محافظين على العمل في سبيل استقلال البلاد التام ومناوأة الانتداب، وكان هذا الفريق ينقم دوماً على الموالين للانتداب وينعتهم بالمرتزقة، بالنسبة لما ينالونه من عطف ونصيب في الوظائف الحكومية وغيرها. لذلك لم تخل حلب وبعض ملحقاتها المجاورة من جمعيات معادية ومناوئة للانتداب ومن عصابات تتصل بالعصابات التركية للحصول على ما يلزمها من مؤن وعتاد.

في هذه الاثناء وقبل عقد الهدنة بين السلطة الفرنسية وتركيا، سيق الوجيه الحلبي الكبير احمد صدّيق المدرس الى القضاء العسكري الفرنسي، بتهمة تحريضه الشعب على القيام بدعاية لضم حلب الى تركيا. فاستغرب جميع الناس هذه التهمة تسند الى رجل كبير عرف في جميع ماضي حياته بالوطنية السورية الصحيحة والبعد عن السياسة والاحزاب، على اختلاف اهدافها.

وفي اليوم المعين للمرافعة، غصت قاعة المحكمة بجماهير الشعب على اختلاف طبقاته، كما عززت بمفرزات الجند الفرنسية والسنغالية. ولدى استجواب المتهم المدرس، انكر التهمة الموجهة اليه، ثم سأله رئيس المحكمة الكولونيل الفرنسي قائلاً: «أتحب فرنسا؟» فأجابه المدرس، بعد قليل من التأمل قائلاً: على قدر الامكان! فعلت اثر ذلك الابتسامة جميع الوجوه ورافقها صوت ضحك من بعض الحضور وذهب هذا الجواب من المدرس مثلاً يردده الناس في كل مناسبة وأهمها حراجة الموقف بين مختلفي الميول والنزعات السياسية وغيرها. وفي جلسة المحاكمة نفسها، اعلنت براءة المدرس وعلا

الهتاف بحياته وبعدالة المحكمة.

٣٤ - التجاء أرمن كيليكيا الى سورية ولبنان

بعد عقد الهدنة بين فرنسا وتركيا، على أساس انسحاب الاولى بكامل جيوشها من كيليكيا في ايار سنة ١٩٢٢، اخذ سكانها الارمن يلجأون الى سورية فراراً من انتقام الاتراك بعصاباتهم وجنودهم، بعد ان تجدد العداء بين الفريقين اثر احتلال الجيش الفرنسي كيليكيا واعلانه استقلالها بأكثريتها الارمنية، فاستقبلتهم كل من حلب واسكندرونة على الرحب والسعة وواصل قسم كبير منهم سيره الى الاراضي اللبنانية. ولما طلبت السلطة الفرنسية في حلب من مطران الارمن، السيد سورمايان، ان يقنع ابناءه الروحيين المهاجرين من كيليكيا بان يقيموا في حلب واسكندرونة حيث تضمن راحتهم وسلامتهم، بدلاً من تحمل مشاق السفر الى لبنان، اجاب المطران قائلاً: «لن ينخدع الارمن بالوعود بعدما فوجئوا بانسحابهم من كيليكيا وقد عولوا على ان يحلوا في وسط اراضي سورية ولبنان، حيث يتوفر لهم الامان، وان لا يقيموا في أي جزء من شمالي سورية، خشية ان تتخلوا عنه يوماً للاتراك. بيد اننا نعلن على الملأ امتناننا للسوريين عامةً وللحلبيين منهم بصورة خاصة على عواطفهم النبيلة التي شملت جميع ابنائنا المهاجرين». لقد اعلن المطران المشار اليه شعوره النبيل نحو اهالي حلب في خطبه العديدة التي كان يلقيها في الكنيسة ايام الآحاد والاعياد، مما زاد في توطيد حسن المعاملة بين ابنائه والحلبيين الكرام.

٣٥ - الجنرال بيوت Billotte يرافقه الاستقرار في حلب

كان اعلان المحكمة العسكرية الفرنسية، في ٦ حزيران سنة ١٩٢٢، براءة زعيم الثورة السورية الاكبر ابراهيم هنانو من كل ما أسند اليه في سبيل دفاعه عن استقلال سورية، كان ذلك بداية الاطمئنان في نفوس محبيه الكثُر والمعجبين بصدق وطنيته وعالي مزاياه، كما كان بداية الاستقرار بعد الثورات التي شملت معظم اقضية حلب واللاذقية ودمشق منذ بدء الاحتلال. وقد توطد الاستقرار حين اعلن المفوض السامي، في الثامن والعشرين من الشهر المذكور،

الاتحاد السوري بين المقاطعات الثلاث، دمشق وحلب وبلاد العلويين. على ان اكبر ضمان لدوام الاستقرار كان نقل الجنرال بيوت، بعد ذلك بقليل، من حاكمية اللاذقية، في مركز بلاد العلويين، ومركزها اللاذقية، الى مهمة ممثل المفوض السامي في شمالي سورية، ومقره في حلب. فلم يكن هذا الجنرال، النادر المثال، في مهمته الجديدة، أقل مما كان عليه في مهمته السابقة، حتى ان الكثيرين من غلاة الوطنيين، طلاب الحرية والاستقلال التام، اصبحوا في طليعة المواطنين المرددين عالي مزايا الجنرال بيوت.

الفصل الثالث
دولة دمشق

٣٦ - حدودها وحكومتها

في تشرين الثاني ١٩٢٠، اصدر المفوض السامي قراراً بتحديد دولة دمشق على الوجه الآتي:

١ - دمشق وأقضيتها السابقة، عدا الاقضية الاربعة التي الحقت بلبنان الكبير.

٢ - ألوية حماه وحمص وحوران، باستثناء قضاء مصياف، الذي فك عن حماه والحق بمقاطعة بلاد العلويين، وقضاء عجلون، الذي فك عن حوران والحق بمنطقة شرقي الاردن (التي تنازل عنها الانتداب الفرنسي الى الانتداب البريطاني).

الحكومة

عين المفوض السامي حاكماً على دولة دمشق السيد حقي العظم، يعاونه مديرون عامون هم نفس الوزراء في وزارة جميل الالشي، الذي استقال من هذه الحكومة وعين بدلاً منه الزعيم العسكري السابق نصوحي البخاري مديراً للامور العسكرية. وشاع بعد استقالة جميل الالشي ان السلطة الفرنسية لم

تستصوب وجود وزارة حربية في دويلات او مقاطعات وضعت تحت انتدابها ولاسيما بعد تجزئة سورية على هذا الوجه، فلم يكن السيد الالشي موافقاً على هذا الرأي، فاختار الاستقالة وملازمة منزله.

ومما تجب الاشارة اليه، أن الحاكم العظم وجميع المديرين هم من خيرة وجهاء دمشق ومن ابرزهم علما وخلقا. وقد اذاع الحاكم حقي العظم، في مطلع كانون الاول، بلاغاً نشرته الصحف، يتضمن ان تحويل الوزارات الى مديريات عامة قد تم بناء على رأيه وموافقة اخوانه المديرين بقصد تخفيف النفقات التي تتحملها خزينة الحكومة في هذا الشأن. ومما لاشك فيه، ان هذا التدبير في شكل الحكم هو جزء من تدبير عام اتخذته المفوضية العليا في كل مقاطعة حين تجزئتها سورية، فساوت بينها من هذه الناحية.

٣٧ - عهد استقرار ومعارضة هادئة

بدأ عهد حكومة حقي العظم في جو من الهدوء والاستقرار خرجت معه القضية العربية من موضوع البحث في جميع الاوساط الحزبية وفي المجتمعات الخاصة والعامة واقتصرت الآمال على تحول التجزئة في المستقبل القريب الى وحدة سورية.

رأي بعض المناوئين للحكومة ان يؤسسوا حزباً معارضاً لا تنقم عليه سلطة الانتداب، فاختاروا له اسم «الحزب الوطني السوري» وانتظم فيه عدد غير قليل من الوجهاء. أما جماعات الاحزاب الوطنية السابقة، فأخذت تسميه «حزب الفول»، دون ان تفصح عن سبب هذه التسمية، على ان الكثيرين ادركوا السبب وهو يتلخص في ضعف الحزب الجديد وعدم اهليته للبقاء.

اقام رئيس بلدية العاصمة، السيد يحيى الصواف، حفلة تكريم لمستشاره الفرنسي السيد بورتاليس Portalis، وهو ابن والده الشهير الذي اختار منذ صباه الاقامة في مدينة يافا، وجيهاً ومزارعاً ثرياً. وقد حضر حفلة البلدية رجال الحكومة ونخبة من الوجهاء والموظفين وقام بينهم رئيس البلدية خطيباً يعدد مزايا المستشار المحتفى به واشار في جملتها الى كونه يحسن «لغتنا

السورية» كواحد من ابنائها. فهتف له الحاضرون هتافا متواصلاً لم يخف مغزاه على احد واتخذت المحافل الوطنية من تعبير «لغتنا السورية» بدلاً من وصفها بالعربية، تفكهة ظلت موضوع تنادر الادباء زمناً طويلاً.

ولا بد في هذا البحث من الاشارة الى نزاهة رئيس البلدية وصفاء نواياه وبعده غن سائر الاحزاب الوطنية والاشارة ايضاً الى المزايا العالية التي اتصف بها المستشار بورتاليس، من خلق حسن وتهذيب عال وصدق واخلاص في مهامه، دون أي تدخل في شؤون السياسة.

٣٨ ـ التسلسل بين رجال الحكومة

كان في مقدمة التنظيمات التي اقرتها حكومة دولة دمشق، بالاشتراك مع البعثة الفرنسية، ترتيب التسلسل بين رجال الحكومة وغيرهم من اصحاب المقامات الاجتماعية وترتيب المواكب التي تقام في الاعياد الرسمية والدينية وتعيين الالبسة التي يجب ان يرتديها المشتركون بهذه الاعياد وغيرها من الاحتفالات التي تقيمها الحكومة. وقد نشرت مجلة العاصمة والصحف الدمشقية جدول التسلسل، فنثبته فيما يلي لما فيه من تفكهة لقرّاء هذا الزمن:

١ ـ الجنرال قائد القوات الفرنسية
٢ ـ حاكم دولة دمشق
٣ ـ رئيس البعثة الفرنسية
٤ ـ رؤساء الوزارة القدماء
٥ ـ مدير العدلية
٦ ـ مدير الداخلية
٧ ـ مدير المالية
٨ ـ مدير المعارف
٩ ـ مدير الشؤون النافعة
١٠ ـ مدير الامور العسكرية
١١ ـ المستشارون
١٢ ـ القناصل
١٣ ـ الوزراء القدماء
١٤ ـ رئيس العلماء
١٥ ـ بطريرك الروم الارثوذكس
١٦ ـ بطريرك الروم الكاثوليك

١٧ - رئيس محكمة التمييز ورئيس مجلس الشورى
١٨ - الفريق العسكري المتقاعد
١٩ - متصرف مركز دمشق
٢٠ - رئيس البلدية
٢١ - القاضي الشرعي والمفتي ونقيب الاشراف
٢٢ - اعضاء مجلس الشورى والتمييز
٢٣ - رؤساء الاستئناف والمدعون العامون
٢٤ - مدير الشرطة العام
٢٥ - سائر مديري المصالح
٢٦ - نائب المدعي العام
٢٧ - الرؤساء الروحيون
٢٨ - أعضاء المجلس العلمي
٢٩ - مديرو المصارف والشركات
٣٠ - اعضاء مجلس الادارة والبلدية

لئن كان هذا الترتيب قد أرضى البعض من عشاق الظهور في الحفلات والولائم، فان النقمة عليه قد برزت عند الكثيرين ولاسيما الذين جعلت مواقعهم في الدرجات الاخيرة.

٣٩ - الاعياد الرسمية

من جلة التنظيمات التي أقرّتها حكومة دمشق بموافقة البعثة الفرنسية واقترنت بتصديق المفوض السامي، حصر الاعياد التي تحتفل بها الحكومة وتتعطل فيها اعمال دوائرها وهي كما يلي:

أ - عيد الأضحى
ب - عيد الفطر
جـ - عيد المولد النبوي
د - رأس السنة الهجرية
هـ - رأس السنة الميلادية
و - عيد ميلاد السيد المسيح

ز ـ عيد الجمهورية الفرنسية
حـ ـ عيد الفصح

ان الاحزاب الوطنية، ولاسيما المعروفة بنعت المتطرفة، لم تخف انتقادها عدم ذكر عيد استقلال سورية، رغم ورود عيد الجمهورية الفرنسية، بل القت المسؤولية عن هذا الاهمال على عاتق الحكومة السورية.

٤٠ ـ الاجراءات المفيدة

نذكر فيما يلي بعض الاجراءات المفيدة التي قامت بها حكومة دمشق:

١ ـ تشغيل السجناء: صدر قرار بتشغيل السجناء، المحكوم عليهم بمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات، اشغالاً يدوية خارج السجن، باجرة يتسلمون ثلثها فوراً، لتحسين احوال معيشتهم، ويحفظ الباقي في خزينة الدولة لحسابهم وتؤمن منه ألبستهم ويقبضون الرصيد عند خروجهم في السجن.

٢ ـ تدارك آلات يدوية لمقاومة الحريق، تعلق على الجدران ويشترك فيها الشعب، بموجب تعليمات نشرتها الصحف.

٣ ـ تألفت محكمة سيّارة في درعا (محافظة حوران) لما في ذلك من تخفيف اعباء السفر عن القرويين ذوي المصالح.

٤ ـ أدخل في موازنة الحكومة التعويض على موظفيها، كباراً وصغاراً، من غلاء المعيشة، بسبب فرق العملة الورقية عن العملة الأساسية الذهبية.

٤١ ـ رئاسة العلماء

أحدثت في العهد الفيصلي «المديرية العلمية»، لتكون مرجعاً للعلماء والمشايخ في جميع الامور التي تمت بصلة الى الشعائر الدينية، تشبهاً بمقام المشيخة الاسلامية في العهد العثماني، وان كانت دونها مرتبة وأهمية. وعين لهذه المديرية آنئذ الشيخ تاج الدين الحسني، نجل المحدّث الاكبر الشيخ بدر الدين، فلم يرق هذا التعيين لكبار العلماء وشيوخهم، نظراً لحداثة سنّ الشيخ تاج الدين.

ولما قامت حكومة دولة دمشق، رأت، بالاتفاق مع رئيس البعثة الفرنسية، تحويل اسم المديرية الى «رئاسة العلماء» وعرضتها اولاً على الشيخ بدر الدين، فاعتذر عن قبولها كما كان ذلك منتظراً، لما هو معروف عن هذا الشيخ الجليل من الابتعاد عن كل منصب حكومي مهما سما قدره، بل عن مجرد زيارة دور الحكومة والجيش، الوطنية والاجنبية على السواء.

اما سبب عدم ابقاء الحكومة الشيخ تاج الدين في المنصب المذكور بعد تحويل اسمه، فمرده، كما ذهب اليه الكثيرون في دمشق، سبب تظاهر الشيخ المومأ اليه، مع الوطنيين المتطرفين، في مقاومة الانتداب الفرنسي، بالاضافة الى سبق تعاونه مع الصحافة المماثلة لعهد جمال باشا السفاح، اثناء الحرب العالمية الاولى.

وفي ١٦ كانون الاول، اجتمع العلماء في بهو دار الحكومة ورشحوا ثلاثة من كبارهم، هم السادة الأجلاء سليم البخاري وعبد المحسن الاسطواني وابو الخير عابدين. فاختارت الحكومة الاول لهذا المنصب، المعدود أكبر مرجع ديني في دائرة حكومة دمشق.

٤٢ - موازنة عام ١٩٢١

كان رائد الحكومة الاول هو الاقتصاد في النفقات دون فرض ضرائب جديدة على الشعب، خشية ان يتذمر من الانتداب. وكانت مراقبة الاجنبي الفرنسي العلنية ومراقبة الوطني الطبيعية، كل منهما بازاء الآخر، في مقدمة الاسباب الآيلة للحرص على مصلحة البلاد، دون ان يبقى مجال لارتفاع أي صوت بالشكوى من تأخير المعاملات أو من سد باب المراجعات، وهذا لعمر الحق مما يشكر عليه رجال الحكومة ورجال البعثة الفرنسية في بدء عهدهم.

ولما نشرت الحكومة، في مطلع العام الجديد ١٩٢١، موازنة الواردات والنفقات، وجدت عبارة من ٢٩٨١٩٧٨٣٢ قرشاً سورياً أي ما يقارب ثلاثة ملايين ليرة.

٤٣ ـ الاوقاف الاسلامية

ان اهم عمل قامت به السلطة الفرنسية العليا، بمقتضى مهمة الانتداب، بالنسبة الى الاوقاف الاسلامية، هو احداث مراقبة عامة لهذه الاوقاف، تشمل جميع مناطق سورية ولبنان، واعتبارها مؤسسة دينية تتمتع باستقلال مالي واداري، تحت اشراف المفوضية العليا. وفي شهر آذار ١٩٢١، عين المفوض السامي، الجنرال غورو، الشيخ شفيق الملك، من علماء طرابلس، مراقباً عاماً، والمسيو جناردي Gennardy مستشاراً له. ومما لا ريب فيه ان هذه المؤسسة قد قامت باصلاحات جمّة في الاوقاف من ناحيتي تحسين ابنيتها وزيادة وارداتها، بالرغم من اعتراض فريق كبير من المواطنين على بعض القائمين على ادارتها من اخوانهم.

٤٤ ـ الاعتداء على المفوض السامي الجنرال غورو

بعد ان استتب الأمن لسلطة الانتداب، رأى المفوض السامي، الجنرال غورو، ان يقوم بزيارة الى السويداء، عاصمة الدروز، بالاضافة الى زيارة محافظة حوران، المرتبطة بدمشق. فكان يستقبل في كل مكان يحل او يمر به بحفاوة بارزة، لم يعكر صفاء رحلته هذه سوى حادث اطلاق النار عليه من قبل عصابة ثائرين تنتمي الى زعيمها أحمد مريود. ففي ٢٣ حزيران سنة ١٩٢١، امتطى الجنرال المشار اليه سيارته والى يساره حاكم دولة دمشق، حقي العظم، وامامهما مرافق الجنرال الجالس الى جانب السائق وسارت بهم السيارة تتبعها غيرها نحو الجولان، حيث يقيم الامير محمود الفاعور. وفي اثناء الطريق، اطلق الرصاص على السيارة من كمين بعيد عن الطريق العام، فلم يصب الجنرال بأذى بل أصيب حقي العظم اصابة سليمة غير ذات أهمية وتمكنت العصابة من الفرار. الا انه، بعد قليل من الزمن، القي القبض على احد افرادها وجرى اعدامه تنفيذاً لحكم القضاء العسكري الفرنسي.

ومما يذكر في صدد هذا الحادث، انه، في بدء اطلاق الرصاص، تمدد الجنرال غورو في جوف السيارة وتمدد فوقه حقي العظم، حرصاً منه الى وقاية

ضيفه من كل أذى، فسلم الاثنان رغم توالي الطلقات النارية على سيارتها. وكان للبادرة التي ظهرت من السيد العظم اجل الاثر في نفس الجنرال غورو ونفوس جميع الفرنسيين، فأحاطوه، طول مدة الانتداب، بوافر ثقتهم وعطفهم وتقديرهم.

٤٥ - بين الجمهورية والملكية

لما رأى بعض الزعماء الوطنيين الذين كانوا موالين للملك فيصل تجزئة سورية دويلات ومقاطعات، سافروا الى جنيف، حيث اتصلوا بالملك فيصل واقنعوه بصحة عزمهم على بذل الجهود لاعادة جلالته ملكاً على سورية بموافقة الانتداب او بدونها، آملين ان وجوده على العرش يحول دون التجزئة. ولكنهم، بعد عودتهم الى دمشق، عدلوا عن فكرتهم بأزاء اصرار اخوانهم الوطنيين الاستقلاليين على ترجيح المبدأ الجمهوري، مما أوجب انتقاد المحافظين على اخلاصهم للملك فيصل ومنهم صاحب جريدة ألف باء، يوسف العيسى، وكانت جريدته اكثر الصحف انتشاراً في سورية وكانت تندد من وقت الى آخر بموقف المتحولين عن وعودهم في جنيف موجهة اليهم السؤال: «هل أعدتم الأمانة الى صاحبها؟».

ان اكثرية الرأي العام السوري لم تفتر عن اعلان رغبتها، بجميع الطرق والمناسبات، في الوحدة السورية اولاً ثم في عودة الملك فيصل الى العرش، حتى ان بعض اصدقاء فرنسا من السوريين لم يحجموا عن ترجيح الملكية في بلاد واقعة تحت الانتداب، اعتقاداً منهم بأن الملكية تحول دون انقسام الشعب على بعضه بسبب التزاحم والتنافس على احراز المقام الاول، كما يجري في مختلف الجمهوريات، دون ان تسلم أرقاها من ذلك التزاحم الحزبي. وقد اثبت الواقع، في التاريخ الحديث وقبله، ان الاحزاب لا بد منها في كل شعب ناهض يتمتع بحرية ابداء الرأي، أكان حكمه ملكياً او جمهورياً، فنجاح الحكم في كلاهما يتوقف على رقي الشعب وحسن انتقائه ممثليه الذين يحق لهم الاشراف على اعمال الحكومة ومنحها الثقة او حجمها عنها. وهذا ما كان يأمله الكثيرون، الذين

شاهدوا وخبروا أوسع معاني الحرية في فرنسا، وقد تركت بعد قيام انتدابها ملء الحرية للسوريين في اختيار نوع الحكم، بشرط لم يخف على احدهم، وهو ان لا يكون صاحب النصيب بالعرش او برئاسة الجمهورية من عملاء الحليفة بريطانيا.

٤٦ - بين الجد واللعب

أوفدت حكومة دمشق مدير العدلية، بديع المؤيد، ومدير المعارف، محمد كرد علي، الى باريس بمهمة الاتصال بذوي الاختصاص بشؤون القضاء والتربية والتعليم للحصول على ما يمكن تطبيقه على التنظيم المنوي تحقيقه في سورية. وبعد وصولها، نقلت جريدة الـ « فيغارو » Le Figaro الباريسية حديثاً جرى بين المديرين المشار اليهما وبين مندوبها ومما جاء فيه قولهما « ان سورية أصبحت بفضل الانتداب الفرنسي جنة الله في أرضه».

وبعد ان أتم مدير العدلية مهمته، افترق عن رفيقه عائداً الى سورية. أما مدير المعارف، فقد عرّج على القاهرة لمشاهدة اخوانه الوطنيين اللاجئين اليها ولما قابلهم، عنفوه أشد تعنيف بسبب ما صرح به ورفيقه الى مندوب الجريدة الفرنسية ومما قالوه: « أتصبح سورية جنة الله في أرضه وهي ممزقة الاوصال ومقسمة الى خمس دويلات؟ فأنت لست منا ان كنت راضياً عن هذا التقسيم!».

بازاء هذه المقابلة، تنصل المدير عن الحديث الوارد في جريدة الـ « فيغارو » وعطفه على زميله، فأقسموا بأنهم يقاطعونه اذا لم ينشر تنصله في احدى الجرائد العربية الصادرة في القاهرة، فنزل عند طلبهم.

ولما جاء العاصمة السورية، قام قبل كل عمل بواجب زيارة مندوب المفوض السامي، الكولونيل كاترو Catraux. وبعد مبادلتهما التحية والمجاملة، أخرج المندوب من جارور منضدته نسخة من الـ « فيغارو » وقرأ على مسمع الزائر الحديث المنسوب اليه والى زميله وسأله: « أصحيح هذا؟ » فأجابه مدير المعارف: « هذا أقل ما يقال في هذا الشأن! » ثم أخرج المندوب الصحيفة المصرية التي نشرت تنصل المدير من الحديث المذكور وقدمها اليه سائلاً عن

صحة التنصل. فأطرق قليلاً ثم قال: «ان الاخوان السوريين الموجودين هناك اضطروني الى ذلك ففعلت.» فقال المندوب: «هل يتفق هذا التناقض في الحديث المنشور في الصحف مع الصفة المفروض وجودها في شخص المسؤول عن تأمين التربية والتعليم للنشء الجديد؟» فسكت المدير ثم خرج من لدن المندوب وقدم استقالته من المديرية وهي بمثابة وزارة في دويلة دمشق، مفضلاً الاحتفاظ بحسن صلاته باخوانه الوطنيين على المنصب الحكومي.

اما مدير العدلية، فقد صرح بعد عودته من فرنسا بصحة ما نشرته الجريدة الفرنسية وظل على اعتقاده بمحاسن الانتداب وفضله على سورية، مردداً ذلك في السر والعلانية.

٤٧ - مقاطعة جبل الدروز (جبل العرب)

يمتد جبل الدروز بين محافظة حوران شمالاً وغرباً وشرقي الاردن جنوباً والبادية شرقاً. ومعظم سكانه، البالغين سبعين الفاً (في بدء الانتداب)، من الدروز، بينهم أقلية مسيحية وبعض العشائر البدوية التي تدين بالاسلام. وكان من الوجهة الادارية مقسماً الى قضائين، السويداء وصلخد، مرتبطين ادارياً بلواء (محافظة) حوران، احد الالوية التي كانت في العهد العثماني مرتبطة بسورية (دمشق) واصبح في العهد الفيصلي لواء مستقلاً مرتبطاً، كغيره من الألوية، بوزارة الداخلية السورية مباشرة.

وبعد احتلال القوات الفرنسية دمشق وكامل المنطقة الشرقية من سورية، اصدر المفوض السامي قراراً بأعتبار جبل الدروز مقاطعة مستقلة، حاكمها الامير سليم الاطرش. وقد تأيد هذا الاستقلال بالاتفاق الذي تم بين المفوضية العليا وبين وجهاء الجبل ورؤسائه الروحيين (شيوخ العقل) في ٤ آذار ١٩٢١، فكان لدى الحاكم الامير سليم مستشارون وأمناء سر من الجبليين واللبنانيين والفرنسيين، وعلى رأسهم معاون مندوب المفوض السامي في دمشق. فكانت الادارة في ظل حكومة الامير سليم تسير على ما يرام، رغم ما يظهره في كل مناسبة الذين جاهدوا في سبيل وحدة سورية واستقلالها من نقمة على التجزئة.

الفصل الرابع

بلاد العلويين

٤٨ - تقسيماتها وسبب تسميتها الجديدة

سبق في الجزء الاول من الذكريات ايضاح واف عن منطقة اللاذقية والعلويين وأعيد الآن ذكر نبذة من تقسيماتها السابقة واللاحقة.

ان بلاد العلويين، وقد اطلق عليها هذا الاسم بعد احتلال الجيش الفرنسي المنطقة الغربية من سورية في تشرين الاول ١٩١٨، كانت في العهد العثماني تشمل لواء اللاذقية، التابع ولاية بيروت، ويلحق به، عدا مديريات النواحي المحيطة بمركزه، ثلاثة اقضية هي جبلة والمرقب وصهيون، يدير كلاً منها قائم مقام، فكان مقر الاول في بلدة جبلة والثاني في بانياس والثالث في بابنّا، كما تشمل كثيراً من القرى في لواء طرابلس وبعض القرى في لواء حماه وفي ولاية حلب.

وفي اثر الاحتلال السالف الذكر، قسمت السلطة العليا الفرنسية، المنطقة الغربية الى قسمين، شمل أولهما لبنان الكبير وقد سبق ايضاح اعلانه قبل قليل (الفقرة ٢٥) وشمل القسم الثاني لواء اللاذقية بأقضيتها الثلاثة، مضافاً اليه ما فك عن لواء طرابلس من ملحقات، وهي قضاء صافيتا والحصن (تل كلخ) ومديريتا طرطوس وأرواد مع قضاء مصياف، الذي كان تابعاً للواء حماه، وخمسة اقضية كانت تابعة لولاية حلب.

سمي هذا القسم مقاطعة او بلاد العلويين لان العلويين ظلّوا يؤلفون الاكثرية الكبرى من سكانه، دون ان يؤثر على هذه الاكثرية ما حدث بعدئذ من سلخ أقضية اسكندرونة وانطاكية وبيلان وقرقخان، وهي من الاقضية الخمسة التي كانت تابعة لمركز ولاية حلب وقد تألف منها قسم مستقل، عرف باسم «اللواء» أو لواء اسكندرونة.

كان هذا سبب تسمية المقاطعة ببلاد العلويين، يضاف اليه ما لم يكن خافياً من الفرنسيين ما تحمله العلويون في معظم العهد العثماني من اضطهاد اقترن

باعتبارهم منبوذين من أهل السنة، كما يأتي تفصيل عن ذلك في بعض الابحاث التالية.

٤٩ - موجز عن الادارة اثر الاحتلال

في بدء احتلال الجيش الفرنسي المنطقة الغربية، أقيم على رأس كل قسم من أقسامها الثلاثة، لبنان الكبير وبلاد العلويين ولواء اسكندرونة، حاكم عسكري فرنسي مرتبط بالمفوض السامي المقيم في بيروت، التي كانت في الوقت نفسه المركز الرئيسي لقيادة جيش الاحتلال.

فكان اول حاكم في اللاذقية، مركز حكومة بلاد العلويين، الليوتنان (ملازم أول) دو لا روش de la Roche ثم حل محله الكومندان فنيون، فالكومندان مينو، وخلفه سنة ١٩٢٠ الكولونيل نييجر[١] Nieger الذي شمل النـواحـي الادارية بعطف بارز في بادىء الامر، دون ان يهمل مهامه العسكرية بازاء العصابات التي تعترض جبال هذه المنطقة وكانت على اتصال بزعماء العصابات في سورية الداخلية، في انحائها الوسطى والشمالية، كما يرد في البحث التالي.

لم تفرّق السلطة المحتلة في الحقوق والواجبات بين سكان المنطقة، على اختلاف مذاهبهم، خلافا لما ألفوه في العهد العثماني.

٥٠ - ثورة الشيخ صالح العلي

ان الشيخ صالح العلي، الزعيم العلوي في قضاء المرقب، لم يكن في وقت من الاوقات راضيا عن جيرانه الاسماعيليين، فهاجمهم بعض أخصائه في شهر نيسان ١٩١٩ وطاردتهم مفرزة من قوى الدرك، فلم يكن نصيبها سوى الفشل نظرا لانضمام الكثيرين من علويي تلك الجهات الى الشيخ صالح ورجاله. فأرسلت السلطة قوة اكبر من الاولى لاخضاعهم، فاعتصموا في الجبال وقد بلغ عددهم عدة الاف وكانت اكبر معركة جرت بينهم وبين القوة المطاردة هي التي وقعت في شهر حزيران بالقرب من قلعة المرقب، استبسل فيها الشيخ صالح وجماعته ووقع قائد الحملة الفرنسية. الكومندان مينو والكابتين جواني جريحين بين قتلى

(١) وكان يدعى « مندوباً ادارياً للمنطقة الغربية ».

الجنود فأنقذها ترجمان الحاكم اسكندر مرقص، اللاذقي. ولم يجاوز عدد جنود الحملة الالف. مقابل ثمانية آلاف تؤلف قوى الزعيم الشيخ صالح العلي، مجهزين بما غنموه من قبل، في معارك صغيرة متفرقة، وبما وصل الى ايديهم من المنطقة الشرقية، بطريق حمص وتل كلخ، من سلاح وعتاد.

ان النصر الذي حالف الشيخ صالح العلي في تلك الحملة اكسبه شهرة واسعة استقبلها زعيم الشمال الاكبر، ابراهيم هنانو، بمزيد السرور والانشراح واعتبرها اكبر دليل على صدق وطنية صاحبها، فأخذ يمده بما توفر لديه من سلاح المنطقة الشرقية وبما ناله بعد ذلك من الزعيم التركي مصطفى كمال، قائد الثورة في كيليكيا المقاومة للاحتلال الفرنسي، من عتاد لا ينضب معينه، كما سيأتي بيانه في البحوث الآتية. لذلك، لم يكتف الشيخ صالح العلي بمواقفه حول قضاء المرقب، بل وسع حملاته شمالا الى قرى القرداحة والمزيرعة ودبلش، وقد انتهت ثورة الشيخ صالح عام ١٩٢١ باعتزاله السياسة والثورة وباقامته في مكان معين بجوار موقع الشيخ بدر، القريب من الساحل، لا يبارحه الا باذن من السلطة الحاكمة. على ان السلطة الفرنسية، الممثلة بالكولونل نييجر، حاكم المقاطعة، رأت، بازاء ما بدر من الشيخ صالح العلي ورجاله، ان تستميل اليها مسلمي اللاذقية وتحول دون تعلقهم بالمنطقة الشرقية من سورية، فعولت على تخفيف وطأة الحكم العسكري باجراءات ادارية يقوم بتنفيذها مدنيون من أبناء المقاطعة.

٥١ ـ الاجراءات المدنية

المجلس التمثيلي ـ أراد الحاكم الكولونيل نييجر ان يخطو تدريجيا نحو ادارة مختلطة، عسكرية ومدنية، فألف، بعد موافقة المفوضية العليا، مجلسا استشاريا تمثيليا على اساس طائفي، بطريقة الانتقاء في المرة الاولى ثم بالانتخاب الشعبي فيما يليها. فكانت اكثريته من العلويين ورئيسه جابر العباس، الزعيم العلوي الكبير، واعضاؤه الوجهاء البارزون عبد الواحد هارون واسحق نصري واحمد الحامد وابراهيم الكنج ونقولا بشور. وكانت اهم صلاحيات هذا المجلس مقتصرة على التدقيق في ميزانية حكومة المقاطعة وبيان ما يراه من اصلاحات

وتنظيمات . يقدم اقتراحه بشأنها الى حاكم المقاطعة .

المصالح الادارية ـ اقيم على رأس كل مصلحة ادارية مدير فرنسي مدني او عسكري، باستثناء مديريتي العدلية والمعارف .

مديرية العدلية ـ اثناء اقامتي في دمشق، دعاني حاكم المقاطعة الكولونيل نييجر، في شهر تشرين الثاني ١٩٢٠ ، لمقابلته في مقره باللاذقية . فلبيت الدعوة وعرض عليّ مديرية الشؤون العدلية، فقبلتها تبعا لرأي الاصدقاء، دون ان يكون لدي مستشار لا عربي ولا فرنسي .

مديرية المعارف ـ عين الحاكم المشار اليه السيد يوسف اده، من العائلات الوجيهة في بيروت، مديرا للمعارف يعاونه مستشار فرنسي . اما باقي المصالح الادارية، فكانت بادارة فرنسيين، من مدنيين وعسكريين، وجميعهم اكفاء لحسن القيام بواجب الوظيفة .

رئاسة البلدية ـ عهد الحاكم برئاسة البلدية الى السيد هيبر، من احرار الفرنسيين، وكان جديرا بمهام وظيفته، يؤديها بكل نشاط بمؤازرة المجلس البلدي المؤلف من وجهاء مدينة اللاذقية .

٥٢ ـ تنظيم الشؤون العدلية

بدأت اولا بتنظيم مكتب المديرية، فوفقني الله بالحقوقي الاستاذ سليم تقلا ، من خريجي المعهد الفرنسي في بيروت وقد حاز أفضل شهادة من الاستاذ الكبير نجيب ابي صوان، رئيس محكمة التمييز اللبنانية وأستاذ المجلة في معهد الحقوق . فوافقني الحاكم على تعيينه مفتشا للعدلية وتعيين كاتبين مساعدين اولهما صديق صالح، من اللاذقية، والثاني الشاب عواد، من اللبنانيين الذين استصحبهم الكولونيل نييجر حين قدموه من بيروت الى اللاذقية . ظناً منه صعوبة تدارك موظفين يحسنون الفرنسية في مقاطعة العلويين، وقد ظهر له اخيراً خطأ هذا الظن .

كان القضاء يسير على الاسس التي خلفها العهد العثماني، اسوة بسائر البلاد السورية، فكان في اللاذقية محكمة استئناف ومحكمة بدائية ومحكمة صلح وقاضي تحقيق (مستنطق) وفي مركز كل قضاء محكمتان، بدائية وصلحية . اما

مرجع التمييز، فقد ظل حتى ذلك التاريخ من خصائص محكمة التمييز اللبنانية، التي تأسست منذ بدء احتلال السلطة الفرنسية المنطقة الغربية.

كان القاضي الشيخ محمد العجان رئيسا للمحكمة الشرعية وعبد الغني اسرب رئيسا لمحكمة الاستئناف ورباح قربه رئيسا لمحكمة البداية وكان من اعضائها امين الحكيم، الذي أشغل سابقا نيابة المدعي العام في حمص فرئاسة محكمة قضاء جبلة، كما كان ميشيل طرابلسي مدعيا عاما استئنافيا والكسي مرقص نائبا لدى محكمة البداية. وكانوا جميعا من خيرة قضاة ذلك العهد علما وخبرة ونزاهة، مما ضمن العدل في المقاطعة. وسلمت المحاكم على قدر الامكان من تدخل القائمين على دوائر الاستخبارات والامن ومن المستشارين، وجلهم من ضباط جيش الاحتلال.

٥٣ ـ اعتبار العلويين طائفة مستقلة

عندما عين الكولونيل نيبجر حاكما لمنطقة العلويين، دعا الى منزله القاضي الشرعي الشيخ محمد العجان واستحصل منه على وثيقة خطية يؤيد فيها استقلال العلويين عن السنيين في المذهب. وفي اليوم الثاني، اسرع الحاكم بالسفر الى بيروت حاملا تلك الوثيقة الخطية وبسط امام المفوض السامي واركانه ما تفضل به عليه القاضي الشرعي من معلومات، ثم عاد الى اللاذقية حاملا قرار المفوض السامي المتضمن اعتبار العلويين طائفة مستقلة تمام الاستقلال عن المسلمين السنيين، مما يستدعي اقامة محاكم مذهبية خاصة بهم. ونفذ الحاكم مضمون هذا القرار وعين من المشايخ العلويين مفتين شرعيين يرئسون المحاكم المذهبية الخاصة بأبناء شيعتهم، وكان في مقدمتهم الشيخ شهاب ناصر، شيخ قرية الهنادة، كما كانت اكثرية المجلس التمثيلي الذي أقامه الانتداب في مقاطعة اللاذقية من وجوه العلويين، وكان منهم قوام مقام ومديرون في الاقضية والنواحي، يساعدهم ويشرف على اعمالهم مستشارون عسكريون فرنسيون.

٥٤ ـ النادي الوطني في اللاذقية

أطلعني اخواني المواطنون في اللاذقية على الفتور الذي بدا، عقب الاحتلال

الفرنسي، في روابط المودة والتفاهم التي كانت قائمة بين الطائفة الكبرى الاسلامية السنية وشقيقتها الطائفة المسيحية. والسبب الوحيد لهذا الفتور هو الاختلاف في الاتجاه السياسي، فمعظم المسيحيين راض عن الانتداب الفرنسي، ومؤيد له بينما يناوئه معظم السنيين، مرجحين الوحدة السورية الشاملة لجميع المناطق تحت العلم العربي. فأسفت لتغلب السياسة على أخوة المواطنين أبناء البلد الواحد وأخذت أخفف من غلو الفريقين، معلناً حرية الاجتهاد الفكري لكل فرد دون ان يؤثر على عواطف الاخاء والمودة وحسن المعاملة ورأيت، توصلاً لاعادة الألفة الى مجراها الاصلي، ان يؤسس في اللاذقية ناد اجتماعي يؤمه الوجهاء والأدباء والمفكرون على اختلاف طوائفهم ومذاهبهم. وقد وافقني على ذلك كل من حدثته بشأنه من هؤلاء المخلصين الاكارم، وعرضت نتيجة تفكيري ومساعي على الحاكم الكولونيل نيبجر، فحبذ الفكرة وأبدى مزيد ارتياحه لتحقيقها واستعداده للمساعدة مالياً في بدء التأسيس. وقد برّ بوعده واستأجرنا دار المرحوم ديب قيتالي، الكائنة في حي الشيخ ضاهر، لهذه الغاية وفتح النادي أبوابه لوجهاء القوم، فكان الإقبال عليه عظيماً.

لما عرضت رئاسة النادي على زعيم الوطنيين الاحرار، الوجيه الكبير عبد الواحد هارون، اعتذر عن قبولها واعداً بكامل تأييده لنجاح النادي. وقد فسرّ اخوانه سبب اعتذاره بأنها نشأت عن اباحة تعاطي الكحول في النادي، اتباعاً للحياة التقدمية التي تواجهها البلاد، كما اعتذر لسبب آخر الوجيه الكبير اسحق نصري. وفي الجلسة نفسها، اقترحت بأن يعهد برئاسة النادي الى الوجيه الراقي حبيب بولس، فقبل الاقتراح باجماع آراء مؤسسي النادي وأخذت الاجتماعات فيه تتوالى بخطوات حسنة اعادت الألفة بين المواطنين الى ما كانت عليه من قبل.

كان الحاكم نيبجر ورؤساء المصالح الفرنسيون يشاطرون الوطنيين السمر والمحادثات في كل اجتماع وفي الحفلات التي تقام في النادي، تلقى فيها الخطب الادبية في كل مناسبة ولا بد في هذا الصدد من الاشارة الى المحاضرة القيّمة التي ألقاها ذات ليلة محافظ مدينة اللاذقية مسيو هيبر، فقد وصف فيها

حياة الشعب الفرنسي في الأرياف خارج العاصمة باريس والمدن الكبرى، بكونها حياة العمل والجد والنشاط والتنظيم، في جو عائلي بهيج يشعر بالمحبة الصادقة والاخوة الانسانية والمحافظة على كل مستحب من العادات المألوفة ولا يخالف سنّة الارتقاء، ودعا الخطيب الذين يودون السفر الى فرنسا ان يزوروا الارياف والمدن الصغرى قبل زيارتهم باريس التي اصبحت، بفضل مركزها السياسي، أممية ودولية كادت تخرج عن منهاج الحياة الفرنسية الاصيلة.

٥٥ - السياسة في القضاء

اطلعني ذات يوم قاضي التحقيق على امر خطي أرسله اليه الحاكم كولونيل نيبجر، فوجد يتضمن وجوب اطلاق سراح موقوف بتهمة قتل، وحجة الحاكم الواردة في أمره ان والد هذا المتهم قد ساعد الحملة العسكرية في مهمتها اثناء مطاردتها العصابات. فلم يكن استغرابي التدخل في شؤون القضاء بهذه الصورة أقل من استغراب قاضي التحقيق نفسه، وكلانا قاض منذ العهد العثماني ألف اتباع القانون وأصول التحقيق والمحاكمات المأخوذة في الاصل عن القانون الفرنسي.

لما ذهبت الى الحاكم في مكتبه، أخبرته شفهياً وباسلوب ناعم ان ارسال هذا الامر الى قاضي التحقيق لا يتفق مع الواجبات الملقاة على عاتقه ولا مع احكام القانون فأجاب: «ولكن السياسة الحاضرة تقضي ذلك ازاء موقف العصابات المستمر من الحكومة». فقلت له: «تستطيعون ان تصدروا او تستصدروا من المرجع الاعلى قراراً بتأجيل الملاحقة القانونية عن هذا المتهم او غيره بدلاً من احراج قاضي التحقيق واخراجه عن حدود القانون». فشكرني الحاكم وقال مازحاً: «ليس سهلاً ان يكون القائد العسكري عالماً حقوقياً». واستدعى الحاكم إثر ذلك رئيس أمنائه الكابتن كران وأوصاه بمراجعة مدير العدلية في القضايا ذات الصلة بالقضاء والحقوق قبل تهيئة الاوامر بشأنها.

٥٦ - قرار وفاء الديون

كانت الدولة العثمانية نشرت، أثناء الحرب العالمية الاولى، قانوناً بابطال التعامل بالذهب واصدرت مكانه ورقاً نقدياً اخذت قيمته تتدنى تدريجياً الى

الخمس حتى العشر بالنسبة الى قيمته الاصلية الذهبية واضطرت المجاعة والضائقة المالية كثيرين من الاهالي، ولاسيما المقيمين منهم في لبنان وبلاد العلويين، الى بيع ما يمكن الاستغناء عنه بأثمان بخسة ثم الى الاستقراض لقاء رهن املاكهم واراضيهم. ولكن المرابين من تجار وملاكين، في بيروت وسائر المدن، لم يرأفوا بأخوانهم في الوطن، فأقرضوهم بربا فاحش وشروط ثقيلة، منها ان يقرّ المدين بقبضه مبلغ الدين ذهباً مع انه ورق نقدي وأن يتفرغ عما يملكه من عقار الى الدائن بطريق البيع البات، تاركاً استرداده بعد وفاء حقيقة الدين الى رحمة دائنه وشرفه. ولما وقع الاحتلال الفرنسي في أواخر الحرب ووقف المفوض السامي على واقع الحال، اصدر قراراً بابطال جميع البيوع الجارية أثناء الحرب، على ان توفى جميع الديون المكتوبة بالذهب ورقاً نقدياً ليرة بليرة، فتلقى معظم الاهلين هذه البادرة من المفوضية الفرنسية العليا بوافر الشكر والارتياح.

لم يقتصر قرار المفوض السامي على الديون والفراغ عن الاملاك، بل شمل الودائع الذهبية ايضاً، فتصاعدت الشكوى من الضعفاء الذين اودعوا حليهم الذهبية ومجوهراتهم عند الأغنياء لحفظها في صناديقهم الحديدية بطريق الامانة او التأمين على أصل الدين، كما شكا بعض الورثة الذين لم يستوفوا حقوقهم الارثية الباقية بحكم الوديعة في ذمة ذويهم وشركائهم وغيرهم، فصعب عليهم ان يستوفوا قيمة ودائعهم او ميراثهم ورقاً بنفس سعر الذهب. وليس من العدل في شيء ان يستفيد الوديع السيّء النية والامانة من هذا القرار، ولاسيما اذا كانت محفوظة ضمن صرّة تحت خاتم صاحبها وتوقيعه، وليس محتملاً في هذا الحال وجود التغرير بين دائن ومدينه. لذلك كله، رأيت أن ألفت نظر الشارع الى هذا الواقع، لعلّه يعدّل القرار بالنسبة للوديعة وبالنسبة للميراث الذي تعينت قيمته قبل الحرب وقبل صدور الورق النقدي وبقيت امانة لدى الشريك او غيره، متوخياً من ذلك تطبيق قاعدة وفاء الديون بأمثالها في الودائع والامانات، تلك القاعدة التي أخذت بها المنطقة الشرقية من سورية بازاء الورق النقدي التركي فور انتهاء الحرب. لذلك، رفعت تقريراً مفصلاً بهذا الشأن الى

المفوضية العليا بواسطة حاكم مقاطعة بلاد العلويين، فجاءه الجواب من مسيو بويش المستشار الحقوقي في المفوضية العليا متضمناً انه « لا يجوز لأي شخص، مهما كانت وظيفته، ان يتجاوزها الى انتقاد قرار المفوض السامي »، دون ان يرد في الجواب المذكور أدنى اشارة الى صحة النظرية الواردة في التقرير أو عدمها.

ولما أوضحت للحاكم ان الوزارات، في جميع العالم المتمدن، تطلب كل سنة من ممثليها ومعتمديها في العاصمة والولايات وملحقاتها ان يوافوها بما يتراءى لهم بعد التجربة من احتياج لتعديل أي قانون، فتنظر في مقتضاه المصالح العليا في عاصمة الدولة، لما اوضحت ذلك، أجابني الحاكم ان مسيو بويش Puech لا يتحمل ان يفتضح عجزه في بدء عهده بوظيفته الكبرى أمام اركان المفوضية العليا واوصاني بغض النظر عن هذه الجهة، فشكرت للحاكم ما يبدو منه في كل مناسبة من صحة التفكير المقترن بالمنطق وحقيقة الواقع.

٥٧ ـ الليوتنان كولونيل فرنسوا، معاون حاكم المقاطعة

لما اضطر حاكم مقاطعة بلاد العلويين، الكولونيل نييجر، الى قضاء معظم اوقاته بعيداً عن مركزه الاداري لقيادة الحملة العسكرية المعدة لمطاردة العصابات المخلة بالأمن في الجهات الشمالية من الجبال، متمشية مع بعض العصابات الوطنية على الحدود الشرقية، عينت المفوضية العليا الليوتنان كولونيل فرنسوا Lieutenant Colonel François معاوناً للحاكم في الشؤون الادارية. فجاء اللاذقية مركز المقاطعة وحل ضيفاً على مدير مصلحة المعارف السيد يوسف إده، المتزوج بسيدة فرنسية. ولما طالت مدة اقامة الضيف في منزل المضيفين الكريمين، لم ينشرح لها صدر رؤساء المصالح الفرنسيين، وكلهم يتحلى بالمزايا الفرنسية العالية، من اجتماعية وادارية. وقد زاد في تذمرهم الاسلوب الخشن في حديث معاون الحاكم وفي الاوامر التي يصدرها، شفهية كانت أم خطية.

سوق السجناء الى العمل في الطرق

كانت علاقتي بهذا الحاكم المعاون مقتصرة على ما له علاقة بوظيفتي كمدير

عدلية دون ان اتعداها الى المجاملة الخاصة التي كانت متبادلة بيني وبين جميع رؤساء المصالح الادارية، من عسكريين ومدنيين، ولا سيما مع مسيو هيبر، محافظ المدينة، والكابتن غران، مدير الشؤون الداخلية ورئيس مكتب الحاكم، وكلهم من خيرة الرجال.

قمت ذات يوم بزيارة دوائر القضاء العدلي للاشراف على سيره، فوجدت في ضبط المحاكمة في عدة دعاو جنائية ان رؤيتها قد علقت لميعاد آخر، لسبب واحد هو سوق الموقوفين، من أظناء ومتهمين، الى الطرق المحيطة بالمدينة لتعبيدها، بناء على امر صادر عن معاون الحاكم الليوتنان كولونيل فرنسوا. فاستغربت صدور مثل هذا الامر بحق متهمين قد تظهر براءتهم في نتيجة المحاكمة، فكيف تجوز معاملتهم معاملة المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة وبدون اجرة لذلك ورفعت استنكاري هذا الاجراء الى معاون الحاكم متجاهلاً صدور الامر عنه وطالباً عدم تكرره ومؤاخذة المسؤولين عنه، من رجال الضابطة والسجن. فاستدعاني اليه إثر ذلك وهو في مكتبه وبعد التحية والجلوس جرى الحديث بيننا على الوجه التالي: قال معاون الحاكم: «أنا أمرت بسوق الموقوفين للعمل في الطرق خدمة لمصلحة بلدكم وقد سرنا على هذه الخطة في جميع المستعمرات دون ان نلقى اعتراضاً مثل اعتراضكم».

فأجبته: «اننا في بلد لا يختلف أهلوه عن اصدقائهم الفرنسيين رقياً واحتراماً للقوانين ولستم الآن في مستعمرة من مستعمراتكم بل انتم بين طلاب حرية واستقلال سينالونها عما قريب ان شاء الله، بفضل تدريب فرنسا، حارسة حقوق الأمم المغلوبة على أمرها».

فقال: «أوصيكم بغض النظر عن مثل هذه الامور الصغيرة التي لم تستهدف أحداً من الذوات».

فأجبته: «ولكن القانون والعدل يجريان على قاعدة المساواة بحق الجميع وكانت فرنسا في مقدمة الدول حرصاً على تطبيق هذه القاعدة».

فقطب معاون الحاكم على الاثر وكان ذلك ختام الحديث. فانصرفت الى مكتبي، آسفاً لتسليم رجل كهذا مهام النيابة عن الحاكم العاقل الرفيع التهذيب،

الكولونيل نييجر، وقد عزّاني عن أسفي إجماع المستشارين ورؤساء المصالح الفرنسيين على التذمر من وجود مثل هذا الرجل على رأس الادارة.

٥٨ - من آثار الثورة في شمالي سورية

قبل ان يستسلم الزعيم العلوي، الشيخ صالح العلي، الى السلطة العسكرية، كانت العصابات الوطنية العاملة تحت قيادة الزعيم السوري الكبير ابراهيم هنانو قد تجاوزت حدود هذه المنطقة الى أقضية جبلة وصهيون (الحفة) وجسر الشغور لمساعدة العصابات التي يقودها الشيخ صالح العلي وعمر البيطار واخوانهما، مما اضطر الكولونيل نييجر، حاكم مقاطعة العلويين، الى ان يغادر مقرّه الاداري متوجهاً على رأس حملته العسكرية لمطاردة تلك العصابات.

كان في مقدمة الاجراءات التي اتخذها القائد نييجر، إصدار امره بجمع الاسلحة من الاهلين في قضاء صهيون، حرصاً على عدم وصولها الى أيدي الثوار. وكان المسيحيون في قرى المزيرعة ودباش والحفة واشتبغو أسرع من غيرهم الى تقديم ما لديهم من سلاح ولكنهم فوجئوا، بعد ايام قليلة، بهجمات العصابات، فاضطروا مع ابنائهم وعائلاتهم، وعددهم يزيد عن ثلاثة آلاف نسمة، لترك منازلهم واملاكهم متوجهين الى اللاذقية، حيث الأمن مستتب والهدوء سائد.

بعد هذه النكبة التي أصابت مسيحيي القرى، استغرب الناس تدبير الحاكم في جمع السلاح الذي بدأ بالمسيحيين المسالمين واقتصر عليهم. فقال البعض انه خدمة عسكرية لاستدراج رجال العصابات الى القرى والمنازل، حيث يسهل القضاء عليهم، وقال آخرون بل هو فكرة سياسية يقصد بها ستر الاهداف الوطنية التي يفاخر بها رجال العصابات وتحويلها الى اهداف اعتداء على الاقليات، مما يتيح للسلطة حرية العمل في قمعها. ولكن معظم المسيحيين لم يرتاحوا لتدبير الحاكم، مهما كانت غايته، ونقموا عليه بسبب تشريدهم عن منازلهم وقراهم.

لم تخل العناصر الثلاثة التي تتألف منها مقاطعة العلويين، وهم السنيون والعلويون والمسيحيون، من نقمة على خطة الحاكم العسكري الفرنسي ومروجي

فكرته، دون ان يخامر أحداً من الاهلين، خلا أفراد العصابات، فكرة الانتفاضة على السلطة او مناهضتها او مجابهتها بانتقاد علني. غير ان المستقبل القريب قد اثبت ان السلطة الحاكمة تمكنت، بسياستها وقواتها، من القضاء على الثورة وذيولها، ولا سيما بعد ان استسلم الشيخ صالح العلي سنة ١٩٢١ وغادر الزعيم الكبير هنانو هذه البلاد لاجئاً الى المنطقة الجنوبية، فلسطين والاردن، سنة ١٩٢٢.

لم يلق حاكم المنطقة الكولونيل نييجر اثناء هذه الثورات ما كان يتوقعه من زعماء العلويين من مساعدة في حملته مقابل عطف فرنسا عليهم، بل رأى فريقاً منهم ينضم الى عصابات الزعيم هنانو، فحنق عليهم وأخذ يجامل السنيين في اللاذقية وسائر مدن المقاطعة في حديثه وإسناده الوظائف الادارية والقضائية الى الأكفاء من ابنائهم. ولكنهم، في حقيقة الحال، لم يكتفوا بهذه المجاملة، بل ظلوا على موقفهم الوطني الرائع المتجلي في اعلان رغبتهم في الانضمام الى سورية الموحدة.

٥٩ - شكوى المسيحيين من تدبير الحاكم

لما شكا المسيحيون النازحون من قراهم الى مدينة اللاذقية، تدبير الحاكم الكولونيل نييجر ومعاونيه من تجريدهم من سلاحهم رغم وجود العصابات المسلحة حولهم، مما اضطرهم الى مغادرة منازلهم واموالهم واملاكهم فراراً من المعتدين المجهزين بالسلاح، نقل شكواهم الى المفوضية العليا مطرانهم الشيخ الجليل السيد ارسانيوس الذي كان آنئذ في بيروت، وقد وجد آذاناً صاغية لمراجعته لدى أركان المفوضية العليا، فاستاء الحاكم نييجر من هذه الشكوى وغضب على مقدّميها ومناصريهم، ولم تخل اللاذقية آنئذ من وشاة بحق اخوانهم، طمعاً في وظيفة يشغلونها وكسب ينتظرونه من ولاة الامر. ولما تلقّى الحاكم من مرجعه العالي استيضاحاً في ذلك الشأن، حار أمره ولكنه ظل منصرفاً الى عمله العسكري المتعلق بمطاردة العصابات توصلاً لاقرار الامن والاطمئنان في المنطقة، تاركاً شؤونها الادارية الى معاونه فرنسوا، ملقياً عليه عبء الانتقام من أخصاء المطران الذين ساعدوا في رفع الشكوى ضد ارادته وتدابيره. وكان

في طليعة ضحايا الوشاية الحقوقي اللامع الاستاذ الكسي مرقص النائب العام البدائي في اللاذقية كما يتضح من البحث التالي .

٦٠ - النائب العام ضحية نقمة الحاكم

في ٣٠ تموز سنة ١٩٢٠ ، استدعاني معاون الحاكم فرنسوا الى مكتبه، حيث دار بيننا الحديث على الوجه التالي :

قال: « يا حضرة مدير العدل، اني مأمور بأن ابلغك ارادة الحاكم الكولونيل نييجر، وهي ان تقترح وجوب إبدال النائب العام الاستاذ الكسي بغيره وتنظم قراراً بذلك » .

قلت: « وما هو السبب » ؟

قال: « يجب ان يشغل هذا المنصب رجل يحسن تنفيذ رغبات الحاكم امام القضاء » .

قلت: « هل يرغب الحاكم سوى تأمين العدالة وحسن تطبيق القوانين ومعاقبة المعتدين والمجرمين وقد توفرت هذه المزايا في الاستاذ الكسي، مع سعة العلم ووافر الذكاء والصدق والاخلاص » ؟

قال: « لدينا ظروف سياسية تقضي بابدال هذا النائب بغيره، ممن لا تربطهم اية صلة بالمطران ارسانيوس » .

قلت: « تعلمون، يا حضرة الكولونيل، ان السياسة لا تدخل حرم القضاء العدلي، بيدكم الادارة بجميع فروعها وموظفيها تملؤونها حسبما توحي اليكم السياسة وليس من يعارضكم. أما القضاء، وهو الأمل الوحيد الذي بقي للاهلين حين يشكون من حيف او ضرر، فاذا أصبح تابعاً للسياسة فقدت ثقة الاهلين بهذا العهد، مع أنه عهد انتداب فرنسا الحرة، وهي قد كانت ولم تزل المرجع الاكبر لرجال العلم والتشريع وحماة العدالة » .

قال: « لا يريد الحاكم مناقشة ما صمم على اجرائه وهو يطلب منك تنفيذ ما أمر به » .

قلت: « ولكن اخلاصي لحرمة القضاء وللحكومة التي اعتبر نفسي احد اعضائها ولفرنسا الحرة التي ألفنا باعجاب تشريعها منذ العهد العثماني، كل ذلك

يحول دون تلبيتي هذا الامر واقترح على حضرتكم ان توافقوني على تقديم ملحوظاتي هذه خطياً، فترفعونها بدوركم الى المفوضية العليا فتأمر بما تراه».

قال: «ليس لك شأن وصفة لدى المفوضية العليا بل الحاكم وحده هو مرجعك، فلا مناص من تنفيذ أمره».

قلت: «ان ضميري واحترامي للعدالة ولقوانين فرنسا يحولان دون تلبيتي اوامر سعادة الحاكم».

قال: «لن تستطيع الوقوف في وجه امر الحاكم ولن يجدي نفعاً التمسك بالمبادىء، مهما سمت».

قلت: «أرجّح الاستقالة من وظيفتي، مديرية العدلية، على تنفيذ امر مخالف للقوانين وللعدالة التي اشتهرت بها الدولة المنتدبة».

قال: «هل تضحّي بوظيفتك العالية في سبيل أمر تافه كالذي طلبه منك الحاكم»؟

قلت: «ليس امراً تافهاً تنفيذ طلب مخالف للعدالة والقوانين والضمائر الحرة».

قال: «فكّر بالأمر جيداً وعدْ اليّ غداً».

قلت: «استودعك الله».

وفي اليوم التالي، استدعاني معاون الحاكم طالباً مني باصرار تنفيذ الامر، فاعتذرت مفضلاً الاستقالة من الوظيفة، فأجابني قائلاً: «اني جد آسف لاستقالتك»، فقدمتها على الفور وكان ذلك في مطلع شهر حزيران ١٩٢١. وغادرت في اليوم الثالث اللاذقية الى بيروت، على رجاء رفع قضيتي الى عدالة المفوضية العليا وحكمتها.

٦١ - اثر استقالتي من الوظيفة

قوبلت استقالتي من مديرية العدلية بأسف ودهشة من معظم اللاذقيين بل من جميعهم، عدا أفراد اعتادوا السجود للاجنبي ولكل ذي سلطان، فقاموا امام معاون الحاكم وأخصائه يندّدون بوقوفي امام معاون الحاكم ذلك الموقف الخشن في نظرهم لتمسكي بنائب المدعي العام الذي اراد الحاكم ومعاونه ابداله بسواه، بينما

أخذ الوجهاء والمثقفون من اخواني الوطنيين ومن الفرنسيين يكيلون المديح والثناء على تضحية المنصب والمادة في سبيل الشرف والكرامة والمحافظة على استقلال القضاء العدلي وصيانته من الاستبداد العسكري . ولا أنسى كلمة رائعة ألقاها في هذا الصدد السيد هيبر الفرنسي، محافظ مدينة اللاذقية والقائم برئاسة بلديتها، في مأدبة وداع أقامها الصديق العزيز الوجيه الكبير وديع سعادة في منزله العامر بالوجهاء والأدباء، وكان مما قاله هذا الفرنسي: «ثقوا يا أهل اللاذقية بأن القضاء، في جميع فرنسا، لن توجه الى رجاله السلطة الادارية ولا العسكرية أمراً على الاطلاق فإن وُجِّه اليهم، فلن يكون موقفهم منه غير ما وقفه مدير العدلية القاضي النزيه الحكيم».

كان الصديق الوديع، رغم ضعف المودة بينه وبين نائب المدعي العام المقال من وظيفته، يواصلني اثناء اقامتي في بيروت بأجمل عواطف الصداقة، مستطلعاً اخبار نجاحي في مهمتي لدى المفوض السامي، إرواءً لغليل انصار العدالة والحق والشرف وهم كثر في اللاذقية، حمداً لله.

٦٢ - في المفوضية العليا

ذهبت الى دار المفوضية العليا راجياً مقابلة وليّ الامر، ففتح امامي مكتب مسيو كارلييه معاون الامين العام وكان لطيفاً رفيع التهذيب، فبسطت لديه ما وقع في اللاذقية من خرق الليوتنان كولونيل فرنسوا، معاون الحاكم، حرمة القضاء العدلي وسردت بعض تصرفات هذا المعاون التي لا تليق بسمعة فرنسا العالية واضفت الى حديثي ما تعرضت له في العهد العثماني، حين كنت نائباً عاماً في عدلية طرابلس، من تهديد متصرفها لغضّ نظري عن إجراءاته التعسفية من سجن، وما آل اليه التحقيق الذي قام به مندوب وزارة العدل، على اثر الشكاوي المتقابلة، من عزل المتصرف التركي وسوقه الى المحاكمة وتأييدي في موقفي ووظيفتي وقلت: «ليس الاتراك، من ناحيتي العدالة والثقافة، الا تلامذة الفرنسيين، فهل يعقل ان أقوم في عهد هؤلاء بأقل ما قمت به في العهد السابق وان ألقى في ظل الحكم الفرنسي أقل مما لقيته في العهد التركي من عدل وتقدير؟».

ثم قدمت للسيد كارلييه عريضة موقعة مني حوت كل ما قلته شفهياً، فتسلمها مني وسألني عن محل نزولي في بيروت وقال انه يستدعيني بعد عشرة ايام لاعطائي الجواب العادل.

العودة الى المفوضية العليا ـ قبل انقضاء الايام العشرة، ارسل الي السيد كارلييه، معاون الامين العام، كتاباً يدعوني فيه لمقابلته. ولما قابلته في مكتبه، بلّغني، بلطفه المعهود، ان المفوضية العليا أوفدت سرّا احد كبار رجالها الى اللاذقية، فتحقق لديه صحة ما سردته في اقوالي وعريضتي. وقد صدر الامر إثر ذلك، من المفوضية العليا، بوجوب عودة الليوتنان كولونيل فرنسوا الى فرنسا دون ان يسمح له بالمرور ببيروت. أما حاكم المقاطعة، الكولونيل نييجر، فلا يجوز في الوقت الحاضر الوقوف في وجه اجراءاته مهما كانت، لوجوده على رأس حملة عسكرية تقوم بمطاردة العصابات حول القرى الجبلية، توصلاً لاستتباب الامن والطمأنينة في المقاطعة. لذلك اضاف مسيو كارلييه قائلاً: «ان المفوضية العليا توصيك بالانتظار في بيروت باعتبارك منفكاً عن وظيفتك بالاجازة، وتقبض راتبك شهرياً من صندوق المفوضية العليا نيابة عن مالية اللاذقية، وهذا تدبير مؤقت ينتهي بانتهاء مهمة حاكم المنطقة في مطاردة العصابات».

فشكرت معاون الامين العام على هذا الاجراء العادل المقترن بحكمة التدبير، داعياً له وللمفوض السامي ورجاله المخلصين التوفيق في مهامهم على ما يرومه انصار الحرية والعدالة. ولما فارقته مودعا قال لي والابتسامة ملء وجهه: «ألسنا أقل عدالة من تلامذتنا الأتراك؟». فكررت له كبير ثقتي بعدالة فرنسا.

ظللت متمتعاً بهذه الاجازة حتى نهاية عام ١٩٢٢ وقبل بدء العام الجديد، عهد اليّ برئاسة الدائرة الثانية لمحكمة التمييز العليا، أثر قيام الاتحاد السوري كما يأتي بيانه.

لا يسعني في ختام هذا البحث الا أن أنوه بغيرة رجلين عظيمين مناصرين للحق هما البطريرك الارثوذكسي غريغوريوس حداد ورئيس محكمة التمييز اللبنانية نجيب ابو صوان. فقد احتج الاول الى المفوض السامي على المعاملة

القاسية التي عومل بها ابناؤها الروحيون في قرى مقاطعة اللاذقية وعلى انتهاك حرمة القضاء في الانتقام من ممثلي العدالة أحسن تمثيل. وقد أجاب المفوض السامي غبطة البطريرك جواباً لطيفاً أكد فيه احترامه لغبطته وتقديره لنشاط الارثوذكسيين واخلاصهم.

أما نجيب بك ابو صوان، فقد رد على ما وصفني به المستشار القضائي في المفوضية العليا، مسيو پويش، من كوني عدواً للانتداب وأكد أبو صوان للمفوض السامي نفسه اخلاصي لكل حكومة عملت وأعمل فيها في مختلف العهود العثمانية والعربية واللبنانية وعهد الانتداب، مدافعاً عن العدالة والقانون في وجه كل اعتداء مهما كان مصدره، كما اكد للمفوض السامي اني محق في انتقادي تصرفات المستشار پويش المخالفة للعدل والقانون.

٦٣ - عهد الجنرال بيوت في اللاذقية

حين أتم حاكم بلاد العلويين الكولونيل نييجر مهمته العسكرية بنجاح قاضياً على العصابات الثائرة، نقله المفوض السامي الى وظيفة اخرى خارج هذه البلاد التي اصبحت بحاجة الى هدوء وسكينة واستقرار فالى تنظيم اداري وعمراني، فكان من حسن حظها ان وقع اختيار المفوض السامي، الجنرال غورو، على الجنرال بيوت Billotte، فعينه حاكماً عليها.

كان هذا الحاكم الجديد بيوت قائداً عسكرياً عظيماً وحاكماً ادارياً حازماً امتاز على كل من سبقه ومن خلفه من حكام. فقدّم الى مدينة اللاذقية، مركز المقاطعة، والى ملحقاتها اجلّ الخدمات، كفتح الشوارع العريضة وتعبيدها، تسهيلاً لمرور السيارات وغيرها، وتنوير المدينة بالكهرباء وجلب مياه الشرب اليها بالانابيب الحديدية من نبع دلفه الذي يبعد عنها مسافة ثلاثين ميلاً، الى غير ذلك من الاجراءات النافعة. وكان الامن في عهده مستتباً والهدوء والاستقرار على احسن ما يكون، لم يطرأ على عهد الجنرال بيوت ما يكدر صفاءه سوى حادث واحد كان من السهل تلافيه لو كان لدى الحكومة مدير شرطة ومدير داخلية يعرفان مقتضيات وظيفتهما. ولكن الجنرال بيوت، بحكمته الفائقة الحدود، قضى على كل ما يمكن ان تجره ذيول الحادث كما هو موضح في البحث التالي.

٦٤ - عدو عدوك صديقك

نهار عيد الاضحى المبارك سنة ١٩٢٢، خرج من الجامع بعد صلاة العيد فريق من مسلمي اللاذقية ناقم على انفصال مقاطعة بلاد العلويين عن أمها سورية حاملاً صورة الزعيم التركي مصطفى كمال (أتاتورك) مجللةً بالعلم العثماني وأخذ هذا الفريق يطوف بها في المدينة واجتمع حوله مئات الشبان المؤيدين لهذه التظاهرة. ولما وصلت الى منتصف «شارع فرنسا»، في حي المسيحيين، شاهدها مدير الشرطة والامن العام سيفادون وكان جالساً قرب مدخل احد المقاهي، فلم يستطع صبراً على هذه التظاهرة غير المرخص بها وأمامها صورة الزعيم التركي مصطفى كمال، عدو فرنسا، الذي كان يحارب لاخراجها من كيليكيا ويمدّ العصابات الوطنية السورية الثائرة بالسلاح والعتاد. فتقدم المدير سيفادون بدون تروٍ وانتزع العلم من حامله وألقاه أرضاً. فهاج جمهور المتظاهرين وهجموا عليه وأوسعوه ضرباً ولكما، فهرب من بين أيديهم ملتجئاً الى احد المنازل المجاورة، وكان يسكنه وكيل قنصل بريطانيا. واسرعت على الاثر قوى الامن العام والجيش واعتقلت عدداً من المتظاهرين واعادت الهدوء والسكينة الى نصابها.

في مساء ذلك اليوم، اوقفت قوات الجيش بعض المسيحيين الذين شاهدوا الحادث لعدم اخذهم بناصر مدير الشرطة وسيقوا الى التحقيق، وكان بينهم الوجيه اسكندر مرقص. ولما وجه اليه القاضي العسكري كلاماً قارصاً وتأنيباً على اهماله انقاذ مدير الشرطة والامن من أيدي أعدائه، وهم كثر، أجابه قائلاً: «ان السوري الذي أنقذ قائداً وضابطاً فرنسيين من أيدي الثائرين في احدى معارك الجبل وأصيب أثناء ذلك بجروح في جسمه على مشهد الضابط والجنود الفرنسيين ونال من اجل ذلك وسام الشرف الفرنسي، ان هذا السوري لا يستحق اللوم على عدم مساعدته المدير الذي عرّض بنفسه دون تروٍّ لسخط المتظاهرين من أبناء بلده». فأطلق المحقق العسكري على الفور سراح السيد مرقص واخوانه.

حسن تدبير الحاكم بيوت

كان عدد المحتجزين في السجن من اركان التظاهرة كبيراً ولكن الجنرال

بيوت، المعروف بحكمته وعدله، أمر باطلاق سراح أكثرهم والاكتفاء بالتحقيق مع الذين ضربوا مدير الشرطة سيفادون وقد حكم عليهم في نهاية التحقيق والمحاكمة بعقوبة السجن مدداً قصيرة أطلق بعدها سراحهم.

أما مدير الشرطة والامن العام، فقد أنّبه الجنرال بيوت على تهوّره ومهاجمته الشعب المتظاهر دون ان يخل بالامن وزاد في تأنيبه انه لم يتدارك التظاهرة قبل وقوعها واستفحالها ومنعها في مهدها لعدم سبق اقترانها بالاجازة ولم يكتف الجنرال الاداري الحكيم بذلك بل ارسل المدير سيفادون الى المفوضية العليا لتنظر في امره بعد ان فقد كرامته في اللاذقية.

ومما قوبل بعدئذ بالاستغراب، أن هذا المدير الفاشل في بلدة صغيرة نسبياً كاللاذقية قد عين مديراً للأمن العام في مدينة بيروت، عاصمة لبنان الكبير.

٦٥ ـ محاولة دنيئة من مدير الداخلية قضت عليها حكمة الحاكم

امتاز الجنرال بيوت، حاكم مقاطعة بلاد العلويين، بالحكمة البارزة في جميع تدابيره واجراءاته الادارية بما يكفي لضمان الامن والاستقرار ودوام الاخاء بين مختلف طبقات الشعب وطوائفه، لذلك اكتفي في هذا البحث بذكر واحد من تلك التدابير.

قبل ميعاد عيد الفصح المبارك بعدة أيام، قام مدير الداخلية والاستخبارات الكومندان تومي مارتن Tommy - Martin بزيارة دائرة البلدية في مدينة اللاذقية ووجّه، في خلوة، الى احد اعضائها، الوجيه المسيحي اسكندر صوايا، تشجيعاً بأن يحتفل المسيحيون يوم عيدهم احتفالاً فخماً، رافعين الصليب أمامهم ومتجولين في جميع احياء المدينة دون استثناء، أي حي منها، تحف بهم عناية الحكومة الساهرة على ضمان حريتهم. ولما كان السيد صوايا معروفاً باللطف والدعة وحسن المعاملة مع جميع مواطنيه على اختلاف مذاهبهم، استفظع اقتراح مدير الداخلية دون ان يستطيع رده. فدعا، مساء ذلك اليوم، بعض اصدقائه من وجهاء الطائفة، الى اجتماع في منزل قريبه مخايل عطالله، وحين طرح الاقتراح للبحث، تنبه احد العقلاء الى خطر هذا التكليف الذي لم يسبق له مثيل في اللاذقية وشرح لاخوانه ان هذا الرجل

الغريب، تومي مارتن، الذي تقع عليه ايضاً مسؤولية عدم الوقوف على التظاهرة الاسلامية قبل وقوعها والتي أدت الى انهاء خدمة صديقه مدير الامن العام، أراد الآن ان يحوّل الافكار عنها بحادث أهم يستفز مشاعر العامة من المسلمين حين يرون، خلافاً للعرف والعادة، تظاهر المسيحيين في أحياء المسلمين تظاهرة دينية يرتفع امامها الصليب، فتقع الفتنة بين الفريقين المواطنين ويستغلها مدير الداخلية والاستخبارات.

لما اقتنع المجتمعون بصحة استنتاج الرجل العاقل، ارسلوا معتمداً الى حضرة الحاكم، الجنرال بيوت، يسأله رأيه للعمل بموجبه، فكان جوابه عدم السماح بأية تظاهرة وعدم ايغار الصدور بين أبناء الوطن الواحد.

وقد اتضح ان الجنرال بيوت، الحاكم العاقل، قد ألقى على مدير الداخلية درساً أو تأنيباً قاسياً، بدليل قيام هذا المدير إثر ذلك بزيارة ثانية الى دائرة البلدية، حيث وجه الى الاعضاء المسيحيين العبارة التالية: «بلغنا ان بعض المسيحيين يريدون القيام بتظاهرة صباح يوم عيد الفصح القادم، فالحكومة لا تسمح بقيام أية تظاهرة مهما كان شكلها والداعي اليها وتنزل أشد العقوبة على القائمين بها والمشوقين على اجرائها».

على ان المستمعين، من اعضاء وغيرهم، ادركوا ان فكرة التظاهرة لم تدر الا في رأس مدير الداخلية والاستخبارات، كما عرف ذلك جميع اهل اللاذقية، وحمدوا الله على سلامة المدينة من فتنة كادت ان تلحق بها لولا ان تداركتها حكمة الحاكم الجنرال بيوت.

٦٦ ـ حفلة المدرسة الارثوذكسية

حين قمت بزيارة اللاذقية، بعد ان غادرها حاكمها السابق الكولونيل نييجر، صادف ان أقامت المدرسة الارثوذكسية حفلتها السنوية برئاسة المطران ارسانيوس، حضرها الحاكم الجنرال بيوت ومدير مصلحة التربية والتعليم ومستشارها ووجهاء الطائفة. وفي ختام الحفلة، اشار الي المطران المذكور بأن ألقي عنه كلمة، فامتثلت لارادته وأوجزت البحث عن مراحل هذه المدرسة وما وُفّقت اليه من انجاب نخبة خيرة من الشبان وما أصاب ميزانيتها من خلل كاد يقضي عليها لولا ان تداركتها الجمعية العلمية الروسية فتسلمتها ورفعت

من شأنها سنينا طويلة. ولما وقعت الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٤ وانقطعت الصلات بروسيا، هبطت منزلة المدرسة الى الحضيض، فعطفت عليها الحكومة الممثلة بالجنرال بيوت، رب السيف والقلم ونصير العلم والادب، فأخذت تستعيد مكانتها وتوحي الأمل بارتقائها الى ثانوية.

وما أتممت كلمتي وختمتها بالترحيب المعتاد باسم سيادة المطران، وكان يترجمها الى الفرنسية على مسمع الجنرال بيوت، الوجيه ادوار سعادة، الجالس وراءه، حتى نهض هذا الحاكم الخطيب المصقع وأفاض في تقديم الشكر لسيادة رئيس المدرسة الفخري، المطران المشار اليه، وللقائمين على شؤونها التعليمية والادارية، وأضاف بأنه مستعد لتزويدها بكل ما تحتاجه من عناية واموال لتصبح في اقرب وقت في مقدمة الثانويات، وقد انجز حرٌّ ما وعد.

وعند انتهاء الحفلة، صافحني الجنرال بيوت بلطفه المعهود ودعاني الى منزله في اليوم التالي.

٦٧ - في حضرة الجنرال بيوت

ذهبت في الموعد الذي عينه الحاكم الجنرال بيوت الى منزله، حيث لقيت منه ما ينتظر من رجل عظيم بل من نبيل فرنسي، وبعد مداولة الحديث أبدى رغبته في التعاون معي وسألني عن الوظيفة التي أرجوها، فاقترحت عليه أن أكون مفتشاً خاصاً به، أمدّه بما أقف عليه من أخطاء في المصالح الادارية مشفوعاً باقتراح الاصلاح، فاذا راق له اقتراحي عددت نفسي سعيداً والا احتفظت به، جاعلاً نصيبه الاهمال والنسيان. فابتسم الجنرال واجابني قائلاً:

لا شك في صواب اقتراحك ولكني سأجد مقاومة في قبوله لان الضابط الفرنسي المنتصر في الحرب الكبرى والقائم في هذا البلد على مصالح الحكومة يصعب عليه انتقاد اعماله من قبل أي فرد، مهما سما قدره ووسعت خبرته، فهو لا يخرج عن كونه من شعب منتدب عليه ومع ذلك فسأقوم بتجربة سعي من هذا القبيل في اول سفرة من أسفاري الى بيروت، حيث أقابل من يجب في هذا الشأن.

انصرفت من مقابلة الجنرال الكلي الاحترام شاكراً لطفه وعطفه وبعد اسبوع، دعاني ثانيةً إثر عودته من بيروت وقال لي: «قوبل مسعاي بنفس المحذور الذي أسررته لك في المقابلة السابقة ولمست في نفوس اركان المفوضية العليا استعداداً لاتحافك بمنصب قضائي يتفق واستقلال ضميرك الحر».

ثم ودعت الجنرال الكبير شاكراً جميل عطفه وتبادلنا في الختام كلمة «الى اللقاء» ـ أجل الى اللقاء القريب. فبعد قليل من الزمن، في عام ١٩٢٣، نقل الجنرال بيوت الى حلب بمنصب ممثل المفوض السامي، إثر اعلان الاتحاد السوري بين حكومات دمشق وحلب واللاذقية (بلاد العلويين)، وتألفت على الاثر محكمة تمييز عليا وعينت رئيساً ثانياً لها، كما يرد تفصيل ذلك في محله، وعين الكومندان ديكلو Desclaux حاكماً على بلاد العلويين خلفاً للجنرال المشار اليه.

٦٨ ـ تشييع الحاكم الجنرال بيوت اثر تعيينه ممثلاً للمفوض السامي في حلب

بمناسبة قرب مغادرة الحاكم مقاطعة بلاد العلويين متوجهاً الى حلب الشهباء، حيث عين ممثلاً للمفوض السامي، عرضت اليه بلدية اللاذقية، بناء على طلب وجهاء المدينة، اقامة حفلة وداع، فاعتذر الجنرال عن قبول العرض، تواضعاً منه ورغبةً في راحة الاهلين وعدم تحمّل أي منهم أي واجب في سبيله. ولكن ما أن عرف ميعاد سفره، حتى تجمعت جماهير اللاذقيين، يتقدمهم رؤساء الدين والعلماء والوجهاء مع اركان الجيش والمصالح الحكومية، في الساحة الكبيرة المحيطة بمنزل الجنرال وفي الطرق المتصلة بها. ولما ظهر الجنرال بيوت وهو على أهبة السفر، بدأت هتافات الجماهير بطول عمره وأخذ الخطباء والأدباء يرددون ذكر اعماله المجيدة في سبيل عمران البلد وضمان الامن والاستقرار والحرية وحفظ النظام طول مدة حاكميته، بالاضافة الى مزاياه العالية، من عزم وصدق ومكارم اخلاق. وكان في مقدمة المتكلمين، الوجيهان الكبيران عبد الواحد هارون واسحق نصري، أفصح كل منهما عن منزلة الجنرال السامية في نفوس ابناء المدينة. ومما لفت الأنظار، ان الفريق الكبير في المدينة من طلاب وحدة

البلاد السورية واستقلالها قد اشترك في هذا التشييع العظيم، مما دل على ان الجنرال بيوت كان حاكماً عادلاً فاضلاً محباً لجميع ابناء البلد، بلا تفريق بين كبير وصغير ووطني واجنبي. وفي الختام، قابل الجنرال هذه العاطفة الشعبية بكلمة شكر موجزة تمنى فيها لجميع المشيعين وبلدهم العزيز دوام الرفاه وتحقيق الآمال في الرقي والازدهار وهذا ما تتمناه فرنسا لجميع اصدقائها في العالم وسافر الجنرال بيوت اثر ذلك على بركات الله.

الباب الثالث
الاتحاد والوحدة

الفصل الأول
الاتحاد السوري

٦٩ - تظاهرة دمشق ضد التجزئة

بعد صدور العفو عن المحكوم عليهم السياسيين الذين غادروا سورية متوجهين الى مصر وسائر الاقطار العربية، عاد معظمهم الى وطنهم متمتعين بكامل حرياتهم في عهد حكومة مؤلفة من اخوانهم تحت اشراف الانتداب الفرنسي واخذوا، بعد ان اصبح الانتداب امراً واقعاً، يطالبون بالوحدة السورية بالطرق السلمية، دون اللجوء الى العنف، مما أتاح لهم ولجميع أبناء سورية حرية إبداء الرأي في الصحف والخطب والمجتمعات.

ولما زار دمشق للمرة الثانية مستر تشارلز كراين Charles Crane رئيس لجنة الاستفتاء الاميركية التي زارت هذه البلاد سنة ١٩١٩، أراد ان يقف بنفسه على صورة تقبل الاهلين الانتداب الفرنسي الذي كانوا يرفضونه. فقام بجولة في المدينة، يصحبه الدكتور عبد الرحمن شهبندر، وبعد ان عادا الى فندق فكتوريا، القريب من ساحة المرجة، حيث تقوم دار الحكومة ومكتب الشرطة والاستخبارات، جاء اخوان الدكتور شهبندر للسلام على الضيف والترحيب به

وبث شكواهم من التجزئة، ثم تبعهم جمهور من الشعب بشكل تظاهرة ووقفوا امام الفندق يهتفون للاستقلال والحرية والوحدة السورية . وقد نادى بعضهم أثناء ذلك بسقوط الانتداب وكان الدكتور شهبندر يترجم كلامهم الى الضيف كراين باللغة الانجليزية .

بعد ان سافر كراين الى بيروت، في اليوم التالي، اعتقلت السلطة في دمشق زعماء هذه التظاهرة غير المرخص بها، بحجة « اخلالها بالامن العام » وساقتهم الى القضاء العسكري، فحكم عليهم بعقوبة الاعتقال مددا مختلفة بين عشرين وخمسة عشر عاماً، وكان في مقدمتهم الدكتور شهبندر . وعلى اثر صدور هذا الحكم، قامت تظاهرات طلبة المدارس، ففرقها الجيش الفرنسي وسيطر على الموقف وسيق إثر ذلك المحكوم عليهم الى جزيرة أرواد، ثم اطلق سراحهم بالعفو الصادر في تشرين الاول ١٩٢٢ .

٧٠ ـ اعلان الاتحاد السوري ونظامه

بعد كل ما سبق ذكره من انتقادات، رأى المفوض السامي ان يخطو بالبلاد خطوة أولى نحو وحدتها، فأعلن، في ٢٨ حزيران ١٩٢٢ ، انشاء الاتحاد السوري على الوجه التالي :

المادة ١ ـ أنشيء اتحاد بين الدول السورية الثلاث دولة حلب ودولة دمشق وبلاد العلويين المستقلة .

المادة ٢ ـ ان الدول الواقعة تحت الانتداب الفرنسي، سواء أكانت داخلة في هذا الاتحاد او غير داخلة يكون لها عين النظام فيما يتعلق بالنقود والمعاملات الجمركية بدون فاصل بينها .

المادة ٣ ـ السلطة التنفيذية يرئسها رئيس الاتحاد وهو ينتخب باكثرية الاصوات المطلقة لممثلي الدول لمدة سنة كاملة كما يرئس المجلس الاتحادي .

المادة ٤ ـ يساعد الرئيس في مهام وظيفته مديرون من الدول المتحدة والمجلس الاتحادي للشؤون المالية والحقوقية والاشغال العامة ويكون لديهم مستشارون فرنسيون حسب اختصاصهم .

المادة ٥ ـ لا تنفذ قرارات رئيس الاتحاد الا بعد المصادقة عليها من المفوض السامي .

المادة ٦ ـ يؤلف مجلس الاتحاد من خمسة ممثلين لكل من دمشق وحلب وبلاد العلويين ينتخبون لمدة سنة من قبل مجالس حكوماتهم حين تأليفها .

المادة ٧ ـ يلتئم المجلس الاتحادي تارة في دمشق واخرى في حلب .

المادة ٨ ـ تبدأ جلسات المجلس العادية في اول نيسان واول تشرين الثاني لمدة ثلاثة اسابيع وللرئيس الصلاحية بتمديدها .

المادة ٩ ـ يدقق في المشاريع التي تعرض على المجلس الاتحادي من قبل رئيسه ومن قبل الحكومات قبل شهر من التئامه .

المادة ١٠ ـ لكل دولة صوت واحد بعد مناقشة المشاريع .

المادة ١١ ـ للاتحاد قانون واحد في المواد الآتية :

في قانون العقارات والاملاك

في القانون المدني والاتفاقات والعقود

في قانون التجارة

في اصول المحاكمات الحقوقية والتجارية

في قانون الجزاء (العقوبات)

في محافظة الممتلكات الصناعية والتجارية والادبية .

المادة ١٢ الى ١٥ ـ لمجلس الاتحاد صلاحية التدقيق في الاقتراحات المتعلقة بمسائل مشتركة بين الدول ومنها الاشغال العامة وانشاء مؤسسات ذات منفعة عامة زراعية ومعدنية وصحية ضمن نطاق دول الاتحاد .

المادة ١٦ وما بعدها حتى نهاية القرار ـ تتعلق بتدقيق الموازنة وتدارك التخصيصات اللازمة لسد الديون وبحث الاختلافات التي تنتج عن التنفيذ .

لقد رأى كل مفكر من السوريين ان الاتحاد السوري هو بداية الوحدة السورية على اساس اللامركزية المتضمنة توسيع صلاحيات الولايات او المحافظات حسبما تتطلبه حاجتها .

٧١ ـ تأليف حكومة الاتحاد وانتخاب صبحي بركات رئيساً له

في نفس التاريخ، أي في ٢٨ حزيران سنة ١٩٢٢، اصدر المفوض السامي قراراً بتأليف مجلس اتحاد مؤقت من خمسة ممثلين عن كل دولة من الدويلات الثلاث، دمشق وحلب وبلاد العلويين، فكانوا على الوجه التالي:

من دولة دمشق: محمد علي العابد، وعطا الايوبي، وفارس الخوري، من وجهاء العاصمة، والشيخ طاهر الاتاسي، الوجيه الحمصي، وراشد البرازي، الوجيه الحموي.

عن دولة حلب: صبحي بركات وغالب ابراهيم باشا ورشيد المدرس والشيخ حسين اورفلي واسكندر سالم، من وجهاء حلب.

من دولة العلويين: جابر العباس واسماعيل هواش واسماعيل جنيد، من وجهاء العلويين، وعبد الواحد هارون واسحق نصري، من كبار اللاذقية.

عقد مجلس الاتحاد، في اليوم التالي من تأليفه اجتماعاً في مدينة حلب وانتخب، باجماع الآراء، صبحي بركات رئيساً للاتحاد، فانتقى الرئيس مديري الاتحاد على الوجه التالي:

محمد علي العابد	لمديرية المالية
حسن عزة باشا	لمديرية الاشغال العامة
نصري بخاش	لمديرية المصالح المدنية

ثم ظهر للرئيس وللمفوض السامي عدم ارتياح الشعب السوري لحصر ادارة المصالح المدنية في شخص واحد، فقسمت بقرار منها قسمين: قسم الشؤون العدلية، ومديره عطا الايوبي، وقسم الشؤون الداخلية، بادارة السيد نصري بخاش، وعين الكولونيل مصطفى نعمت مديراً عاماً لدرك الاتحاد السوري.

كان شعور السوريين بهذا الاتحاد حسناً لاعادته جمع الشمل بين شمالي سورية وجنوبيها وبين ساحلها وداخلها، فقابلوه بالشكر ومحضوا رئيسه واركانه كامل ثقتهم بالاضافة الى تظاهرات التأييد، فعادت لصبحي بركات منزلته السابقة لدى معظم الوطنيين ـ قلت معظمهم ولم أقل جميعهم، لان الزعيم الاكبر

هنانو وانصاره في شمالي سورية، وفي طليعتهم آل الجابري، لم يغفروا للسيد بركات سابق استسلامه للسلطة الفرنسية اثناء الثورة، ذلك الاستسلام الذي كوفيء عليه الآن برئاسة الاتحاد السوري.

٧٢ ـ محكمة التميز

ألحقت محكمة التميز بالاتحاد السوري، باعتبارها المرجع الاعلى لمحاكم الدول الثلاث، دمشق وحلب وبلاد العلويين، المؤلف من مجموعتها الاتحاد السوري. وتألفت هذه المحكمة في دائرتين، تنظر اولاهما في الاحكام الحقوقية والشرعية والثانية في الاحكام الجزائية والجنائية. واصدر رئيس الاتحاد المراسيم المقتضية لاملاء ملاكها ووافق عليها المفوض السامي، فكانت قائمة على تعيين الاستاذ جلال زهدي رئيساً أول ويوسف الحكيم رئيساً ثانياً والعلماء سليمان جوخدار ومسعود الكواكبي وعلي العياد ونيقولاكي بتريدس ورؤوف الجابي مستشارين ورشيد الحسامي نائباً عاماً وباسيل عبجي معاوناً له وتألف ديوان المحكمة برئاسة الشيخ مصطفى طنطاوي وضمّ خيرة الشبان، يداوم بعضهم على التحصيل العالي في معهد الحقوق بدمشق.

كانت الاحكام الصادرة من محكمة اللاذقية، قبل قيام الاتحاد السوري، ترفع لدى طلب ذوي العلاقة الى محكمتي الاستئناف والتميز في لبنان الكبير، باعتبار اللاذقية وملحقاتها (بلاد العلويين) داخلة في المنطقة الغربية التي كان احتلالها من نصيب الجيوش الفرنسية الحليفة، وظلت الحال على هذا المنوال حتى قيام الاتحاد السوري. وبعد قيامه، أصبحت محكمته التميزية المرجع الاعلى للقضاء في دوله الثلاث وبينها بلاد العلويين.

٧٣ ـ تأثير اعلان الاتحاد السوري في البلاد

أوجب اعلان الاتحاد السوري ارتياح جمع الشعب في مقاطعتي دمشق وحلب. أما في بلاد العلويين، فكانت الاكثرية العلوية مع فريق من المسلمين السنيين والمسيحيين غير مسرورين من هذا الاتحاد وكانوا يؤثرون بقاء المنطقة مستقلة عنه ومرتبطة مباشرة بالمفوضية العليا. بيد ان معظم المسلمين والمسيحيين في اللاذقية، مركز المقاطعة، وفي ملحقاتها كانوا شاكرين الله على نعمة الاتحاد

راجين ان يكون مقدمة للوحدة الشاملة جميع سورية، داخلاً وساحلاً.

ومما لا ريب فيه، أن مديري المصالح الحكومية وجميع القائمين على الادارة، من فرنسيين وغيرهم، كانوا يـؤيـدون فـريـق الاكثريـة في المنطقـة دون ان يتظاهروا بذلك، خشية نقمـة مـرجعهـم الاعلى. امـا الجنرال بيـوت، حـاكم المقاطعة، الرجل الحر النزيه الذي اجمع على حبه واحترامه جميع الاهلين على اختلاف اديانهم ومذاهبهم وطبقاتهم، فكان من انصار هذا الاتحاد.

ومما كان يؤخذ على رئيس الاتحاد صبحي بركات واخوانه المقربين اليه انهم، رغم معرفتهم ارتياح العلويين لعزلتهم عن سائر المناطق السورية، تبعاً لخطة رؤسائهم ودعاية كبار موظفي حكومة اللاذقية وملحقاتها، لم يفطنوا الى استمالتهم للاتحاد السوري باسناد احدى وزاراته الى كفء منهم.

ومن المؤسف جداً ان يكون الحكام الوطنيون، من رؤساء ومديرين في دمشق وحلب ايضاً، غير راضين عن هذا الاتحاد، لانهم وجدوا فيه عاملاً قوياً في الحط من صلاحياتهم الادارية وتحطيم نفوذهم الشخصي المستمد من الوظيفة. حتى ان حاكم دمشق حقي العظم، بدافع من شفلر، مندوب المفوض السامي، قد امتنع عن اخلاء السراي الكبير وتسليمه لحكومة الاتحاد التي كانت تتهيأ للانتقال الى العاصمة السورية في مطلع عام ١٩٢٣، بناء على قرار اتخذه مجلس الاتحاد في ٣٠ كانون الاول ١٩٢٢ متضمناً اعتبار مدينة دمشق مركزاً دائماً لحكومة الاتحاد السوري.

ولما جئت دمشق بأمر رئيس الاتحاد، بمهمة التوسط في ذلك السبيل، تمكنت من اقناع كل من الحاكم السوري والمندوب الفرنسي بضرورة التخلي عن السراي لحكومة الاتحاد، لامكـان انتقال دوائر حكومة دمشق الى اي مكان من الامكنة الكثيرة يتسع لها ويليق بمكانة رجالها.

لم يكن لدى حكومة الاتحاد السوري من المستشارين الفرنسيين سوى مسيو غويته وقد انحصرت مهمته بأن يتسلم من رئيس الاتحاد القرارات التي يتوقف تنفيذها على موافقة المفوض السامي ويعيدها مع ملاحظات مرجعه عليها في

بعض الاحيان، بخلاف ما كانت الحال عليه في حكومات المقاطعات من تدخل المستشارين في كل شاردة وواردة.

اخذت حكومة الاتحاد في العاصمة دمشق تعمل بنشاط وتسود فيها الكرامة الوطنية كما بدأت جميع سورية الداخلية تشعر بلذة التفاهم والألفة بينها وبين منطقة اللاذقية.

٧٤ ـ التعليق على استثناء جبل الدروز من الاتحاد

ان الاتحاد السوري المعلن، الذي احتُفظت بموجبه كل مقاطعة باستقلالها المالي، لا يختلف كثيراً عن قاعدة توسيع صلاحيات الولايات ـ اللامركزية ـ التي يمكن ان تؤلف الوحدة السورية المنشودة. لذلك، استغرب الناس عدم ضم جبل الدروز الى هذا الاتحاد، وقد عزي السبب في هذا الاستثناء الى الوضع الخاص الذي كان عليه الجبل المذكور من الناحية الاجتماعية والى رغبة اكثريته الدرزية في الاحتفاظ باستقلاله تحت انتداب واحد، حسب تعبيرها، بدلاً من انتدابين، وليس الانتداب الثاني في نظرها سوى تحكم السوريين في شؤون الجبل، كما كانت عليه الحالة في العهد العثماني.

على ان الفئة الوطنية العليمة في الاجتماع والخبيرة في شؤون الادارة والتنظيم كانت ولا تزال ترى من الضرورة القصوى تأمين العدالة والمساواة بين جميع أبناء الوطن، دون ان يبقى مجال لشكوى الطبقات المتأخرة عن ركب الحضارة، مع السعي لرفع شأنها علمياً واجتماعياً. وهذا امر يتطلب، قبل كل شيء، توفر النزاهة والاخلاص والعلم والاختبار والتخلق بالاخاء الوطني والانساني معاً، في كل حكومة تتسلم ادارة البلاد، فان لم تتوفر هذه المبادىء كانت النتيجة الفوضى والانهيار، بل الثورة التي قد تجرّ البلادَ الى الخراب والدمار.

٧٥ ـ موقف رئيس الاتحاد من اخوانه

لا شك في عالي مزايا صبحي بركات التي أهلته لرئاسة الاتحاد، رغم ما شاع آنئذ من ان انتخابه لهذه الرئاسة كان مسبوقاً بوعد منه للمفوض السامي، الجنرال غورو، بالعمل مع سلطة الانتداب بكل اخلاص لخير سورية وسياسة فرنسا معاً، بعد ان اصبح الانتداب امراً واقعاً، لا يتناقض مع ما كان عليه

ابن بركات، منذ العهد الفيصلي، مع الوطنيين المجاهدين ضد الانتداب. لذلك، رحب بتسنّمه مهام رئاسة الاتحاد جميع اخوانه الوطنيين في دمشق وساروا معه مدة من الزمن، خلافاً لرأي بعض اخوانهم الحلبيين، وعلى رأسهم الزعيم ابراهيم هنانو وجميع آل الجابري.

ولما كانت دمشق زاخرة برجال العلم والسياسة، الغيورين على مصلحة وطنهم واستقلاله في مختلف الهيئات الاجتماعية والاحزاب، مدّ صبحي بركات يده للتعاون مع الجميع، مما أوجب نقمة اخوانه الوطنيين الحزبيين، دون ان يقطعوا صلاتهم به وأملهم في عودته الى صفوفهم، عاجلاً او آجلاً. ولما يئسوا منه بعدئذ، رأوا الفرصة قد سنحت لاعلان نقمتهم عليه، حين وافقت اكثرية اعضاء مجلس الاتحاد على منح مصرف سورية ولبنان حق اصدار الورق النقدي السوري وعلى تأسيس المحاكم المختلطة في سورية، أسوة بلبنان، كما يرد بأكثر تفصيل في الابحاث التالية.

٧٦ ـ المحاكم الاجنبية او المختلطة

أ ـ موجز عن تاريخ تأسيسها: بدأت الامتيازات الاجنبية في الدولة العثمانية منذ منح السلطان سليمان القانوني، في أواخر الربع الاول من القرن السادس عشر، ممثلي حكومة البندقية حق النظر في دعاوى البندقيين المقيمين في بلاده وحق ارسال ترجمان الى المحاكم العثمانية حين رؤيتها الدعاوي القائمة بينهم وبين خصومهم غير البندقيين. ثم عقد السلطان المشار اليه مع ملك فرنسا فرانسوا الاول، سنة ١٥٣٥، معاهدة خولت الاجانب حق الترافع في القنصلية المنتسبين اليها واذا اختلفت تابعيتهم، ففي قنصلية المدعى عليه. أما اذا كانت الدعوى بين عثماني وأجنبي فتفصل فيها المحكمة العثمانية بحضور ترجمان القنصلية التي ينتمي اليها الاجنبي. ومنذ تملك الاجنبي العقارات في البلاد العثمانية، ظل خاضعاً لنفس المعاملة التي تجري على العثمانيين، من دفع الضرائب ورسوم الفراغ والانتقال، عملاً بالقانون الصادر سنة ١٨٣٧ وبالتالي لحكم المحكمة العثمانية حين الاقتضاء.

ثم تطورت تلك الامتيازات وشملت معظم الدول الاوربية فالولايات

المتحدة الاميركية، تبعاً لما احرزته من قوة ونفوذ، الى ان اعلنت الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٤ . حينئذ، افادت الدولة العثمانية من ذلك الظرف فألغت، في التاسع من ايلول السنة عينها، تلك الامتيازات. وجاءت معاهدة لوزان المنعقدة في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٣ مؤيدة هذا الالغاء، اذ نصت مادتها الثامنة والعشرون على تنازل الدول الاوربية عن جميع الحقوق الناشئة عن الامتيازات.

ب ـ في عهد الانتداب: في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٣، اصدر المفوض السامي الفرنسي قراراً بالغاء الامتيازات الاجنبية في سورية وتزويدها بمحاكم مختلطة، مؤلفة من قضاة سوريين وفرنسيين، تنظر في جميع الدعاوي التي للاجنبي دخل فيها. فكان في كل من دمشق وحلب محكمة استئناف وفي العاصمة دمشق محكمة تمييز ونصاب كل منها رئيس فرنسي وعضوان، احدهما سوري والآخر فرنسي.

اما النائب العام والحاكم المنفرد وقضاة الصلح والتحقيق في هذه المحاكم، فكانوا من الفرنسيين. وقد توسعت فيما بعد صلاحيات المحاكم المختلطة بموجب قرارات صادرة عن المفوض السامي، فشملت في ١٩٢٣/٧/٧ النظر في دعاوى الشركات المغفلة وفي ١٩٣١/٥/٤ و ١٩٣١/٦/٨ الدعاوى المتعلقة بسكة حديد الحجاز وفي ١٩٣١/١/٢٠ الدعاوى المقامة على موظفي الشرطة والامن العام وفي ١٩٣٢/٣/١٢ الجرائم التي تخل بالنظام العام وفي ١٩٣٣/٣/١٨ الدعاوى التي تقام على الحراس وفي ١٩٣٢/٥/٣ الدعاوى المتعلقة بالاسلحة والذخائر الحربية وفي ١٩٣٩/١٢/٣ مخالفات نظام مراقبة القطع وفي ١٩٤٠/٧/٢٧ قضايا الجنسية.

ان مجرد تأسيس المحاكم المختلطة قبل توسيع صلاحياتها قد أثار ثائرة غلاة الفكرة الوطنية لاعتقادهم، كما هو الواقع المؤيد باجماع كلمة المواطنين والاجانب معاً، بنزاهة القضاء السوري وكفاءته وطلبوا من مجلس الاتحاد السوري ورئيسه الاحتجاج على تأسيس هذه المحاكم المختلطة كما طلبوا بعدئذ عدم التصديق على الاتفاقية المتعلقة بالمصرف السوري. ولما فشلو في مسعاهم،

نقموا على رئيس مجلس الاتحاد واخوانه وابتعدوا عنهم، مجارين في ذلك اخوانهم الحلبيين وعرفوا من ذلك التاريخ، في نظر الحكومة وسلطة الانتداب، بالوطنيين المتطرفين، مقابلة لباقي المواطنين الذين اطلق عليهم لقب المعتدلين.

من مقتضى الانصاف ان نشير في هذا البحث، قبل ختامه، الى مزايا العلم والنزاهة التي اتصف بها معظم القضاة الفرنسيين، دون ان تؤثر عليهم السياسة بكثير او قليل.

٧٧ - اتفاقية المصرف السوري

عقدت الاتفاقية في أول آب ١٩٢٢ بين صبحي بركات بوصفه رئيس الاتحاد السوري واوبوار Privat - Aubouard بوصفه وكيل حاكم دولة لبنان الكبير، والزعيم توفيق الاطرش بوصفه ممثل دولة جبل الدروز من جهة، وموريس بيدار ورينيه فورنييه بالوكالة عن بنك سورية (وهو شركة مساهمة مركزها باريس) من جهة ثانية. وقد تضمنت هذه الاتفاقية مايلي:

١ - يسمى بنك سورية، «بنك سورية ولبنان الكبير» ويقوم بالاعمال الواردة في قانونه الاساسي ويتمتع بامتياز لممارسة الحقوق التالية وذلك لمدة خمس عشرة سنة تبتدىء من اول نيسان ١٩٢٣.

٢ - تعتبر النقود التي يصدرها البنك بموجب قرار المفوض السامي، النقود الوحيدة في سورية ولبنان الكبير وجبل الدروز وتستعمل دون سواها في الدوائر الرسمية.

٣ - ان مجموع قيمة الاوراق النقدية المتداولة لا يجوز ان يتجاوز خمسة وعشرين مليون ليرة.

٤ - ان الارباح الناجة عن ضياع واتلاف اوراق النقد تعود الى اتحاد الدول السورية ودولة لبنان الكبير معاً.

٥ - يضم مجلس ادارة البنك الى اعضائه عضوين سوريين وعضوين لبنانيين وينتخب لجنة لدى المديرية العامة مؤلفة من ثمانية اعضاء بينهم ثلاثة على الاقل من لبنان وثلاثة من سورية.

٦ - يكون البنك خاضعاً لجميع الضرائب التي تطبق على الشركات الفرنسية ويحق لحكومات سورية ولبنان وجبل الدروز مراقبة اعمال البنك المالية.

٧٨ - جناية مروّعة في حلب

خرج ذات يوم الغلام ريمون سكياس، من العائلات المعروفة وعمره عشر سنين، عصر النهار من منزل والديه ولم يعد. فطار صواب الاهل والاصدقاء واخذوا مع رجال الشرطة والامن العام، منفردين ومجتمعين، يتحرون وبعد يومين وجد الغلام قتيلاً في احد البساتين، بعد ان اعتدي على شرفه وعفافه. ولما ألقي القبض على المجرمين الأظناء، جرى تسليمهم الى النيابة العامة فقاضي التحقيق، وفي نهايته اتهموا بالجناية على مقتضى الاصول المتبعة وسيقوا الى محكمة الجنايات في حلب. وفي نتيجة المحاكمة، اعلنت براءتهم واطلق سراحهم.

حينئذ ضجت مدينة حلب بكاملها وتعالت الشكوى طعناً في نزاهة القضاء، الى ان رفعت القضية الى محكمة التمييز في العاصمة دمشق لتدقيقها لمصلحة القانون، باعتبار النقض في مثل هذه الحالة لا يؤثر على قرار البراءة.

ولما صدر قرار محكمة التمييز موضحاً أوجه الخطأ والتقصير منذ بدء التحقيق في القضية حتى نهاية المحاكمة وبيان ما كان يجب على كل من دوائر الشرطة والامن العام والنيابة العامة وقاضي التحقيق والهيئة الاتهامية والمحكمة، اجراؤه لاستكمال التحقيق، كما تقتضيه العدالة والقانون، أمرت وزارة العدل بطبع إعلام التمييز نسخاً عديدة وزعتها على جميع المحاكم والدوائر العدلية لتكون لديها نبراساً يهتدي به قضاة النيابة والتحقيق والمحاكم اثناء قيامهم بواجب وظائفهم.

وعلى اثر ذلك، صدر قرار من رئيس الاتحاد السوري، بموافقة المفوض السامي، بعزل رئيس محكمة الجنايات في حلب فوراً وبملاحقة باقي القضاة المقصرين عن القيام بالواجب المترتب عليهم.

وبدهي ان محكمة التمييز لم تتعرض في قرارها لنوايا احد من أولئك القضاة ولم تنسب تقصيرهم في التحقيق الى غرض شخصي بل اكتفت ببيان الاخطاء والتقصير او الاهمال في مجرى التحقيق، من اوله الى آخره. ولكن أولياء الامر في الدولة ولاسيا الرئيس صبحي بركات ووزير العدل عطا الايوبي وسائر الوزراء ارادوا مع المفوض السامي واركانه، في كل من بيروت ودمشق وحلب، ان يظل القضاء السوري سالماً من كل شائبة علماً وذكاء وفطنةً، فلا يكتفي بنزاهة القضاة وترفعهم عن الرشوة بعد ان أودع اليهم مقدرات الشعب في مراحلها القانونية وخاصةً في نقاطها الاخيرة القطعية، كاعلان البراءة في الجنايات. وشارك الرئيس والوزراء كبار العلماء ورجال القانون، فمحّضوا محكمة التمييز السورية المزيد من الثناء وحسن الدعاء.

إقحام السياسة في القضاء خطأ وداء ـ بعد انقضاء مدة اسبوعين على إقصاء رئيس محكمة الجنايات، زارني في فندق الشرق Orient Palace Hôtel، وفي مقدمتهم الزعيم الوطني سعد الله الجابري، وكان عندي آنئذ الوطنيان الكبيران شكري قوتلي وعفيف الصلح. واثناء مداولة الحديث الودي، أتى السيد الجابري على ذكر جناية القتل السالفة الذكر ووجه اللوم الى محكمة التمييز العليا لاظهارها في إعلامها أخطاء محكمة الجنايات ونحن في زمن نطالب باستقلال بلادنا ونحارب الفرنسيين لانقاذها من انتدابهم، فلا يوافق المصلحة الوطنية ان يطلعوا على أخطاء القضاء السوري. وفي رأي الجابري، غير القانوني طبعاً، أنه كان على محكمة التمييز ان تغض الطرف عن الاخطاء التي رأتها في التحقيق والمحاكمة، طالما ان قرار البراءة لايتأثر بالنقض. فأوضحت له خطأ تفكيره وإقحامه السياسة في القضاء الذي يجب ان يظل دوماً منزهاً عن كل غرض سياسي او شخصي ويظل فوق كل سياسة، لانه مصدر العدل وضمانه، و« العدل أساس الملك». وأضفت الى ما سبق: « ان محكمة التمييز قد أنقذت بقرارها سمعة القضاء السوري، لانها لو تغاضت عن موجبات النقض، لظهرت لدى تدقيق القضية من قبل اللجنة القضائية في المفوضية العليا وحينئذ فقط يحق لها ان تحكم بفساد القضاء السوري من أساسه حتى مرجعه التمييزي

الاعلى».

لقد وافق عفيف الصلح ومعظم الحاضرين على كلامي فوراً وعقبهم شكري القوتلي متمنياً ان توفق محكمة التمييز بين العدل والسياسة. فأجبته بأن الحق واحد لا يقبل التجزئة ولا المسايرة وانتهى الاجتماع عند هذا الحد. ولا شك في المزايا العالية التي يتحلى بها السيدان الجابري والقوتلي ومن هذه المزايا احترامهما للقضاء ونزاهته واستقلاله واعتزازهما بحسن سمعته وشهرته. ولكن انصرافهما الى العمل السياسي، وهما ركنان في أقوى حزب وطني يجاهر بحق سورية في الوحدة والاستقلال التام وبضرورة الخلاص من الانتداب، بالاضافة الى تعدد الاحزاب الوطنية والتناظر القائم فيما بينها بل في داخل كل حزب منها، لمما يجعلهما يرجحان السياسة على غيرها وقد قيل: «لكل امرىء من دهره ما تعودا».

٧٩ - المصاهرة بين رجلَيّ الدولة

كان رئيس الاتحاد السوري صبحي بركات عازباً متجاوزاً الخامسة والثلاثين من العمر وقد عزم، اثناء اقامته في دمشق، على الاقتران بالآنسة ليلى كريمة وزير مالية الاتحاد محمد علي العابد. وبعد توافق الفريقين، تم العقد في حفلة شائعة ضمت كبار القوم، من مدنيين وعسكريين ووطنيين واجانب، في قصر والد العروس، بحضور جدّها عزة باشا العابد، ثاني أمناء السلطان عبد الحميد، آخر سلاطين الحكم المطلق العثماني.

قبل تعيين موعد الزفاف، بدأ الخلاف بين الفريقين ثم انتهى بالطلاق وكان من نتيجة ذلك انقطاع صلات المودة والصداقة القديمة بين الرئيس والوزير انقطاعاً أدى الى زهد الوزير في منصبه الوزاري، مكتفيا بما أنعم الله عليه من وجاهة وثراء مقرونين بواسع العلم ووفرة الاصدقاء.

اما الرئيس، فقد عقد زواجه بعد أشهر من الطلاق، في حفل عائلي، بآنسة تركية، كريمة رشدي بك وحفيدة درويش باشا، الوزير التركي في عهد السلطان المشار اليه وصاحب المزرعة الكبيرة المعروفة باسمه والكائنة في سهل البقاع. فكان زواجاً موفقاً من جميع نواحيه، عقبه اقتران ثريا بك، الشقيق

الاصغر للرئيس صبحي بك، بشقيقة العروس الصغرى ونعم الاربعة بالرفاه والبنين .

لم يكن للمصاهرة بين رجلي الدولة وانفكاكها من تأثير على سياسة البلاد الداخلية سوى ما تعلق منها بالرجلين الكبيرين . فأصبح بعدئذ قصر احدهما العابد العامر مفتوحاً على الدوام في وجه كل ناقم من السياسيين الوطنيين على سياسة صبحي بركات، وكان في طليعة هؤلاء الناقمين السياسي البارز جميل مردم بك، كما هو مفصل في محل آخر من هذا الكتاب .

٨٠ ـ صك الانتداب

قبل ختام هذا الفصل والانتقال بالقارىء الكريم الى الفصل المتعلق بالوحدة السورية، أنشر فيما يلي ملخص صك الانتداب الذي أقره مجلس جمعية الامم المنعقد في لندن بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٢٢، بناء على قرار مجلس ممثلي الدول الحليفة المنعقد في سان ريمو بتاريخ ١ شباط سنة ١٩٢٠ .

لما كانت الدول الحليفة العظمى متفقة على ان يعهد بسورية ولبنان الى دولة منتدبة لارشاد أهلها في ادارة بلدهم، وفاقاً لنص الفقرة الرابعة في عهد عصبة الامم، دون ان تتفق هذه الدول على درجة السلطة والمراقبة التي تجريها الدولة المنتدبة، لذلك وضع مجلس جمعية الامم نصوص الانتداب كما يلي :

١ ـ تضع الحكومة المنتدبة خلال ثلاث سنوات من بدء الانتداب دستوراً لكل من سورية ولبنان ويصاغ هذا الدستور بالاشتراك مع حكومة كل منهما باعتبارهما حكومتين مستقلتين .

٢ ـ يمكن للحكومة المنتدبة ان تبقي جنودها في البلاد المنتدب عليها للدفاع عنها وان تنظم قوى من سكانها بالاضافة الى قوى أمن ترتبط بالادارة المحلية ويحق لها استخدام الموانيء والخطوط الحديدية ووسائل النقل اللازمة للجنود .

٣ ـ تقوم الدولة المنتدبة بجميع العلاقات الخارجية لسورية ولبنان وبحماية رعاياهما في خارج بلديهم .

٤ ـ تضمن الدولة المنتدبة سلامة اراضي سورية ولبنان من كل تنازل عن أي جزء من اجزائها او وضعه تحت سلطة دولة أجنبية .

٥ و ٦ ـ لا تطبق في سورية ولبنان الامتيازات الاجنبية التي كانت نافذة في عهد الدولة العثمانية على ان احكام المحاكم القنصلية تبقى نافذة الى ان يوضع نظام قضائي يصون حقوق الوطنيين والاجانب على السواء .

٧ ـ معاهدات تسليم المجرمين المبرمة بين الدولة المنتدبة وسائر الدول الاجنبية تبقى مرعية في سورية ولبنان الى ان تعقد اتفاقات خاصة بهذا الشأن .

٨ ـ تضمن الدولة المنتدبة لجميع الاهالي حرية العقيدة واقامة شعائر العبادة التي لا تخل بالامن والآداب العامة بدون أي تمييز بين الجنس او الدين او اللغة وتحترم حقوق الطوائف في الاحتفاظ بمدارسها الخاصة بلغتها شريطة التقيد بالتعليمات العامة التي تضعها ادارة التعليم العام .

٩ ـ تتجنب الدولة المنتدبة التدخل في ادارة المجالس الدينية والمعابد وتظل حرمتها مضمونة .

١٠ ـ تبقى البعثات الدينية حرة في نشاطها مالم تخرج عن مقتضيات الامن .

١١ ـ لا تمييز في المعاملة بين تبعة الدولة المنتدبة وغيرها من الدول الداخلة في جمعية الامم وتشمل هذه المعاملة الشركات والجمعيات والضرائب والتجارة والملاحة والمهن والاصدار والاستيراد وانماء الموارد الطبيعية وامتيازاتها .

١٢ ـ تحافظ الدولة المنتدبة على كل اتفاق دولي عام عقد ويعقد فيما بعد بموافقة جمعية الامم بشأن الرقيق وتجارة المخدرات والمعدات الحربية وعلى المساواة التجارية وحرية المواصلات البريدية والبرقية واللاسلكية وحرية الآداب والفنون .

١٣ ـ تضمن الدولة المنتدبة، بقدر ما تسمح لها الاحوال الاجتماعية والدينية في سورية ولبنان، الانظمة ذات الفوائد العامة التي تقرّها جمعية الامم لمكافحة امراض الحيوان والنبات .

١٤ - تحافظ الدولة المنتدبة على الآثار وتضع قانوناً خاصاً بها وبالعاديات واكتشافها والتنقيب عنها .

١٥ - بعد تنفيذ الدستور المشار اليه في المادة الاولى تتفق الدولة المنتدبة مع الحكومات المحلية على النفقات في سبيل تنظيم الادارة وترقية الموارد المحلية .

١٦ - تكون اللغتان العربية والفرنسية اللغتين الرسميتين في سورية ولبنان .

١٧ - تقدم الدولة المنتدبة الى مجلس جمعية الامم تقريراً سنوياً عن التدابير التي اتخذتها لحسن تنفيذ صك الانتداب .

١٨ - كل تعديل في شروط صك الانتداب يتوقف على موافقة مجلس جمعية الامم .

١٩ - حينما تنتهي مدة الانتداب، يستعمل هذا المجلس نفوذه لقيام حكومة كل من سورية ولبنان بالواجبات المالية التي تعهدت بها ايام الانتداب .

٢٠ - اذا حصل نزاع بين سورية ولبنان وبين دولة ثانية داخلة في جمعية الامم، بشأن تفسير او تطبيق صك الانتداب، توافق الدولة المنتدبة على عرض هذا النزاع على محكمة العدل الدولية المنصوص عليها في المادة /١٤/ من عهدة جمعية الامم اذا لم يمكن حل النزاع بطريق المفاوضات .

الفصل الثاني

الوحدة السورية

٨ - الجنرال فيغان يخلف الجنرال غورو

في بداية شهر نيسان ١٩٢٣ انتهت مهمة الجنرال غورو المفوض السامي والقائد الاعلى للقوات الفرنسية في سورية ولبنان فغادر بيروت الى باريس حيث عين قائد موقع وتبعه أمينه العام في المفوضية العليا روبير دي كاي Robert de Cai، وقد جاهر عارفوهما بحنكتهما الادارية والسياسية وأسف جميع انصار الانتداب لمغادرتها هذه البلاد. أما باقي السوريين، فكانوا يتمنون ان يكون المفوض السامي الجديد عطوفاً على رغبتهم في الوحدة السورية وتخفيف وطأة الانتداب.

حين ظهر اسم المفوض السامي الجديد، الجنرال فيغان Maxime Weygand من خيرة القادة الفرنسيين، استعدت بيروت لاستقباله، فوصلها في ٩ أيار بين هتاف الجماهير. وبعد أن اجتمع الى رئيس الاتحاد السوري صبحي بركات وكبار رجال المفوضية وحكومة لبنان في قصر المفوضية، على العادة المألوفة، عكف على مهام وظيفته في كل من سورية ولبنان.

٨٢ - حل الاتحاد السوري وقيام الوحدة بين دمشق وحلب

كانت خاتمة عهد الجنرال غورو، المفوض السامي السابق، اعلانه الاتحاد السوري بين دويلات دمشق وحلب وبلاد العلويين، على الوجه المذكور في الفصل السابق. ولما جاء خلفه الجنرال فيغان، اتجهت آراء السوريين وآمالهم اتجاهين مختلفين: احدهما المحافظة على الاتحاد القائم والآخر قلب هذا الاتحاد الى وحدة سورية، عملاً بقاعدة التطور نحو الاستقلال التام في اقرب وقت.

قام المفوض السامي الجديد، بعد قدومه بأيام قليلة، بزيارة كل من العاصمة السورية دمشق، وحلب وسائر المدن السورية، وتحدث الى كبار رجال الحكومة وبعض الوجهاء. ولما انتهى به المطاف الى اللاذقية، وقف على درجة حسن تأثير الاتحاد السوري على جميع اهالي مقاطعة بلاد العلويين، كما اطلع في الوقت ذاته

على خشية مديري المصالح الحكومية، من وطنيين وفرنسيين، من هذا التأثير الذي قد يحول دون تعلق الاكثرية العلوية من سكانها بفرنسا .

وبعد ان أتم المفوض السامي الجنرال فيغان رحلته وعاد الى مركزه في بيروت، اعلن، في الخامس من كانون الاول ١٩٢٤ ، حل الاتحاد السوري المثلث وقيام وحدة سورية بين مقاطعتي دمشق وحلب اعتباراً من اول كانون الثاني سنة ١٩٢٥ وعودة بلاد العلويين الى ما كانت عليه منذ بدء الانتداب، حكومة مستقلة عن سورية يحكمها حاكم فرنسي مرتبط مباشرة بالمفوضية العليا الفرنسية، كما اعلن فك لواء اسكندرونة، بكامل اقضيته الاربعة عن ولاية حلب وربطه مباشرة برئيس الدولة السورية، على ان يحتفظ له بالادارة الخاصة المقررة منذ شهر آب سنة ١٩٢١ .

لئن كانت اكثرية السكان في بلاد العلويين قد اعلنت على الاثر سرورها من حل الاتحاد الا ان اهل اللاذقية وجميع السوريين، طلاب الوحدة الشاملة والاستقلال التام، لم يكونوا راضين عن هذه الوحدة العرجاء وقد قبلوها على مضض كأمر واقع لانه لم يبق لديهم، بعد الكوارث التي خلّفتها الثورات، قوة معارضة يعتمدون عليها بازاء قوى جيش الانتداب وحزم الجنرال فيغان في أقواله، فلبثوا مدة من الزمن صابرين الى ان يأتي الفرج .

٨٣ ـ ملخص قرار الوحدة بين دمشق وحلب

١ ـ تتحد الدولتان، دمشق وحلب، اعتبارا من اول كانون الثاني ١٩٢٥ وتؤلفان دولة واحدة تسمى الدولة السورية وعاصمتها دمشق، على ان يحتفظ بحقوق الدولة المنتدبة وواجباتها .

٢ ـ ينتخب رئيس الدولة بأكثرية آراء المجلس التمثيلي ويتولى القيام بجميع الوظائف التي كان يقوم بها رئيس الاتحاد وحاكما دمشق وحلب ويؤازره وزراء خمسة لشؤون الداخلية والعدلية والمالية والمعارف والاشغال العامة مع الزراعة والاقتصاد والبرق والبريد .

٣ ـ تتمتع ولاية حلب بالامتياز المالي .

٤ ـ للمفوض السامي حق اقرار انتخاب رئيس الدولة واعلان زوال

سلطته لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة .

٥ - ان الرئيس الحالي للاتحاد، صبحي بركات، الذي انتخبه مجلس الاتحاد، هو رئيس الوحدة المعلنة وتنتهي رئاسته في ٣١ كانون الاول ١٩٢٧ .

٦ - تعرض قرارات رئيس الدولة على المفوض السامي وقرارات الوزراء على مندوبه للتصديق عليها .

٧ - يتألف أول مجلس تمثيلي في سورية من اجتماع ممثلي كل من الدولتين، دمشق وحلب، في مجلسيهما قبل الوحدة ويقوم بالوظائف التي كانت من صلاحية المجلسين المذكورين .

وجاء في موجبات هذا القرار انه اتخذ بناء على التمنيات الصادرة عن مجلس الاتحاد السوري ومن المجلس التمثيلي في كل من دمشق وحلب في غضون السنتين ١٩٢٣ و ١٩٢٤ .

٨٤ - الرئيس صبحي بركات وحكومته

في ٢٠ كانون الاول سنة ١٩٢٤ ، أصدر رئيس الدولة السورية، صبحي بركات، بموافقة المفوض السامي، قراره الاول بتأليف الوزارة على الوجه الآتي:

عطا الايوبي	**لوزارة العدلية**
نصري بخاش	**لوزارة الداخلية**
جلال زهدي	**لوزارة المالية**
الدكتور رضا سعيد	**لوزارة المعارف**
حسن عزة	**لوزارة الاشغال العامة والزراعة والاقتصاد**

وهكذا احتفظ الرئيس صبحي بركات في وزارته الجديدة بمعظم وزرائه الاتحاديين عدا محمد علي العابد المعدود من أعاظم رجال سورية علماً وثقافةً وخبرةً ووجاهة . وقد قيل آنئذ ان السبب في ذلك هو الخلاف الشخصي القائم بين هاتين الشخصيتين، وقد ازداد عقب فك رابطة المصاهرة التي لم تدم بينهما سوى فترة قليلة من الزمن .

كان من نتيجة ابتعاد محمد علي العابد عن صبحي بركات ان معظم كبار

الوطنيين، الناقمين على بركات، التفوا حول العابد فأصبح في طليعة رجال السياسة الوطنية بالاضافة الى منزلته الرفيعة في نفوس جميع عارفيه، على اختلاف نزعاتهم الحزبية والسياسية.

٨٥ - موقف الرئيس صبحي بركات من الانتداب

ظل الرئيس صبحي بركات حائزاً أكبر قسط من النفوذ في ادارة البلاد طول عهد صديقه المفوض السامي الجنرال فيغان، فلم يعد يعبأ بمندوبيه في دمشق وسائر رجال البعثة الفرنسية وموظفيها، وجلّهم من لبنان. فأخذوا يبثون حوله جواسيسهم ويتصلون من جهة ثانية بالمعارضين الذين لا يخلو من امثالهم دور من ادوار الحكم، دون ان يفوزوا بأرب. ولعل معظم الفضل في ذلك يعود الى الحزم والنزاهة وهما من أخص صفات صبحي بركات. وقد ساعده فوق ذلك المفوض السامي فيغان، الاداري السياسي، الذي تمكن باسلوبه الهادىء من تخدير أعصاب مهاجمي صبحي بركات المتحمسين لفكرتهم، من سوريين وفرنسيين على اختلاف اهدافهم، مما جعل البلاد السورية تنعم في جو من الهدوء والنظام طول عهد الجنرال فيغان.

لم يسلم صبحي بركات من حدة المزاج التي كانت تخرجه احياناً عن الرصانة الواجب توفرها في رجل الدولة بازاء محدثيه السوريين والفرنسيين على السواء، فلم يكن ليحتمل نقداً قاسي التعبير او مخاطبةً تحط من كرامته. وقد تعرض لغضبة من غضباته ذات يوم صاحب جريدة فتى العرب الدمشقية، الاستاذ الاديب معروف أرناؤوط، حين جابهه وهما في شتوره (المحطة المعروفة في منتصف الطريق بين بيروت ودمشق) على مسمع كثيرين. فما كان من صبحي بك الا ان رفع العصا على رأس الصحفي المعروف وضربه بها عدة ضربات وأسمعه من قوارص الكلام ما لا يليق صدوره من رئيس دولة.

٨٦ - بين الرئيس بركات والمستشار جناردي

كان جناردي مستشاراً فرنسياً لدى مراقب الاوقاف العام ولدى المدير العام للدوائر العقارية وقد برز في جميع ما أوكل اليه من مهام ولعبت في رأسه

نشوة التحكم في مصير الموظفين ووافقه على خطته هذه المدير العام العقاري نجيب حيدر. ولما كثرت الشكايات بحق هذا الاخير، اتخذ رئيس الحكومة قراراً بتسريحه من الوظيفة وعرض القرار على المفوض السامي آملاً موافقته عليه. ولما اتصل بالرئيس صبحي بركات ان المستشار جناردي قد قام بزيارة الى نجيب حيدر في مكتبه ليطمئنه عن مصيره، أسرع بنفسه الى المكتب المذكور فوجدهما يهيئان اعتراضاً على تسريح المدير ليرفعه المستشار بنفسه الى المفوض السامي. فاعلن الرئيس بركات سخطه على المستشار لتدخله في شؤون الادارة، مع ان مهمته تنحصر في الامور الفنية وأوعز فوراً الى أمين سره، فأتاه بالاتفاقية المتضمنة مهمة المستشار، فأراها صبحي بركات الى المستشار جناردي قائلاً له: «اذا كنت لا تكف عن تدخلك فيما لا يعنيك فاني ألغي هذه الاتفاقية وأخرجك من سورية». فانحى المستشار معتذراً لما بدر منه ومزق الاعتراض الذي كان هيأه وانتهى الامر بموافقة المفوض السامي على تسريح المدير نجيب حيدر. ولما كان هذا التسريح لم يتضمن ذكر أية مخالفة للقانون اقترفها المدير سوى انصياعه في شؤون الادارة لامر مستشاره، ازداد عارفوه الواقفون على نزاهته نقمةً على الرئيس صبحي بركات كما ازدادت في نفوس اركان البعثة الفرنسية كراهية له ورغبة في الخلاص من رئاسته.

٨٧ - نهاية مفوضية الجنرال فيغان

لما تسلم الحزب الاشتراكي الفرنسي الحكم، فاجأت الوزارة الفرنسية، المؤلفة برئاسة مسيو هيريو Herriot، سورية ولبنان باقالة المفوض السامي الجنرال فيغان من منصبه وتعيين الجنرال سراي Sarraii محله، فأسف على اقالة فيغان رجال الحكم وانصارهم، مرددين ما تميز به من حسن الادارة والسياسة وقوة العزيمة وشاركهم في هذا الاسف اكثرية الشعب اللبناني وفريق من السوريين، ذاكرين ما كان عليه من مزايا الصلاح والتقوى.

ولما غادر بيروت قبل وصول خلفه، جرى له وداع حافل بعلية القوم واركان الحكومتين السورية واللبنانية، بالاضافة الى تظاهرة شعبية رائعة ترأسها الزعيم اللبناني اميل اده، الذي اشتهر بالحزم والصدق والصراحة في القول

والعمل طول مدة وجوده على رأس الوزارة اللبنانية.

الفصل الثالث

عهد الجنرال سراي

٨٨ - قدوم الجنرال سراي - حسن البداية

في ٢ كانون الثاني ١٩٢٥، وصلت مرفأ بيروت الباخرة التي كانت تقل المفوض السامي الجديد الجنرال سراي وفور نزوله الى الشاطيء، وقف بين الهيئات الرسمية السورية واللبنانية وجماهير المستقبلين مخاطباً حاكم لبنان الجنرال فندنبرغ Vandenber قائلاً: «تهيأ لترك مركزك الى حاكم وطني». ومما لوحظ في هذا الاستقبال، خلوه من معظم رجال الدين الآسفين على استبدال مفوض سام لا ديني من سلف متديّن.

ولما تقدم وفد الوطنيين السوريين، برئاسة الدكتور شهبندر، لتهنئة الجنرال سراي بسلامة الوصول، قال لهم بصراحة قاطعة: «عودوا الى بلدكم وأسسوا حزباً سياسياً ليتمكن معتمدوهُ من بيان مطاليب الشعب ومفاوضتي باسمه لضمان مصيره».

وبعد عودة الوفد السوري الى دمشق، شاكراً صراحة هذا المفوض السامي وناقلاً الى اخوانه الوطنيين ما سمعه من الجنرال الحر، عقدوا اجتماعاً تبادلوا فيه الآراء وانتهوا الى تأسيس حزب الشعب من معظم العاملين في الحقل الوطني السياسي. فكان بين اركان الحزب البارزين فارس الخوري ولطفي الحفار وسعيد حيدر وحسن الحكيم وفوزي الغزي وحسني البرازي وغيرهم وانتخبوا باجماع الكلمة الدكتور عبد الرحمن شهبندر رئيساً للحزب.

أما أركان حزب الاستقلال، وفي طليعتهم نبيه العظمة واخوه عادل وخير الدين الزركلي ومحمد النحاس وخالد الحكيم، فلم يرضوا عن الانضواء تحت رئاسة الدكتور شهبندر بل ثابروا على سابق فكرتهم الاستقلالية، ملتفين حول زعيمهم شكري القوتلي، الذي لم يكن في وقت من الاوقات مرتاحاً لواسع شعبية الدكتور المتصلة بعطفه على جميع المرضى والفقراء خاصة وبخطبه الرائعة

الرنانة في كل اجتماع يعقد في دمشق .

٨٩ ـ من نشاط الجنرال سراي

في ١٩ كانون الثاني ١٩٢٥ ، أصدر المفوض السامي الجنرال سراي قرار التابعية السورية وقد جاء في مادته الاولى: « ان تابعي دول سورية والعلويين وجبل الدروز هم حائزون من الوجهة الخارجية تابعية واحدة هي التابعية السورية » .

لقد زاد هذا القرار في ثقة السوريين بحسن نوايا المفوض السامي الجديد الاشتراكي الحر وعزمه على اعطائهم حقوقهم السياسية تدريجيا والتخفيف من شدة وطأة الانتداب .

نشطت الفكرة الوطنية بين جميع السوريين في عهد الجنرال سراي وعاد طلبة المعاهد والمدارس الى سابق اهتمامهم بالسياسة والشعور بعلاقتها بمصيرهم ومصير وطنهم، أما نشاطهم المدرسي، فيأتي بالمرتبة الثانية . ولما كان المعارضون للحكومة القائمة هم الذين يستثمرون هذا النشاط، أصدر رئيس الدولة، في منتصف شهر نيسان، قرارا وافقه عليه المجلس التمثيلي يتضمن طرد كل تلميذ يعمل في الحقل السياسي او يشترك بتظاهرات وجمعيات لها صفة سياسية .

وبدهي ان تكون موجبات هذا القرار الحرص على مصلحة الطلاب العلمية وعدم اضاعة اوقاتهم في السياسة وتظاهراتها التي لا تقف عند حد .

كان موقف المفوض السامي، الجنرال سراي، من الرئيس صبحي بركات وحكومته موقف الرجل السياسي الواثق من حسن ادارة رئيس الدولة السورية ووزرائه واخلاصهم لوطنهم السوري وللدولة الصديقة المنتدبة، مما زاد في نفوذ بركات ومكانته وكرامته بازاء خصومه من وطنيين وفرنسيين، وليس هؤلاء الفرنسيون سوى مندوب المفوض السامي في دمشق ومعاونيه ومستشاريه وكلهم ناقم على رئيس الدولة شاك من تصلبه في آرائه لا تلين له عزيمة امام رغبتهم في التدخل بكل أمر اداري .

٩٠ ـ نشاط المعارضة

ضاق الوطنيون ذرعاً من حكومة الرئيس صبحي بركات وسئموا الصبر

عليها وتاقت نفوسهم الى تسلّم الحكم ولم يكن باستطاعتهم آنئذ مهاجتها علنا ورئيسها من الابطال الذين ثاروا على الفرنسيين في بدء الاحتلال، فقرر أولئك الوطنيون، تمهيدا لتحقيق هدفهم بعد الاتفاق مع الشيخ تاج الدين الحسني، ان يقوم والده الشيخ بدر الدين، المحدث الاكبر الذي يتمتع بأكبر نفوذ ديني في سورية والاقطار العربية المجاورة، بسياحة وتجول في المدن السورية، فيرى الفرنسيون بعيونهم مدى تأثيره الأدبي والديني على الشعب، فيمدون ايديهم اليه بعطفهم على نجله ووحيده الشيخ تاج الدين، الذي كان آنئذ معدوداً من اركان الوطنيين، يشترك في مذاكراتهم الحزبية دون ان يتجاوزها الى خوض غمار ثورة أو أي عمل من أعمال العنف.

ولما نفّذ هذا القرار، تجلى لرجال السلطة الفرنسية، كبيرهم وصغيرهم، مكانة الشيخ بدر الدين العليا في كل مكان حلّه أو مرّ به. ولما عاد الى مقره في دمشق، استقبل استقبالا شعبيا قل نظيره. ومما لفت الانظار، ان نجله الشيخ تاج الدين كان واقفا الى جانبه في السيارة حين وصولها الى العاصمة، يشكر بابتسامته واشارة يده الاهلين على جميل احتفائهم احتفاءً أقنع الفرنسيين بضرورة الاستفادة من نفوذ الشيخ الاكبر الديني بطريق نجله السياسي.

لقد كنت آنئذ نزيلاً في فندق الشرق (لصاحبه محمد آل خوام) فوقفت أثناء الاستقبال على باب الفندق أشاهد الجماهير المحتشدة وكان الى جانبي رئيس مصلحة الاستخبارات الفرنسية الكومندان بورجوا Bourgeois. المقيم في الفندق المذكور، فالتفت اليّ قائلاً: «ماذاينتظر صبحي بركات ليقدم استقالته من الرئاسة؟».

٩١ - الحكيم في الرئاسة الاولى لمحكمة التمييز

بعد ان شغرت الرئاسة الاولى لمحكمة التمييز السورية العليا بتعيين رئيسها الاستاذ جلال زهدي وزيراً للمالية بموافقته، قدم وزير العدل الايوبي اقتراحاً باسناد الرئاسة الاولى الى الرئيس الثاني يوسف الحكيم، فلقي هذا الاقتراح قبولاً لدى رئيس الدولة الوزراء وصدر المرسوم بهذا الشأن وصدّق عليه المفوض السامي عملاً بالقاعدة المتبعة في عهد الانتداب.

ظللت في الرئاسة الاولى لمحكمة التمييز على الخطة التي سرت عليها منذ دخولي سلك القضاء، بعيداً عن السياسة وجميع الاحزاب، مما أكسبني ثقة جميع الناس على اختلاف طبقاتهم ونزعاتهم وثقة الفرنسيين انفسهم لأنهم، كما هو معروف عنهم، يحترمون القضاء ولايدعون السياسة تدخل حرمه. أما ماظهر من بعض ساستهم وكبار ضباطهم خلافاً لذلك، فهو نادر لا يؤبه له ولم يكن له من النجاح ادنى نصيب لدى كل قاضٍ يعرف واجباته ويحافظ على كرامته وصلاحياته.

بعد تسلمي مهام الرئاسة الاولى لمحكمة التمييز، صدر المرسوم المقتضى باسناد الرئاسة الثانية الى عضو التمييز الاستاذ سليمان جوخدار، من العلماء الاعلام، وقد سبق له اشغال منصب الافتاء في دمشق والنيابة في مجلس النواب العثماني، فكان في جميع ادوار حياته مثالاً حياً للنزاهة والعلم والعدل وواسع الخبرة في الفقه وسائر الاحكام الشرعية.

٩٢ - اللورد بالفور في دمشق

في الاسبوع الاول من شهر نيسان ١٩٢٥، زار اللورد بالفور Balfour فلسطين ولما شاع نبأ عزمه على زيارة دمشق، عزم الوطنيون وفي مقدمتهم الفلسطينيون المقيمون في سورية واللاجئون اليها على القيام بمظاهرة احتجاجاً على وعده المشؤوم باعطاء اليهود وطناً قومياً في فلسطين. وما كاد بلفور يصل الى دمشق في الثامن من الشهر المذكور ويحل في فندق فيكتوريا، حتى كانت جماهير الشعب تسير بتظاهرة منادية بسقوط وعد بلفور وحياة العرب واستقلالهم. ولما أطل من النافذة، تلا أحد الشبان خطاباً دافع فيه عن حق الفلسطينيين والعرب أجمعين في مقاومة هذا الوعد المشؤوم ثم صعد احدهم على شجرة كبيرة قريبة من النافذة واخذ يتلو باللغة الانجليزية خطاباً مماثلاً، وسط هتافات الجماهير بسقوط الوعد وصاحبه، فلم يبد بلفور سوى ابتسامة صفراء تراجع على اثرها عن النافذة الى داخل الفندق وعبثاً حاول رجال الشرطة الحيلولة دون هذه التظاهرة التي انتهت بسلام.

وفي اليوم التالي، بلغ البعثة الفرنسية عزم الاهلين على الخروج من الجامع

بتظاهرة اكبر من سابقتها والمناداة بسقوط بلفور والانتداب. فذهب المندوب شفلر الى زيارة بلفور في الفندق، معتذراً عما سلف من الاهلين وآسفاً لعزمهم على تجديد التظاهرة، رغم استعداد رجال الامن العام للوقوف في سبيلهم لمنعهم من التقدم الى الفندق. فأجابه بلفور انه على أهبة السفر الى بيروت وسافر فوراً بحراسة سيارة الامن العام.

بعد هذه الحادثة بأيام قليلة، صدر أمر المفوض السامي بنقل المندوب شفلر من دمشق وتعيينه حاكماً على منطقة بلاد العلويين، ومركزها اللاذقية، وقد قيل آنئذ ان نقله من دمشق قد جرى بناء على احتجاج بريطانيا على إهمال المندوب شفلر ما كان يجب اتخاذه من التدابير للمحافظة على راحة الوزير البريطاني اثناء زيارته القصيرة الى دمشق.

وبالرغم من عدم تعلق الشعب السوري بالمندوب شفلر وعدم اهتمامه بمصيره، فقد أسف السوريون في دمشق وغيرها على نقله اثر التظاهرة الشعبية ضد بلفور.

الفصل الرابع

الثورة السورية

٩٣ ـ مقدمات الثورة

اذا كانت السياسة الداخلية في معظم بلدان العالم لم تسلم من تنازع الزعماء والاحزاب على الجلوس على أرائك الحكم ولو أدى ذلك احياناً الى تضحية مصلحة الشعب العامة، فان السياسة الخارجية القائمة بين الدول الاستعمارية على اساليب المجاملة ومظاهر المدنية لم تسلم من شوائب الرياء والتحايل ونشر بذور الشقاق والتفرقة بين الاهلين، الى غير ذلك من المساوىء المقنّعة بثوب الأفعى، توصلاً لمطامع شخصية ودولية، ولو أدت الى ازهاق أرواح الابرياء وتضحية شعب آمن بكامله.

واذا كنا، نحن السوريين، لا نزال أطفالا في فنون السياسة، فقد عرفنا بعض ضروبها أثناء الحرب العالمية الاولى وازددنا خبرةً بها في فترة الاحتلال العسكري البريطاني الفرنسي ثم في ما وصلنا اليه منذ بدء الانتداب الذي فرض علينا. وقد كفانا مؤونة التوثق من صحة ما أوردناه ما رأيناه من الحليفتين فرنسا وبريطانيا، بعد احرازهما الظفر معاً في الحرب المذكورة، من اختلاف على اقتسام الغنيمة. ولما ضاق صدر فرنسا وحزمت أمرها في وجه حليفتها في الحرب والسياسة ومناظرتها في الاستعمار، اتفقتا مجدداً، أثناء انعقاد مجلس الحلفاء الاعلى في سان ريمو في ٢٥ نيسان ١٩٢٠، على اقتسام الانتداب، فكانت بموجبه سورية، بمنطقتيها الشرقية والغربية، من نصيب فرنسا، وفلسطين والعراق من نصيب بريطانيا. وقد تأيد هذا الاتفاق بصك الانتداب الذي أقره مجلس جمعية الامم المنعقد في لندن بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٢٢. وقبل ان يجف مدار ذلك الاتفاق، بدأت الاضطرابات على حدود المنطقتين الشرقية والغربية من سورية وفي فلسطين، وكلا الحليفتين تتهم احداهما الاخرى بمساعدة الثائرين عليها بالسلاح والعتاد.

اذا أضفنا الى ما سبق ذكره رغبة فريق وطني هام في استقلال سورية

وانتظار بعض زعمائه، المقيمين في مصر وغيرها بسبب الاحكام العسكرية الفرنسية الصادرة عليهم، الفرص السانحة لعودتهم الى الوطن وطرد الاجنبي المتحكم في ادارته المدنية والعسكرية، اذا وصل الامر الى هذا الحد فالثورة لا بد منها.

٩٤ ـ نبذة عن ماضي جبل الدروز

لما كانت الثورة قد بدأت في جبل الدروز، ترتب عليّ ان آتي بنبذة من تاريخه الحديث.

كان هذا الجبل في العهد العثماني حصن الكرامة القومية، يديره زعماؤه من آل أطرش، العريقين في الوجاهة والنفوذ المحلي. وحين هاجمته الحكومة بحملة عسكرية، أخضعته لسلطانها ونفت أكبر زعمائه الى خارج سورية وجعلته قضاء، فكان يؤلف الجزء الهام بين أقضية لواء حوران، المرتبط بولاية سورية. ثم اشترك عدد غير قليل من زعماء الدروز في الجهاد العربي اثناء الحرب العالمية الاولى التي انتهت ١٩١٨ بجلاء الدولة العثمانية، حكومةً وجيشاً، عن سورية وجميع الاقطار العربية.

وفي العهد الفيصلي، الذي بزغ فجره إثر جلاء الترك، كان كبار الدروز، في المؤتمر السوري وخارجه، في طليعة العاملين لاجل الوحدة السورية الشاملة المناطق الثلاث، الشرقية والغربية والجنوبية (فلسطين).

وفي اواخر تموز سنة ١٩٢٠، وهو تاريخ بدء تنفيذ الانتداب الفرنسي على سورية إثر معركة ميسلون الشهيرة، أصدر المفوض السامي، الجنرال غورو، قراراً باعتبار جبل الدروز حكومة مستقلة يرئسها الامير سليم الاطرش ويعاونه مندوب فرنسي يعينه المفوض السامي. ومن ذاك التاريخ، فك كل ارتباط بين الجبل وحكومة سورية وأصبح مرتبطاً مباشرة بالمفوضية العليا الفرنسية بواسطة مندوبها في دمشق.

ولما توفي الامير سليم الاطراش، عهد المفوض السامي، الجنرال فيغان، في ٣ كانون الاول ١٩٢٤ بادارة شؤون الجبل الى الكابيتين (نقيب) كاربييه Carbillet الآتي ذكره في البحث التالي.

٩٥ - الكابيتين كاربييه

لم أعرف هذا النقيب العسكري شخصياً، لا في وظيفته الجديدة كحاكم جبل الدروز ولا قبلها، لذلك اعتمدت في ذكر صفاته على ما وقفت عليه من سكان الجبل وموظفي حكومته، فكانوا جميعاً بازاء «كاربييه» فريقين. فريق له وفريق عليه. أما الاول، فيصفه بالعطف على الشعب، ولاسيما الفقير والضعيف، وبالنزاهة والاخلاص والنشاط في اتمام مقتضيات وظيفته والرغبة في الاصلاح والعمران والوقوف في وجه الزعماء الاقطاعيين، وما هؤلاء الاقطاعيون سوى وجهاء الجبل البارزين، وفي طليعتهم أسرة أطرش، العريقة في وجاهتها ونفوذها.

أما الفريق الثاني، فيصف الكابيتين كاربييه بجهله احوال الجبل ومكانة كل أسرة من أسره المتقدمة وبأنه مستبد في رأيه واعماله، يود الحط من كرامة الوجهاء ليفرض ارادته على الشعب الذي يتظاهر بالعطف عليه وما كان عطفه عليه الا ليثيره ضد زعمائه فيصفو له الجو دون معارض.

ويضيف هذا الفريق انالكابيتين كاربييه كان، في خطته العدائية تجاه أسرة أطرش، يستند الى اغراء مناظريها في الوجاهة من آل عامر وحلبي وغيرهم.

واذا كانالكابيتين كاربييه قد سلم شرفه من أي طعن في نزاهته وترفعه عن أي كسب مادي، فانه لم يسلم من نقد بعض رفاقه الفرنسيين، ولاسيما الذين يرون في مسايرة الزعماء من آل أطرش طريقاً مؤدية الى السلام وسهولة ادارة شؤون الجبل.

حين غاب كاربييه عن الجبل باجازة من مرجعه في أيار سنة ١٩٢٥، خلفه بالوكالة الكابيتين رينو، فأحسن معاملة الاهلين ولاسيما الزعماء من آل أطرش، فارسلوا وفداً منهم الى مندوب المفوض السامي في دمشق يطلب تأصيل الكابيتين رينو في الحاكمية. ولكن طلبهم لم يلق قبولاً لان الفريق الآخر اتهمهم باتباع سياسة أجنبية معادية لسياسة فرنسا، وما هذه السياسة الاجنبية المعادية، في نظر الفرنسيين وغيرهم في سورية، سوى السياسة البريطانية.

وظاهر الحال قد دل على ان هذا الاتهام قد لقي اذاناً صاغية لدى المرجع الاعلى، فأبدل على الاثر الكابيتين رينو بالكومندان تومي مارتن رئيس دائرة الاستخبارات السورية في دمشق. واذا أخذنا بعين الاعتبار فشل هذا القائد تومي مارتن في سابق وظائفه في كل من طرابلس واللاذقية ودمشق، رأى عارفوه في نقله الى جبل الدروز شؤماً على الجبل وعلى فرنسا نفسها.

٩٦ ـ الشكوى الى المفوض السامي

سار الكومندان تومي مارتن في الادارة على خطة كاربييه، مكتفياً بالاتصال بالفريق المناوىء لزعامة آل أطرش. ولما ضاق هؤلاء ذرعاً امام هذه الخطة المتواصلة، ألفوا وفداً منهم ومن مشايخ الجبل لمقابلة المفوض السامي الجنرال سراي في بيروت.

ذهب الوفد بجميع رجاله، وعددهم يقرب من العشرين، الى قصر الصنوبر في بيروت[1]، وهو مقر المفوض السامي، وبعد طويل انتظـار في الغرفة الكبيرة المخصصة للزائرين، جاء المفوض السامي سراي وقابلهم وقوفاً. وبعد استماعه لحديثهم، أجابهم بأنه واثق كل الثقة بحاكم الجبل الكابيتين كاربييه الذي يعود قريباً الى مقر عمله واشار اليهم بان يكونوا على أحسن صلة به، مطيعين لمقتضيات حكمه الاداري.

لما سمع رجال الوفد هذا الكلام من فم المفوض السامي، استولى عليهم اليأس من نجاح هذه المقابلة التي اقترنت بقلة الاكتراث بهم، بينما كانوا يأملون أن يجلس المفوض السامي على كرسيه ويأذن لهم بالجلوس لمناقشة ما يعرضونه عليه وان يطاف عليهم بفناجين القهوة، وهذا في نظر الشرقيين أقل ما يقدمه رب البيت لضيوفه، مع ان طلبهم من المفوض السامي قد اقتصر على إبدال الحاكم كاربييه بآخر فرنسي، دون أدنى تعرض منهم للانتداب، اذا لم يشأ تسليم الحكم الى احد الأكفاء من أهل الجبل.

عاد رجال الوفد بعد هذه المقابلة المشؤومة الى حصنهم أشد نقمة على الحاكم كاربييه ومن هم فوقه وعلى فرنسا أيضاً.

---

(١) وهو الآن مسكن السفير الفرنسي في بيروت جانب ميدان السبق، قرب المتحف.

٩٧ ـ بدء المعركة

بعد عودة الوفد من بيروت الى الجبل، بلغ وكيل الحاكم تومي مارتن ان زعماء من آل أطرش يتجمعون ويحضون الاهالي على العصيان على الحكومة، فأمر باحضار بعضهم اليه وهددهم بأشد العقوبة اذا حاولوا الاخلال بالامن. ولم يكتف بذلك، بل نفى آخرين من الزعماء الى تدمر. ولما استدعى اليه سلطان باشا الأطرش، المقيم في قضاء صلخد، من أقضية الجبل، وكان أشد الزعماء بأساً وشكيمة، رفض الدعوة باباء وشمم، فأرسل وكيل الحاكم مفرزة عسكرية، بقيادة الضابط نورمان، لاحضاره الى السويداء، مقر الحاكم، وذلك في ٢١ تموز ١٩٢٥. واثناء الطريق، جاء رسول من قبل سلطان باشا ينصح الضابط بأن يعود من حيث أتى، فلم يقبل الضابط النصيحة وواصل السير على رأس مفرزته، ففاجأتهم في قرية الكفر قوة شعبية فتكت بهم فتكاً ذريعاً واستولت على اسلحتهم وكل عتادهم ولم ينج منهم سوى عدد قليل لا يتجاوز الستين.

لما وصل الخبر الى مسامع السلطة العسكرية، استنتجت منه استخفاف زعماء الدروز بالقوة الفرنسية الموجودة في الجبل، فعززتها بقوة من الجيش المستقر في دمشق وتحصنت في قلعة السويداء استعداداً للطوارىء، ولكن هذا التدبير لم يحل دون هجوم الثائرين، العاملين باشارة سلطان باشا، على السويداء نفسها، وهي مركز الحكومة، بعد ان انضم اليهم اخوانهم من مختلف انحاء الجبل، إثر سابق الانتصار على المفرزة الفرنسية وحاصروا القلعة وفيها الحامية الفرنسية بقيادة الكومندان تومي مارتن، وكيل حاكم الجبل.

٩٨ ـ حملة الجنرال ميشو

في تلك الفترة، كان الجنرال ميشو Michaud قد أتم استعداداته العسكرية للهجوم، على رأس فرقته، لفك الحصار عن القلعة أولاً ثم القضاء على الثورة. سارت الفرقة بمعداتها في الثاني من شهر آب وقبل ان تصل الى المحل المقصود، فوجئت بالثائرين الذين كانوا يتربصون قدومها، فتصادم الفريقان واستولى فريق الثورة على كمية كبيرة من الذخيرة والعتاد الحربي، فعادت الفرقة أدراجها

خشية الوقوع في مأزق اشد خطراً. ولكنها فوجئت ثانية، اثناء عودتها، بثوار يقودهم سلطان باشا نفسه، فحاربوها بالسلاح الابيض وانزلوا بها اعظم الخسائر في العتاد والارواح، وعاد الجنرال ميشو مع من سلم من افراد جيشه، على غاية ما يكون من الذل والهوان.

حينئذ، بدأت التعليقات على هذه الكارثة التي لحقت بالجيش الفرنسي، فكان تعليق الجهات الفرنسية قائماً على ضعف الحملة العسكرية بعددها وعتادها وعلى استخفاف الجنرال ميشو بقوة الثائرين وبطولتهم وعدم خبرة الجنرال واركانه بالطرق العديدة المؤدية الى السويداء لاختيار أفضلها، وهذا الرأي الأخير يتفق كل الاتفاق مع ما سمعته من العقيد وحيد حياتي، قائد الدرك السوري آنئذ.

أما الجنرال سراي، فكان أسفه عظيماً لسبق استغنائه عن قسم كبير من جيوش الاحتلال لارساله الى المغرب الاقصى، وقد كان لهذا الاستغناء اثر حسن البداية التي اعلنها فور وصوله الى بيروت كما جاء قبل قليل. (فقرة ٨٨).

٩٩ ـ انتشار الثورة في سورية

ان انتصار الدروز على حملة الجنرال ميشو انتصاراً باهراً قد انتشر خبره بسرعة البرق في دمشق وجميع انحاء سورية وفي مصر وسائر البلدان العربية، فأسرع الزعماء الوطنيون، وبينهم عشرات سبق الحكم عليهم غيابياً من الديوان العسكري الفرنسي، يفدون ابتداء من الثلث الاخير من شهر آب الى جبل الدروز لمشاركة اخوانهم في الجهاد ضد الاجنبي المحتل، وفي مقدمة هؤلاء الوافدين، الدكتور عبد الرحمن شهبندر والقائد يحيى حياتي والسادة فوزي ونسيب البكري وشكري القوتلي وجميل مردم بك والامير عادل ارسلان والمقدم مصطفى وصفي. ثم انضم اليهم عدد كبير من الوطنيين، على اختلاف احزابهم وزعمائهم، فكانت فاتحة اعمالهم، في اول اجتماع عقدوه، انهم نادوا بسلطان باشا الاطرش قائداً عاماً للثورة التي بدأت درزية فأصبحت سورية عامة. وعلى الاثر، أصدر سلطان باشا بلاغاً الى الشعب السوري، يدعوهم الى حمل السلاح

تحقيقاً لوحدة البلاد السورية، ساحلاً وداخلاً، والاعتراف باستقلالها استقلالاً تاماً وقيام حكومة مؤقتة تدعو الجمعية التأسيسية لوضع القانون الاساسي على قاعدة سيادة الأمة مع الحرية والاخاء والمساواة بين جميع السوريين.

ومن جهة ثانية، أخذت الطائرات الفرنسية تلقي المناشير على جبل الدروز داعيةً أهله الى الابتعاد عن سلطان باشا والاخلاد الى السكينة والاعتماد على عطف فرنسا وحمايتها.

ولما امتدت الثورة من جبل الدروز الى حوران وجبل القلمون، كان قد وصل من باريس الجنرال غاملين[١] Gamelin المعين قائداً عاماً في سورية ولبنان على اثر النكبة التي حلت بحملة الجنرال ميشو واخذت القوى الفرنسية ترد تباعاً الى بيروت فسورية.

كان على الجنرال غاملين ان يفك الحصار عن قلعة السويداء أولاً، فتم له ذلك بدون كبير عناء. ولما وجد حاميتها منهكة القوى وقدّر صعوبة ايصال المؤن اليها، انسحب معها الى مقره، فزاد هذا الانسحاب في قوة عزيمة المناضلين وحملوه على الضعف، فانضم اليهم من كان متردداً من الدروز بين الإقدام والإحجام وعمت الثورة الجبل في جميع نواحيه.

تفرق المجاهدون جماعات في القرى المحيطة بدمشق وبدأت المصادمات بينها وبين مفرزات الجيش الفرنسي التي كانت ترد لقمع الثورة وكنا نتلقى، ونحن في دمشق، اخبار المصادمات في قرى جرمانا والمليحة وصحنايا، الى ان وصلت الى ضواحي دمشق.

ولما كان الدكتور شهبندر، رئيس حزب الشعب، في مقدمة الزعماء السوريين المحيطين بقائد الثورة العام سلطان باشا، خشيت السلطة الفرنسية ان يقوم اخوانه في دمشق وسائر المدن السورية بتأييد الثورة وتعميمها، فأمرت بالقبض على كبارهم ونفتهم الى جزيرة أرواد في ٢٦ آب ١٩٢٥.

عطفت الاحزاب الوطنية المتعددة على الثورة، توصلا لتحقيق الاماني من وحدة واستقلال، وانضم الى الثائرين عدد كبير من الاحرار المجاهدين غير

---

(١) وقد تولى فيما بعد قيادة الجيش الفرنسي عند اندلاع الحرب العالمية الثانية.

المنتمين لحزب من الاحزاب. وكان في مقدمة هؤلاء الاحرار حسن الخراط من دمشق وقد احرز لقب البطل، بفضل ما قام به، على رأس صحبه الدمشقيين والقرويين، أمثال أبي عبده ديب الشيخ وأبي صلاح العرجا وأبي فهد عبد الكريم، من ضرب المخافر خارج دمشق وقطع أسلاك الهاتف وتهديد المواصلات العسكرية بين القرى، الى غير ذلك من الاعمال الثورية. وكان أهمها معركتان في الزور والمليحة انتصر فيهما الخراط واخوانه على قوى الدرك بقيادة ضباط سوريين وفرنسيين، فكان، باجماع كلمة اخوانه المجاهدين، مثلاً رائعاً في الشجاعة والاقدام والبطولة، الى ان قضى شهيداً في سبيل أمانيه الوطنية.

امتدت الثورة الى حمص فحماه، حيث قام القائد فوزي القاوقجي، على رأس صحبه الثائرين من ابناء حماه، بمعارك ضد القوى الفرنسية أدت الى ضحايا كثيرة.

لم تسلم مدينة دمشق نفسها من اعمال الثائرين من ابنائها، فقد أخذ بعضهم يتسللون ليلاً فيدخلون منازل الذوات المعروفين بميولهم الى الانتداب والتعاون معه، فيأخذون كبير العائلة الى معسكرهم خارج المدينة ثم يطلقون سراحه بعد ان يتعهد بقطع كل صلة له برجال الانتداب او بعد دفع اعانة مالية للفقراء.

بازاء هذه الحالة، اضطر حاكم دمشق السابق حقي العظم، المعروف بصريح قبوله مبدأ التعاون مع الفرنسيين منذ بدء الانتداب، بل قبله، الى مغادرة منزله في أقصى حي المهاجرين واقام في فندق فكتوريا الكائن في اول جادة الصالحية، قريباً من دار الحكومة، ليكون في مأمن من أولئك المتسللين وحذا حذوه كثيرون، مفضلين الاقامة في وسط المدينة.

ان ما قام به بعض المتسللين من مفاجئتهم بعض الآمنين ممن لا صلة لهم بالاجنبي في منازلهم والفرار بهم ليلاً الى خارج المدينة، الى ان يفتدوا أنفسهم بمبلغ من المال، كبير او صغير، كما جرى للدكتور توفيق ملكيان، الطبيب الانساني المعروف، إن ما قاموا به من هذا القبيل لم يخرج عن نطاق عصبة معروفة لم تخف على الدمشقيين، قامت بعملها هذا بدون علم من قادة الثورة

وسائر المجاهدين، فاستحقت بذلك نقمتهم، وامثال هذه العصبة السلاّبة لم يسلم منها بلد في كل زمن تغتنم كل فرصة لسلب الناس اموالهم.

١٠٠ - الشعور الوطني الانساني

خرج الراهب يواكيم، المعروف ببساطته وسلامة طويته، في تلك الايام العصيبة، يتنزه في البساتين المجاورة لدمشق وقد ساقته بساطته الى الوقوع بين جماعة من جنود الثورة، فاشتبهوا بأمره وساروا به الى قائد الثورة الاكبر في تلك المنطقة. فلما استجوبه ووقف على سلامة طويته وانتسابه الى غبطة البطريرك الوطني السيد غريغوريوس حداد، أكرموا وفادته وقدموا له طعاماً من زادهم وحين أنسوا منه الرغبة في العودة الى رئيسه المشار اليه، أجابوه الى رغبته بصحبة افراد يتناوبون ايصاله من مخفر الى آخر من مخافر الثورة حتى أوصلوه الى صاحب الغبطة، بعد أن مرّ على غيابه ثلاثة ايام.

لقد تكرر بمثل هذا الحادث بروز الشعور الوطني الانساني بين الثوار، فلم يقعوا على ضعيف إلا أقالوا عثرته ولا على فقير إلا سدوا عوزه، فاذا نقموا على احد فنقمتهم تنصب على المستعمر ورجاله وانصاره، ولا سيما على الاثرياء من مواطنيهم اذا قصروا عن مدهم بما امكنهم من المال الكثير المتوفر في خزائنهم.

١٠١ - المحكمة الاستثنائية

في بدء شهر ايلول، انشأت الحكومة محكمة استثنائية في دمشق مؤلفة من رئيس، قاضٍ فرنسي، واربعة اعضاء، نصفهم سوري والنصف الآخر فرنسي، للنظر في جنايات القتل وجميع الجرائم المخلة بأمن الدولة، داخلاً وخارجاً، على ان تكون احكامها قطعية. وأنيطت مهام الادعاء العام لديها ومهام قاضي التحقيق بقاضيين فرنسيين يعاونهما ضباط سوريون وفرنسيون من رجال الدرك السوري.

ولما اشتدت الثورة، اصدرت الحكومة قراراً يوجب على المحكمة الاستثنائية السالفة الذكر ان تحكم في كل جناية تقترف ضد طمأنينة الدولة، خارجاً وداخلاً، بمصادرة اموال المحكوم عليهم لمنفعة الدولة على ان يباع المعد

منها للزراعة الى الفلاحين بأثمان تدفع اقساطاً . وقد حظّر على المتهمين وذويهم بيع املاكهم وأبطل كل بيع أجروه خلال شهرين قبل اقترافهم الجريمة . ومما جاء في موجبات هذا القرار، «ان هؤلاء المجرمين قد سببوا زيادات هامة في نفقات الدفاع عن الاملاك والاموال والنفوس المعرضة لنكباتهم بينما تعيش عائلاتهم عيشة البذخ واليسر وتترك قسماً من وارداتها لتصرف في سبيل الاعمال العدوانية».

ان هذه الموجبات هي لعمر الحق من جملة الادلة على ان الأمة السورية كانت تؤيد الثورة بمالها ورجالها وتفكيرها تخلصاً من الانتداب، فلم تكن التدابير التي اتخذتها الحكومة السورية آنئذٍ، بالاتفاق مع سلطة الانتداب، من هذا القبيل، مما يحول الوطنيين الثائرين عن عزمهم.

١٠٢ ـ دخول الثوار دمشق

أيد الشعب الوطنيين الثائرين فوافاهم بالاخبار وبما امكن من المعونة، على اختلاف انواعها، ونقل اليهم ضعف القوة العسكرية على حدود مدينة دمشق وفي المخافر القائمة على مداخلها، حتى ان المفرزة الفرنسية التي كانت في موقعها بالقصاع تلقت أمراً بالانسحاب الى القلعة خشية ان يفاجئها الثوار ويقضوا عليها. حينئذ اخذ هؤلاء بتنفيذ ما عزموا عليه ودخلوا دمشق يوم الاحد في ١٨ تشرين الاول وكان دخولهم الى احياء الميدان والشاغور اولاً، محتلين في طريقهم مخافر الدرك والشرطة، واستولوا على ما فيها من سلاح، ثم تجاوزوها متغلغلين في منعطفات المدينة ودخلوا سوق البزورية حيث يقوم بالقرب منها قصر آل العظم، الذي كانت سلطة الانتداب قد اشترته واتخذته داراً للآثار مع تخصيص جناح منه لنزول كبار الفرنسيين الذين يفدون بمهام من المفوضية العليا.

جرى كل ذلك دون ان يلقى الثوار مقاومة تذكر، لان الجنود الفرنسيين في المدينة لم يزد عددهم عن خمسمئة نفس. ومساء ذلك اليوم، وصل الجنرال سراي الى دمشق بالقطار الحديدي يرافقه الجنرال غاملين، بعد ان تفقدا الوحدات العسكرية في ازرع ودرعا وتوجها الى الثكنة العسكرية، ثم الى منزل المفوض

السامي الكائن على طريق الصالحية.

ظل اطلاق النار متواصلاً في المدينة ذلك النهار وظن الثوار خطأ ان الجنرال سراي موجود كسابق عادته في دار الآثار، فهاجموها واشعلوا النيران فيها فدمرتها بعد ان التهمت ما فيها من أثاث ورياش، وكانوا فوق ذلك يهاجمون في فترات متقطعة مفرزات الجيش الفرنسي المؤلف من بيض وسود المرابطة في شارع النصر وساحة المرجة والصالحية والمهاجرين.

ذعر الاهلون من مواطنين واجانب خشية اصطدام الثائرين والجيش ضمن المدينة، واستنتجوا من دخول الثوار المدينة ان القوى الفرنسية الموجودة فيها قليلة العدد، ولا سيا حين رأوا مفرزاتها المتفرقة في انحاء دمشق اخذت تتحصن في القلعة وفي النواحي الغربية التي لم يصلها الثوار.

ولما كان بعض الدمشقيين قد انضم الى الثوار والبعض الآخر يناصرهم بمتنوع طرق الامداد، اوعزت السلطة الى العائلات الفرنسية بالتجمع في المؤسسات العسكرية كما سمحت بدخولها الى جميع الأسر الاوربية، مما زاد في قلق جميع العائلات السورية على مصير ابنائها ورجالها الباقين في العاصمة من التعرض لخطر المعارك الدموية وخطر الانتقام في النتيجة.

١٠٣ ـ المعركة الرهيبة

عند غروب شمس ذلك النهار الذي واصل فيه الثوار اطلاق نيرانهم، بدأت مدافع السلطة العسكرية الفرنسية المركزة في قلعة دمشق وقلعة المزة القريبة منها والمسماة بحصن غورو تقذف بقنابلها مراكز الثوار، فدمرت قسماً كبيراً من حي الميدان واوقعت افدح الاضرار والخسائر في حي سيدي عامود، المأهول بأثرى البيوت، وظهر ان عدد القتلى ممن اصابتهم شظايا تلك القنابل وعدد المنازل المتهدمة غير قليل. وعلى أثر ذلك، انسحب الثوار الى خارج المدينة ولكنهم عادوا اليها في اليوم التالي واحتلوا نصفها الشرقي الجنوبي، مقتربين من شارع السنجقدار المؤدي الى ساحة المرجة، حيث توجد دار الحكومة، بينما كان النصف الآخر، الممتد شمالاً، يحتله الجيش الفرنسي وكانت جميع منافذه مغلقة بالشريط الشائك، اتقاء من هجمات الثوار وتسللهم الى

البساتين والجنائن المجاورة ومن اطلاقهم نيران سلاحهم في معظم الليل .

ظلت دمشق يومين كاملين بين نارين، نار أبنائها الثائرين ونار الجيش الفرنسي. وفي صباح العشرين من تشرين الاول، هدأت الحال نسبياً إثر انسحاب الثوار الى خارج المدينة، حرصاً عليها من الدمار وعلى ابنائها من التعرض للاخطار في الارواح والاموال. حينئذ، تقدم الى دائرة الاركان العسكرية وفد برئاسة الامير سعيد الجزائري ووفد آخر برئاسة حقي العظم، طالبين التوسط لحقن الدماء. فوافقت الاركان على طلبهم لقاء غرامة قدرها مئة الف ليرة وتسليم ثلاثة آلاف بندقية حربية خلال اربعة ايام. وعين على الاثر الجنرال اندريا Andrea حاكماً عسكرياً على دمشق وجبل الدروز وكل منطقة الثورة وتعززت حاميتها العسكرية بقوى جديدة اضطرت الثوار الى مغادرة المدينة، متحصنين بغوطتها، جماعات متفرقة .

ظل الثوار خارج دمشق يواصلون حملاتهم بين آونة وأخرى، فكانت طلقات الرصاص من جميع الجهات تسمع ليلاً، فيعرف الاهلون نهاراً انها تبودلت بين المفرزات العسكرية وجماعات الثائرين المتخفين في البساتين المجاورة للحدود الاربعة من المدينة. وكانوا يؤمنون احتياجاتهم من مؤن يقدمها لهم اهل القرى وذخائر تردهم من دمشق وسائر المدن، دون الوقوع في أية مراقبة من قبل السلطة العسكرية والحكومة او احد عملائها .

١٠٤ - فخري البارودي

لما وضعت السلطة العسكرية يدها على قافلة جمال محملة حبوباً ومواداً غذائية من قضاء دوما ومتجهة الى الاماكن التي يقيم فيها الثوار، نمي اليها انها مرسلة اليهم من الوطني الغيور فخري البارودي، فألقت عليه القبض رهن التحقيق. ولما أحيل موقوفاً الى المحكمة الاستثنائية، كانت، في كل جلسة من جلسات المحاكمة، تغص بجمهور الاهلين الحريصين على سلامة البارودي، العزيز على قلوبهم، من كل أذى. وبالرغم من طلب النائب العام الحكم عليه بأشد العقوبة، أعلنت المحكمة، باجماع الرأي، براءته والقى الرئيس الفرنسي لكلير Leclerc كلمة طيبة عبر بها عن عدالة فرنسا وتعشق ابنائها السلامة العامة لجميع الامم،

فقوبلت كلمته وقرار المحكمة بمتواصل التصفيق الحار من الحاضرين، الذين احاطوا بفخري البارودي ولم يتركوه حتى ارتووا منه شماً وضماً وهو يصرخ باسلوبه اللطيف المعهود فيه: «كفاني ذقون مثل الشوق، أين الخدود الناعمة؟».

١٠٥ - استدعاء المفوض السامي سراي الى باريس

ان ضرب مدينة دمشق، العاصمة السورية، بنيران مدافع الجيش الفرنسي اوجب احتجاج انصار المدنية في العالم، كما اشارت اليه الصحف، بالاضافة الى ازدياد نقمة السوريين على رجال الانتداب ولاسيما على رئيسهم الجنرال سراي، مما أثار الحمية والانتصار للحرية والانسانية في نفوس أحرار الفرنسيين الأفذاذ. فقام فريق كبير من النواب في البرلمان الفرنسي ينتقدون انتقاداً مريراً تصرف المفوض السامي الجنرال سراي ويطلبون استدعاءه من سورية، باعتباره المسؤول الاول عن عاصمتها وتدمير قسم منها. فنزلت الحكومة الفرنسية عند طلبهم وغادر الجنرال سراي بيروت في العاشر من تشرين الثاني ١٩٢٥ الى باريس، غير مأسوف عليه.

سرّ السوريون كل السرور لاستدعاء الحكومة الفرنسية سراي على الوجه المذكور، مؤملين عزمها على اتخاذ خطة جديدة يرضى عنها كل انسان عاقل وكل مخلص لبلاده وتضمن الامن والاستقرار وتوطد الآمال بعدالة فرنسا ودوام صداقتها مع السوريين، لانصافهم بتحقيق أمانيهم.

١٠٦ - موقف رئيس الدولة السورية

بعد مغادرة المفوض السامي سراي البلاد السورية، وجد رئيس الدولة صبحي بركات نفسه في احرج المواقف بازاء ثبات رجال الثورة في مواقفهم العدائية له ولكبار رجال حكومته الملتفين حوله ولم يبق لهم صديق في البعثة الفرنسية التي كانت غير راضية عن موقف الجنرال سراي منذ قدومه الى سورية وافساحه المجال للوطنيين لتأليف حزبهم السياسي وجمع كلمتهم لمفاوضته في مصير الحكم الذي يوافق مصلحة البلاد. حينئذ شعر صبحي بركات بأنه اصبح منعزلاً عن اخوان يستطيعون شد أزره في ادارة الحكم وعن أي صديق

في البعثة الفرنسية، فبدأ يوجه اللوم الى اخوانه الوزراء على موقفهم المائع بازاء الشعب والبعثة ولكنه ظل مع ذلك متظاهراً بقوة العزيمة لضمان بقائه رئيساً للدولة واصدر في ١٨ تشرين الثاني، بعد اخذ موافقة وزرائه، قراراً يقضي بعقوبة السجن حتى سنتين وبالغرامة حتى خمسمئة ليرة على كل من يلقي الذعر في نفوس الشعب ويشوش الطمأنينة العامة باشاعات كاذبة يبثها في المجتمعات وينشرها في المطبوعات. ولكن هذا القرار لم يأت بالنتيجة المطلوبة بازاء طلقات الرصاص المسموعة كل ليلة في فترات متعددة على ان الرئيس بركات ظل على موقفه بانتظار ما يلده الغد.

١٠٧ ـ التعليق على عهد الجنرال سراي

١ ـ مما لا شك فيه ان جميع السوريين كانوا ينظرون الى المفوض السامي الجنرال سراي، في بدء عهده في سورية ولبنان، كأول فرنسي حرّ جاهر حين وطئت قدماه ساحل ميناء بيروت، بحق أهل البلاد في تسلمهم الحكم وعزم فرنسا على تحقيق أمنيتهم. وقد أيد حسن نواياه حين دعا الوطنيين الذين ذهبوا من دمشق لاستقباله والسلام عليه، الى تأليف حزب سياسي لمفاوضته في الامر. ولكنه مع الاسف لم يتم ما بدأه ولم ينجز ما وعد وكان الخطأ كل الخطأ في انصياعه الى رجاله ومندوبيه في سورية الذين نعموا بالحكم والاستئثار بالسلطة.

٢ ـ ان استغناء الجنرال سراي عن قسم من القوات الفرنسية التي كانت في سورية ولبنان لما يؤيد عزمه على التفاهم مع الوطنيين السوريين واللبنانيين ولكنه لم يثبت على هذا العزم. أما أمره بقذف مواقع الثوار ضمن مدينة دمشق فينسبه أنصاره، من فرنسيين ومواطنين حياديين من مختلف الطبقات، الى عجز ما بقي لديه من قوات عن صدّ الثوار ومنعهم من دخول دمشق والفتك بالفرنسيين فيها.

٣ ـ اذا كان وجهاء الدروز يشكون في الجنرال سراي حمايته للكابيتين كاربييه، حاكم الجبل، فلم يسبق للسوريين ان شكوا من تصرفه عدا البطء في تحقيق امانيهم ولا شك بأنهم محقون في ذلك.

٤ ـ لو أنجز الجنرال سراي وعده بتسليم اهل البلاد صلاحيات الحكم، لعاد جميع الوطنيين الى المساهمة في هذا السبيل بدلاً من بقائهم ضيوفاً في بلاد تسيطر عليها بريطانيا، مناظرة فرنسا الى المستعمرات.

٥ ـ ان الفرنسيين مجمعون على ان السياسة البريطانية قد لعبت دورها في هذه الثورة وأثّرت على زعماء جبل الدروز وسورية ويخص الفرنسيون بالذكر في هذا الصدد مستر سراسمين، قنصل بريطانيا في دمشق. ولم يستغرب السوريون هذا الاجماع الفرنسي، لانهم واقفون منذ العهد الفيصلي على رغبة بريطانيا في الحلول محل فرنسا، لتبقى جزيرة العرب سليمة من كل نفوذ اجنبي غير بريطاني.

٦ ـ ان الحقيقة التي لا ريب فيها هي ان السوريين كانوا ولا يزالون طلاب وحدة واستقلال، يترقبون كل فرصة لتزيح نير الاستعمار عن اعناقهم ولم يكن الانتداب سوى احدى صوره. واكبر دليل على ذلك انتشار الثورة التي بدأت في جبل الدروز وانتشرت حول دمشق ومعظم غوطتها وبعض أقضيتها بزعامة كبار الوطنيين، أمثال الدكتور عبد الرحمن شهبندر ونزيه المؤيد وشكري القوتلي وعادل ارسلان وعبد القادر سكر والشيخ محمد الاشمر وحسن الخراط وديب الشيخ والعديد من الشبان الأفذاذ من أحياء الميدان والشاغور والخراب والصالحية ومن القرى المحيطة بالعاصمة والبعيدة عنها. وكان السادة العلماء وتلامذتهم يبثون روح الجهاد والأخذ بناصر الثوار بما أمكن من الوسائل.

لقد قامت، فوق ما ذكر، فئة من الشبان المتعلمين ببث فكرة الانتقام من كل موالٍ لفرنسا، مهما علا شأنه، واخذت تساهم في تدارك المؤن وارسالها الى الثائرين. اضف الى ذلك ما جادت به أكف السوريين المغتربين في الاميركتين الشمالية والجنوبية، الغيورين على استقلال وطنهم الأم، من اعانات مالية كان يرد قسم منها باسم الدكتور شهبندر والقسم الآخر باسم شكري القوتلي لتصرف في سبيل الثورة والترفيه، بقدر الامكان، من القائمين بها.

أليس في جميع ذلك الدليل القاطع على ان الثورة التي بدأت في جبل الدروز

بسبب الكابيتين كاربييه قد انتشرت في سورية بسبب نقمة السوريين على الانتداب ورغبتهم في التخلص منه توصلاً الى الحرية والاستقلال مهما غلت الضحايا التي قدموها في هذا السبيل مقابل بطولات رائعة أتى على ذكرها بالتفصيل بعض الأدباء الذين رافقوا الثورة واشتركوا فيها ؟

الفصل الخامس
من نتائج الثورة

١٠٨ ـ الكونت دي جفنل يخلف الجنرال سراي

بعد ان استدعت فرنسا مفوضها السامي الجنرال سراي الى باريس، إثر أمره بضرب العاصمة السورية بقنابل المدافع، عينت بدلاً منه عضو مجلس الشيوخ Sénateur الكونت هنري دي جفنل Henrie de Jouvenel ، من كبار رجالها السياسيين، فدل هذا التعيين على رغبتها في قمع الثورة بالسياسة والتفاهم مع الوطنيين . وقد صرح هذا الشيخ، فور تعيينه، لمندوبي الصحف انه سيعمل بروح غير عسكرية لمصلحة سورية واستقلالها وتنظيم علاقتها الودية مع فرنسا واسدال الستار على الماضي الاليم، فاستبشر السوريون خيراً بهذا التصريح ورأت فيه اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني، المتخذة مقرها في القاهرة، مجالاً للعمل وتوسطت الامير جورج لطف الله واخوانه، الموجودين آنئذٍ في باريس، للاتصال بالمفوض السامي الجديد والتأكد من تصريحه ودعوته للاجتماع باللجنة في القاهرة بطريقه الى سورية، توصلاً لحلول تتحقق بها الاماني الوطنية وتنتهي الثورة . فوجد الوسطاء ارتياحاً لدى المفوض السامي دي جفنل .

١٠٩ ـ اجتماع دي جفنل باللجنة التنفيذية للمؤتمر

لما مرّ دي جفنل بالقاهرة، في طريقه الى لبنان وسورية، زاره في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٢٥ رئيس اللجنة، الامير ميشيل لطف الله، ودعاه الى حفلة تكريم في قصره حضرها اركان اللجنة، وفي طليعتهم الدكتور عبد الرحمن شهبندر والامير شكيب ارسلان وفوزي البكري والشيخ رشيد رضا والحاج امين الحسيني. فحدّثهم المفوض السامي الفرنسي عن حسن نوايا حكومته واستعداده لحسن تنفيذ الانتداب بما يضمن مصالح السوريين واستقلالهم

وتهيئتهم، في اقرب ما يمكن من الزمن، الى الاستغناء عن دولة أخرى، فيكونوا أصدقاء لفرنسا أوفياء وبعد أن أجمل بحديثه العذب هذه النوايا، قدموا له مذكرة حوت المطالب الوطنية التي يأملون تنفيذها، وهي تتلخص بالاعتراف باستقلال سورية ووحدتها وعقد معاهدة صداقة ومودة مع فرنسا والغاء الانتداب وجلاء جيوشه عن سورية خلال ثلاث سنوات.

ومما لا شك فيه ان اللجنة المذكورة تمثل بحق رجال الثورة والفكرة السائدة في جميع البلاد السورية، لذلك كان كل وطني يتمنى ان تتفاهم وتتفق مع المفوض السامي الفرنسي على خطة يمكن معها انهاء الثورة وتحقيق الاماني الوطنية في جو صاف من المودة. ولكن المفوض السامي، حسبما تبين من حديثه بعد وصوله الى بيروت، لم يستطع قبول شروطهم وأهمهافي نظره جلاء الجيوش الفرنسية عن سورية خلال ثلاث سنوات، لاعتقاده ان هذا الشرط مقدمة لاحتلال اجنبي آخر لايستطيع جيش فتي الوقوف في وجهه. لذلك غادر المفوض السامي اجتماع القاهرة، ملقياً على مرتبيه تبعة فشل المفاوضات ومعلناً استعداده للتشاور مع ذوي الشأن في سورية توصلاً الى حل سلمي عادل بالطرق السياسية الحكيمة.

١١٠ - دي جفنل في بيروت وقبوله استقالة رئيس الدولة السورية

استقبل المفوض السامي دي جفنل، لدى وصوله الى بيروت في كانون الاول ١٩٢٥، استقبالاً حافلاً بكبار رجال السياسة والوطنية من سوريين ولبنانيين وألقى كلمته المشهورة:

«أود العمل مع السوريين في اقصى الحدود الممكنة، فالسلم لمن يريد السلم والحرب لمن يريد الحرب».

كان رئيس الدولة السورية صبحي بركات في مقدمة مستقبلي المفوض السامي دي جفنل وسمع بأذنه ما جاء في كلمته على مسمع مستقبليه وكرره في بيانه تمهيداً للتفاهم مع الوطنيين، الهادئين والثائرين على السواء. ثم زاره صبحي بركات في دار المفوضية العليا واختلى به برهة من الزمن ولما خرج من مقابلته، كان الامتعاض بادياً على وجهه، فأمر مرافقه عبد القادر بازارباشي بأن يعود

بسيارة الرئاسة الى دمشق وواصل سيره على قدميه الى فندق نورمندي .

وقد تبين ان المفوض السامي لم يتردد في قبول استقالة صبحي بركات وعين على الفور الجنرال اندريا حاكماً عسكرياً على منطقتي دمشق وجبل الدروز، وهما المنطقتان اللتان تقوم الثورة فيهما ويجد الثوار متسعاً لمواصلة نشاطهم .

ان عارفي مزايا صبحي بركات ظلوا يذكرون اخلاصه لوطنه وبارز حزمه في ادارة شؤون الدولة وحسن احتفائه باخوانه وجميع زائريه السوريين، ولا سيما امام الاجنبي . ولكن البعض من الاحزاب الوطنية والذين عاضدوا الثورة بمختلف الوسائل والطامعين في الرئاسة او في اي منصب وزاري وعلى الاجمال كل الذين يرون في تبدل الحكومات معيناً لارواء شهواتهم، جميع هؤلاء الناس سرّوا لاستقالة صبحي بركات بينما كان رجال البعثة الفرنسية يمقتون الرئيس المستقيل لسابق قسوته في حديثه معهم ولاسيما بعد ان أحرز ثقة الجنرال سراي .

ليس من ينكر حق الثوار في معارضة كل حكومة لا يثقون بها او بالاحرى لا تسعى لتحقيق أمانيهم الوطنية ولكن العتب واللوم يقعان على كل ذي وجهين وما أكثرهم في صيد المنافع، اما مباشرة او باحدى الوسائل .

١١١ ـ مفاوضة سلطان باشا واخوانه الثائرين

بعد ايام قليلة من وصول دي جفنل الى مقره في بيروت، قدم اليه مدير الاستخبارات العام الكولونيل هنري دانتز Henri Dentz عريضة موقعة من الداماد احمد نـامـي والامير امين مصطفـى ارسلان والدكتـور حسـن الاسير والوطني الدمشقي فوزي الغزي تتضمن استعدادهم لتأليف لجنة تتوجه لمقابلة قائد الثورة العام سلطان باشا واخوانه ومباحثتهم في امر الصلح والتفاهم مع السلطة الفرنسية . انشرح صدر دي جفنل لهذا العرض واستدعى بعض موقعيه شاكراً لهم حسن استعدادهم . وعليه تألفت اللجنة برئاسة الامير امين ارسلان المشار اليه من فارس الخوري وفوزي الغزي وعفيف الصلح، وهؤلاء الثلاثة من اركان حزب الشعب الذي ألّفه الدكتور شهبندر في بدء عهد الجنرال سراي، فذهبوا الى درعا ومنها الى محل حصين في جبل الدروز حيث اجتمعوا بسلطان

باشا وبعض الزعماء، مطالبين بالتوقف عن القتال وتهيئة الجو للمفاوضة في سبيل تحقيق الاماني الوطنية . وبعد عودتهم، غير مزودين بنتيجة ايجابية، شاع ان زعماء الثورة، وفي طليعتهم قائدها العام سلطان باشا، مصرون على دوام الثورة حتى تنزل السلطة الفرنسية عند رغبة السوريين في الاستقلال، على ان تكون فرنسا حليفتهم المفضلة بين جميع الدول الاوربية .

حينئذ رأى المفوض السامي، حسبما نقل عنه، ان المفاوضات السلمية لا تجدي نفعاً اذا لم يسبقها مايقنع رجال الثورة بقوة الجيش الفرنسي واستطاعته التغلب عليهم في اقصر وقت، بعدما مني به من خسائر أفاد منها الثوار وتقوت معنوياتهم .

وعلى الاثر، ظهرت قوات الجيش في دمشق فما تغادرها سرية حتى تحل محلها غيرها وكلها تسير باتجاه جبل الدروز وحوران وضواحي دمشق، مما استدعى انتباه الشعب لما يخبئه الغد .

١١٢ - نشاط الحاكم العسكري الجنرال اندريا

في هذا الظرف، الذي سمي بحق ظرف حرب غير منظمة بين الفرنسيين ورجال الثورة الوطنية، كان الجنرال اندريا، الحاكم العسكري على منطقتي دمشق وجبل الدروز، يقوم بما تفرضه عليه مهامه العسكرية، من جهة، ويأمر الطائرات، من جهة ثانية، بالقاء مناشير على جبل الدروز والقرى السورية الثائرة تتضمن النصيحة بالقاء السلاح والاعتماد على عطف فرنسا . وكان الجنرال اندريا يتصل في نفس الوقت بالشخصيات البارزة في دمشق للاطلاع على رأي كل منهم في سبيل اعادة السلام والطمأنينة الى النفوس وانهاء الثورة .

في هذه الفترة، زارني وجيه دمشق الكبير عطا الايوبي يرافقه صهره الامير كاظم الجزائري واخبرني السيّد الايوبي ان الجنرال اندريا دعاه لمقابلته في مكتبه واخبره بقبول استقالة صبحي بركات من رئاسة الدولة ورجا منه قبولها وتأليف وزارة ممن يثق بهم، فاستمهله الايوبي الى اليوم التالي . وبعد استعراضنا، نحن الثلاثة، الموقف، رأينا ان قبول تأليف الحكومة ابان اشتداد الثورة قد تثير نقمة الثوار والامة السورية على كل من يشترك فيها، وفي الوقت المعين عاد

الايوبي الى الجنرال اندريا معتذراً عن قبول استلام الحكم في الظروف الراهنة.

١١٣ - نشاط أنصار محبي السلام

في ذلك الزمان، قامت فئة من الشعب، معروفة بالاعتدال في تفكيرها وشعورها، تشيع بين الافراد ثم بين الجماعات ان الخسائر الواقعة من جراء الحرب بين الثوار والجيش الفرنسي تحل بدمشق والدمشقيين قبل سواهم ويتضرر منها الفلاح والعامل والفقير في المدينة والقرى قبل الاغنياء والوجهاء. واخذت هذه الفئة تحض المفكرين على عقد صلح تراعي فيه مصلحة البلاد والانتداب معاً. وعلى اثر ذلك، عقد في بهو البلدية اجتماع كبير ضم وجهاء دمشق ومفكريها واصحاب الكلمة والنفوذ في مختلف اوساطها، فقرروا وجوب العمل لاحلال السلام محل الخصام، على ان يسبق ذلك توقف القتال ليتمكن الفريقان من التفاهم وانتخبوا لجنة للعمل على تنفيذ هذا القرار ومفاوضة المفوض السامي على هذه. فكان على رأس اللجنة، من الشخصيات البارزة، عطا الايوبي وشاكر الحنبلي وفارس الخوري ورشيد الصفدي وكانت فاتحة ماتقدمت به الى المفوض السامي من اسباب ان حل القضية السورية يتم في دمشق، عاصمة سورية، لا في القاهرة.

وسافر، من جهة ثانية، الى بيروت الشيخ تاج الدين الحسني، قاضي دمشق الشرعي، لمقابلة المفوض السامي وقد مهد لهذه المقابلة الكومندان كوليه Collet مدير الاستخبارات في دمشق، صديق الشيخ تاج الحميم، فأوضح للمفوض السامي دي جفنل المكانة الدينية السامية التي يحتلها والده الشيخ بدر الدين الحسني في نفوس جميع الدمشقيين والسوريين، مما يساعد نجله الشيخ تاج الدين على تهدئة الجو للتفاهم مع الثوار.

عقب هذه المقابلة، صرح الشيخ تاج الدين لرجال الصحافة في بيروت، في الثالث من كانون الثاني ١٩٢٦، بانه قبل مبدئياً رئاسة الحكومة السورية وهيأ برنامجاً يتضمن وحدة سورية شاملة جبل الدروز وبلاد العلويين ويرفع الى جمعية الامم امر البت في الخلاف القائم حول الاقضية الاربعة التي فكت عن سورية والحقت بلبنان الكبير.

في اليوم الثاني من هذا التصريح، زارني الشاب المهذب عارف الحمزاوي، أحد كتبة محكمة التمييز ونسيب الشيخ تاج الدين وأخبرني عن فوز نسيبه بثقة المفوض السامي ومباشرته تأليف وزارته، وقد ارسله خصيصا لاخذ موافقتي على اشتراكي في الوزارة، فاعتذرت مع الشكر لعواطف الشيخ تاج الدين، مفضلاً دوام العمل في رئاسة محكمة التمييز على الاشتغال بالسياسة.

كان المفوض السامي، في ذلك الوقت العصيب، يتقبل بارتياح جميع الوساطات والاقتراحات التي يعرضها عليه السوريون، دون أن يرتبط معهم بواحد منها ولعل مقابلته للشيخ تاج الدين كانت من هذا القبيل.

١١٤ - تعيين مندوب خاص لادارة الحكومة

لما كانت الثورة آخذة في الامتداد والاشتداد، رأى المفوض السامي ان ينصرف الجنرال اندريا الى قمعها بالاعمال العسكرية، فاصدر بتاريخ ٩ شباط ١٩٢٦ قراراً بتعيين الفرنسي بيير أليب Pierre - Alype مندوباً عنه لدى دولتي سورية وجبل الدروز (حسب النص الوارد في القرار) لتأمين سير الشؤون الادارية وله ان يختار مساعديه ريثما يتم تنظيم الوضع الاداري النهائي بعد ختام الانتخابات المنوي مباشرتها. أما الجنرال اندريا، فتنحصر مهمته في الامور العسكرية دون سواها.

جاء المندوب بيير اليب من بيروت بالقطار الحديدي، فوصل الى دمشق قبيل غروب الشمس. ولما نزل من القطار في محطة البرامكة، كان ممتقع اللون، تبدو عليه امارات القلق والاضطراب إثر أصوات الطلقات النارية من ضواحي المدينة. فصافح الجنرال اندريا دون سائر مستقبليه وصحبه في السيارة مكتفياً بالقاء التحية العسكرية على باقي المستقبلين، رغم قلة عددهم الذين لم يتجاوز العشرين من كبار الموظفين، وكان بينهم مستشارون فرنسيون، فأخذوا يتهامسون مستغربين قلة اكتراث مندوب المفوض السامي بمن جاؤوا لتكريمه.

كان اول قرار اصدره المندوب بيير أليب في ١٣ آذار ١٩٢٦ يوجب على كل شخص تجاوز السن الرابعة عشر ان يحمل هويته الشخصية الصادرة من الدوائر البلدية وكان هذا المندوب، في واقع الحال، الحاكم بأمره في جميع

الشؤون الادارية، بينما كان المستشارون الفرنسيون يعرضون عليه مقترحاتهم. وقد تميز عهده باصدار عدد كبير من الانظمة المحلية وهي لا تختلف عن سائر الانظمة البلدية الجاري العمل بموجبها.

أما أبرز صفات بيير اليب، فكانت الابتسامة التي يستقبل بها زائريه، يعقبها غلو في مسايرة محدثيه وملاطفتهم. وكان يلاحظ عليه شدة الميل الى الحكم المباشر والاكتفاء بالتنظيم البلدي، غير مبالٍ بما يتعلق بانهاء الثورة القائمة او تخفيف وطأتها، فلم يقم بأي سعي من هذا القبيل ولم يستعن بذوي النفوذ من رجال دمشق البارزين وحتى من الموالين منهم للانتداب والمحترمين من جميع المواطنين، فكان على وجه الاجمال رجل تشريفات ومراسم اكثر مما هو رجل دولة وادارة.

١١٥ - نهاية الثورة

اشتدت الثورة واتسعت طول عهد المندوب الخاص بيير اليب وبعده حتى شهر تموز سنة ١٩٢٦، فشملت جبل الدروز بكامله وبعض اقضية لواء حوران ومديرياته وضواحي العاصمة دمشق ومعظم غوطتها. حينئذ، لم تر السلطة الفرنسية بدا من اللجوء الى القوة، خلافاً لما كان يأمله المفوض السامي دي جفنل في بدء عهده من حل الثورة سلمياً بطريق المفاوضات. ولما استكملت القيادة العسكرية الفرنسية قواها واستعاضت عن القوى التي كانت قد غادرت سورية في بدء عهد الجنرال سراي، المفوض السامي السابق، بغيرها اكثر عدداً، هاجمت مواقع الثوار في كل مكان بقيادة الجنرال اندريا وتمت لها الغلبة في شهر ايلول من تلك السنة، فتراجع الثوار المجاهدون متفرقين واستسلم بعض زعمائهم من آل أطرش وعامر وغيرهم، وفي مقدمتهم عبد الغفار باشا الاطرش.

اما سلطان باشا، قائد الثورة العام، فقد انسحب مع ذويه وفريق من اخوانه المجاهدين الى موقع الازرق، على حدود امارة شرقي الاردن، ثم استقروا في قريات النبك، داخل حدود المملكة السعودية، وتوجه الى القطر المصري الدكتور شهبندر وغيره من كبار الوطنيين، بينما ظل البعض الآخر

يناوىء السلطة العسكرية، معتصما في قرى الغوطة، يحاربها حرب عصابات متفرقة، وهكذا فقدت الثورة حدّتها واهميتها ولكنها لم تخمد نارها تماماً، بانتظار ما تحققه الدولة المنتدبة مما وعدت به، بلسان مفوضها السامي دي جفنـل، من الاعتراف باستقلال سورية واعلان العفو العام.

ومما يؤسف له كثيرا ويفرض علينا الواجب الاشارة اليه، حدوث انشقاق بين زعماء الثورة لاسباب عديدة مشار اليها في البحث التالي.

١١٦ - الخلاف بين زعماء الثورة

لا شك بأن الثوار، من كبيرهم الى صغيرهم، قد قاوموا الانتداب منذ العهد الفيصلي، توصلاً الى استقلال سورية بحدودهـا الطبيعيـة، وان كـانـت اهدافهم تتعارض في الطرق الواجب اتباعها اثناء الثورة وبعدها، وكان اللقب الغالب على جميعهم هو لقب «الوطنيين».

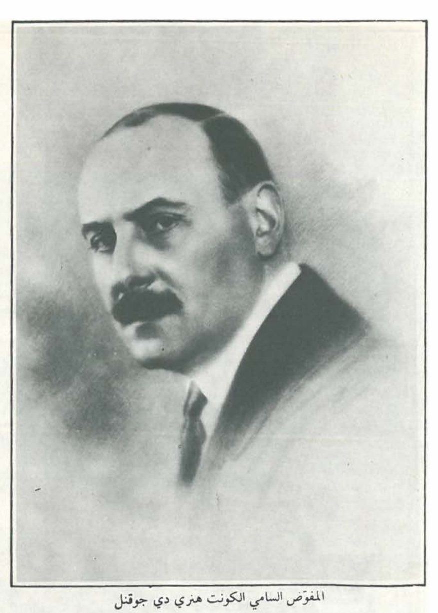
وعقب قدوم الجنرال سراي مفوضاً سامياً في مطلع عام ١٩٢٥، آلّف معظم الوطنيين حزب الشعب، برئاسة الدكتور عبد الرحمن شهبندر، في حين انضم معارضوه الى حزب الاستقلال، برئاسة شكري القوتلي، وظلوا يناوئون حزب الشعب ويعارضون زعامة الشهبندر.

ولما اعلن سلطان باشا الاطرش الثورة على الانتداب وفاز مع اخوانه من ابناء الجبل في عدة مواقع على المفـرزات العسكـريـة الفـرنسيـة، انضم اليـه المجاهدون، على اختلاف احزابهم ونزعاتهم، متناسين ما كان بينهم من الحقد والتناظر ونادوا باجماع الكلمة بسلطان باشا قائداً عاماً للثورة واجتمع اعضاء حزبيّ الشعب والاستقلال في حزب واحد اطلق عليه «الكتلة الوطنية».

وحين احرز الدكتور شهبندر منزلة المستشار الاول لدى سلطان باشا، غضب الاستقلاليون، وفي مقدمتهم شكري القوتلي، فاستعانوا بالامير عادل ارسلان ليحول دون ثقة سلطان باشا بهذا المستشار. ولما فشلوا في مسعاهم، أخذوا ينعتون الدكتور بأنه يعمل لمصلحة بريطانيا، مع ان ماضي حياته الناصع ينفي عنه كل تهمة من هذا القبيل. أما طلبه انتداب بريطانيا امام لجنة الاستفتاء الاميركية، في عهد امارة الشريف فيصل، فكان نفس ما طلبه آنئذ

جميع السوريين ومنهم حزب الاستقلال. ولكن حين رأى الشهبندر تنصل بريطانيا من وعودها للامير فيصل، ارضاء لحليفتها فرنسا، انقلب على الانتداب البريطاني مؤيداً فيصلا في عهدي امارته وملكيته.

كانت الاعانات المالية تتوالى من البلدان العربية ومن الاميركتين لضمان نجاح الثورة وتأمين حاجات المجاهدين، من عتاد وسائر النفقات، وكان معظمها يرد اما باسم الدكتور شهبندر واما باسم شكري قوتلي ولما طلب احدهما وسائر اخوانه من الآخر تأدية الحساب مما ورد باسمه وصورة توزيعه، عاد الخلاف بين الفريقين الى أشده، ولكل منهما انصار من المجاهدين، فأخذوا يتبادلون التهم المشينة والضارة بالثورة. وقد ذاع هذا الانقسام في دمشق وجميع المدن السورية وفلسطين ومصر وتناقلته الصحف، دون ان يستطيع احد رتق الفتق الذي احدثه تناظر الزعماء وتضارب الاحزاب، مما أسف له جميع المخلصين للقضية الوطنية، وسيجد القارىء في الابحاث الآتية اثر هذا الاختلاف في الاحداث التي تعاقبت على سورية.



المفوّض السامي الكونت هنري دي جوقنل



على مدخل سراي دمشق عام ١٩٢٨ ، من اليمين الى اليسار: اسكندر البستاني، عبد القادر العظم، يوسف الحكيم، الداماد أحمد نامي، شاكر الحنبلي، هنري بونسو، حقي العظم، خليل رفعت، محمد المسالحني (مرافق الداماد)، نقولا شاهين. نصوح بابيل



محكمة التمييز السورية عام ١٩٤٢ : جلوساً من اليمين: صلاح الدين الخطيب، فائق المدرس، راغب كيخيا، خليل رفعت، مصطفى برمده، يوسف الحكيم
صفوت ابراهيم باشا، سامي العظم



افتتاح المجلس النيابي في ١٩٣٥/١٢/٢١ من الأعلى واليمين: ناظم القدسي، ابراهيم هنانو، فارس الخوري، جورج صحناوي فخري البارودي، رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي، ادمون حمصي، سعيد الغزّي، بهجت الشهابي، مصطفى القصيري، عطا الأيوبي



حكومة عطا الأيوبي في ١٩٣٦/٢/٢٤ من اليمين: مصطفى الشهابي، مصطفى القصيري، رئيس الجمهورية محمد علي العابد، عطا الأيوبي، سعيد الغزي، ادمون حمصي



حفلة استقبال المفوض السامي الكونت دي مارتل في ١٩٣٥/١٢/٢٢ في منزل عطا الأيوبي من اليمين: شكري القوتلي، سعد الله الجابري جميل مردم بك، فارس الخوري، عطا الأيوبي، الكونت دي مارتل، هاشم الأتاسي، ديليلي ديلوح، ادمون حمصي، سعيد الغزي، بهجت الأتاسي

وزارة الداماد أحمد نامي الثالثة من اليمين: نصوحي البخاري، يوسف الحكيم، شاكر الحنبلي، حمدي النصر، رؤوف الأيوبي، يحيطون برئيس الدولة



الجنرال كاترو



الجنرال كوليه



الشيخ تاج الدين الحسني اول رئيس لجمهورية سورية المستقلة

الباب الرابع
التفاهم حول الوحدة والاستقلال

الفصل الأول
الداماد أحمد نامي رئيس الدولة السورية

١١٧ - تأليف الحكومة

بعد ان اتصل المفوض السامي دي جفنل بمعظم رجال سورية البارزين ووقف على آرائهم، دشّن عهده بإسناد رئاسة الدولة السورية الى الأمير أحمد نامي، الملقب « بالداماد »[١] لسبق زواجه بالاميرة عائشة سلطان، كريمة السلطان عبد الحميد الثاني. فقبل الداماد هذه الرئاسة، آملاً بأن يكون واسطة خير وسلام وتفاهم بين السوريين وفرنسا، لتنال سورية حريتها وسيادتها واستقلالها وتعقد مع الدولة المنتدبة معاهدة تضمن لها الافضلية على سائر الدول في ما تحتاج اليه سورية من معونة ثقافية واقتصادية وعسكرية عند الحاجة.

استقبلت البلاد السورية بجميع مناطقها هذا النبأ بمزيد السرور والانشراح وعظيم الآمال بالمستقبل نظراً لما يتمتع به الداماد أحمد نامي من شهرة وماضٍ مجيد سالم من كل شائبة.

---

(١) وهي كلمة فارسية الاصل مستعملة في اللسان العثماني ومعناها « الصهر » تطلق مع لقب « صاحب السمو » Altesse على كل من ينال شرف الزواج من احدى الاميرات بنات سلاطين آل عثمان الاتراك.

جاء احمد نامي دمشق في الثاني من أيار ١٩٢٦ وألف حكومته، محتفظاً لنفسه برئاسة مجلس الوزراء على الوجه التالي:

حسني البرازي	**لوزارة الداخلية**
شاكر الشعباني	**لوزارة المالية**
فارس الخوري	**لوزارة المعارف**
لطفي الحفار	**لوزارة الاشغال العامة**
واثق المؤيد	**لوزارة الزراعة**
يوسف الحكيم	**لوزارة العدلية**

لقد روعي، في تأليف الوزارة على هذا الوجه، الخطة التي اتفق عليها الداماد مع رجال الكتلة الوطنية أولاً، ثم مع المفوض السامي دي جفنل، ومن مقتضى هذه الخطة ان يكون نصف الوزارة من الوطنيين المعروفين «بالمتطرفين» والنصف الآخر من الوطنيين الذين يطلق عليهم لقب «المعتدلين»، فكان البرازي والخوري والحفار من الفريق الاول والشعباني والمؤيد من الفريق الثاني. أما الحكيم، فكان وطنياً لم ينتسب الى حزب من الاحزاب، لا في العهد الفيصلي ولا قبله ولا بعده.

١١٨ - المرامي الحزبية او النظرية

كان السادة سعد الله الجابري وحسني البرازي وفوزي الغزي اكثر الزعماء الوطنيين اتصالاً بالداماد قبل تأليف الوزارة وكانت لهم اليد الطولى في اختيار اكثر الوزراء، بل لم يكونوا مضادين لغير احدهم الشعباني وهو زعيم (كولونيل) سابق في الجيش العثماني ومن نفس حلب، موطن الوجهاء آل الجابري. ولما كلفني سمو الرئيس بقبول وزارة العدل، اعتذرت اولاً لرغبتي في التزام وظيفتي القضائية وكنت آنئذٍ الرئيس الاول لمحكمة التمييز العليا (محكمة النقض) فأجابني: «إقبل الوزارة مع الاحتفاظ بوظيفتك الاصلية، فمغزاها واحد هو ضمان العدل»، ولما كررت اعتذاري قال: «لا أكتم عنك انك المسيحي الوحيد الذي رشحه الوطنيون للاشتراك في الوزارة وسيكون لهم

نصف الكراسي الوزارية وقد وافق المفوض السامي على ذلك، فلا يجوز لك الامتناع عن مشاركتنا في العمل الوطني المقبل»، فامتثلت لامر سموه.

ولدى توزيع المقامات الوزارية، كان شاكر الشعباني موعوداً بوزارة الداخلية ويقول الوطنيون ان هذا الوعد صادر عن مندوب المفوض السامي في دمشق دون سواه، ولما ألحفوا على اسنادها الى احدهم، حسني البرازي، أصر الشعباني على ما وعد به، فكلفني سمو الرئيس بالعمل على التوفيق بينهما، وبعد جهد في الحديث غير قليل، تمكنت من إقناع الشعباني بالتخلي عن وزارة الداخلية، فرضي مشترطاً اسناد وزارة المالية اليه، وهكذا تم الامر وانتهى الخلاف.

ولما جاء بحث العلامة فارس الخوري (ولم يكن ذكره وارداً في باديء الامر) طلب باصـرار وزارة المالية ولكن الشعباني لم يتنازل عنها، فطلب الوزراء من الخوري ان يقبل وزارة المعارف، التي تليق بكفاءته اكثر من سواه، فتم الامر على هذا الوجه.

وبعد أيام، أسرّ اليّ رئيس الدولة انه استغرب جداً ترشيح الخوري من قبل المندوب بيير اليب، دون ان يأتي على ذكره احد اخوانه الوطنيين، فأجبت سموه: «أرى ان تكليف المندوب مبني على اعتقاده باستطاعة الاستاذ الخوري اكثر من سواه اقناع زملائه الوطنيين بضرورة التفاهم مع السلطة الفرنسية والكف عن الغلو في المطالب الوطنية».

وقد نقل اليّ صديقي فوزي الغزي القصة نفسها، مؤكداً لي عظيم ثقة الوطنيين بكل من ثبت اخلاصه لوطنه ولو لم يكن منتسباً لحزبهم او لغيره من الاحزاب.

١١٩ ـ برنامج الحكومة المعروف باتفاق الداماد ـ دي جفنل

اجتمعت الحكومة بعد تأليفها برئاسة الداماد احمد نامي، في قاعة مجلس الوزراء، وحضر الاجتماع المفوض السامي دي جفنل. وبعد طويل مداولة الحديث واصرار الوزراء على تحقيق الوحدة السورية، أفصح المفوض السامي عن رأيه في عدم معارضتها اذا اتفق عليها الطرفان، وهما الحكومة السورية

القائمة واهل البلـد الراغب في الوحدة. وأخيراً تم الاتفاق بين المفوض السامي والحكومة على البرنامج التالي:

١ - دعوة الجمعية التأسيسية لتتولى سن دستور البلاد على قاعدة السيادة القومية.

٢ - تحويل الانتداب الى معاهدة تعقد بين فرنسا وسورية لمدة ثلاثين سنة، تعين فيها الحقوق والواجبات والعلاقات المتقابلة بين الأمتين، على غرار المعاهدة المعقودة بين بريطانيا والعراق، ولا تكون نافذة الا بعد تصديقها من البرلمان السوري. ويحتفظ فيها لفرنسا بالنفوذ السياسي والرجحان الاقتصادي فقط، بشرط عدم الاخلال بالسيادة القومية.

٣ - تحقيق الوحدة السورية بالوسائل التي باشرنا باجرائها منذ الآن وستظهر نتائجها المثمرة في القريب العاجل ان شاء الله.

٤ - توحيد النظام القضائي على قاعدة السيادة القومية بصورة تصون حقوق الوطنيين والاجانب معاً.

٥ - تأليف جيش وطني بحيث تتمكن القوات الفرنسية من الجلاء التدريجي عن البلاد.

٦ - طلب ادخال سورية في عصبة الامم واعطائها حق التمثيل الخارجي أسوة بالعراق.

٧ - درس اصلاح النظام النقدي الحالي واعادة الاساس الذهبي في عملة البلاد الرسمية بصورة تدريجية.

٨ - العفو العام عن جميع الجرائم السياسية مع الاحتفاظ بالحقوق الشخصية.

٩ - الغاء الغرامات الحربية عن دمشق وغيرها.

١٠ - ايجاد طريقة للتعويض عن منكوبي الثورة.

قبل ان ينفض الاجتماع، طلب الوزراء من المفوض السامي ان يوقع على البرنامج المذكور فأجاب: «ألا يكفيكم اعلانه ببيان تصدره حكومتكم بموافقتي؟» ولما أصرّوا على طلبهم، أخذ القلم وخط بيده تعهداً يتضمن موافقته

على مواد البرنامج، مشترطاً في ختامه بقاء سمو الداماد أحمد نامي رئيساً للدولة السورية نظراً لثقة الفريقين به. وعلى اثر ذلك نشرت الحكومة على الشعب البيان التالي:

بيان الحكومة السورية الموقتة الى الشعب السوري الكريم

« غير خاف على احد ما بلغته الكارثة الحاضرة من ايقاع الدمار والبلاء في هذا الوطن السوري المحبوب، فقد تواترت عليه المصائب المفجعة في الاشهر العشرة الماضية حتى كادت تقوض ما بناه لنفسه من آثار الحياة والعمران. وبات الحذر شديداً من الاتيان على ثمرات جهود الاجيال السالفة والجيل الحاضر. قد اصبح الموقف رهيباً وكاد يقضي على شعاع الامل بالخروج من هذه المآزق الضيقة ولم يعد منصب الحكم والولاية يستهوي احداً في هذه الايام العصيبة.

عندما دعينا لتسلم أزمة الادارة في سورية، وقفنا برهة موقف التردد والحيرة، متهيبين اقتحام هذه الغمرة وقبول ما فيها من التبعة ونحن عالمون ان انهاض هذا الوطن من كبوته واقالته من عثاره يحتاج الى مفاداة ابنائه ومغامرتهم باشخاصهم. نحن نعلم ان للأمة السورية حقوقاً مشروعة تريد احتيازها وتعتمد في نيلها على قوة الحق التي لا تغالب. وبحسب هذه العقيدة، ما زلنا من القائلين بوجوب العمل بالطرق الدستورية والوسائل القانونية، مهما كانت نتيجة الثورة الحاضرة، لا تتبدل أمانينا الوطنية ولا تضعف عزائمنا عن متابعة قضيتنا والمطالبة بحقوقنا بالطرق السلمية المشروعة، تلك الاماني التي كانت الأمة تسعى وراء تحقيقها منذ عهد قديم.

جاء المسيو دي جوفنيل، المفوض السامي، واعلن انه قادم لانالة الشعب السوري حقوقه وقد مرت بضعة اشهر والمفاوضات تجري بينه وبين السوريين لايجاد اسلوب ملائم تحل به المشكلة الحاضرة بانالة السوريين حقوقهم وازالة اسباب شكاويهم، وهو معدود من نوابغ الافرنسيين ومشبّع بروح الحرية والانصاف وله في جمعية الامم مواقف كثيرة تؤيد له مزايا بارزة في نصرة الحق وتأييد العدل.

قبل ان وافقنا على تلبية الدعوة بتأليف الحكومة الحاضرة، وضعنا امامنا في ساحة التأمل والاعتبار اموراً كثيرة تتناول قوة الحق في جانب قضيتنا الوطنية والوعود المكتوبة والشفهية التي تلقيناها من فخامة المفوض السامي وشخصية هذا العميد البارزة في العالم الاوربي مع الثقة المتبادلة بينه وبين حكومتنا السورية ولزوم الاعتماد المتقابل والتعاون الحقيقي بيننا وبين الافرنسيين، لنتمكن من الاستفادة بعلمهم وخبرتهم ولتعود الى البلاد سكينتها وسلامتها وما أدى اليه فقدان الثقة ومساوىء الادارة الماضية من خراب بلادنا وتدميرها وخطأ الموقف السلبي حيال كوارث البلاد الحيوية والاقتصادية وحيال الامن المضطرب والاموال المندثرة والدماء المسفوحة.

بعد أن تأملنا كثيراً في هذه الامور وقابلناها مع معكوساتها في الكفة الاخرى، قضى علينا العقل والغيرة الوطنية ان نستخير الله ونعالج هذا الامر ونحن معتمدون في نيل النجاح على مؤازرة الشعب السوري الكريم وتأييده في هذه المهمة الشاقة. وقد عاهدنا أنفسنا ان لا نجازف بشيء من حقوق الأمة المشروعة.

ان حكومتنا قد اتخذت قاعدة لاعمالها البرنامج المؤلف من المواد العشر (وقد سبق ذكرها في مطلع البحث).

... هذا هو الهدف الاصلي من برنامج حكومتنا الموقتة لاعادة السلام وتحقيق اماني البلاد بالسرعة الممكنة. ولما كان هذا البرنامج يحقق قسماً كبيراً من الاماني الوطنية وحقوق البلاد، فاننا نرجو من الامة السورية الكريمة مؤازرتنا لنتمكن من تنفيذه بأقرب وقت مستطاع والله من وراء القصد».

١٢١ ـ اقصاء مدير الامن العام عن الوظيفة

ما أن تسلمت حكومة الداماد مهمتها حتى عرض بعض الاهلين على سموه أنباء الجرائم الفظيعة التي ارتكبها مدير الامن العام الفرنسي بيجان Béjean بقتله في السجن عشرات الابرياء من المعتقلين دون معرفة مصير اخوانهم الباقين على قيد الحياة. فاتصل رئيس الدولة فوراً بالمفوض السامي طالباً اليه اقالة هذا المدير وتسليمه الى القضاء لاجراء مقتضى العدل والقانون. فأجيب الرئيس الى

طلبه بدون أدنى تأخير وعين مسيو فاردون Vardon مديراً للأمن العام، فكان خير خلف لشرّ سلف ومن خيرة الموظفين، سليماً من كل شائبة ومترفعاً عن كل مايوجب الشك والشبهة في النزاهة. وعلى الاثر، أخلي سبيل كل من كان معتقلاً في السجن بدون مذكرة توقيف تصدر من مرجعها القانوني. أما بيجان، فلم يطل مجال التحقيق معه بفضل ابعاده عن هذا البلد الامين وارساله الى احدى المستعمرات الافريقية او كما قال الشاعر: «الى حيث ألقت رحلها أم قشعم».

كانت هذه التدابير السريعة داعية لثقة الشعب بامكان نجاح الحكومة في مهامها الادارية ولاسيما في الوصول الى الهدوء والاستقرار والتفاهم بين المواطنين المجاهدين والمفوض السامي الجديد.

١٢٢ ـ نشاط الحكومة في مهامها

لم تتوان الحكومة عن نشر برنامجها المتفق عليه مع المفوض السامي، مشفوعاً ببيان منها الى جميع المواطنين ولا سيما رجال الثورة، آملة منهم التوقف عن القتال لتتمكن من استصدار العفو العام، لان السلطة الفرنسية لا تصدره تحت ضغط ثوروي بل في جو من الهدوء يدل على رغبة المجاهدين في السلام والعمل لخير سورية واستقرار الامن فيها.

وبانتظار توقف القتال فصدور العفو العام فاجراء الانتخاب لجمعية تأسيسية تشترك فيها جميع العناصر السورية والمجاهدين لوضع دستور البلاد، عملاً بالبند الاول من البرنامج، أصدرت الحكومة قراراً بالغاء المحاكم الاستثنائية التي تشكلت بسبب الثورة، على ان تنقل الدعاوي الباقية لديها الى المحاكم العادية وعزمت الحكومة، من جهة ثانية، على مباشرة العمل لتحقيق باقي مواد البرنامج وفي مقدمتها الوحدة السورية، التي تتطلب اكثر من غيرها زمناً تجري فيه مفاوضات مع ممثلي الشعب في كل من مقاطعة اللاذقية ولواء اسكندرونة وقسم من لبنان الكبير، حسب الخطة المتفق عليها مع المفوض السامي دي جفنل.

ومع كل ما سبق ذكره، لم تسلم ضواحي دمشق وبعض اقضيتها من هجمات

يقوم بها جماعات الثوار المتفرقة في تلك النواحي، تربط بينها وحدة الغاية. ولما كان استمرار هذه الهجمات وردها من قبل الجيش الفرنسي لمما يزيد في عدد الضحايا البشرية وجسامة الاضرار ويحول دون وصول البلاد الى بغيتها ودون اصدار العفو العام وبالاجمال دون ازالة الشكوك التي كانت تساور رجال الانتداب، لذلك كله دعا المفوض السامي دي جفنل رئيس الدولة السورية والوزراء الى منزل مندوبه بيير اليب وبعد المداولة قرّ الرأي على ان ترسل الحكومة الى الثوار نداء ثانياً يتضمن كامل ثقتها باستعداد السلطة الفرنسية لاصدار العفو العام بعد توقف يومين عن اطلاق الرصاص، لما في هذا النداء من تأكيد حسن نوايا فرنسا لتحقيق أماني السوريين

وعلى الأثر، أخذ المفوض السامي يتحدث الى رئيس الدولة في غرفة مجاورة، حين قام وزير المعارف بكتابة النداء المقرر. ورغم موافقة الاكثرية عليه، لم يفز برضى المندوب. وللحال، أخذ وزير المالية القلم وخط نصاً آخر لا يختلف في معناه عن الاول، فاستحسنه المندوب أيما استحسان ثم نشرته الصحف وتولت دوائر الامن والاستخبارات توزيعه وابلاغه الى الثوار، ولكن هيهات ان يفوز بقناعتهم.

١٢٣ ـ السعي لضم اللاذقية الى الوحدة السورية

بناء على سابق الاتفاق بين رئيس الدولة، الداماد أحمد نامي، والمفوض السامي دي جفنل، عقد الرئيس اجتماعاً في منزله الخاص في بيروت حضره من الجانب السوري وزير الداخلية البرازي ووزير العدلية الحكيم، ومن الجانب الفرنسي الكولونيل كاترو Georges Catroux مدير المصلحة السياسية في المفوضية العليا وشفلر حاكم منطقة العلويين. واثناء المداولة في اعلان ضم المنطقة الى أمها سورية، بعد زيارة يقوم بها الوزيران الى اللاذقية، مركز بلاد العلويين، لافهام ابنائها ان استقلالهم المالي يبقى على حاله في الوحدة السورية، مع اتباع قاعدة اللامركزية، طلب الحاكم شفلر تأجيل هذه الزيارة ريثما تهدأ حملات الثوار المتواصلة في جبال المنطقة، واعدا بتمهيد السبيل لانجاح مهمة الوزيرين في جو سالم من الاضطرابات. فوافق الحاضرون على تأجيل الزيارة

برهة من الزمن يحقق خلالها الحاكم شفلر وعده، عملاً بارداة رئيسه الشيخ دي جفنل.

واثناء تناول الطعام على مائدة رئيس الدولة، قال وزير الداخلية الى الحاكم شفلر مازحاً: «ثق يا سيد شفلر بأنك ستبقى حاكماً على اللاذقية اذا سهلت لنا سبيل ضمها الى سورية». فانتفض شفلر غيظاً من كلام الوزير ونفى ان يكون معارضاً للوحدة السورية، ثم سكن روعه بفضل مؤانسة صاحب الدعوة وسائر المجتمعين، بالرغم من اقتناعهم بصحة التهمة التي تضمنها كلام الوزير البرازي.

عاد شفلر بعد هذه الجلسة الى اللاذقية وبدلاً من القيام بما ينفي التهمة عن نفسه، عمل بكل استطاعته لاحباط مشروع ضم المنطقة الى الوحدة السورية.

١٢٤ - المفوض السامي دي جفنل يسافر الى باريس

حين عزم المفوض السامي، الشيخ دي جفنل، على السفر الى باريس في تموز سنة ١٩٢٦، خف لوداعه في مقره بقصر المفوضية العليا رئيس الدولة السورية أحمد نامي، يرافقه وزيرا الداخلية والعدلية، البرازي والحكيم. وبعد مبادلة حديث المجاملة بين دي جفنل وأحمد نامي، أوصى المفوض السامي ضيوفه بمواصلة الجهود الحكيمة لتنفيذ البرنامج الذي تم الاتفاق عليه، فشكروه على توصيته القيّمة راجين في الوقت نفسه التفضل بمثلها على رجال الانتداب، ليسيروا بشأنها على غرار رئيسهم مدة غيابه. وأضاف وزير الداخلية قائلاً: «ان المندوب بيير اليب يقيم، وهو في مقره بدمشق، العراقيل في وجه الحكومة بازاء كل تدبير تتخذه لاعادة الامور الى مجراها الطبيعي ويود التدخل في كل شأن، مهما كان صغيراً لا يتجاوز تعيين آذن في احدى الدوائر».

استغرب المفوض السامي تصرف مندوبه في دمشق على هذا الوجه وكان آنئذ في قصر المفوضية، فاستدعاه لحضوره واستنكر تصرفه المشكو منه، فلم ينفه المندوب، مستنداً الى ما لديه من سابق البلاغات والقرارات الصادرة من المفوضية. فأجابه المفوض السامي ما حرفيته: «هذه الخطة التي تسيرون عليها لا يجوز بقاؤها بل يترتب عليكم ان تساعدوا على حفظ هيبة هذه الحكومة الحائزة

على كامل ثقة فرنسا ليزداد احترام الشعب لحكومته فيصغي الى نصائحها وتعليماتها». فطأطأ المندوب بيير اليب رأسه ملتزماً الصمت، مما جعل رئيس الدولة ووزيريه يرددون بعد مغادرتهم قصر المفوضية شكوكهم في نوايا هذا المندوب الذي «يعطيك من طرف اللسان حلاوة».

غادر دي جفنل بيروت في اليوم الثاني من تلك الزيارة قاصداً باريس وناب عنه في المفوضية العليا الامين العام دي ريفي Paul Verchère de Reffye الذي اشتهر بالكفاءة والمقدرة وعالي الصفات منذ قدومه الى هذه البلاد التي ظلت تذكره بمزيد الاعجاب والاحترام.

١٢٥ ـ الشكوك تساور رجال الانتداب

شكا وزير الداخلية الى رئيس الدولة موقف رجال الانتداب من قرارات اتخذها بصفته مرجعاً لدوائر الدرك والشرطة والامن العام، تتعلق بتنقلات بين افراد الشرطة والدرك، ظلت بدون تنفيذ لدى كل من قائد الدرك ومدير الشرطة والامن العام الفرنسيين.

وبعد ايام قليلة، استصحبني رئيس الدولة الى منزل المندوب بيير اليب رداً لسابق زيارته. واثناء الحديث وفي مناسبة مشجعة، أوضح المندوب ان افراد الشرطة والدرك الذين قرر وزير الداخلية نقلهم الى المخافر الشرقية والجنوبية من العاصمة هم من جملة القوات التي نقلت من تلك المخافر بسبب استسلامها بأسلحتها للثوار حين دخلوا دمشق في ١٨ تشرين الاول ١٩٢٥، دون ان تبدو منها أدنى مقاومة. وبعد قليل من الوقت، جاء مدير الامن العام واردون ببعض القيود والدفاتر من دائرة الشرطة والامن العام تثبت ما جاء في اقوال مندوب المفوض السامي واضاف هذا قائلاً: «اذا سلمنا بنزاهة وزير الداخلية وسلامة طويته، وهو من زعماء الوطنيين، ألا يترتب علينا وعلى دوائر الامن العام خاصة الحذر والحيطة والتبصر في كل مايتخذه الوزير المشار اليه من قرارات تتعلق بالامن العام وموظفيه؟».

لما وقف الوزير البرازي على ملحوظات المندوب، تبرأ من كل سوء نية، مستبعداً في نفس الوقت ان يقوم الثوار بتكرار مهاجمتهم العاصمة بعد المساعي

التي تقوم بها الحكومة والانتداب معاً نحو السلام، فأجابه رئيس الدولة قائلاً: ولكن هل انتهت المساعي واستقر السلام؟ فسكت الوزير مقتنعاً بوجوب الدقة في كل أمر وفي موجباته ومتفرعاته، قبل اتخاذ القرار بشأنه.

١٢٦ - رئيس الدولة في زيارة لواء اسكندرونة

كان من جملة ما اتفق عليه بين الحكومة إثر تأليفها وبين المفوض السامي دي جفنل، ان يقوم رئيس الدولة السورية بسياحة الى لواء اسكندرونة يلقي فيه خطاباً شاملاً التصريح بعزم حكومته على ادارة البلاد على قاعدة اللامركزية الواسعة، فيرتاح الاهلون الى هذا التصريح الذي يمهد السبيل الى انضمام اللواء ومنطقة اللاذقية الى الوحدة السورية.

ومما لا شك فيه ان تمسك المفوض السامي ورجاله بهذه الخطة مقصود فيه إفهام السوريين وغيرهم ان فرنسا لا تريد الضغط على حرية الشعوب.

في اوائل شهر آب ١٩٢٦، ركب البحر سمو الرئيس أحمد نامي ومعه وزير العدلية الحكيم على ظهر طراد حربي فرنسي يرافقنا الضابط دي مايه، من موظفي دائرة الاستخبارات في المفوضية العليا، وهو شاب رفيع التهذيب وابن الجنرال دي مايه الشهير.

كانت الاحتفالات التي أقيمت في كل من اسكندرونة وانطاكية على شرف زيارة رئيس الدولة بالغة حد الروعة وكان وجهاء الاتراك والاكراد من اهل اللواء ومعظم طبقات الاهالي يأتون الى مراكز الاحتفالات في القرى والطرق المؤدية الى انطاكية فحلب يهتفون بأعلى اصواتهم بحياة رئيس الدولة. أما اهل القرى، فكانوا يهتفون باللغة التركية بحياة السلطان الحاكم، وهو الهتاف الذي كان يردده الناس في عهد سلاطين آل عثمان بالكلمات الثلاث «بادشاهم جوق يشا».

قضى رئيس الدولة وخاصته يومين في البلدة اسكندرونة ومصيفها «نركسلك» بضيافة البلدية والقى خطابه المعهود على مسمع جمهور النواب ورجال الحكم والاعيان والمفكرين القادمين من انحاء اللواء، فقوبل فور انتهائه بالهتاف من الجميع. أما حين أتى الخطيب على ذكر الوحدة السورية على قاعدة

اللامركزية، كان الهتاف لها صادراً عن فريق بارز من المستمعين لا عن جميعهم، وقد لحظ هذه البادرة رئيس الدولة نفسه دون ان يقف عندها في خطابه ولكنه صمّم على مداواة مغزاها بالطرق الحكيمة في الوقت المناسب.

قضينا في انطاكية نهاراً وليلةً ضيوفاً على الوجيه الكبير محمد أضه لي وتناولنا الغداء في اليوم التالي على مائدة الوجيه المضياف مصطفى القصيري. وتحدث رئيس الدولة مع كل منهما عن مزايا المفوض السامي دي جفنل وتصميمه جعل سورية موحدة، داخلاً وساحلاً، على قاعدة الاستقلال الاداري الداخلي لكل منطقة وصاحب الكلمة العليا هي فرنسا مدة انتدابها، فكان الانشراح بادياً عليهما دون ان يبديا كلمة سوى الدعاء لسمو الرئيس بتوفيقه في مهام الحكم وبطول حياته العزيزة على البلاد. وبعد الغداء، ودعنا انطاكية العزيزة بحاضرها وماضيها كما استقبلتنا متوجهين الى حلب الشهباء.

١٢٧ - رئيس الدولة في زيارة حلب

وصلنا حلب الشهباء عصر النهار، فاستقبلتنا حكومةً وشعباً استقبالاً منقطع النظير اعقبته احتفالات تفوق الوصف وتدل على المكانة الرفيعة التي يحتلها سمو رئيس الدولة الداماد أحمد نامي في قلوب الحلبيين الكرام وعلى فائق الاهتمام الذي تولته الحكومة الوطنية وهيئة البلدية وشاركتها فيه البعثة الفرنسية بعناية القائد الكبير الجنرال بيوت، ممثل المفوض السامي وقائد الجيش الفرنسي في سورية الشمالية. وقد اعتلى هذا الجنرال سيارته الخاصة الى جانب رئيس الدولة متجولين في اهم شوارع المدينة المزدحمة على جانبيها بجماهير الاهلين وهم يصفقون هاتفين بحياة سورية ووحدتها ورئيسها، الى ان حل الرئيس وخاصته في فندق بارون.

قضى رئيس الدولة في حلب اسبوعاً تحدّث خلاله الى كل من الوالي واركان الحكومة والى الجنرال بيوت والمندوب ورجاله وتوثق من حسن سير الادارة قابل العلماء والاعيان ورؤساء المذاهب والاديان وقناصل الدول الاجنبية الذين قدموا للسلام على سموه ومحضوه احسن التحيات وكامل الثقة والارتياح لحسن المستقبل.

وبعد ذلك، غادر رئيس الدولة ورجاله الشهباء بوداع حافل باتجاه العاصمة دمشق وتوقف اثناء الطريق في حماه وحمص ولقي في كل منهما من الحفاوة الحارة، مما جعله يشعر بأنه الأب العظيم الذي يكنّ له أبناؤه الاعزاء اخلص عواطف الحب والاجلال ويعلقون على نشاطه أطيب الآمال.

في كل حفلة من الحفلات التي أقيمت في هذه الزيارة الى شمالي سورية، كان وزير العدل يلقي كلمة رئيس الدولة بأمر منه، فتقابل بهتاف الجماهير بحياة سورية المستقلة الموحدة وحياة رئيسها الهمام.

١٢٨ - عودة رئيس الدولة الى العاصمة دمشق

بعد عودة رئيس الدولة وصحبه الى دمشق، حيث استقبل بحفاوة الوزراء والوجهاء ورجال البعثة الفرنسية ورؤساء دوائر الحكومة وهيئة البلدية والغرف التجارية والزراعية وشكره لجميع المستقبلين جميل عواطفهم، اخذ يتحدث في كل مناسبة عما اطلع عليه في رحلته الى شمالي سورية من نواح اقتصادية وادارية واجتماعية وخص في حديثه الجنرال بيوت، ممثل المفوض السامي في حلب، بالثناء على مزاياه العالية ومبادلته الثقة مع الوالي وأركان الحكومة ومعاملته جميع الناس بالاعتبار والاحترام، مما كاد ينسي أهالي شمالي سورية حديث السياسة ويقربهم من محبة فرنسا والتودد الى رجالها الأفذاذ، أمثال الجنرال بيوت.

لقد أثار هذا الحديث من رئيس الدولة اعجاب المستمعين بالجنرال بيوت دون ان يظهر اثر الانشراح على أوجه المندوب بيير اليب ومعاونيه ديلوج Delesée - Desloges وفيبر Weber وربما اعتبروا هذا الحديث تنديداً بموقفهم في دمشق، كما فسر ذلك بعدئذ احد تراجمتهم الموظفين في البعثة. على اني اعتقد بسلامة نية رئيس الدولة في حديثه هذا وقد لا يكون موفقاً في القائه اجل عبارات الثناء على الجنرال المشار اليه امام نظرائه من زملائه وابناء قومه، ومرجع الكل هو المفوض السامي الذي يكن لرئيس الدولة احمد نامي المزيد من الثقة والاحترام.

١٢٩ - جريمة اغتيال محافظ حمص

كان محافظ حمص الاداري النزيه فوزي الملكي ضحية اغتيال اثناء الثورة التي لم تسلم من قيام عصابات همها الاعتداء على كل سوري موال للانتداب الفرنسي. وكانت هذه العصابات تجد في القرى الآمنة من يعطف عليها تنشيطاً لها أو خوفاً من شرها ومن هذا القبيل بقي قاتل المحافظ مجهولاً في بادىء الامر. ولكن قوى الامن العام قامت بالواجب المترتب عليها في هذا الشأن واحتجزت كل من اشتبه بحمايته للثوار ومدهم بالمال والعتاد والمعلومات، الى ان اودعت اضبارة التحقيق الابتدائي قاضي التحقيق السوري الاستاذ النزيه عارف الحمزاوي، فقام بما يجب عليه من تعمق في التحقيق حتى توصل الى معرفة القاتل وهو المدعو خيرو ابو شهلا، من الثوريين المعروفين بجرأتهم واقتحامهم الاخطار، فمنع قاضي التحقيق المحاكمة عن باقي الأظناء، وهم كثر، فأطلق سراحهم.

ولما رفعت اوراق الدعوى الى المجلس العدلي لمحاكمة القاتل الفار خيرو، حكم عليه غيابياً بعقوبة الاعدام وتحمل اهل حمص الدية الشرعية التي فرضت عليهم وقدرها ثلاثة آلاف ليرة عثمانية ذهباً سلمت الى ورثة القتيل الشهيد، مما أوقع الرعب في نفوس الثوار وأبعدهم عن المدينة كما اوجب حذر الاهلين من مغبة قبول الثوار في منازلهم. ومما لاشك فيه ان الثائرين المخلصين لثورتهم الوطنية قد حنقوا على الثائر قاتل النفس البريئة، خلافاً لما تتوخاه الثورة من اخلاص للقضية الوطنية والسلامة من كل شائبة خلقية.

الفصل الثاني

ربط لواء اسكندرونة بأمه سورية

١٣٠ - تفويض وزير العدل بهذه المهمة

بعد زمن قليل من عودة رئيس الدولة الى دمشق، حيث أطلع الوزراء على الحالة التي تحققها أثناء زيارته شمالي سورية من الوجهة السياسية والادارية، وفي مقدمتها رغبة الاكثرية الساحقة بشبه اجماع في الوحدة والاستقلال، عقد مجلس الوزراء برئاسة سموه وبدىء البحث في قضية إعادة لواء اسكندرونة الى أمه سورية وفك ارتباطه المباشر بالمفوضية العليا وضرورة ايفاد بعض الوزراء لتحقيق ذلك بالطريقة المتفق عليها مع المفوض السامي دي جفنل، وهي طريقة الحصول على اجماع كلمة الطرفين - حكومة العاصمة وممثلي اللواء. وأثناء المذاكرة وتبادل وجهات النظر بين الوزراء، تلي كتاب من وزير المالية الشعباني، الموجود في حلب لتفتيش الدوائر المالية، يتضمن استعداده لمرافقة الوزير الذي سيعهد اليه بالسفر الى اللواء للعمل في سبيل ربطه بسورية. وبعد المداولة، اجمعت كلمة الوزراء على ان يقوم وزير العدل بهذه المهمة، تاركين لسمو الرئيس حرية الرأي فيما يتعلق بكتاب وزير المالية، فوافق الرئيس على طلبه وانتهت جلسة الوزراء.

وبعد قليل من الوقت، أسرّ اليّ رئيس الدولة بأن المفوض السامي دي جفنل سبق أن قال له: «اني مساعدكم على تحقيق الوحدة ولا يستطيع رجالي الوقوف في سبيل ما وعدت به، فلا محل لمسّ كرامتهم». مشيراً بذلك الى كلمة الوزير البرازي لحاكم اللاذقية شيفلر وقد سبق ذكرها في الفقرة ١٢٣. واضاف سمو الرئيس قائلاً:

«ولعلمي ان الوزير الشعباني مرضي عنه من الفرنسيين، لم اتردد في الموافقة على طلبه مرافقتكم، رغم شدة معارضة الزعيم الوطني سعد الله الجابري على هذه المرافقة».

وفي اليوم الثاني، غادرت دمشق بمعية رئيس الدولة الى بيروت، على ان اغادرها الى حلب ومنها الى اسكندرونة، مقر حكومة اللواء.

١٣١ - شكوى زعماء الكتلة الوطنية من موقف الوزير الشعباني في حلب

أثناء وجودي في بيروت، قمت بزيارة الى المفوضية العليا توثقت في نتيجتها من ابلاغ السلطة الفرنسية مندوبيها في كل من حلب والاسكندرونة وجوب مساعدتها على انجاح مهمتي. وبعد ان غادرت المفوضية العليا، ذهبت الى قصر سموه بناء على اشارة تلقيتها بواسطة مرافقه، فوجدت عنده الزعماء الوطنيين سعد الله الجابري وحسني البرازي وفوزي الغزي. وبعد مبادلة التحية، خاطبني رئيس الدولة قائلاً:

« شكي الي ان وزير المالية يقوم في مدينة حلب باعداد الحفلات والولائم والقاء الخطب لمصلحة حزب معين، مما أثار سخط الاحزاب الاخرى وفي مقدمتها الكتلة الوطنية وطلب زعماؤها استدعاءه الى دمشق بينما هو يصرّ على البقاء في حلب انتظاراً لمرافقتك الى اسكندرونة، فما هو رأيك؟ ».

فأجبت: « ان استدعاء الزميل في هذا الوقت يثير في نفسه متنوع الشكوك، فلا موجب له، على اني أعدكم بأني سأحمله على الترفع عن المظاهرات بتاتاً وصرف النظر عن الولائم ولاسيما اذا كانت على حساب الدولة، رغم اعتقادي بالعداء القائم بينه وبين معظم الزعماء والوجهاء المؤيدين للكتلة الوطنية ».

حينئذ، نصحني كل من الزعيمين الجابري والبرازي بأن أغيّر حسن ظني بالشعباني والا أتعبني في مهمتي، فأجبتهم بأني آخذ على عاتقي اتمام المهمة بعد ما سمعته من رجال المفوضية العليا وأحول دون مغامرات الزميل فوافق جميعهم على رأيي داعين لي بالتوفيق.

في اليوم التالي، ركبت القطار الحديدي الى محطة رياق ومنها انتقلت الى قطار الخط الحديدي العريض باتجاه مدينة حلب.

١٣٢ - الاستقبال في حلب وحديث الجنرال بيوت

لما وصل قطار سكة الحديد الى محطة حلب، وجدتها حافلة بأركان

حكومتها واعيانها ورجال الانتداب وفرقة من الجيش السوري، يتقدم الجميع الجنرال بيوت ممثل المفوض السامي ووزير المالية الشعباني، فلم استطع فور نزولي من القطار اخفاء استغرابي هذا الاستقبال الفخم وقد سرني ما طرق أذني آنئذ قول بعض المستقبلين: «ألم نقل لكم ان الوزير الحكيم لا يحفل بهذه المظاهرات».

بعد مبادلة التحية واستعراض الجند، قدمت جزيل الشكر لسعادة الجنرال على مزيد لطفه ولجميع المستقبلين على عواطفهم الاخوية وما تحملوه في هذا السبيل، ثم ركبت سيارة الزميل الشعباني وذهبت تواً الى فندق بارون.

خلوة مع الوزير الشعباني - وفي خلوة مع الزميل المحترم، عاتبته على تهيئة هذا الاستقبال، فأجابني: «ان حالة البلد تستدعي ذلك». فأجبته بضرورة الاستغناء عن هذه الأساليب التي أصبحت بالية بازاء التطور الاخير ويقظة الشعوب في معظم أنحاء العالم. ولما سألته عن مغزى الحفلات والولائم التي يقيمها والخطب التي يلقيها على جماهير الشعب، وقد وصل صداها الى مسامع سمو الرئيس، أجابني: «ان الاهالي ملّوا زعامة الكتلة الوطنية واستئثارها النطق باسمهم في كل مناسبة والتفوا حولي طالبين تنظيم حزب وطني معتدل في خطته يتفاهم مع سلطة الانتداب لانقاذ البلاد من الفوضى والاضطراب، فلم أر بداً من النزول عند ارادتهم دون ان اتعرض الى الكتلة الوطنية او الى احد المواطنين بسوء».

وأضاف الشعباني الى سابق كلامه ان ماينفقه في هذا السبيل هو من ماله الخاص لا من خزينة الدولة.

لقد ظهر لي من مقابلتي شخصيات من مختلف الاحزاب ان الوزير الشعباني مختلف كل الاختلاف مع زعماء الكتلة الوطنية في الخطة الواجب سلوكها وفي الاهداف المبتغى الوصول اليها، لذلك رجوت منه ان يترفع عن المظاهرات التي لا يرجى منها خير ولا سيا ان مهمة حكومتنا الحاضرة هي تأمين التفاهم بين ممثلي كل من فرنسا وسورية في جميع اجزائها توصلاً لعقد معاهدة تضمن لسورية الوحدة والاستقلال.

زارني، فور وصولي من المحطة الى فندق بارون، رئيس الدولة السابق صبحي بركات وتفضل بالاعتذار عن اشتراكه في الاستقبال الرسمي لان الدعوة الى حضوره قد صدرت عن الوزير الشعباني والصلات بينهما منقطعة، فشكرت الرئيس السابق على لطفه وقمت بواجب رد الزيارة في منزله، وقد ظهر لي انه ناقم على رجال الكتلة الوطنية نقمته على الوزير الشعباني، بل اكثر.

ان اول زيارة قمت بها في اليوم التالي من وصولي كانت للجنرال بيوت، ممثل المفوض السامي، ثم زرت الوالي والمندوب والمفتي والرؤساء الروحيين وعدت الى الفندق للاستراحة وقد توفرت حمداً لله.

حديث الجنرال بيوت

زارني في الفندق مساء ذلك اليوم الجنرال بيوت، فرحبت به شاكراً تلطفه بزيارتي وأثناء الحديث الذي دار بيننا سألني عما اذا كنت أنوي زيارة انطاكية قبل زيارة اسكندرونة، مركز اللواء، فأجبته بالنفي مستغرباً سؤاله. فأوضح لي على الفور ان وزير المالية اخبر مريديه في انطاكية عن هذه الزيارة، فأعدوا استقبالاً يليق بالمقام، مما دعا خصومه، وهم كثر، الى تهيئة تظاهرات معاكسة لفكرة الانضمام الى سورية.

واضاف الجنرال قائلاً: «لم أسألكم هذا السؤال الا لمعرفة خطتكم وازالة كل العراقيل من سبيلكم». فأجبته، بعد تكرار الشكر على جميع عواطفه وحسن تفكيره: «ان مهمتي تنحصر في باديء الامر بمقابلة مندوب المفوض السامي في اللواء والمحافظ والنواب، فاذا وافقوني على اتمامها، وهذا ما آمله، اكتفيت بذلك ولا أفكر بزيارة انطاكية، الا اذا توقف عليها نجاح مهمتي». ثم ودعني الجنرال بيوت مؤكداً لي استعداده للقيام بكل ما يلزمني من المساعدة في هذا السبيل.

١٣٣ - السفر الى اسكندرونة

في صباح اليوم الثالث، وهو موعد السفر المتفق عليه، جاءني زميلي الوزير الشعباني وحين ركبنا السيارة، وجدت وراءها سيارة ثانية فيها بعض الصحفيين المنتمين الى الزميل وحزبه، فلم يرق لي ذلك لاني كنت حيادياً بازاء مختلف

الاحزاب العديدة. ولما سارت بنا السيارة، حاول الوزير الشعباني اقناعي بزيارة انطاكية اولاً فأوضحت له إمكان الاستغناء عن زيارتها.

في اسكندرونة ـ لما وصلنا الى ضواحي اسكندرونة، وجدنا في انتظارنا مندوب المفوض السامي دوريو Durieux ومحافظ اللواء ابراهيم أدهم ورئيس البلدية واعضاء مجلسها وعدد بارز من الوجهاء. وبعد تبادل التحيات والترحيب بهذا اللقاء، شكرنا المستقبلين الكرام على جميع عاطفتهم ثم دعاني المندوب للركوب عن يمينه في سيارته، كما ركب زميلي عن يمين المحافظ في السيارة الثانية، وتبعتها سيارات المستقبلين الى دار الحكومة، حيث تبودلت عبارات المجاملة المألوفة. وفي نهاية الاجتماع، وجه اليّ المندوب كلامه بلطفه المعروف قائلاً: ان السيدة دوريو (زوجة المندوب الفاضلة) أعدت للصديق الحكيم غرفة المنامة في المنزل كما اعـدت لمعالي وزير المالية غرفة مناسبة في دار الحكومة، فظهر فور ذلك على وجه الزميل اثر امتعاض من كلام المندوب الذي دعانا على الاثر لتناول طعام الغداء في منزله، فلبينا الدعوة شاكرين.

في منزل مندوب المفوض السامي ـ ذهبنا من دار الحكومة الى منزل المندوب مسيو دوريو، حيث استقبلتنا قرينته المحترمة، فلم تكن أقل لطفاً وعطفاً على الضيوف من قرينها ولا عجب في ذلك فكلاهما فرنسي نبيل أضاف الى تهذيبه العالي كثيراً من اساليب الذوق واتقان المعاشرة، على العادات المألوفة في المجتمع العربي والعثماني معاً.

وحين دخلنا غرفة الطعام، تجاهلت فهم اشارة ربة المنزل، فأسرعت الى الجلوس عن يسارها داعياً زميلي الى الجلوس عن يمينها، آملاً من ذلك التخفيف بقدر الامكان من الغضب البادي أثره في وجهه. وقد ساد جو هذا الاجتماع حديث لطيف تضمن بعض النكات السارة كان للزميل العزيز فيها اكبر نصيب. وبعد قليل، انصرف المدعوون مشيعين بالاكرام ولزمت بدوري الغرفة المعدة لي للاستراحة قليلاً بعد الطعام.

١٣٤ ـ نقمة الوزير الشعباني على المندوب دوريو

بعد استراحة وجيزة قضيتها في غرفة النوم المعدة لي في دار المندوب

دوريو، جاء اليّ بثوب الاستراحة ضاحكاً واخبرني او وزير المالية الشعباني لم يذهب الى الغرفة المعدة له في دار الحكومة بل ذهب من هنا قاصداً منزل الوجيه البارز صلاح الدين باقي، زعيم الحزب الوطني المناويء للانتداب، بينما يفاخر الوزير الشعباني امام رجال الانتداب بأنه عدو الاحزاب المناوئة للانتداب وبأنه تمكن من تأسيس حزب وطني معتدل يستهدف كسب معونة الانتداب الفرنسي لخير سورية وضمان وحدتها واستقلالها.

فأجبت المندوب: «ان لوزير المالية مزايا بارزة وهو حريص على صلاته مع جميع رجال الانتداب، فلا يحول دون ذلك اتصاله ببعض الرجال المختلفين معه في هذه الناحية السياسية دون سواها، وربما توجد صلة قرابة أو صداقة قديمة بينه وبين الوجيه الباقي وقد يعود الى الغرفة المهيأة في دار الحكومة أو لايعود ضماناً لحريته وحرية زائريه. أما اخلاصه للانتداب الفرنسي، فلا يقل عن اخلاصه لوطنه». فأجابني المندوب بالعربية والابتسامة ملء فيه: «ان شاء الله!».

١٣٥ - في مأدبة البلدية

مساء ذلك اليوم، أقامت بلدية اسكندرونة على شرف الوزيرين الضيفين حفلة عشاء فاخرة في المنتزه القائم على شاطىء البحر، دعت اليها المندوب والمحافظ ورؤساء المصالح ومستشاريهم ونخبة من وجهاء العناصر الثلاثة التي يتألف منها سكان اللواء: أولها العرب ثم العنصر التركي ثم الأرمن، وهم من اللاجئين الذين اخرجوا من ديارهم في الاناضول ابان الحرب وهاجروا من كيليكيا بعد جلاء الفرنسيين عنها لمصلحة تركيا.

أخبرنا رئيس البلدية، بعد وصولنا بقليل من الوقت، ان الاهلين يتحاشون في اجتماعاتهم العامة بحث السياسة والقومية، خشية ان يؤدي هذا البحث الى نقاش ونزاع بين هذه العناصر، ولا سيما بين العرب والترك، لذلك قد فضل في حفلة هذا المساء الاكتفاء بالمأدبة وحديث المجاملة في جو الأخوة المتبادل.

ولكن الزميل نهض عند الانتهاء من الطعام وألقى خطاباً رائعاً أفاض فيه بحث عروبة اللواء وفضل اللغة العربية وضرورة التمسك بها دون سواها، فستر

خطابه فريقاً من الحضور وساء الفريق الآخر. على ان لباقة المندوب دوريو والمحافظ ورئيس البلدية ومن لف لفهم من الاخوان العرب تلافت أي توتر فبادروا الجميع بالنكات اللطيفة وانتهت الحفلة دون القاء خطب أخرى مهما كان نوعها، فسُدَّ بذلك الطريق على المتمسكين بقوميتهم التركية، وان كانوا قلة بالنسبة للعرب الذين يؤلفون اكثرية سكان اللواء.

١٣٦ - يومنا الثاني في اسكندرونة

عدت في نهاية حفلة البلدية الليلية مع المندوب مسيو دوريو الى منزله، حيث عقدنا جلسة قصيرة رجوت فيها دعوة نواب اللواء للاجتماع معهم غداً او بعد غد في دار الحكومة لأخذ موافقتهم على اعادة ربط اللواء بأمه سورية، وفاقاً للخطة المتفق عليها مع المفوض السامي دي جفنل، فوعدني خيراً ثم انصرف كل منا الى غرفة نومه.

نمت تلك الليلة نوماً هادئاً مطمئناً الى حسن المصير ونجاح المهمة الموكول اليّ أمرها. وفي الصباح الباكر، جاءني المندوب المضيف ناقلاً اليّ أن الوزير الشعباني أمر باستعادة أمتعته من الغرفة المعدة له في دار الحكومة ونقلها الى منزل الوجيه صلاح الدين باقي حيث حل ضيفاً عنده تلك الليلة. ولما استغرب المندوب هذه المفاجأة، خففت من روعه مؤكداً له حسن طوية الشعباني مضيفاً الى ذلك احتمال وجود الصادقة والقرابة بينه وبين السيد باقي.

استغربت بدوري وفي سري تصرف الزميل على هذا الوجه، دون ان يخبرني عن سببه، ولكني حرصاً على تعهدي امام رئيس الدولة والاخوان الوزراء والاصدقاء الوطنيين بأن أقوم بالمهمة وأحول دون تأثير لأية مغامرة يقوم بها الزميل الشعباني، ذهبت وقت الضحى الى منزل الصديق صلاح الدين باقي. وإثر دخولي المنزل، شاهدت الزميل جالساً حول مائدة مستديرة داخل البهو والقلم بيده والنظارات على عينيه. وبعد السلام وتبادل الاستفسار عن راحة وانشراح كل منا، قلت له: «ما بالك شديد التأثر وكأنك عازم على خط احتجاج على شيء ما؟» فأجاب: «ان المندوب دوريو قصد بتفريقنا عن بعضنا اقامة العراقيل في وجه مهمتنا، فهيا بنا الى أنطاكية حيث يكثر اصدقاؤنا».

قلت: « ان نجاح مهمتنا مضمون فلا حاجة لنا في انطاكية فقل لي، رعاك الله، ماذا هيأت وانت في منزل الصديق صلاح الدين زعيم الوطنيين في اللواء؟ ». أخرج الشعباني على الفور ورقة من تحت غطاء المائدة وقال: « هذا احتجاج على موقف المندوب دوريو موقفاً عدائياً لمهمة ضم اللواء الى سورية وانذاره بانسحابنا انت وانا من اسكندرونة الى انطاكية، حيث نستطيع اتمام مهمتنا بنجاح بعيدين عنه، فاذا ثابر على اقامة العراقيل في سبيلنا، عدنا الى العاصمة دمشق رافعين احتجاجنا الى المراجع العليا». فأجبته مازحاً: « حنانيك يا سيدي الزعيم (إشارة الى رتبته العسكرية السابقة في الجيش العثماني قبل الحرب)، نحن لم نأت لغير تنفيذ مهمة متفق عليها بين الفريقين، الحكومة السورية والمفوض السامي، وستنتهي مهمتنا غداً بالنجاح بفضل حسن نوايا المندوب الذي ارسل يدعو نواب اللواء للاجتماع بنا غداً في سراي الحكومة».

وبعد أخذ ورد دام أكثر من نصف ساعة، وافق الزميل الشعباني والمضيف باقي والوجهاء الذين كانوا حاضرين - اذكر منهم الوجيه قيصر صايغ - على صرف النظر عن زيارة انطاكية، في الوقت الراهن على الاقل، انتظاراً لنتيجة الاجتماع مع نواب اللواء.

١٣٧ - قرار ضم لواء اسكندرونة الى أمه سورية

في الوقت المعين، حضر جميع نواب اللواء ملبين دعوة مندوب المفوض السامي ومحافظ اللواء الى دار الحكومة وجلسنا في البهو المخصص للاجتماع ولكن الزميل الشعباني وزير المالية لم يحضر، رغم تبلغه الدعوة، وبعد بحث مستفيض، اشترك فيه كل من النواب الغيورين على مصلحة وطنهم، وقعوا على مضبطة تتضمن إجماع كلمتهم بصفتهم الممثلين الشرعيين للواء اسكندرونة، على ضمه الى امه سورية واعتبار حكومتها الرئيسية مرجعه الاعلى، وبعد ذلك، وقع في ذيل هذه المضبطة كل من السادة رئيس البلدية فيليبي والمحافظ ابراهيم ادهم ومندوب المفوض السامي دوريو، ثم ختمتها بتوقيعي تاركاً محلاً لتوقيع الزميل ونظمت برقية الى رئيس الدولة أبشره بما وفقنا الله اليه من نجاح في مهمتنا. وقبل ان ابعث بها الى مكتب البرق، ارسلت كلمة الى الزميل الشعباني

ارجو فيها رجاءً حاراً حضوره بدون ادنى تأخر. فحضر على الفور، فأطلعته على ما تم وسألته ما اذا كان يريد الاشتراك معي في توقيع البرقية، فوقعها شاكراً ووقع المضبطة التي بنيت عليها البرقية. وتبادلنا، نحن المجتمعين، التهاني الحارة بالقبلات وأعذب الكلمات ولم يتوان الوزير الشعباني عن طبع قبلته الحارة على خد المندوب النبيل دوريو ثم اتفقت وزميلي على السفر غداً الى حلب، شاكراً المولى سبحانه وتعالى على لطفه ونعمته.

١٣٨ - تسرع الشعباني في الشكوى على المندوب دوريو

في الصباح الباكر، قبل حلول موعد السفر من اسكندرونة الى حلب، جاءني المندوب دوريو واطلعني على صورة برقية بتوقيع وزير المالية شاكر الشعباني مرسلة الى سمو رئيس الدولة، تتضمن الشكوى على مندوب المفوض السامي في لواء اسكندرونة لاقامته العراقيل في سبيل انجاح مهمة الوزيرين وزيارتها الى انطاكية رغم انتظار وجهائها قدومنا واستعدادهم لاستقبالنا استقبالاً حاراً، مؤيدين انضمامهم الى الوحدة السورية.

وتبين من تاريخ البرقية انها كتبت اول من امس، أي قبل اجتماعي بالزميل الشعباني في منزل الوجيه صلاح الدين باقي وسلّمت البرقية الى الصحفيين الذين كان قد استصحبهم لارسالها من حلب. وقد تأيد ذلك بعد عودتي الى العاصمة دمشق، حيث اطلعني سمو رئيس الدولة امام الوزراء على نص البرقية المذكور، كما هو مفصل في ابحاث الفصل التالي. لم أجد سبباً لنقمة الوزير الشعباني وغضبه، رغم قيام المندوب بكل مايترتب عليه من لطف المعاملة بالاضافة الى قيام وزير العدل بواجب الرفاقة، أجل لم أجد سبباً لنقمة الشعباني سوى حرمانه من زيارة انطاكية بعد سابق استعداده واستعداد انصاره لها ولكن امتناعنا (المندوب وأنا) عن موافقة الشعباني في هذا الشأن كان لمجرد تفادي تصادم الاحزاب المحلية المختلفة الاهداف السياسية والاجتماعية دون ان يخشى منه سوى الفشل في مهمتنا.

وبالرغم من جميع ما سبق ذكره من وقوعات، فقد كتمت ما اعتراني من

دهشة واستنكار لتصرف وزير المالية وأخذت أخفف من كدر المندوب واستيائه مؤكداً له صداقة الوزير لفرنسا مما سبب له نقمة الوطنيين طلاب الاستقلال في سورية عموماً وفي بلده الشهباء خاصة.

وفي الوقت المعين للسفر، جاء وزير المالية وصافح المندوب مسيو دوريو مصافحة الاصدقاء وكأنه لم يسبق له علم ببرقية الشكوى السالفة الذكر، كما ان المندوب الرفيع التهذيب تجاهل، ونحن في منزله، ما وقف عليه من أمرها ثم سافرنا باتجاه حلب، مودعين من الذوات الذين تفضلوا باستقبالنا ومن اخوانهم النواب الكرام.

١٣٩ - التعليق على موقف كل من الوزير الشعباني والمندوب دوريو

قبل ختام بحث مهمتنا فيما يتعلق بضم لواء اسكندرونة الى أمه سورية وما قام به الزميل وزير المالية شاكر الشعباني من تشبثات قد تعيق مهمتنا لو تركت له حرية التصرف بشأنها، لا يسعني السكوت عن التعليق على موقفه، فهو بدون أدنى شك مخلص لوطنه، قوي الارادة كبير الثقة بنفسه، مسيطر على حزبه الذي ألفه في حلب لمقاومة الحزب الوطني وكان متفاهماً مع معظم رجال الانتداب في سبيل استقلال سورية بمعاونة فرنسا التي ستكون، حسب تقديره، خير حليفة لسورية كما كان حازماً في ادارة المناصب الحكومية التي تولاها في ماضي حياته ولم يشغله منصبه الوزاري الحالي عن الاهتمام بالصحف، الموالية منها والمعادية، لا يحب المال الا لصرفه في سبيل المجد، لم يستطع بشكل من الاشكال الاشتراك او التفاهم مع زعماء الكتلة الوطنية في عمل من الاعمال او في رأي من الآراء بل لم يضمه مع احدهم سوى مجلس الوزارة القائمة. ولعل مرد ذلك هو انه نشأ ليكون قائداً، وقد كان في العهد العثماني، وهي المهمة التي تولاها في العهد العثماني قبل الحرب العالمية الاولى.

أما نقمته على المندوب الفرنسي دوريو، فمردها حرمانه من السفر الى انطاكية حيث أعد له اصدقاؤه وانصاره من كبار أهلها، الحفلات والاستقبالات بناء على سابق وعده لهم، آملين ان يتخذ قرار ضم اللواء الى سورية في مدينتهم لا في ميناء اسكندرونة التي اتخذها المندوب مقرا لحكومة

اللواء .

كان المندوب دوريو مرتبطاً مباشرة بمرجعه الاعلى، المفوض السامي المقيم في بيروت، وله مقره في العاصمة السورية دمشق ايضاً، يعمل وفاقاً لخطة مرجعه المشار اليه سواءً في ادارة اللواء او في مصيره. وكان فوق ذلك رفيع التهذيب حسن الادارة والسياسة وبفضل هذه المزايا أحرز احترام رجال الحكومة المحلية وجميع سكان اللواء على اختلاف نزعاتهم الحزبية والاجتماعية والمصيرية. لذلك، لم يتردد في وجه مهمتنا المتعلقة بضم اللواء الى أمه سورية، مع احتفاظه باستقلاله الاداري المحلي على قاعدة اللامركزية او توسيع صلاحيات الولاة تبعاً لاشارة مرجعه الاعلى المفوض السامي دي جفنل بعد اتفاقه مع الحكومة السورية في هذا الشأن. ولم يتأخر عن تنفيذ طلبي جمع النواب في مركز اللواء في اسكندرونة، حيث أقروا الاجماع ضمه الى سورية دون ظهور اعتراض من احد منهم او من الاهلين، بينما كان يخشى خيبة الامل اذا تم مثل هذا الاجتماع في انطاكية حيث يستعد انصار الوزير الشعباني للقيام بتظاهرات محلية قد تثير معارضة اخصامهم الأقوياء وتحول دون اجماع النواب على قرار الضم السالف الذكر المعتبر مقدمة المهمة المتعلقة بالوحدة السورية.

الفصل الثالث

حكومة الداماد الثانية

١٤٠ - اعتقال بعض الوزراء وتأليف وزارة جديدة

مساء وصولنا الى حلب، بلغنا ان السلطة العسكرية الفرنسية اعتقلت ثلاثة من الوزراء هم حسني البرازي، وزير الداخلية، وفارس الخوري، وزير المعارف، ولطفي الحفار، وزير الاشغال العامة، فاستغربنا الامر، دون ان نقف على سببه، وجاءني ليلاً زميلي ناقلاً اليّ خبر تأليف الوزارة الجديدة وطلب مني الاتصال هاتفياً بدمشق لمعرفة أسماء الوزارة الجدد، فاعتذرت قائلاً: « الامر الهام عندي هو معرفة سبب اعتقال الزملاء »، ثم عاد الشعباني صباحاً قبل موعد السفر الى دمشق واخبرني انه اتصل هاتفياً بالسيد بهجة الداعوق، مدير مكتب رئيس الدولة، وفهم منه ان اسمه غير وارد في الوزارة الجديدة، دون ان يخبره عن شخصياتها وعن سبب اعتقال الوزراء الثلاثة السابقين.

في الوقت المعين، ركبنا قطار سكة الحديد مواصلين عبثاً التخمين والاستنتاج عما طرأ من الامور التي اوجبت اعتقال الوزراء السابقين. ولما وصل القطار بنا الى محطة حمص، فارقني الزميل الشعباني قاصداً ركوب القطار المتوجه الى طرابلس للذهاب منها الى بيروت، ثم سار بي القطار الى محطة رياق، حيث ركبت القطار المتوجه الى دمشق. وبوصولي الى محطتها، فوجئت بأركان الوزارة الجديدة الذين جاؤوا لاستقبالي، وهم السادة واثق المؤيد، وزير الداخلية، وشاكر الحنبلي، وزير المعارف، وعبد القادر العظم، وزير المالية، وشكيب ميّسر، وزير الاشغال العامة والزراعة. وبعد ان اخبروني عن تأليف الوزارة الجديدة منهم مع بقائي وزيراً للعدلية، سألتهم عن سبب اعتقال الزملاء في الوزارة السابقة وعن مصيرهم، فأجابوني بقولهم: « هذا ما نتحدث به امام سمو رئيس الدولة وهو بانتظارنا في قصره ». ولما اتينا الى سموه، رحب بي اجمل ترحيب وهنأني على النتيجة التي اقترنت بها مهمتي، فأخذت أجيب سموه والزملاء على اسئلتهم وأسرد لهم مجمل الحوادث التي مرت بي، دون ان آتي بما

يمس كرامة زميلي، وزير المالية السابق، او بما يتعلق بموقفه من مندوب المفوض السامي في اسكندرونة. ولما سألني الرئيس ايضاحاً عما كان عليه موقف الزميل في هذه الرحلة، اكتفيت بالاشارة الى سلامة طويته وحرصه على نجاح مهمتنا، كما جاء في برقيتنا المشتركة. وللحال صافحني الرئيس قائلاً: «لقد سبقت بيانكم حقيقة مزاياكم ايها الصديق وقد فسرنا سكوتكم قبل ورود برقيتكم بازاء الشكوى الواردة، بما يستحقه من التقدير»، فشكرت لسموه كبير تلطفه، الذي اعتبره اكبر مكافأة على قيامي بواجب مهمتي، دون ان أسأله عن مآل الشكوى، فقال: «هل عرفت الشكوى؟» قلت: «هل من شكوى غير المسحوبة من حلب وقد اطلعني المندوب دوريو على صورتها قبل مغادرتنا اسكندرونة؟» قال: «هي ولا سواها وقد كذبتها برقيتكم التي زفت الينا بشرى نجاح المهمة».

ثم انتقلت بالحديث الى التأثير السيء الذي لمسته في حلب وحماه وحمص من جراء اعتقال الوزراء الثلاثة، دون معرفة سببه، فأجابني الرئيس بأنه لا يعرف سبباً سوى ما تلقاه من السلطة المنتدبة من بلاغ يتضمن ان اعتقالهم قد تم لاسباب عسكرية. وعبثاً حاولت الوقوف من الرفاق على ماهية تلك الاسباب. عدت صباح اليوم التالي الى سمو الرئيس مثيراً سعيه لمعرفة سبب اعتقال زملاء أفاضل لا يبعد ان يصيبنا غداً ما أصابهم، فنهض متحمساً وقال: «هيا بنا الى منزل مندوب المفوض السامي».

١٤١ - في منزل المندوب بيير اليب

فاجأنا مندوب المفوض السامي مسيو بيير اليب بزيارتنا، وكان في حديقة منزله وعنده وزير الداخلية واثق المؤيد. وبعد مبادلة التحية والتمتع بالعواطف البارزة في كلام المندوب المومأ اليه، انتقل به رئيس الدولة الى تكرار ما سمعه مني من التأثير السيء الذي تركه اعتقال الوزراء الثلاثة في البلاد، ثم دار بينهما الحديث على الوجه التالي:

المندوب: «كلانا في الامر سواء، يا سمو الرئيس، فان الاعتقال قد جرى بأمر السلطة العسكرية لاسباب تتعلق بها».

الرئيس: « كلا يا حضرة المندوب، لسنا في الامر سواء، انت غريب عن البلاد ستغادرها غداً او بعد غد الى بلادك. اما انا فسأبقى في بلادي ويهمني امرها ودوام ثقتها بي وبكرامتي، فلا مبرر لبقائي جاهلاً سبب اعتقال وزراء حكومتي ».

المندوب: « ولكن البلاد لا تزال تحت الحكم العسكري والثورة لما تنتهي ».

الرئيس: « اذا لم يطلق سراحهم او لم تعلن اسباب اعتقالهم، اضطررت لاعلان احتجاجي تبريراً لموقفي وحفظاً لكرامتي ».

المندوب: « سأعرض رأيكم على الجنرال قائد الجيش وابلغ سموكم النتيجة ».

فشكره الرئيس وهم بالانصراف وغادرنا الحديقة مصغين لكلام التشييع العذب الذي تعوده حضرة المندوب وظل وزير الداخلية معه.

١٤٢ - تنصل رئيس الدولة من اعتقال الوزراء

اذا جاء جواب الجنرال سلبياً على سؤال المندوب الوارد في نهاية البحث السابق، تعذر على رئيس الدولة نشر تنصله من اعتقال وزارئه الثلاثة دون معرفة السبب، فعزم على جعل الجنرال امام الامر الواقع.

في غد ذلك اليوم، نشرت جريدة الرأي العام الصادرة في دمشق بياناً لرئيس الدولة السورية أعلن فيه ان اعتقال الوزراء جرى من قبل السلطة العسكرية دون علم عنه سوى بلاغها الذي تلقاه متضمناً ان مصلحة الجيش قضت بذلك. كان جزاء الجريدة المذكورة عن نشرها هذا البيان، التعطيل من قبل السلطة العسكرية، ولكن تعطيلها عن الصدور لم يدم اكثر من اسبوع بفضل احتجاج رئيس الدولة واعلانه عزمه على الاستقالة اذا لم تبح حرية الفكر والنشر والنقل على الاقل. وبناء على الحاف رئيس الدولة بالافراج عن الوزراء المعتقلين ومعرفة حقيقة الاسباب التي أدت الى اعتقالهم، اجابت المفوضية العليا ان سلطة الجيش تنسب اليهم، استناداً الى ما وقع بأيديها من رسائل متبادلة، ايعازهم الى زعماء الثورة بمواصلة النضال الى ان يتم ما وعد به المفوض السامي دي جفنل من وحدة واستقلال وان المفوضية العليا فضّلت

الاكتفاء باعتقالهم على احالتهم الى المحكمة العسكرية، خشية ان يصدر عليهم حكم لا تستطيع هي تلافيه فيما بعد.

وبعد ايام قليلة، أمرت بنقلهم الى محافظة الجزيرة، حيث يتمتعون بالحرية بعيدين عن أنصار الثورة.

نقم المندوب الفرنسي بيير اليب على رئيس الدولة وعلى وزيره الحكيم لصريح موقفهما، دون ان يبدل شيئاً من مجاملته الفائقة الحدّ وقد ظهرت نقمته من تأخيره في مكتبه جميع المراسيم التي كانت تعدها الحكومة وترسلها اليه ليرفعها بدوره الى المفوض السامي، حسب الاصول التي كانت متبعة في عهد الانتداب.

١٤٣ - الاهتمام باصدار العفو العام وتفقد الحالة في شمالي البلاد

عزم رئيس الدولة على زيارة لواء اسكندرونة بعد ارتباطه بسورية، ولكنه فضل ان يسبق زيارته هذه عفو عام من رجال الثورة. فذهبنا معاً الى المفوضية في بيروت حيث عقد اجتماع بيننا وبين الامين العام دي ريفي، وكيل المفوض السامي دي جفنل، حضره الجنرال غاملين، القائد العام لجيش الشرق، والكولونيل كاترو، رئيس المصلحة السياسية، والمستشار الاداري سوشيه. وبعد المداولة حول اصدار العفو العام، أجمعت الكلمة على اصدار رئيس الدولة بياناً الى الثائرين يدعوهم فيه الى الكف عن اعمال العنف، فاذا كفوا يصدر خلال اربعة ايام العفو عنهم تمهيداً لاعادة الحالة الطبيعية الى البلاد وتوصلاً الى اعلان الوحدة السورية الكاملة والاستقلال المتفق عليهما مع المفوض السامي.

ارسل رئيس الدولة هذا البيان الى وزير الداخلية في دمشق لاعلانه في الصحف واصطحبني في صباح اليوم التالي الى اسكندرونة بانطاكية وحلب وجرى في كل هذه المدة استقبال عظيم دل على منزلة سمو رئيس الدولة في قلوب الاهلين، على تعدد طبقاتهم.

واثناء وجودنا في حلب، تلقينا برقيات من ذوي الوزراء المعتقلين بعد ان جرى نقلهم الى مركز محافظة الجزيرة، تتضمن رجاء نقلهم الى جبل لبنان، حرصاً على صحتهم وعافيتهم. فكان لهم ما أرادوه بفضل توسط الجنرال بيوت

ممثل المفوض السامي في حلب، الذي سافر على الاثر الى بيروت، ناقلاً الى المفوضية العليا رسالة رئيس الدولة السورية المتضمنة انه لن يعود الى العاصمة اذا لم يفرج عن الوزراء او ينقلوا في اقل تقدير الى جبل لبنان، وقد انتقلوا اليه متمتعين بمطلق الحرية.

ان غياب رئيس الدولة عن العاصمة لم يثنه عن الاهتمام بشؤونها وبكل ماله علاقة بالثوار وباصدار العفو عنهم. لذلك، أمرني بالاتصال هاتفياً من اجل ذلك بوزير الداخلية واثق المؤيد، الباقي في دمشق، فنفذت الأمر وسألت الوزير المؤيد عن مصير البيان المرسل اليه من قبل سمو الرئيس لنشره في الصحف، فأجاب أن المندوب بيير اليب يمانع في نشره الا اذا اقتصر فيه من الوعود على ما جاء في بيان الجنرال اندريا الى سكان جبل الدروز.

ولما كانت الحالة في دمشق لا تتفق مع ما كانت عليه في الجبل، الحفت بامر رئيس الدولة، على وزير الداخلية بأن يعلن البيان وينشره فوراً في الصحف دون اي التفات الى رأي المندوب، لان المفوضية العليا، بجميع اركانها، قد وافقت على نشره بعد اطلاعها عليه. ولكن الوزير المشار اليه قد تلكأ، مع الاسف، عن الرضوخ لامر رئيسه، مما أوجب الشك في أمانته ونواياه.

١٤٤ ـ مؤامرة بين المندوب ووزير الداخلية على رئيس الدولة

في اليوم التالي للمخابرة الهاتفية مع وزير الداخلية، تلقى رئيس الدولة من أمينه الخاص في دمشق، جلال باقي، وهو جدّ خبير باستقصاء الحوادث، نبأ خطياً يتضمن ان المندوب بيير اليب أخذ يستدعي معارضي الحكومة، مجتمعين وفرادى، من عشاق الوزارات والمناصب الحكومية، ويحثهم على الشكوى من وجود رئاسة الدولة بيد غريبة عن سورية، وهو الداماد احمد نامي الجركسي العرق واللبناني الموطن. وقد وفّق المندوب اليب، بعد متنوع الوعود التي أغدقها على محدثيه، الى استحصال برقية بهذا الشأن، كان اول موقعيها رئيس البلدية رشدي باشا الصفدي، جرى كل ذلك بمعاونة وزير الداخلية واثق المؤيد للمندوب، الذي وعده بأنه سيكون خلفاً للداماد في رئاسة الدولة بعد خلاص البلاد منه.

لم يدهش رئيس الدولة وضع المندوب اليب، المخالف لسياسة دولة فرنسا ولخطة مرجعه الاعلى، المفوض السامي، لان كل اوضاع هذا المندوب الذي حكم سورية زمناً تدل على رغبته في العودة الى الحكم ولو أدى ذلك الى عودة الثورة السورية بل اقتصرت دهشة رئيس الدولة على ما ظهر من وزير الداخلية من خيانة لوطنه ولحكومته دون ان يفكر سمو رئيس الدولة فيما سبق من سلوك وزير الداخلية في حياته الخاصة، ومنها تردده، ليلاً ونهاراً، الى المندوب اليب وانصياعه لأوامره في كل شأن رسمي او خاص واختلافه مع سائر الزعماء الوطنيين، من جميع الاحزاب، بأن يدفعه هذا السلوك الى هذه الخيانة.

١٤٥ - مغادرة الشهباء الى الفيحاء

بعد ان أتم رئيس الدولة اجتماعه برؤساء المصالح العامة وممثلي الغرف الاقتصادية ووقوفه على ما تتطلبه حاجة البلاد ورقيها، عزم على العودة الى العاصمة بعد حضور المأدبة التي اقامتها بلدية حلب في اليوم التالي على شرف سموه.

اقيمت الحفلة في حديقه فندق بارون، فكانت حافلة بكبار القوم ومزدانة بالازهار والاعلام. وتلا اثناءها رئيس البلدية، غالب ابراهيم باشا، ترحيباً برئيس الدولة، واصفاً اياه «بأبي الشعب» ثم اعقبه الجنرال بيوت، ممثل المفوض السامي، بخطاب رائع، استحق لاجله نعت «رب السيف والادب». ومما جاء فيه هذه العبارة: «جئتنا، يا صاحب السمو، في زيارتك الاولى فاتحاً، فتحت قلوبنا وحللت فيها، فخضعنا لعدلك ونبلك وحسن ادارتك، وفي زيارتك الثانية غازياً كل ما يتطلبه الفاتح، تغزو قلوب الشعب وعواطفه التي ترافقك ايان سرت وأين حللت».

ثم وقف رئيس الدولة شاكراً حفاوة البلدية وغيرة رئيسها واعضائها والتفت الى الجنرال بيوت قائلاً: «أهنىء فرنسا بك، ايها الجنرال العظيم، وبأمثالك الذين لا يهمهم من الرسالة الانسانية التي تحملها دولتك الا مجد فرنسا ومصلحة البلاد المنتدبة عليها». وقال في ختام كلمته: «يسرني ما شعرت به في هذا القسم الكبير العزيز من سورية من وحدة الاخاء مع فرنسا العزيزة الكريمة،

يعود الفضل في ذلك الى الجنرال بيوت ورجال الادارة وقادة الفكر في المجتمع الشعبي».

وبعد كل ما ذكر غادرنا حلب مشيعين بما يستحقه رئيس الدولة النبيل من عطف الشعب الحلبي وتقديره وإجلال رجال السلطة والحكومة المحلية، متجهين الى بيروت بطريق حمص - طرابلس.

١٤٦ - إما أنا وإما المندوب

وصل رئيس الدولة السورية أحمد نامي وصحبه بسيارتين الى بيروت مساء. وفي الصباح، رافقت سموه الى المفوضية العليا، حيث استقبلنا مسيو دي ريفي، الامين العام القائم بمهام المفوض السامي دي جفنل المسافر الى باريس. وعقب الاجتماع في مكتبه بحضور الجنرال غاملن، قائد جيش الشرق، والكولونيل كاترو، مدير الشعبة السياسية، والسيدين ابوار وسيشه من اركان المفوضية، وبعد مبادلة ما لا بدّ منه من التحية والترحيب والعواطف الودية، قصّ عليهم رئيس الدولة ما تلقاه من معلومات عن تصرف المندوب في دمشق، السيد بيير اليب، تصرفاً يمس كرامة سورية والمفوضية العليا. فوافقه مسيو دي ريفي على صحة المعلومات التي وصلت الى سموه، ثم خاطبه الكولونيل كاترو قائلاً: «اهنئك يا سمو الرئيس على مهارة رجال استخباراتك واخلاصهم». فأجابه الرئيس بقوله: «أيحق لي، بعد كل ما ذكر، ان اطلب اما ابدال المندوب بيير اليب بسواه من امثال الجنرال بيوت، الرجل الشريف او قبول استقالتي من الحكم، فأعود الى منزلي في بيروت آسفاً على مصير البلاد السورية وصلاتها بفرنسا اذا ترك بيير اليب يتصرف كما يشاء في اداء مهمته كمندوب المفوض السامي».

وعلى اثر ذلك، وعد مسيو دي ريفي، سمو الداماد بأن ينقل واقع الحال برقياً الى المفوض السامي دي جفنل في باريس ورجا واخوانه الحاضرون من رئيس الدولة ان يثابر على مهام رئاسته ريثما يأتي الجواب الذي يسر له كل مخلص لبلاده ولشرف فرنسا معاً.

انتهى الاجتماع بتبادل الثقة والمودة بين سمو الرئيس والذوات المشار اليهم.

وبانتظار مايلده الغـد، كـرر الرئيس عنـد الوداع كلمتـه: «إمـا أنـا وإمـا المندوب!».

١٤٧ - بعد العودة الى دمشق

عدنا في اليوم التالي الى دمشق، حيث كان الوزراء وأعيان العاصمة في استقبال رئيس الدولة. وبعد ظهر اليوم الثاني، استصحبني رئيس الدولة لرد الزيارة للمندوب بيير اليب. وفور وصولنا الى منزله الخاص، علا صوته بأجمل الترحيب وأخذ بطلاقة لسانه ينثر عبارات التبجيل والتعظيم ويردد آيات الحب من الصميم ويشير بذراعيه الى اعجابه بنبل صاحب السمو رئيس الدولة، حتى نهض الرئيس على رجليه وصاح قائلاً: «استغرب يامسيو بيير اليب هذه المظاهر الودية التي اراها فيك وهذه الكلمات العذبة التي اسمعها من فيك وأصارحك بأني لم استطع التوفيق بين ما أرى وأسمع وبين ما اتصل بي وانا في حلب عن مساعيك للتخلص مني».

فقال المندوب وآثار الرياء باديـة في محيـاه: «لا تصـدق يـا سمـو الرئيس ماينقل اليك عني كما اني لم أصُدق مانقل اليّ عن طلبك من المفوضية العليا ابدالي بالجنرال بيوت». فقال رئيس الدولة: «وجدت الجو في حلب جو حب متبادل بين سورية وفرنسا وايقنت ان الفضل في ذلك يعود بالدرجة الاولى الى الجنرال بيوت». فأجاب المندوب: «وسنرى هذا الجو هنا ايضا بفضل التعاون المتبادل بيننا».

وبعد ان شربنا القهوة، غادرنا منزل المندوب فرافق الرئيس مودعاً حتى الباب الخارجي وبعد ان امتطى رئيس الدولة سيارته يصحبه وزير العدلية، قال له رئيس الدولة تعليقاً على كلام المندوب: «يظهر يا حكيم ان الفساد الملحوظ في بعض دوائر دمشق قد تعداهـا الى بعـض مـوظفـي المفـوضيـة العليـا في بيروت».

١٤٨ - ما بين رئيس الدولة والوزراء

يظهر ان الحسد بدأ ينخر في المندوب بيير اليب بعد ان انتهى نفوذه في الحكم وانتهت الثورة بحكومة وطنية يرئسها وطني فاضل نبيل هو الداماد أحمد

نامي، الذي احرز المنزلة السامية في نفوس جميع عارفيه بالاضافة الى احرازه ثقة المفوض السامي وكبار رجال المفوضية العليا. فأخذ المندوب يستميل الوزراء اليه ويحرّضهم على مقاطعة رئيسهم، معتمداً على صديقه وزير الداخلية واثق المؤيد، مرشحه لرئاسة الوزراء حين يقدّم الداماد استقالته المنتظرة. وعلى اثر هذه الخطة التي بدت من المندوب بير اليب، اجتمع الوزراء الاربعة (وزراء الداخلية والمالية والمعارف والاشغال العامة) وتذاكروا فيما بينهم توصلاً لخطة سليمة العواقب. فرأوا ان المصلحة تستدعي مسايرة المندوب الذي سيتغلب حتماً على الداماد حسب تقديرهم، فلا يُنْتَظَر ان تبدل فرنسا مندوبها الفرنسي إكراماً لخاطر سوري، مهما علا شأنه.

نقل اليّ ما سبق ذكره في هذا البحث صديقي الاستاذ شاكر الحنبلي، وزير المعارف، حين جاء اليّ ناصحاً بأن اسير معهم، فنبقى نحن الوزراء الخمسة الذين تتألف منهم الوزارة القائمة متماسكين ببعضنا البعض كشخص واحد ريثما يعود الداماد الى بلده ببروت، حيث يعيش عيشة الامراء ونبقى نحن في مراكزنا برئاسة احدنا واثق المؤيد، صديق المندوب الحميم وصديقنا جميعاً.

استولت عليّ الدهشة في بادىء الامر حين سمعت هذا الكلام من وزير المعارف، وهو الصديق المعروف بواسع علمه وكامل اخلاصه لوطنه وجميع اصدقائه ثم أجبته قائلاً: «دعني افكر في الامر بتروٍ وامعان ثم نعود الى الحديث». وافترقنا على هذا الامل.

بعد هذا الحديث، ذهبت الى الرئيس أحمد نامي راجياً منه ان يظهر دائماً امام جميع الناس بمظهر القويّ الحائز ثقة المفوض السامي وجميع اركانه، ولما سألني عن سبب هذه التوصية، أجبته: «إن السبب هو ضمان الوقوف امام حسد المندوب ومواصلته كسب مودة الوزراء، لغاية في نفسه، لا تخفى على سموكم».

في اليوم التالي وفي الوقت المعين لجلسة مجلس الوزراء، أخذ رئيس الدولة يخابر هاتفياً، على مسمع من الوزراء، مسيو دي ريفي، وكيل المفوض السامي، مخابرة الصديق لصديقه الحميم بل مخابرة الأخ الكبير الى اخيه الأصغر، فظهر

فوراً مدى تأثير هذه المخابرة الهاتفية على وجه الوزراء وخاصة على احدهم الذي جاءني بالامس ناصحاً، فلم يسعه في جلسة مجلس الوزراء الا النظر اليّ مشيراً بيده المركّزة على ركبة ساقه الى مكانة الرئيس.

بعد انتهاء جلسة مجلس الوزراء، عدت الى مكتبي في وزارة العدل، فجاءني فوراً الصديق الحنبلي وبادرني بقوله: «قد عدلت عن رأيي السابق ورأيت الصواب، كل الصواب، ان أسير معك الى جانب الرئيس الداماد». فأجبته: «اذا كنتَ مصمماً على فكرتك هذه، فأنا معك وعليك اقناع الاخوان الثلاثة الباقين». فقال: «انا اتعهد باقناع عبد القادر، وزير المالية، واترك اليك إقناع الاخ واثق». فأجبته: «اخذت على عاتقك الوزير المفكّر المسالم وتركت لي الأحمق الغرّ، فلا بأس والاتكال على الله!».

الاجتماع بالوزير المؤيد ـ خابرت وزير الداخلية واثق المؤيد هاتفياً ودعوته للاجتماع في فندق الشرق وكان قد انقطع عن مكتبه الواقع في السراي الكبير، الذي يضم مكاتب رئيس الدولة وجميع الوزراء، وجاء هذا الانقطاع منذ عودة الرئيس من بيروت الى دمشق. فلبى الوزير المؤيد الدعوة ودار بيننا الحديث على الوجه التالي:

قلت: «ايليق بك باواثق بك ان تخون بلدك ورئيسك؟».

قال: «لا خيانة بل طموح الى المناصب والنفوذ، يُبْعد الداماد الى قصره في بيروت ونبقى نحن الوزراء متعاونين مع بعضنا ومع مندوب المفوض السامي، فنضمن بذلك حسن الادارة وخدمة وطننا السوري».

قلت: «قل لي سيئة واحدة وجدتَها في شخص الداماد».

قال: «كله نبل ومكارم اخلاق ولكني، انا ابن البلد، أحق منه بالرئاسة وكلانا صديق قبل ان نعرفه، فلا يجوز لك ان تفضّله عليّ».

قلت: «ليست الرئاسة في متناول يدك!».

قال: «هي مضمونة لي وانت داخل في وزارتي!».

قلت، بعد ضحكة طويلة: «أنا لا أخون رئيسي!».

قـال: « لا تضحك وأنا سأكون رئيسك! » .

قلت: « كفاك ضلالاً وعد الى الطريق السوي وانا اقصد بهذا الاجتماع عودة المياه الى مجراها بينك وبين رئيسنا النبيل احمد نامي » .

قال: « انا لبّيت دعوتـك لاقنـاعـك بترك الدامـاد والدخـول في وزارتي العتيدة » .

قلت: « ومن وعدك بذلك؟ » .

قال: « مندوب المفوض السامي وهو قدير على انجاز وعده » .

قلت: « عد الى رشدك يا رجل ولا تنخدع بأقوال المندوب الذي لا يهمه من امرك وامر غيرك شيء سوى التحكم في بلدك وتعال معي لأصلح ما بينك وبين رئيسنا المحبوب » .

قال: « انت عد الى رشدك وثق بأني رئيسك العتيد » .

قلت: « لست واثقاً » .

وعبثاً حاولت اقناعه فأفترقنا وكلانا آسف على اختلاف وجهة النظر. وفي صباح الغد، عاد اليّ الصديق الحنبلي قائلاً: « قابلت أمس صديقنا عبد القادر وتفاهمنا بسرعة حول الموقف الحاضر ورأيك فيه، وأضاف الحنبلي في ختام الحديث: « ان الأخ عبد القادر العظم قال لي ماحرفيته، ان ابن عمي واثق يسير الى الخراب ويسيّرني معه ولا أستطيع اقناعه ولا مخالفته لانه قادر على سلبي راحتي البيتية اذا خالفته » . فقلت للحنبلي: « عليك بملازمة الرفيقين عبد القادر وشكيب، لعلك توفق الى جرّهما لفكرتك في اقرب وقت » . ثم افترقنا على هذا الاساس. وصباح يوم الجمعة، توجه الوزراء الثلاثة معاً، الحنبلي والعظم وميّسر، لزيارة رئيس الدولة في منزله الخاص، فاستقبلهم باللطف المعهود فيه والبشاشة والابتسام ثم قال لهم: « كيف حال زميلكم الواثق؟ » فتسلم احدهم الجواب قائلاً: لا نكتم على سموكم ان واثق المؤيد مستاء من حصر ثقتكم بواحد وإهمال الوزراء الاربعة » . فأجابه رئيس الدولة قائلاً: « اقسم لكم بشرف أحمد نامي وشرف رئيس الدولة السورية اني لم اسمع من زميلكم الحكيم كلمة سوء

بحقكم او بحق أحد غيركم بل كان يوصيني دوماً بمسايرتكم واستصحابكم معي دورياً في أسفاري الى بيروت ومقابلاتي المفوض السامي، حتى ضجرت مرة من تكراره هذه الوصية وسألته عن سببها فقال: «لا شيء سوى خشية الحسد. وقد ظهر لي الآن ان الحق كل الحق مع الوزير الحكيم واني استصحبه لمجرد خدمة بلادكم وحكومتكم، فهو يستطيع بقوة حجته اقناع المفوض السامي ورجاله بما يعود لمصلحة البلاد اكثر من غيره، كما اتضح لي، فان شئتم اعترفتم بالفضل والا فليعمل كل منكم حسب هواه».

هذا هو الحديث الذي جرى في منزل رئيس الدولة، كما نقله اليَّ الصديق الحنبلي أولا وأيده رئيس الدولة.

١٤٩ ـ نقمة المندوب على وزير العدل

أخذ رئيس الدولة يجمع شمل وزرائه ويقوى مكانته في نفوس الشعب ويستعيد نفوذه على الموظفين والمستشارين، مما أغاظ المندوب بيير اليب وأعوانه، ومن جلتهم اللبنانيين المستخدمين في البعثة الفرنسية، فأخذ هؤلاء الاعوان، مجتمعين ومنفردين، يحثون وزير العدل على ترك الداماد احمد نامي رئيس الدولة وشأنه، أسوةً بما فعل معظم الوزراء، وقالوا بدون حياء ولا خجل: «أيجوز لك، أنت الوزير المسيحي الوحيد، أن تكون دون رفاقك الأربعة استجابةً لمصلحة فرنسا وسياستها التي يتبناها مندوب المفوض السامي؟» فأجبتهم ان ترك الوزارة وخدمة الحكومة بتاتاً لأهوَن عليَّ من الخيانة، خيانة بلدي العزيز ورئيسي النزيه النبيل.

ولا ريب في ان جوابي هذا لم يرق للمندوب بيير اليب، بل زاد في نقمته عليَّ وأخذ يتودد لرئيس الدولة ويكثر من زياراته له، سواء في مكتبه الرسمي او في منزله الخاص. وذات مساء، زار المندوب المومأ اليه ومعاونه فيبر سمو رئيس الدولة في منزله، حيث كنت مع الوطني بشير السعداوي وبهجة الداعوق واسكندر البستاني، وكلهم من كبار موظفي رئاسة الدولة. فاخذ المندوب بيير اليب يشيد بالاتفاق السائد بينه وبين سمو رئيس الدولة، خلافاً لما يشيعه بعض المغرضين. ولحظ آنئذ تبادل النظرات بين المستمعين، فأضاف قائلاً: «وهل من

شك في كلامي؟» فأجبته: ان الخلاف ظاهر في الاعمال فلا يبدّده الا الاعمال! فامتعض المندوب من هذا الجواب امتعاضاً برزت آثاره في عينيه ووجهه ويديه وقال: «ان اكثرية البلاد المسلمة لا تحتمل رؤية الوزير المسيحي اكثر نفوذاً من زملائه». فأجبته: «أكلما عجزتم عن مجابهة الحقيقة، تعودون الى نغمة التفريق بين المسلم والمسيحي، وكلاهما اخوان، فكفّوا عن هذه النغمة، وهي لا توجد الا في مخيلة المستعمر، ودعونا نعيش بسلام آمنين». ثم أضاف رئيس الدولة على كلمتي مخاطباً المندوب: «قم يا حضرة المندوب باستفتاء الشعب المسلم في هذه العاصمة وفي كل سورية، تجده مؤيداً هذا الوزير المسيحي قبل تأييده الوزراء المسلمين!» ثم أشار الرئيس النبيل الى أمين سرّه اسكندر البستاني بأن يترجم بعض أبيات القصيدة المعلقة باطارها على جدار الغرفة، وهي القصيدة التي كان نظمها الشيخ عبد الرحمن الجوبي، احد العلماء الأجلاء والحقوقيين البارزين، بالثناء على وزير العدل وخصاله الحميدة، ولشغف سمو الرئيس بسلاسة مبناها ومعناها، احتفظ بنسخة عنها. وبعد ان قام البستاني بمهمة ترجمتها، قال الرئيس مخاطبا المندوب: «أعرفتم الآن حقيقة رأيي، أنا المسلم، ورأي علماء المسلمين الأجلاء بالوزير الحكيم؟» حينئذٍ سكت المندوب خجلاً، فنهض على رجليه وتبعه معاونه. وبعد ان غادرا الاجتماع، مشيعين حسب العادة المألوفة، أقبل عليّ سمو رئيس الدولة وقبلني من فمي، بينما أحاط بي الاخوان الحاضرون وحملوني على أكفّهم وأذرعهم محيين الصراحة في قول الحقيقة. فشكرتهم قائلاً: «ان الفضل كل الفضل يعود لسمو الرئيس ونحن على هداه لسائرون!».

بعد كل ما سبق ذكره، أصبح أقصى هم المندوب ومعاونيه اقصاء وزير العدلية عن الوزارة. وكلما ازدادوا سعياً في هذا السبيل، ازداد رئيس الدولة تمسكاً به، كما ازدادت ثقة الشعب السوري الواحد، رغم أنف المندوب.

أخذ المندوب بيير اليب يكثر من الاختلاء في مكتبه وفي منزله الخاص بوزير الداخلية واثق المؤيد، نهاراً وليلاً، فلم يستغرب ذلك رئيس الدولة ولا أحد من وزرائه ورجاله، بعد ان يئس المندوب من اقصاء الحكيم عن الوزارة.

وبدأ القلق يدب في رأس الوزير واثق المؤيد من موقفه المتقلقل حين تركه الوزير الحنبلي، اكبر زملائه علماً وخبرةً، ولم يعد الوزيران الآخران، العظم والميّسر، يقرّانه على خطته. وزاد في قلقه خسارته ثقة جميع المواطنين، إثر انطوائه تحت راية الاجنبي، .فلم يبق لديه مخرج مما وقع فيه سوى وضعه نفسه تحت مطلق تصرف صديقه المندوب الفرنسي بيير اليب.

١٥٠ - مزايا المفوض السامي دي جفنل واستقالته من منصبه

كان المفوض السامي الكونت دي جفنل موفقاً في مهامه في سورية ولبنان وقد برزت فيه حكمة التفكير واصالة الرأي وحسن السياسة والعمل في سبيل دوام حسن الصلات بين فرنسا والسوريين واللبنانيين، مع تحقيق رغبتهم في الاستقلال. وقد يغني عن تفصيل هذه الصفات التي تميز بها ذكر ثلاثة أمور: أولها، تأسيس حكومة سورية برئاسة الداماد أحمد نامي، اتفق معها بعد المفاوضة على ان تدعو جمعية تأسيسية تتولى سن دستور البلاد على قاعدة الاستقلال وتحويل الانتداب الى معاهدة تعقد بين فرنسا وسورية، تعين فيها العلاقات المتقابلة بين الدولتين لمدة ثلاثين عاماً، دون الاخلال بالسيادة القومية السورية، على ان يعمل بهذه المعاهدة بعد تصديقها من المجلس النيابي السوري، كما سبق تفصيله. والامر الثاني، هو اقراره دستور لبنان وانتخاب رئيس جمهورية لبناني، بينما كان جميع رؤساء الحكومة الذين تعاقبوا على لبنان منذ بدء الاحتلال، فرنسيين. ومما يجدر ذكره في هذا الصدد، هو ما حدث قبيل ذلك من اختلاف بين الاكثريتين في لبنان الكبير، الاكثرية المارونية والاكثرية السنية، حول منصب رئيس الجمهورية، فحالت حكمة العقلاء المخلصين، وفي طليعتهم المفوض السامي دي جفنل، دون تفاقم هذا الخلاف، مرجحين انتخاب رئيس الجمهورية من الاقليات. فكان الحقوقي شارل دباس، الارثوذكسي، رئيساً للجمهورية والعلامة الشهير الشيخ محمد الجسر رئيساً للمجلس النيابي وعهد الى أوغست باشا اديب، الماروني، بتأليف الوزارة التي شملت جميع الطوائف، وبذلك شمل الهدوء والارتياح وحسن الصلات جميع الاوساط اللبنانية. والامر الثالث، ما قيل وشاع، بعد سفر المفوض السامي دي

جفنل الى باريس ومقابلته الوزارة الفرنسية، من خلاف حول الشروط التي اتفق عليها مع حكومة سورية، فقد رأتها الوزارة الفرنسية مجحفة بمصالحها، فطلبت من المفوض السامي تعديلها، فلم يرضَ الشيخ دي جفنل الرجوع عما ارتبط به، فآثر الاستقالة من وظيفته وعينت الوزارة بدلاً منه مسيو هنري بونسو Henri Ponsot، من كبار موظفي وزارة الخارجية، وكان ذلك في الثالث من ايلول ١٩٢٦.

١٥١ ـ الاتفاق على الضلال مصيره الفشل، عاجلاً أو آجلاً

لقد أسف معظم السوريين والفرنسيين لاستقالة المفوض السامي دي جفنل من منصبه، لغاية نبيلة مفصلة في البحث السابق. باستثناء المندوب بيير اليب، الذي انشرح صدره لانه لم يكن راضياً عن الخطة المتفق عليها بين المفوض السامي والحكومة السورية ولا عن ثقة دي جفنل برئيس الدولة السورية، أحمد نامي. وما أن اطلع هذا المندوب على نبأ استقالة دي جفنل، حتى أسرع بالاتفاق مع صديقه الحميم، وزير الداخلية واثق المؤيد الطامع في كرسي رئاسة الدولة، الى خلق جو يثير النقمة على رئيس الدولة احمد نامي، ويكون سبباً لاستقالته او اقالته، كما يستنتج من الحدثين التاليين.

دعا وزير الداخلية واثق المؤيد الى مكتبه مدير الامن العام، خليل رفعة، وهو رجل حقوقي نزيه كان فيما سبق مدعيا عاماً لدى محكمة الاستئناف بدمشق. فلما حضر اليه، طلب منه القاء القبض على بعض الوطنيين المعروفين بتطرفهم ضد الانتداب ووضعهم تحت النظارة، رهن التحقيق عما يقومون به من إخلال بالامن العام. ولما رفض المدير هذا الطلب، لخلوه من كل دليل يوجب الشبهة او يستدعي التحقيق معهم، وعده الوزير بالمكافأة والترفيع اذا قام بذلك وبالحصول على كامل ثقة مندوب المفوض السامي بيير اليب، فأصرّ المدير على رأيه، حرصاً منه على النزاهة التي يتطلبها واجب الوظيفة والقانون. وقد اخبرني بهذه الحكاية رئيس الدولة واوصاني الاحتفاظ بكتمانها، كما وعد بذلك مدير الامن العام نفسه حين نقلها الى سموه. وفي اليوم التالي، اخبرني صاحب الغبطة البطريرك الجليل غريغوريوس حداد، العطوف على ابنائه وجميع

ابناء وطنه، بما نقله اليه سراً معاون مدير الامن نقولا شاهين، الرجل المعروف بصدقه ونزاهته في جميع حياته ولا سيما فيا يتعلق بوظيفته، من تكليف تلقاه من وزير الداخلية لا يختلف عما كلف به مدير الامن العام بل يزيده تهديداً بالاقالة من الوظيفة اذا لم يقم بتنفيذ الامر. فطمأنت صاحب الغبطة عن عدل رئيس الدولة وحرصه على الحق والقانون، فلا يستطيع وزير الداخلية او غيره من انزال أية عقوبة او تهديد او ظلم بحق أي انسان وبالاحرى بحق موظف نزيه كالسيد شاهين.

ولما حضر اليّ نقولا شاهين وأنا في مكتبي ونقل اليّ الخبر وفاقاً لما سمعته من صاحب الغبطة، نهضت معه لمقابلة رئيس الدولة، فكرر امام سموه مانقله اليّ، فأجابه رئيس الدولة: «سرْ دوماً ايها الموظف الامين على السراط المستقيم ولا تخش احداً والله معك فكن باطمئنان!».

الفصل الرابع

حكومة الداماد الثالثة

١٥٢ - قدوم المفوض السامي بونسو وثقته برئيس الدولة السورية

استُقبل المفوض السامي الجديد هنري بونسو، عند وصوله بحراً الى بيروت، في اوائل تشرين الاول، باستقبال حافل وقال لرئيس الدولة السورية أحمد نامي في مقابلة خاصة انه يمحّضه نفس الثقة التي كانت لسلفه دي جفنل. ولما اطلع على موقف مندوبه في سورية بيير اليب موقفاً منافياً لمهمته ولخطة مرجعه، اطلق يد رئيس الدولة السورية في تأليف وزارة جديدة، وهي ثالث وزارة يؤلفها، وترك له الخيار في ان يبقى جامعاً رئاسة الدولة ورئاسة مجلس الوزراء او يكتفي منهما بالاولى ويكلف من يثق به بالرئاسة الثانية، رئاسة مجلس الوزراء.

لما عاد رئيس الدولة الى العاصمة دمشق، بعد مقابلته المفوض السامي، استدعى اليه وزير العدل وعهد اليه برئاسة الوزارة، فاعتذر الوزير لاسباب زادت سمو الرئيس تعلقاً به واعجاباً بزهده في المظاهر والمقامات وباخلاصه

للوطن والمبادىء الخلقية. بعد كل ماذكر، اقترحت على رئيس الدولة اسناد رئاسة الوزارة المقبلة الى الوجيه الدمشقي البارز عطا الايوبي، نظراً لكفاءته وحسن صلاته بزعماء الوطنيين، فكلفني بمهمة استمزاجه في هذا الشأن. فتوجهت اليه ناقلاً رغبة رئيس الدولة في اختياره رئيساً للوزارة التي ينوي تأليفها حالياً، فوعد السيد الايوبي باعطاء الجواب بعد اربع وعشرين ساعة. وفي نهايتها، اعتذر بأن حالته الصحية تتطلب الانقطاع عن أي عمل، زمناً غير قصير. على ان السبب الحقيقي لاعتذاره لم يلبث ان اتضح وهو حرصه كل الحرص على عدم اغضاب زعماء الكتلة الوطنية الذين يرون في قبوله تأليف الوزارة قوة لها قد تطيل بحياتها وهم لايرون حلاً لاستقلال سورية ووحدتها سلماً من كل شائبة الا في تسلّمهم الحكم. ثم اقترحت على سمو رئيس الدولة عرض التكليف نفسه على السيد هاشم الاتاسي، كبير الزعماء الوطنيين المقيم في حمص، فاستحسن سموه الاقتراح وارسله بواسطة نجلة سري الاتاسي، معاون رئيس ديوان مجلس شورى الدولة. فعاد باعتذار من والده يتضمن ان رئاسته للحزب الوطني تحول دون انفكاكه عن اخوانه اركان الحزب.

١٥٣ - الوزارة الجديدة وهي الثالثة في عهد الداماد رئيس الدولة السورية

بعد كل ما ذكر في البحث السابق، رأى رئيس الدولة ان يحتفظ بوحدة الرئاستين وألّف وزارته على الوجه التالي:

رؤوف الايوبي، الاداري الخبير	**وزيراً للداخلية**
رشيد المدرس، الحلبي الوجيه	**وزيراً للزراعة والاشغال العامة**
حمدي النصر، مدير المالية السابق	**وزيراً للمالية**
نصوحي البخاري	**وزيراً للاقتصاد**

وهؤلاء الاربعة وزراء لاول مرة، مع الاحتفاظ بالحكيم في وزارة العدل وبالاستاذ الحنبلي في وزارة المعارف، وجميعهم على الحياد بالنسبة لسائر الاحزاب. لقد تم تأليف الوزارة الثالثة في عهد رئيس الدولة الداماد احمد نامي في قصر سموه الخاص في بيروت، بعد نقاش دار بينه وبين المندوب بيير اليب على الصورة التالية.

كنت في قصر سموه في بيروت حين زاره الكولونيل كاترو، رئيس الدائرة السياسية في المفوضية العليا، وبيير اليب مندوبها في سورية، موفدين من قبل المفوض السامي هنري بونسو، لمبادلة رئيس الدولة الرأي في تأليف وزارته الثالثة. فاستقبلها بالحفاوة المعتادة، دون ان يطلعا على وجودي في غرفة مجاورة. ولما سألا الرئيس عن مرشحيه للوزارة الجديدة، ذكر أولاً من الوزراء القائمين على العمل اسم وزير العدلية الحكيم، فاعترض المندوب راجياً أن تكون الوزارة الجديدة جديدة بجميع الشخصيات التي تتألف منهم ولكنه لزم الصمت فوراً باشارة من الكولونيل كاترو، بعد اصرار الرئيس. ثم ذكر لوزارة المعارف شاكر الحنبلي، فعارض المندوب اشد المعارضة ناصحاً الرئيس بان يعدل عن ترشيحه لانه كان ضد سموه حين اتفق مع واثق المؤيد الاتفاق المعلوم. فأجابه الرئيس قائلاً: «اني اعرف ذلك ولكني رغبت في مكافأته لرجوعه الى الصواب، فضلاً عن واسع علمه وكامل كفاءته».

ان هذه المعلومات قد تلقيتها عقب تلك الجلسة من فم سمو الرئيس أحمد نامي وهو اصدق القائلين.

١٥٤ ـ النقاش حول الجمعية التأسيسية

عقد رئيس الدولة جلسة الوزراء بعد تأليف الوزارة الجديدة فوريء، بعد المداولة والرجوع الى الاتفاق المعروف باتفاق الداماد ـ دي جفنل، وجوب تهيئة المعاملات والجداول المقتضية لاجراء انتخابات الجمعية التأسيسية بصورة حرة مصونة من كل تدخل.

ولما زار المفوض السامي بونسو دمشق، دعا رئيس الدولة والوزراء الى قصر المفوضية حيث كان المندوب بيير اليب ومعاونوه مع مرافقي المفوض السامي. بدأ الحديث عن مهمة الحكومة، فكان اول سؤال وجهه المفوض السامي الى رئيس الدولة: «ما هو برنامج الوزارة الجديد، وما هو في مقدمته».

فأجابه رئيس الدولة بما قرره مجلس الوزراء من وجوب تهيئة المعاملات المقتضية لانتخاب جمعية تأسيسية وفاقاً للاتفاق السالف الذكر. فسأله المفوض السامي: «هل تضمنون انتخاب نواب عن الأمة حسني النية، يرغبون في التعاون مع الدولة المنتدبة تعاوناً صادقاً لخير سورية؟» فأجاب الوزراء بالاجماع

جواباً واحداً فاه به وزير العدل بالفرنسية تضمن اجراء انتخابات حرة نزيهة تكون نتيجتها، حسبما هو مأمول، فوز الأمة السورية بممثلين عقلاء مخلصين لبلدهم اصدقاء لفرنسا[1]، فقال المفوض السامي: «واذا فاز المتطرفون، العاملون بوحي خارجي ليس في مصلحة سورية ولا فرنسا، فماذا يكون العمل؟» فأجاب الوزراء: «نستبعد ذلك بعدما رأينا من اقبال الامة على قبول الاتفاق بين سلفكم مسيو دي جفنل ورئيس الدولة وحكومته الوطنية الاولى».

فقال المفوض السامي: «سأدرس هذه القضية مع مندوبي في سورية ومعاونيه وابلغكم النتيجة قبل اعدادكم جداول الانتخاب». ثم انتقل الحديث الى قضية تعيين محافظ لحمص، فأجمعت كلمة الوزراء بتأييد رئيس الدولة على اهلية مختار الشريف، المعروف بنزاهته وكفاءته منذ العهد العثماني، فأظهر المفوض السامي بونسو ارتياحه لهذا الاجماع وموافقته على الاختيار وانتهت الجلسة عند هذا الحد، فبادر رئيس الدولة ووزراؤه، المفوض السامي واركانه تحيات الوداع بالعبارات والعواطف المتبادلة المألوفة. وفي اليوم التالي، نظم المرسوم بتعيين مختار الشريف محافظاً لحمص وارسل الى المندوب للموافقة عليه خطياً، حسب الاصول التي كانت متبعة منذ بدء الانتداب. ولكن الموافقة لم ترد الا بعد ثلاثة اشهر، مما دل على ان خطة المندوب لم تتبدل ولا يمكن اخفاؤها تحت ستار المجاملات المنمقة حين يتحدث الى رئيس الدولة.

١٥٥ ـ مغادرة المندوب بيير اليب سورية نهائياً

بعد ان اتضح لدى المفوض السامي ووزارة الخارجية الفرنسية ان خطة المندوب بيير اليب، الرامية الى ضمان نفوذه الشخصي مهما كلفه الامر، لا تتفق وشهرة فرنسا ومصلحة سورية، أقيل من منصبه وعاد الى فرنسا وناب عنه في المندوبية كبير معاونيه ديلوج.

في تلك الايام، طرأ على والدتي العزيزة انفجار جزئي في دماغها انفلج على أثره نصف جسمها، فاضطررت لملازمة المنزل بقربها. ولما زارني سمو رئيس

---

(١) اذا وقف المندوب ورجاله موقف الحياد، كما اشترط رئيس الدولة ووزراؤه، لبدء الانتخابات شرطين اساسيين هما: اعلان العفو العام والغاء الرقابة على الصحف.

الدولة احمد نامي مستفسراً عن صحتها، اخبرني ان الصديقين حقي العظم وبديع المؤيد التمسا منه ان يثني امام المفوض السامي، الموجود آنئذٍ في دمشق، على المندوب المعاون ديلوج ويرجو تأصيله في المندوبية، فنزل عند التماسهما واجابه المفوض السامي الى طلبه، ضماناً لحسن التفاهم بين مندوبه ورئيس الدولة.

بعد عدة ايام من ذلك التاريخ، اتصل بنا ان المفوض السامي كان عازماً على اسناد هذا المنصب الى حاكم اللاذقية شفلر وقد ابلغه عزمه ودعاه لمقابلته في بيروت. ولما مثل امامه، وقف على الحالة الراهنة وظن، وبعض الظن إثم، ان وزير العدل كان العامل لها، فنقم عليّ كما اخبرني صديقه الحميم وصديقي ابراهيم مدوّر، فنفيت له تدخلي في الامر مستشهداً بسمو رئيس الدولة.

ان إسناد منصب مندوب المفوض السامي في سورية الى ديلوج قد اغاط ايضاً ركلو Reclus، المندوب المعاون في حلب، الذي كان يأمل اسناد هذا المنصب اليه لتفوقه على زميله ديلوج علماً وخبرةً وقدماً، وقد جاء خصيصاً من حلب الى بيروت لمقابلة المفوض السامي في هذا الشأن، ولكنه عاد الى مركزه خائباً ولم يخف عتبه على سمو الداماد، رئيس الدولة، الذي لم ينج من عداء بيير اليب حتى اصبح امام عدوين جديدين من امثاله، هما شفلر وركلو، وقد برز عداؤهما في عدة مواقف.

١٥٦ - التزاوج في نظر السياسة

حين استعراض الجيش الفرنسي في دمشق، بمناسبة من المناسبات العديدة، كنت واقفاً الى جانب رئيس الدولة وكان مندوب المفوض السامي في دمشق يحدثنا، اثناء مرور الجنود السود من ابناء جزيرة مدغسكر، عن وداعة اهلها وحسن امتزاجهم مع الفرنسيين. ومما قاله ان التزاوج الذي تم بين الشعبين بسهولة قد ساعد كثيراً في مهمة ادارة الجزيرة واضاف المندوب قائلاً: «لقد عزمنا على تطبيق نفس الخطة في سورية، فاصطدمنا بتعصب أهلها في عاداتهم». فقلت له: «نشاهد في دمشق وغيرها من المدن السورية فرنسيات واجنبيات غير فرنسيات، وجميعهن من خيرة الزوجات، في منازل المسلمين»،

فأجاب المندوب: « هذه حوادث افرادية لاتأثير لها على المجموع الذي كنا نريد الاختلاط به على قاعدة المساواة بين الزوجين ». قلت: « حبذا المساواة في جميع الامور ». قال: « أراك تمزج حديثنا بالسياسة ». قلت: « ما أحسن السياسة التي تجمع مصلحة الشعبين على قاعدة المساواة ». قال: « كل آت قريب ». وانتهى الحديث عند هذا الحد.

١٥٧ - ظهور الشيخ تاج الدين ثانيةً على مسرح السياسة

لم ييأس الشيخ تاج الدين من تحقيق طموحه السياسي، بل تحمّل بصبر أول صدمة تلقاها من الكونت دي جفنل، المفوض السامي السابق، وظل يعمل في الخفاء، متفقاً مع صديقه الكابتن كوليه (قائد الفرقة الجركسية في دمشق والذي ارتقى الى رتبة كومندان) ومتظاهراً بالتفاهم مع الوطنيين. وقد انضم اليهما واثق المؤيد، وزير الداخلية السابق، بعد ان غادر سورية نهائياً صديقه وحليفه بيير اليب، المندوب السابق.

ولما كان الشيخ تاج قاضياً شرعياً في دمشق، مرتبطاً بوزارة العدل، استطعت اقناعه بالتفاهم مع رئيس الدولة والعمل معاً لخير الوطن. ولكن السلطة الفرنسية العليا قد حالت دون هذا التفاهم لوقوفها على ماضي الشيخ تاج وحاضره، بدليل ما صرح به الكولونيل كاترو، رئيس دائرة الاستخبارات في المفوضية العليا، بحضوري أثناء زيارته لرئيس الدولة بأن الشيخ تاج متفق كل الاتفاق مع المعارضين بغية وصوله الى حكم البلاد، فليس من مصلحة سمو الرئيس الذي لايشك في صدقه وشرفه، الاتفاق معه. فأجبت الكولونيل ان الشيخ تاج، بذكائه ودهائه، يستطيع التفاهم مع مختلف الاحزاب، بالاضافة الى وثيق صلاته بأركان المندوبية الفرنسية بدمشق وفي مقدمتهم الكومندان كوليه، مدير استخباراتها، فلماذا يبقى عدواً معارضاً لرئيس الدولة؟ فرد الكولونيل كاترو بأن السياسة قد تقضي بتلك الصلات دون ان تؤثر على مكانة سمو الداماد كرئيس دولة.

لم أيأس من تحقيق فكرة التفاهم السالف الذكر رغم ما فاه به الكولونيل كاترو، وهو الرجل النبيل الذي يكنّ له جميع عارفيه مزيد الاحترام، ولكنه

ليس صاحب السلطة العليا الذي يستطيع ايقاف امثال الشيخ تاج عند حده. فعرضت بعدئذ فكرة التفاهم على زملائي الوزراء، فوافقوا عليها بدون تردد وذهبنا معاً الى منزل رئيس الدولة لاقناعه بقبولها، فاجابنا: «ان الشيخ تاج يطلب، لترك المعارضة، ثمناً لايقل عن منصب الوزارة، فرددت على سموه فوراً بأنه لم يطلب أي ثمن، فاذا طلب فوزارة العدل مقدمة سلفاً، فتأثر سمو الرئيس من صراحتي واعتبرها تضحية فصاح قائلاً: «ليست هذه التضحية من مصلحة البلاد». فرددت قائلاً: «بل فيها مصلحة البلاد وفي مقدمتها إحباط لمؤامرة يهيؤها المندوب ومدير استخباراته كوليه وقد يجهلها مرجعها الاعلى، كما سكت عنها الكولونيل كاترو اما لعدم وقوفه عليها واما لعزمه على احباطها دون التفوه بها. ولما أصرّ سمو الرئيس على رأيه، استأذنت وانصرفت وتبعني الوزراء مستائين من اصراره.

اما الشيخ تاج الداهية، فظهر انه لم يعدم أخصّاء في قصر الرئاسة، بدليل انه بعث اليّ صباح اليوم التالي بكاتم اسراره الخاص، الصيدلي لويجي، يشكرني على موقفي منه أمام رئيس الدولة. فأجبته بأن لايصدق كل مايسمعه واني لاأزال كبير الأمل بتحقيق التفاهم المنشود. وفي اليوم التالي ايضاً، زارني الشيخ تاج طالباً مني الكف عن السعي للتفاهم باعتباره لم يعد متفقاً وأمانيه التي ستظهر عاجلاً أو آجلاً.

ان السبب الـذي جعلـني اخشى معارضـة الشيخ تاج واطماعه بالوصول الى رئاسة الدولة، ان السبب الاول في ذلك يعود الى المنزلة السامية التي احرزها والده، العالم الديني الكبير، في نفوس الدمشقيين وجميع السوريين، تلك المنزلة التي كانت المستند الاول لدى اركان البعثة الفرنسية في دمشق لتأييد نجله الشيخ تاج في اطماعه السياسية، رغم البون الشاسع في المزايا بين الأب الصالح وابنه السياسي.

اكثرت الصحف المعارضة من الاشارة الى وجود خلاف بين رئيس الدولة ووزير العدل بسبب الشيخ تاج وقد ساعد على رواجها سفر الرئيس اخيراً الى بيروت دون مرافقتي له، خلافاً للمعتاد. ولما عاد الى دمشق، صرح امام مستقبليه، وهـم كثـر، ان وكيل المفـوض السامي سـألـه عما نشرتـه بعـض

الصحف عن الخلاف المذكور، فاجاب سمو الرئيس: « ان وزير العدل هو بمثابة الروح من الجسد، فلا يفصله عنه في العمل الحكومي اي اختلاف في الرأي عند مناقشة المواضيع، مهما كان نوعها » .

١٥٨ - المنطق الاستعماري

كان المفوض السامي يعقد، مرة في كل شهر، اجتماعاً في بيروت مؤلفاً من اركان المفوضية العليا ومندوبيه في سورية ولبنان لبحث احوال البلاد المشمولة بالانتداب وما تتطلبه من اجراءات، من الناحيتين الادارية والاقتصادية، وعلى الأخص ما اقتطفه من ثمرات في كل بلد.

وذات مساء، خرج من الاجتماع مندوب المفوض السامي في لواء اسكندرونة، مسيو دوريو، وذهب تواً الى زيارة صديقه القديم، الاستاذ الكبير نجيب أبي صوان، رئيس محكمة التمييز اللبنانية، وقد تقوت بينهما الصداقة منذ كان في فلسطين قبل الحرب العالمية الاولى وجرى بينهما الحديث على الوجه الآتي:

المندوب دوريو: « انا آتٍ اليك من اجتماعنا الشهري المعتاد لاخبرك بأسف عن استياء المندوبين من موقف وزير العدل السوري بازاء الانتداب » .

ابو صوان: « اذكر لي مثالاً واحداً عن موقفه الذي أوجب ذلك الاستياء » .

المندوب: « كلما راجع احد المندوبين رئيس الدولة بأمر من الامور التي تهم السلطة المنتدبة، احاله الى وزير العدل فيراجعونه بدون جدوى، حتى أني راجعته بنفسي في عدة امور فلم يوافقني عليها » .

ابو صوان: « بماذا يعتذر عن عدم موافقته؟ » .

المندوب: « يعتذر احياناً بأن ما يُطلب منه مخالف للقانون وطوراً بأنه مخالف لرغبات الشعب وموجبة لنفرته من الانتداب، الى غير ذلك من الاعتذارات » .

ابو صوان: « وهل انتم مقتنعون بصحة اعتذاره؟ » .

المندوب: « لا شك في صحة بيانه ولا نكران لقوة حجته » .

ابو صوان: «امر عجيب! انكم مقتنعون ببيانه ثم تنقمون عليه!».

المندوب: «حين تطلب سلطة الانتداب شيئا تكون قد درسته من قبل، فلا تنتظر من الوزير معارضته بل توجيهاً لتنفيذه».

ابو صوان: «انا عرفت الحكيم قاضياً في العهد التركي العثماني واداريا كبيراً في جبل لبنان ووزيراً في العهد الفيصلي، وكان في جميع هذه المناصب مخلصاً في اتمام واجباته لحكومته وشعبه. فهذه الاخلاق تدعوه طبعاً الى ان يكون مخلصاً للعهد الحاضر ساعياً للتوفيق بين رجال الانتداب والشعب السوري في كل ما يعود لخير وطنه ولحسن سمعة فرنسا».

المندوب: «نحن نريد من اصدقائنا السوريين ان لا يقفوا عثرة في سبيل تنفيذ ما نراه من مقتضيات الانتداب».

ابو صوان: «ان ما أعرفه من اخلاق الصديق الحكيم ليحول دون انقياده لامر يخالف قناعته بصحته».

الى هذا الحد انتهى الحديث بين رجل الانتداب والاستاذ الكبير نجيب ابو صوان، وقد نقله اليّ في اليوم التالي فأجبته قائلاً: «كلاكما صادق في ما قاله لمحدثه، وليفعل الله ما يشاء لهذه البلاد!».

١٥٩ ـ موقف رجال الانتداب من رئيس الدولة وحكومته

بينما كان المفوض السامي رأمينه العام ومعظم رجال المفوضية العليا يمحَضون الداماد أحمد نامي، رئيس الدولة السورية، كبير ثقتهم ويرغبون في دوام احسن العلاقات الودية بين فرنسا وسورية ويبدون كامل استعدادهم لتنفيذ البرنامج المتفق عليه بين المفوض السامي دي جفنل ورئيس الدولة وحكومته الوطنية، كان مندوب المفوض السامي ومعاونوه في دمشق يلقون العثرات في وجه كل نشاط تقوم به الحكومة، ولعل السبب في ذلك يعود الى امرين: اولهما ان المندوب ومعاونيه، من مدنيين وعسكريين، الذين كانوا يتحكمون في شؤون الادارة دون ان يحرزوا اي نجاح قبيل الثورة واثناءها وبعدها، صعب عليهم ان يروا نجاحاً بارزاً تحرزه حكومة وطنية تسير على خطة اتفقت عليها مع المفوض السامي دي جفنل، تلك الخطة التي قضت على تدخل المندوب ومعاونيه واحرزت ثقة الشعب بمتواصل العمل لضمان الاستقرار

والاستقلال، بصورة تجعل من فرنسا الدولة المفضلة الاولى الصديقة لسورية.

والامر الثاني يبرز في خطة المندوب ومعاونيه، فكان تبديل اي موظف في الحكومة يتطلب صدور مرسوم عن رئيس الدولة يرفع الى المفوض السامي بواسطة مندوبه في دمشق للموافقة عليه قبل تنفيذه. فكانت المراسيم تتأخر عند المندوب مدة ثلاثة أشهر او تزيد، مما يضطر صاحب المصلحة ان يراجع دار المندوب ويلجأ الى موظفيه فتضعف ثقته بنفوذ الحكومة ويستعيض عنها بارضاء موظفي المندوب باحدى الطرق، ومنها معارضة الحكومة القائمة لتحل محلها حكومة يرضى عنها المندوب ورجاله.

ولا حاجة بي لذكر عشرات الامثلة على ما سبق ذكره، بل اكتفي بذكر واحد منها يتعلق بالشيخ تاج الدين، القاضي الشرعي في دمشق. كان هذا القاضي يطمع في الوصول الى منصب رئيس الدولة، وبالرغم من كونه احد زعماء الوطنيين، فقد عدل خطته بعد فشل الثورة، مكتفياً بالقضاء الشرعي. ولما اكثر الاتصال بالكومندان كوليه، رئيس الاستخبارات في دمشق، واصبحا صديقين حميمين، نشط الشيخ في معارضة الحكومة السورية وانصبت معارضته على رئيسها، أحمد نامي، باعتباره لبناني المولد والمنشأ وجركسي الاصل، وقد صاهر السلطان العثماني عبد الحميد واحرز بذلك نعمت صاحب السمو فلا يجوز ان يكون رئيساً لدولة سورية، الى غير ذلك من الاعتبارات التي لا يمكن ان تؤثر على حدف وطنية الرئيس أحمد نامي ومزاياه العالية، من نبل ومكارم اخلاق ومحبة وطنية صادقة وصفات عالية بارزة جعلت معظم السوريين وعقلاءهم خاصة يشيدون بمآثره الوطنية، وفي مقدمتها اتفاقه مع المفوض السامي دي جفنل على مصير سورية، كما سبق ايضاحه في محله. ومع كل ما ذكر، لم يلق الشيخ تاج، زعيم معارضي الحكومة والكتل الوطنية، سوى التنشيط من الكومندان كوليه ومعظم رجال دار المندوبية في سورية، مما خيّب آمال الوطنيين بالاتفاق مع فرنسا، كما سيرد تفصيله في محله من هذا الكتاب.

١٦٠ ـ عقد زواج وزير العدل

في منتصف كانون الاول ١٩٢٧، صبّحت والدتي في غرفة نومها،

فأجابتني قائلةً: «ان كنت ترغب في دوام رضاي عنك، فاسرع في عقد زواجك، لعلي اشاهدك رب عائلة واولاد قبل وفاتي». فوعدتها بالامتثال لارادتها وطلبت من رئيس الدولة اجازتي فترة من الزمن، فوافق على ان تكون اسبوعاً واحداً، حرصاً على سير الاعمال الادارية بدون ابطاء. وتم القرار، بعد مخابرة ذوي الشأن، على ان يحضر صاحب السمو رئيس الدولة وذووه والوزراء والمفوض السامي واركان المفوضية العليا وفريق من المستشارين وعائلاتهم مع الاهل والاصدقاء، حفلة الاكليل التي تقام في ٢٩ كانون الاول ١٩٢٧ في الكاتدرائية الارثوذكسية بحلب الشهباء، حيث تقيم الخطيبة الآنسة لوسي، الرفيعة التهذيب، كريمة الوجيه الكبير سليم عازار، من أعيان الشهباء. ولكن التقادير فاجأتنا بما لم يكن في الحسبان، فقد بلغني، وأنا في حلب، ان والدة رئيس الدولة، السيدة الفاضلة، قد اعتراها مرض شديد ألزمها الفراش وأودى بحياتها الغالية، في اليوم السابق لميعاد الاكليل، مما قضى بالغاء جميع الحفلات التي كانت معدة في حلب ودمشق، عدا حفلة عقد الاكليل التي لا يستحسن تأجيلها.

تمت الحفلة في الكنيسة بحضور الاهل والاصدقاء، وجلهم من كرام الشهباء وفي طليعتهم وزير الزراعة والاشغال العامة، رشيد المدرس، ووالي الولاية وممثل المفوض السامي ومندوبه في حلب ورؤساء المصالح والقضاة والمستشارين وعائلات معظم من سبق ذكرهم. وقام بوضع الاكليل على رأس العروسين المطران ملاتيوس والارشمندريت تريفون، القادم من دمشق مندوباً عن غبطة البطريرك الارثوذكسي، وقرأ الانجيل الشريف صاحب الغبطة البطريرك الياس، بطريرك السريان الارثوذكس. وفي نهاية الاكليل، أتحفنا الخطباء الأجلاء والشعراء الادباء بما اوحت به مكارم اخلاقهم من بليغ الخطب وبديع القصائد وقدموا الي نسخها المطبوع منها والمخطوط بخط جميل رائع. وبعد ان تقبل العروسان التهاني حسب العادة المستحبة وحضرا مأدبة والد العروس المفضال، نهضا صباح اليوم التالي وركبا قطار سكة الحديد، مشيعين من الاهل والاصدقاء، وهم عيون حلب النبلاء والاخوان الاوفياء. وقد رافق العروسين

في العودة الى العاصمة الزميل الصديق رشيد المدرس، دون ان يكتفي بهدية العرس القيّمة بل زاد عليها زوادة الطريق من اشهر الاطعمة الحلبية الفاخرة، بجميع انواعها.

استقبلنا في كل من محطتي حماه وحمص اقرباء العروس والاصدقاء الوجهاء ورؤساء مصالح الحكومة والقضاة يتقدمهم المحافظ. ومما لفت الانظار في محطة حماه، ان جميع السيدات اللواتي رافقن رجالهن في الاستقبال، بما فيهن قريبات العروس، كنّ محجبات الوجوه، تبعاً للقاعدة الشرقية التي كانت سائدة في ذلك العهد.

وصلنا مساء ذلك اليوم العاصمة دمشق، حيث استقبلنا في المحطة ثم في المنزل الوالدة الحنون والاهل والاصدقاء، وهم كثّر حمداً لله.

١٦١ - وفاة والدة رئيس الدولة السورية

بعد ان اشتد المرض على السيدة المفضال، والدة رئيس الدولة، انتقلت الى جوار ربها مذكورةً بتقواها وعالي مزاياها، وقد نقل جثمانها من دمشق الى بيروت حيث اقيم مأتم عظيم قلّ نظيره، سارت فيه مدينة بيروت بمعظم طبقاتها وفي الطليعة الهيئات الرسمية الوطنية والاجنبية، يتقدمها اركان المفوضية العليا الفرنسية. وفي اليوم الثاني من وصولي دمشق، سافرت مع زميلي الوزير المدرس الى بيروت حيث قمنا بواجب تقديم التعزية الى سمو الرئيس الداماد أحمد نامي، وقد ظل قصره في بيروت يعج بوفود المعزين، اصدقائه الكرام القادمين من كل ناحية.

وفي اليوم التالي، اخبرنا رئيس الدولة انه عـازم على الاتصـال بـالمفـوض السامي وامين سره، رجاء الموافقة على اجراء انتخابات الجمعية التأسيسية في سورية. فدعونا له بطول العمر والتوفيق وعدنا الى دمشق. وبعد عدة ايام، عاد رئيس الدولة الى العاصمة وأخذ يزاول مهام الرئاسة بما عرف فيه من جدّ واقدام وغيرة على مصالح الوطن العزيز، بانتظار انتهاء المفوض السامي من دراسة قضية الجمعية التأسيسية.

١٦٢ - اضطراب في سياسة الانتداب

بينما كانت الامور الادارية في الحكومة السورية سائرة بانتظام كالمعتاد،

قدم مسيو مفرا رئيس الشعبة في المفوضية العليا عائداً من باريس، في منتصف كانون الثاني ١٩٢٨، وشاع على الاثر ان الحكومة الفرنسية ترغب في حل القضية السورية نهائياً على وجه يرضي الشعب السوري والانتداب الفرنسي معاً.

كان رئيس الدولة السورية يذهب في كل اسبوع الى بيروت للاتصال بالمفوض السامي والتحدث اليه شفهيا، توصلا لاصدار العفو العام دون استثناء اي سوري منه، واجراء انتخابات الجمعية التأسيسية بعد صدور العفو. وقد اظهر رئيس الدولة، في آخر زيارة له الى المفوض السامي، استعداده للاستقالة من رئاسة الدولة والعودة الى منزله في بيروت اذا عدلت سلطة الانتداب عن تنفيذ ما سبق فاتفق عليه مع المفوض السامي السابق دي جفنل، سنة ١٩٢٦، فأجابه مسيو بونسو راجياً ان يستمر في رئاسته نظراً لاحرازه ثقة فرنسا وسورية معاً، واعداً بالنظر قريباً في ما تتطلبه المصلحة العامة.

في هذه البرهة من الزمن، كان الشيخ تاج الدين الحسني، القاضي الشرعي في دمشق، يتردد الى دار المندوبية وبصورة خاصة الى مكتب صديقه الكومندان كوليه، مدير الاستخبارات، بينما كان صحب الشيخ تاج وانصاره يشيعون انه سيتسلم الحكم في اقرب وقت او رئاسة الوزراء في اقل تقدير.

ومن جهة ثانية، بدأت صحف بيروت تنشر نبأ استدعاء المفوضية العليا الزعيمين الوطنيين الكبيرين هاشم الاتاسي وابراهيم هنانو، من سورية الى بيروت، ثم نبأ اجتماعها برئيس الشعبة السياسية مفرا. وقام على الاثر معظم كبار الاحزاب الوطنية، واهمها الحزب الوطني وفريق من حزبي الشعب والاستقلال، وتوجهوا من دمشق الى بيروت ليكونوا على اتصال بالزعيمين المشار اليهما، بينما كان الدكتور عبد الرحمن شهبندر، الذي ألف حزب الشعب في بدء عهد الجنرال سراي، المفوض السامي الاسبق، قد غادر سورية بعد الثورة الى مصر وغيرها.

يجري كل ذلك ورجال الانتداب في بيروت ودمشق يجاملون رئيس الدولة السورية واعضاء حكومته، على مقتضى السياسة المتبعة في اكثر الاحيان. وفي مطلع شباط، وكان رئيس الدولة آنئذ في بيروت، دعوت اخواني الوزراء الى

مكتب وزارة العدل في دار الحكومة بدمشق، حيث تباحثنا في كل ماسبق ذكره، واستنتجنا من تردد المفوض السامي في اصدار العفو وانتخاب الجمعية التأسيسية ومن اوضاع مندوبيه ومستشاريه في بيروت ودمشق عدم انشراحهم للاتفاق السابق انعقاده بين المفوض السامي السابق دي جفنل ورئيس الدولة أحمد نامي وحكومته، سنة ١٩٢٦، بالاضافة الى المفاوضات الجارية في بيروت مع الزعيمين الكبيرين الأتاسي وهنانو. لذلك، رأينا، نحن الوزراء الستة، ان نقدم استقالتنا، فاتحين لرئيس الدولة مجال التعاون مع غيرنا من الاخوان الوطنيين المخلصين، وعلى رأسهم الزعيمان الاتاسي وهنانو[١] وبعد اجماع الوزراء على هذا الرأي وقّعوا على كتاب الاستقالة المدرج في البحث التالي:

١٦٣ - كتاب استقالة الوزراء وذيوله

الى سمو الرئيس أحمد نامي رئيس الدولة السورية المعظم

بينما تحاولون، يا صاحب السمو، اقناع المفوض السامي باصدار عفو عام عن جميع رجال الثورة دون استثناء، لاشتراكهم في انتخابات جمعية تأسيسية في سورية تشمل مقاطعة اللاذقية، إتماماً لتنفيذ ماتفقت عليه حكومتكم مع المفوض السامي دي جفنل، بينما تحاولون ذلك نقرأ في الصحف، ولاسيما البيروتية منها، أنباء استدعاء المفوضية العليا رئيس الحزب الوطني هاشم الاتاسي والزعيم الكبير ابراهيم هنانو للمفاوضة معهما بشأن حل القضية السورية نهائياً، وذلك تحت اشراف سموكم او إطلاعكم على سير المفاوضات في اقل تقدير. لذلك، رأينا نحن وزراء حكومتكم، بعد المداولة في الامر، ان نرفع الى سموكم استقالتنا الاجماعية، أملاً بأن تؤدي الى نجاح المفاوضات التي كان لسموكم فضل سبق السعي لتحقيق الغاية الوطنية منها، ذاكرين دوماً مآثركم الغراء ونزاهتكم وخلقكم السامي وداعين لسموكم ولمن يأتي بعدنا من الاخوان المخلصين للوطن العزيز بمزيد التوفيق ايها الرئيس المعظم.

---

(١) باعتبار استقالة الحكومة ستقوي موقفهم حيال السلطة المنتدبة.

في مطلع شباط سنة ١٩٢٨ .

وزير الاقتصاد	نصوحي البخاري
وزير الماليـة	حمدي النصر
وزير الاشغال العامة	رشيد المدرس
وزير المعارف	شاكر الحنبلي
وزير العدل	يوسف الحكيم
وزير الداخلية	رؤوف الايوبي

بعد ان وقعنا كتاب الاستقالة المرفوع الى رئيس الدولة، الموجود في بيروت، سلمناه الى احدنا، وزير الاشغال العامة، المسافر الى بيروت لمشاهدة نجله الطالب في الجامعة الاميركية .

وفي ظهر اليوم التالي، تلقينا هاتفياً من سمو رئيس الدولة أحمد نامي: « انه حين استلم كتاب استقالة الوزراء، ذهب الى المفوض السامي بونسو مضيفاً الى استقالة وزرائه استقالته من رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة معاً، فاضطرب مسيو بونسو من هذه المفاجأة» وقال الى سمو الرئيس: « ما كنت اعتقد بان وزراءكم قليلو الثقة بفرنسا وسياستها في سورية الى هذا الحد، فارجو ان تحولوا دون هذه الاستقالة وان تثقوا، مع جميع وزرائكم، بأن فرنسا لن تتخلى عن اصدقائها السوريين المخلصين لوطنهم والتعاون معهم» .

ووعد المفوض السامي، بعد سابق قوله، رئيس الدولة باطلاعه على نتيجة مايقوم به مسيو مفرا مع الزعيمين الوطنيين الاتاسي وهنانو من مفاوضات . وأشار سمو الرئيس في ختام مخابرته الهاتفية بان نتريث في الامر بانتظار تفصيل الاخبار التي يحملها زميلنا المدرس حين عودته غدا الى دمشق .

هذا ما جاء في المخابرة الهاتفية التي تلقيتها باذني ونقلتها الى اخواني الوزراء الخمسة، فتلقوها بانشراح منتظرين الغد .

وقبل ظهر الغد الواقع في ٣ شباط، وصل وزير الاشغال العامة رشيد المدرس قادماً من بيروت وتوسط مجلس اخوانه الوزراء، مكرراً ما جاء في

مخابرة رئيس الدولة واضاف اليها الحديث التالي:

« ان سمو الداماد، رئيس الدولة، رغم كبير ثقته بعطف فرنسا على سورية والسوريين وبسياسة مسيو دي جفنل وامثاله من عظماء فرنسا، اصبح يشك في صواب الخطة التي تسير عليها المفوضية العليا باتجاهات متعددة نحو السوريين. فمسيو مفرا يسعى للتفاهم مع زعماء الاحزاب الوطنية، تنفيذاً لرغبة الوزارة الفرنسية، بينما يتمسك رجال البعثة الفرنسية بدمشق، وفي مقدمتهم الكومندان كوليه، بالشيخ تاج الدين ويفضلونه على جميع الوطنيين ونرى المفوض السامي بونسو نفسه يجامل سمو الرئيس بانتظار نتيجة هذين التيارين المتضادين. لذلك، يرى رئيس الدولة مقابلة بونسو بنفس المجاملة لكي لا يحرج موقفه، وكل آت قريب ».

واضاف الوزير المدرس قائلاً: ان حقي العظم وبديع المؤيد، الوجيهين الدمشقيين اللذين كان ولا يزالان في طليعة طلاب الانتداب الفرنسي، موجودان حاليا في بيروت. ونظراً لوقوفهما كل الوقوف على تمسك رجال البعثة الفرنسية في دمشق والكومندان كوليه بالشيخ تاج، الطامع برئاسة الحكومة، ذهبا لزيارة رئيس الكتلة الوطنية الاتاسي والزعيم الوطني هنانو في فندق بسول وكان حولهما آنئذ نحو عشرين شخصاً من كبار اركان الحزب الوطني، امثال فارس الخوري ولطفي الحفار وسعد الله الجابري وفوزي الغزي وحسني البرازي. فنصحهم العظم والمؤيد ان يعملوا مع الداماد أحمد نامي، رئيس الدولة السورية، حرصاً على بقاء فرنسا على تعهدها بقبول برنامجه المنعقد مع المفوض السامي السابق دي جفنل، الذي اشترط لتنفيذه بقاء الداماد على رأس الحكم في سورية. ولكن هؤلاء الوطنيين اجابوهما برفض النصيحة وصاح بعضهم آنئذ: « لا نريد احداً خارجاً عنا! » وقال آخر: « سنستلمها (اي الحكومة) من الباب الى المحراب! » بينما احتفظ الزعيمان الكبيران الاتاسي وهنانو بالصمت.

بعد تلك الايضاحات، التي نقلها الوزير المدرس، أجمع الوزراء على فكرة المثابرة على الاعمال الادارية، عملاً باشارة رئيس الدولة، مع عزمهم الاكيد

على الاستقالة، اعتقاداً منهم بأنها ستقبل عاجلاً أو آجلاً.

١٦٤ - فشل مسيو مفرا في مفاوضته الزعماء الوطنيين

في العاشر من شباط، انتشر في سورية ولبنان خبر فشل المفاوضات الجارية بين مسيو مفرا، رئيس الشعبة السياسية في المفوضية العليا، من جهة، وبين زعماء الاحزاب الوطنية السورية من جهة اخرى، واشارت صحف بيروت الى ان مرد الفشل هو اختلاف الآراء والاهداف والعواطف في هذا الشأن. وذهب الخبيرون في السياسة وتطوراتها الى ان سبب فشل تلك المفاوضات يعود الى رغبة المفوض السامي بونسو في التراجع عما كان سلفه دي جفنل قد وعد به في اتفاقه مع حكومة الداماد احمد نامي الاولى، سنة ١٩٢٦، ذلك الاتفاق المتضمن استقلال سورية ووحدتها بضم مقاطعة بلاد العلويين اليها، بينما يتمسك الوطنيون بذلك الاتفاق وبلزوم تنفيذه بدون ابطاء، وقد زاد من موقفهم تصلباً وقوفهم على استقالة الحكومة ووقوع المفوض السامي في مأزق نتيجة إعراض جميع الوطنيين عن التعاون معه في سياسته الجديدة.

وشاع إثر ذلك نبأ استدعاء المفوضية العليا الشيخ تاج الدين الحسني من دمشق الى بيروت، بصحبة صديقه الحميم الكومندان كوليه، مدير الشعبة السياسية والاستخبارات في المندوبية الفرنسية بدمشق.

على اثر هذه الانباء والاشاعات، قامت في العاصمة السورية تظاهرة اقتصرت على فريف من المنتمين الى الحزب الوطني، الذي يرئسه هاشم الاتاسي، كما قامت تظاهرة ثانية في حلب، دون وقوع اي شيء يخل بالامن العام والهدوء. اثر هاتين التظاهرتين، ظل رجال السياسة والاحزاب يترقبون معرفة الحكومة الجديدة، بعد اصرار الحكومة القائمة على استقالتها.

١٦٥ - قبول استقالة رئيس الدولة وحكومته

في تلك الاثناء تلقيت هاتفياً من سمو رئيس الدولة الداماد أحمد نامي، وهو في بيروت، ضرورة قدومي اليه. فامتثلت للامر، بعد ان اخبرت به زملائي الوزراء، ولما تشرفت بمقابلة سموه وبادلته اخلص العواطف، تفضل قائلاً: أن مسيو مفرا، المستشار السياسي للمفوض السامي، قد زاره قبل فشل

مفاوضاته مع الزعماء الوطنيين، ناقلاً اليه أخلص عواطف المفوض السامي ومما قاله لسموه: «ان المفوض السامي، بعد ان درس استقالة سموكم من الناحية السياسية، وجدها موافقة كل الموافقة لما تتوخاه فرنسا لسموكم من مستقبل باهر يتفق ومصلحة سورية، الا وهو تتويجكم ملكاً عليها تلبية لرغبة ابنائها البارزة منذ العهد الفيصلي، ولذلك حبذ المفوض السامي بقاء سموكم على الحياد في المعترك القائم الآن بين الاحزاب الوطنية المتطرفة والمعتدلة». فأجابه الداماد: «ان الذي أخشاه هو ان لايبقى في سورية صديق لفرنسا»، وتابع سموه كلامه اليّ قائلاً: كنت اشعر من مجاملة المفوض السامي وتأجيله قبول استقالتي واستقالة حكومتي، بعزمه وتردده معاً امام التيارين المحيطين به، تيار مفرا، مستشاره السياسي ومفاوض الزعماء الوطنيين، وتيار اعدائهم، رجال البعثة الفرنسية في دمشق، فلم أشأ احراجه لكي لا أتهم بالحيلولة دون التفاهم بينه وبين السوريين على اختلاف احزابهم ونزعاتهم السياسية. فشكرت لسموه نبل اخلاقه واكدت له اجماع السوريين (عدا الطامعين في الوصول الى رئاسة الحكم) على حبه واحترامه والثناء على شرف سياسته، فدعا لهم بالتوفيق وحمّلني السلام الى زملائي وجميع الاصدقاء.

عدت في اليوم عينه الى دمشق، حيث شاع وملأ الاسماع نبأ تكليف المفوض السامي الشيخ تاج الدين الحسني بتأليف الوزارة السورية، فعاد الشيخ في منتصف شباط الى دمشق لاختيار وزرائه.

١٦٦ ـ تأثير استقالة الداماد في سورية وفرنسا

أسف السوريون، الموالون منهم للانتداب والمعارضون الراغبون في الاستقلال التام، أسفوا جميعاً لاستقالة الداماد احمد نامي من رئاسة الدولة السورية، لثقتهم بنبله واخلاصه للوطن السوري ومتواصل سعيه لتحقيق ما سبق فاتفق عليه، في بدء تسلمه الحكم، مع المفوض السامي السابق هنري دي جفنل، من وحدة سورية واستقلالها مع الاحتفاظ بأفضلية فرنسا كدولة حليفة على سائر الدولة الاوربية.

وانتقد جميع العقلاء السوريين اضطراب سياسة الانتداب وتبدلها بين ليلة

وضحاها، فبينما كانوا يأملون تنفيذ ذلك الاتفاق المنعقد بين ممثلي فرنسا وسورية، انقلب المفوض السامي بونسو على خطة سلفه كما انقلب فجأة على زعماء الحزب الوطني، وهو أقوى حزب في سورية، رغم تلبية زعيميه الاتاسي وهنانو لدعوته وحضورهما الى بيروت للمفاوضة. ولم يكن موجب هذا الانقلاب من المفوض السامي سوى نزوله عند رأي مستشاره السياسي مفرا ومدير استخباراته في دمشق، الكومندان كوليه، لاعادة نفوذ الحكم في سورية الى المندوب الفرنسي ومعاونيه، وفي مقدمتهم الكومندان كوليه، غير ملتفتين الى الأثر السيء الذي تركه ذلك النفوذ من قيام الثورة العارمة في عهد المفوض السامي الأسبق الجنرال سراي وسعي خلفه، هنري دي جفنل، الى اخفاء اثرها والتفاهم مع السوريين على اساس ضمان وحدتهم واستقلالهم، كما سبق بيانه.

استقالة الكولونيل كاترو - على اثر استقالة الداماد وحكومته، لم يكتم المستشار العسكري السياسي في المفوضية، الكولونيل كاترو (وقد اصبح جنرالاً فيما بعد)، تشاؤمه من مصير السياسة في سورية. ولما عهد المفوض السامي الى الشيخ تاج الدين بتأليف الوزارة، استقال كاترو من وظيفته وعاد الى باريس ينتقد الخطة التي اتبعها بونسو ومفرا معاً ووصفها بأنها أضاعت على فرنسا اصدقاءها ولم تكسبها اعداءها.

مجلة «الوستراسيون» - نشرت المجلة الشهيرة الوستراسيون L'Illustration، التي تصدر في باريس، مقالاً لمندوبها الذي ارسلته خصيصاً الى سورية ولبنان ليمدها بأوثق الاخبار وقد تضمن ثناءً على سمو الداماد أحمد نامي وحكومته وانتقاداً للخطة التي انتهجها اخيراً المفوض السامي بونسو ومستشاره مفرا بازاء كل من رئيس الدولة والزعيمين الوطنيين والتي افقدت الحكم السوري هيبته كما افقدت سلطة الانتداب الثقة بها وأدت الى إسناد مهام الحكم في سورية لشخص يشك في اخلاصه الفرنسيون والوطنيون المعارضون معاً.

١٦٧ - من هو الداماد أحمد نامي

انتهى عهد الداماد أحمد نامي رئيس الدولة السورية وحكومته الثالثة في ١٥ شباط سنة ١٩٢٨، وقد عرفته سورية كما عرفته بيروت من قبل في طليعة

الرجال العظام الذين امتازوا بنبل اخلاقهم وعالي تهذيبهم، فما هو منشأوه؟

أجيب على ذلك بتلخيص ما نشرته الصحف آنذاك ومنها صحيفة «النفير» الفلسطينية الغراء:

تحدّر سمو الداماد أحمد نامي بك من عائلة سورية وسلالة شركسية، ترجع الى امارة قبيلة «شابسيك» القفقاسية، استوطنت سورية منذ قرن كامل ولم تزل آثار والده، المرحوم فخري بك، خالدة ظاهرة في بيروت، ابان توليه رئاسة بلديتها، كفتح الطرق وتشييد الأبنية وانشاء الحدائق ومنها خان فخري بك وحديقة الحميدية في ساحة البرج.

ولد سمو الداماد أحمد نامي سنة ١٨٧٨ ودرس على اساتذة خصوصيين وفاز بفحص الجامعة الحربية في الآستانة ودخل سلك ضباط الاركان الحربية زمناً يسيراً ثم هجره مفضلاً العمل الاداري والتحق بمكتب الديون العامة العثمانية ثم عين امين سر ولاية بيروت ثم اميناً عاماً في مدينة أزمير، بمعية الوزير الكبير كامل باشا.

وفي تلك الاثناء اقترن الاميرال سعيد باشا، نجل كامل باشا، بأخت سموه، وهو بدوره اقترن بكريمة السلطان عبد الحميد، الأميرة عائشة سلطان، فلُقِّب بـ «الداماد» أي الصهر. ولدى نشوب الحرب العظمى، اقام سموه في سويسرا طيلة سني الحرب وجاء بعد الهدنة الى باريس، حيث تعرف بأساطين السياسة وقادة الفكر. وبعد الانتداب، قام بادارة معتدلة حكيمة في سورية، فوفق بين سمعة فرنسا ومصالح البلاد ولا ينكر احد خدماته المشكورة وتضحيته كل مرتخص وغال في سبيل اعادة الحياة الطيبة الى سورية وتقدمها ورقيها، فأجمعت كلمة ابنائها على حبه وتقديره وترديد الثناء على سياسته ونزاهته.

الفصل الخامس

حكومة الشيخ تاج وانهيار التفاهم بين سلطة الانتداب والوطنيين

١٦٨ - استدعاء الشيخ تاج لبيروت

حين اشتدت المعارضة في وجه الوزارة الفرنسية في باريس، بسبب تأخرها عن تطبيق مقتضى الانتداب على سورية، رأت ان تنتهج نهجاً جديداً يتفق وأماني الوطنيين السوريين، فأرسلت احد موظفي الخارجية، مسيو مفرا، رئيساً للشعبة السياسية في المفوضية العليا في سورية ولبنان وزودته بالتعليمات المقتضية لينقلها بدوره الى المفوض السامي بونسو. واستدعى مفرا، فور وصوله الى بيروت، الزعيمين الوطنيين الكبيرين هاشم الاتاسي وابراهيم هنانو وفاوضهما في القضية السورية، وكانا على اتصال بمعظم كبار الحزب الوطني. وبعد ان اتفق الفريقان على اقامة حكومة من الحزب الوطني، تشرف على انتخاب جمعية تأسيسية تضع دستوراً للبلاد ثم تعقد معاهدة مع فرنسا لمدة محدودة تعترف فرنسا خلالها باستقلال سورية وتسعى لادخالها في جمعية الامم وهو نفس الاتفاق الذي سبق فأقره المفوض السامي السابق مع حكومة الداماد أحمد نامي الاولى، فوجيء الزعيمان الاتاسي وهنانو وجميع المحافل الوطنية بنبأ استدعاء الشيخ تاج الدين، القاضي الشرعي في دمشق، الى بيروت حيث يعهد اليه المفوض السامي بتأليف الوزارة السورية. ولما عاتب الزعيمان المشار اليهما واخوانهما المرافقين لهما مسيو مفرا على هذه المفاجئة، أجابهم قائلاً: أليس الشيخ تاج الدين منكم وقد كان في طليعة المعارضين لحكومة الداماد؟. أدرك الوطنيون على الفور الدور الذي لعبه الشيخ تاج الدين بتوثيقه الصلات بينه وبين الكومندان كوليه، مدير استخبارات البعثة الفرنسية في دمشق، وقد ظل هذا المدير، منذ قدوم مفرا، على اتصال مستمر به وبالمفوض السامي، الى ان اقنعهما بأفضلية الشيخ تاج على سواه من الزعماء الوطنيين في رئاسة الحكومة العتيدة. فلا عجب اذا حنقوا عليه بعد ذلك وانقسموا ظاهرياً قسمين: قسم

انقطع عنه بتاتاً وقسم ظل يمالئه استعداداً للانتخابات المقبلة .

١٦٩ ـ تأليف وزارة الشيخ تاج

قبل منتصف شباط سنة ١٩٢٨ ، اصدر المفوض السامي قراراً بتعيين الشيخ تاج الدين الحسني رئيساً لحكومة سورية وعهد اليه بتأليف الوزارة . فعاد فوراً الى دمشق وبعد مشورة اخوانه، من الوطنيين وغيرهم، ظهرت وزارته على الوجه التالي :

سعيد محاسن	**لوزارة الداخلية**
صبحي النيال	**لوزارة العدلية**
جميل الالشي	**لوزارة المالية**
محمد كرد علي	**لوزارة المعارف**
توفيق شامية	**لوزارة الاشغال العامة**
الشيخ عبد القادر كيلاني	**لوزارة الزراعة**

لم يكن في هذه الوزارة من سبق انتسابه الى حزب من الاحزاب الوطنية وقد اجمعت كلمة الرأي العام على اعتبارها وزارة السلطة الفرنسية تستمد قوتها من الكومندان كوليه ، مدير الاستخبارات بدمشق .

لقد ثبت ان الشيخ تاج الدين، حين بدأ يهيء قائمة وزارته، وضع اسم الأستاذ سعيد محاسن، المحامي الشهير ، في وزارة العدل، فلم يرق ذلك لمفتش العدلية عارف نكد، المعروف بنزاهته، ولا لسائر اخوانه الوطنيين واخذوا يقترحون على الشيخ تاج نقل الاستاد محاسن الى وزارة أخرى، نظراً لكثرة الدعاوى الموكولة اليه في المحاكم. فقبل الشيخ تاج النصيحة واجرى تبادلاً بين المحاسني والنيال على الوجه السالف الذكر. ولما ظهر لرئيس الحكومة عجز النيال وضعف ارادته، أقصاه من الوزارة بعد قليل من الزمن وأحل محلة شاكر الحنبلي، الوزير السابق في حكومتي الداماد الثانية والثالثة .

١٧٠ ـ العفو العام

في ١٦ شباط ، أصدر المفوض السامي، فور تأليف الوزارة السورية، قراراً بالعفو وصف بكونه عاماً، مع انه لم يتناول اعمال الثورة والجرائم التي

تتصل بها كما استثنى مايزيد عن سبعين شخصاً، مهما كان نوع الجرم المسند اليهم أذكر منهم، حسب النص الوارد في ملحق قرار العفو، السادة الشيخ كامل قصاب والدكتور عبد الرحمن شهبندر وشكري قوتلي وحسن الحكيم واحسان الجابري والاخوين نبيه وعادل العظمة ونزيه المؤيد ومصطفى وصفي، من سورية، وسلطان الاطرش وعقله القطامي ومحمد عز الدين الحلبي، من جبل الدروز، وشكيب ارسلان وسعيد حيدر وفوزي قاوقجي وشكيب وهاب، من لبنان، ومحمد شريقي والدكتور امين رويحة من اللاذقية.

ولما كان هؤلاء الذوات في طليعة الزعماء الوطنيين، الذين عرفوا بنضالهم في سبيل الاستقلال اثناء الثورة وقبلها، قابل الشعب استثناءهم من العفو بمزيد النقمة ونعتوا العفو الصادر «بالعفو الناقص» و«العفو الأعرج»، اشارة الى العرج المصاب به رئيس الحكومة في جسمه. وبعد يومين، اصدر المفوض السامي قراراً ثانياً يتضمن الغاء المراقبة الفرنسية التي كانت موضوعة على السادة فارس الخوري وحسني البرازي ولطفي الحفار وسعد الله الجابري وبدر الدين واديب الصفدي، ثم ألغى المجلس العدلي الاستثنائي الذي أسس في ايلول سنة ١٩٢٥ واحيلت الدعاوى التي كانت لديه الى القضاء الاهلي.

لا أستطيع الجزم بأن المقصود من الاستثناءات الواردة في قرار العفو العام السالف الذكر هو ضمان نجاح الشيخ تاج الدين، رئيس الحكومة، في الانتخابات العتيدة ووقايته من مزاحيه الحائزين ثقة الشعب بما يقرب من الاجماع، لذلك أترك للقاريء ان يستنتج الحقيقة من منطق الحوادث التي سبقت الانتخابات والتي تلتها.

١٧١ ـ الكتلة الوطنية

بعد فشل المفاوضات مع رئيس الشعبة السياسية في المفوضية العليا، عاد الزعيمان الوطنيان، الاتاسي وهنانو، مع سائر اخوانهم من بيروت الى دمشق، حيث عقدوا مؤتمراً لتنظيم صفوفهم وانتخاب رئيس يمثلهم لدى سلطة الانتداب وفي مختلف المباحثات الوطنية. وبعد تبادل الآراء، اتفقوا على تسمية حزبهم «بالكتلة الوطنية»، تخلصاً مما توجبه الانظمة المتعلقة بالاحزاب

السياسية من عرض تقدمه للحكومة ومايتفرع عنه من اشرافها على مذاكراتهم واعمالهم. ثم انتقلوا الى انتخاب رئيس للكتلة، فانقسموا حول ذلك قسمين: قسماً جنوبياً مؤلفاً من ممثلي دمشق ومحافظات حمص وحماه وحوران وقسماً شمالياً يضم ممثلي حلب وشمالي سورية. فأجمع القسم الاول، وهو يضم الاكثرية، على انتخاب هاشم الاتاسي رئيساً للكتلة، حين كان القسم الثاني يرجح انتخاب ابراهيم هنانو. والفرق بين هذين الزعيمين، المتكافئين في عدة مزايا عالية، هو ان أولهما الاتاسي حسن الادارة لطيف المعشر طويل الأناة، يعتمد مشورة اخوانه في كل امر، كما ثبت ذلك في سابق رئاسته للمؤتمر السوري ومجلس الوزراء، بينما كان الثاني حازماً قوي الارادة متصلب الرأي بطلاً في ميادين النضال والكفاح في سبيل الاستقلال.

انضم الى الكتلة الوطنية معظم الوطنيين الذين اشتركوا في طلب الوحدة والاستقلال وفي مقاومة الانتداب بمختلف الطرق والاعمال وظل فريق آخر اميناً لحزب الشعب ورئيسه، الدكتور شهبندر، الذي لا يزال مقيماً في القاهرة. ومن هذا التاريخ (١٩٢٨)، عرف الأولون «بالوطنيين» أو «الكتلويين» والآخرون «بالشعبيين» أو «الشهبندريين» واخذت نقمة هؤلاء على الأولين تبرز رويداً رويداً، مما أفاد منه الشيخ تاج ورجال الانتداب معاً، كما يتضح من الابحاث المقبلة.

١٧٢ - دهاء الشيخ تاج

كان الشيخ تاج الدين يعمل في العهد الفيصلي مع زعماء الوطنيين المعارضين للانتداب الفرنسي وكوفيء من اجل ذلك بتعيينه مديراً للدائرة العلمية التي أحدثت لتكون مرجعاً للعلماء والمشايخ في الامور الدينية. ولما انفك عن هذه الوظيفة، باسنادها الى اكبر منه سناً واكثر علماً، باجماع علماء دمشق في عهد حكومة حقي العظم سنة ١٩٢٠، بعد بدء الانتداب[١]، عاد الى اخوانه الوطنيين المعارضين للانتداب، دون ان يقطع صلاته بموظفي البعثة الفرنسية، التي يرئسها مندوب المفوض السامي في دمشق. وبعد ثورة ١٩٢٥، تقوت

---

(١) فقرة ٤١ أعلاه.

صلاته مع اركان هذه البعثة وأخصهم الكابتن كوليه، رئيس استخباراتها، دون ان تؤثر هذه الصلات على مكانته من الوطنيين. فكان، حين اجتماعه معهم،بارز التعصب لوطنه وقوميته بينما تتجلى رغبته، حين اختلائه بأصدقائه الفرنسيين وموظفيهم، في التساهل توصلاً الى التعاون معهم في الحكم، شأن الكثيرين من السياسيين الذين عرفتهم هذه البلاد.

لم يخف دهاء الشيخ عن اخوانه الوطنيين، فقابلوه بالمثل، أي أنهم، رغم امتناعهم عن الاشتراك في الوزارة التي ألفها، أجازوا لفريق منهم ان يبادله العواطف بدون انقطاع، لأمر أظهرته نتيجة انتخابات الجمعية التأسيسية، وعلى رأس هذا الفريق، سعد الله الجابري وحسني البرازي وفوزي الغزي، فكانوا أدهى منه وأذكى في هذه المرحلة.

١٧٣ - التمهيد لانتخابات الجمعية التأسيسية

رأى الشيخ تاج، قبل كل شيء، ان يمهد السبيل لنجاحه في انتخابات الجمعية التأسيسية التي قد تهيء له الوصول الى مقام رئاسة الجمهورية. فبدأ عمله بتخصيص مبلغ كبير من خزينة الدولة لذلك الغرض تحت اسم «النفقات المستورة»، فكان حظ أكثر الصحفيين منه عظيماً. ثم عمد الى تصنيف الموظفين، لإقصاء أعدائه عن وظائفهم وإحلال أخصائه محلهم، وقرّب اليه كل من يساعده على ترويج مبتغاه، وفي طليعة هؤلاء واثق المؤيد، فقد عين مديراً عاماً للمصالح العقارية واملاك الدولة، وهي الوظيفة التي كان يشغلها قبل توليه الوزارة في حكومة الداماد. وكان المندوب وجميع رجال البعثة الفرنسية في دمشق يقرّون الشيخ تاج على كل مايرومه بشرط واحد هو ان لاتمتد يده الى أخصائهم من الموظفين السوريين والى اللبنانيين المنتدبين للعمل في دوائر البعثة. لذلك أطلقوا يده في انفاق مايتطلبه أمر نجاحه في الانتخابات من أموال، فوق ماكان لديه من مخصصات النفقات المستورة، فتمكن بواسطتها من استخدام معظم الصحف وتسخير ضمائر الكثيرين ممن أطلق عليهم لقب «المرتزقة»، سواء أكانوا في الاصل من انصاره او من سائر الاحزاب

الوطنية، ولم يخل الامر في هذه المناسبة من افراد أكلوا الطعم وظلوا على عقيدتهم.

بعد ان ارتكب الشيخ تاج واعوانه، من سوريين وفرنسيين، كل فرية في ملاك الدوائر الحكومية في العاصمة، لم يخجلوا من التجاوز على القضاء السوري النزيه، كما يتضح من البحث التالي.

١٧٤ - انتهاك حرمة القضاء

حين ظهر، في بدء معاملات الانتخابات النيابية، بين أسماء المرشحين للنيابة اسم القاضي الكبير والي ولاية حلب السابق، مصطفى برمده، توقع له جميع عارفيه، وهم كثُر، النجاح في الانتخابات وفي الوصول بعدها الى رئاسة الجمهورية التي كانت هدف آمال الشيخ تاج الدين، رئيس الحكومة، فأشار اليه صحبه، من فرنسيين وسوريين، وعلى رأسهم المندوب ديلوج ومعاونه فيبر وتراجمتها اللبنانيون، بأن يتخلص من شبح رئيس الدولة السابق، الداماد، المستهوي أفئدة الشعب، وما هذا الشبح في نظرهم سوى وزير العدل في متواصل وزاراته الثلاث، الرئيس الاول لمحكمة التمييز العليا، فيقيله ويعين مكانه الاستاذ برمده، فيصطاد عصفورين برمية واحدة، حسب تعبيرهم. فنزل عند رأيهم وقبل ان يبوح به سافر الى حلب لتفقد حالتها الادارية ظاهراً وكسب ما أمكنه من الانصار، وفي مقدمتهم الاستاذ برمده، في حقيقة الحال. فوفق الى مراده وفور عودته الى دمشق، أعد المرسوم باحلال برمده محل الحكيم في الرئاسة الاولى لمحكمة التمييز العليا وأحرز في الحال موافقة المفوض السامي عليه.

ولما رأى الشيخ تاج والفرنسيون الكثير من سوء التأثير الذي احدثه انتهاك حرمة القضاء، باقصاء اكبر رجاله بدون أدنى موجب شرعي، لجؤوا الى تعميم الخطأ، فألفوا لجنة تصنيف من قضاة الاستئناف في دمشق وحلب، فقرر هؤلاء اخراج جميع مستشاري محكمة التمييز من مناصبهم واحلوا انفسهم في محلاتهم، فأقرهم رئيس الحكومة على عملهم ووافقه المفوض السامي بونسو، عملاً بنصيحة مندوبيه في دمشق، فكان هذا العمل الذي ظنوه مخففاً لوطأة الخطأ

الاول ضغثاً على ابالة، حتى ان القضاة الفرنسيين لم يستطيعوا كتم نفرتهم واشمئزازهم من هتك حرمة القضاء الى هذه الدرجة وصرحوا، دفاعاً عن شرف بلادهم بقولهم: «ان القضاء في فرنسا سليم من مثل هذا الشذوذ المخجل».

كانت القاعدة التي سارت عليها المفوضية العليا، لدى تلقيها مراسيم ومقررات الحكومة السورية بواسطة مندوب المفوض السامي في دمشق، مهما عظم او صغر مضمونها، هي ان تحال تلك الاوراق الى الدوائر المختصة لدرسها اولاً ثم تعرض على المفوض السامي لتصديقها او لردها، مما يستغرق مدة اسبوعين في اقل تقدير. لذلك، استغرب جميع الناس، ولا سيما الطبقات الراقية، تصديق اقصاء الرئيس الاول في محكمة التمييز العليا عن منصبه بسرعة البرق، اذ حمله رئيس شعبة الاستخبارات، الكومندان كوليه، الى المفوض السامي، فوقعه فوراً، فصح في ذلك القول المأثور: «الغرض مرض يعمي ويصم».

ان معظم القضاة والمحامين والعقلاء السوريين لم يخفوا استياءهم من حرمان المحكمة العليا من خيرة رجال القانون، العلماء النزهاء، امثال الشيخ سليمان جوخدار والشيخ مسعود الكواكبي وعلي العياد، ليحل محلهم قضاة مشكوك بنزاهتهم ومقدرتهم العلمية وقد قلق رئيس الحكومة من ذلك الاستياء المقترن بحرية الانتقاد، فاسرع الى تخفيف اثره، كما يظهر من البحث التالي.

١٧٥ - الاقرار بالخطأ

لقد اعترف رئيس الحكومة، الشيخ تاج الدين، بانتهاكه حرمة القضاء العدلي السوري على الوجه المفصل في البحث السابق، اعترافاً نقله اليّ الصديقان شاكر الحنبلي، وزير المعارف، وتوفيق شامية، وزير الاشغال العامة. فقد زاراني في منزلي بعد ايام من ذلك الحدث، موفدين من قبل رئيسهما، الشيخ المشار اليه، وكررا أمامي ما قاله لهما من انه لم يقصد باقصائي عن رئاسة محكمة التمييز العليا خيانة عهد الصداقة التي كانت بيننا، بل كان قصده مجرد اقصاء الاستاذ مصطفى برمده عن الانتخابات النيابية وعن مزاحمته له على رئاسة

الجمهورية، نظراً لما هو معروف عنه من مزايا العلم والنزاهة والوطنية والعداء للاجنبي والانتداب، تلك المزايا التي تضمن له النجاح في الانتخابات وتقضي على آمال الرئيس الشيخ، المتفقة مع اهداف رجال الانتداب. وطلب مني الوزيران الزائران، اختيار المنصب الاداري الذي اريده ليصدر الرئيس فوراً المرسوم المتضمن اسناده الي واكدا لي فوق ذلك عزم الرئيس الشيخ تاج الدين على اصلاح الخطأ حين تنتهي رئاسة الجمهورية اليه، واعادة العدل الى نصابه، وأضافا الى تأكيدهما هذا قولهما: «ان مما يسهل للرئيس تحقيق هذا الوعد والعزم هو ان الاستاذ برمده غير مرغوب فيه لدى رجال الانتداب نظراً لما رأوا فيه من العناد وتصلب الرأي حين كان والياً على حلب». فأجبت الزائرين الصديقين بالشكر على زيارتهما وعلى اعتذار سماحة الرئيس واضفت الى ذلك ان الاستاذ برمده خير من يملىء الفراغ في رئاسة محكمة التمييز.

كان الشيخ تاج الدين صادقاً في اعتذاره ولكنه لم يستطع ان يبرّ بوعده خشية إغضاب المندوب ومعاونيه ولفيف من أخصائه الناقمين على عهد الداماد المستقيل من رئاسة الدولة، ذلك العهد الذي اقترن بكامل النزاهة والاخلاص في ادارة الحكم والتوفيق بين الانتداب الفرنسي الموقت والوطنيين لتحقيق رغبة السوريين في الوحدة والاستقلال، خلافاً لخطة اولئك الناقمين، تلك الخطة التي ألحقت بمصلحة البلاد وسمعة الانتداب ضرراً غير يسير.

بعد انفصال الشيخ تاج الدين عن رئاسة الحكومة سنة ١٩٣١، كما سيأتي بيانه، صادفته عند غبطة البطريرك الكسندروس، فلما رآني داخلاً قام من محله وأقبل عليّ اقبال المحب الولهان وضمني الى صدره وأخذ يقبلني وأنا لا أبدي حراكاً، ثم أمسكني بيديه من ذراعيّ وصاح: «ألست مسيحياً، فلماذا لا تصفح عمن اعترف بخطئه؟ تعال لنتعاتب امام صاحب الغبطة».

وبعد ان جلسنا بالقرب من البطريرك، كرر الشيخ تاج الدين اعتذاره السابق واستعرض مقاومتي له في كل مناسبة اتيحت لي، سواء في مقابلتي كبار رجال الانتداب او في دعوتي السوريين الذين يعطفون على عهد الداماد ويتعاونون مع الوطنيين المعارضين في كل مظاهرة يقومون بها ضده. وبعد ان

انتهى من كلامه وهو يحدق بي، اعترفت بصحة كل ماذكره وأضفت الى اعترافي هذه العبارة: « اني حاربتك ونحن خصمان عدوان أما أنت فطعنتني حال قيام الصداقة بيننا » فاعترف الشيخ بصدق كلامي وقال: « عفا الله عما مضى » وقبلني وبارك صاحب الغبطة صداقتنا المجددة ولم يعترها بعد ذلك شائبة.

١٧٦ - انتخابات الجمعية التأسيسية

بدأت الانتخابات بحماس ونشاط من الاهلين لا مزيد عليها وظهر آنئذ قائمتان رئيسيتان: قائمة الوطنيين الاحرار وقائمة المعتدلين الموالين للانتداب. وكان اسم الشيخ تاج الدين، رئيس الحكومة، على رأس كل منهما، فاستغرب ذلك بسطاء العقول وفهم سره العقلاء. وظل الشيخ يحافظ على دهائه وهدوئه ويبذل من الجهود والنفقات ما يرضي كل فريق على حدة، وكان يتمنى في سره فشل الوطنيين وهؤلاء يعرفون سره ويتجاهلون امره، منتظرين سنوح الفرصة لتشهيره والانقضاض عليه.

كانت نتيجة الانتخابات فوز الوطنيين في العاصمة دمشق ومعظم البلاد السورية، مما أدهش المفوض السامي ورجاله وأوقع في نفوسهم الحيرة، فأوعزوا الى الرئيس، الشيخ تاج الدين، بتأخير دعوة الجمعية التأسيسية، ريثما يقر قرارهم على تدبير يعالجون به الموقف الذي لم يكن داخلاً في حسابهم حين عملوا بنصيحة اركان البعثة الفرنسية، وفي مقدمتهم مدير استخباراتها.

عاد المستشار السياسي للمفوضية العليا مفره واخوانه من رجال الانتداب الى مفاوضة زعماء الوطنيين على الأسس التي يبنى عليها الدستور، فكان الاولون يعملون لبقاء نفوذ الانتداب بينما ينشط الآخرون للتخلص من وطأته. ولما تم الاتفاق حسب الظاهر بين الفريقين، دعيت الجمعية التأسيسية، فاجتمعت في ٩ أيار ١٩٢٨ في دار الحكومة وانتخبت السيد هاشم الاتاسي رئيساً لها باجماع الآراء وفوزي الغزي وفتح الله اسيون نائبي رئيس. لقد لوحظ في بدء الاجتماع ان فريقاً من النواب، وهم في الغالب نواب الاقضية، هموا، بسابق العادة التي ألفوها، بالوقوف اجلالاً للمفوض السامي وحاشيته حين قدومهم، فأشار اليهم الزعيم ابراهيم هنانو بالجلوس قائلاً: « ان السيادة للأمة دون

سواها». فامتثلوا الاشارة وظهرت فوراً آثار الامتعاض على وجوه رجال الانتداب والشيخ تاج الدين ووزرائه معاً ولكنهم كظموا، على قدر الاستطاعة، غيظهم.

بعد استراحة قصيرة، اخذت الجمعية التأسيسية بتلاوة مواد الدستور الذي هيأته لجنتها المختصة ثم علق الاجتماع الى ١١ آب ١٩٢٨. وفي الساعة المعينة، افتتحت الجلسة بحضور المفوض السامي وصحبه ورئيس الحكومة ووزرائه وتليت البقية من مواد الدستور، ولدى التصويت عليه اجمالاً، أقرّته الجمعية بكامل مواده، وعددها ١١٥، بما فيها المواد الست التي كان رجال الانتداب ينتظرون طيها من الدستور، ولو بصورة موقتة، عملاً بسابق الاتفاق المزعوم، لعدم انسجامها مع نظام الانتداب.

ولما رأى المفوض السامي ان سابق محاولاته في هذا السبيل قد ذهبت سدى، ظهر على وجهه ويديه ورجليه علائم الغيظ والاسف من هذه المفاجأة ونهض من مكانه بامتعاض منسحباً من مجلس الجمعية دون القاء اية كلمة او اشارة، وتبعه صحبه الفرنسيون وتبعهم رئيس الحكومة الشيخ تاج غاضباً ومهرولاً وهو يقول: «لا عقل ولا تربية»، مشيعاً بالهزء والسخرية البارزين على وجوه النواب والمستمعين وفي ضحكاتهم الجهورية. وعلى اثر ذلك، لم يكن بد من اعلان رئيس الجمعية التأسيسية ختام الجلسة، على ان تستأنف في الغد.

١٧٧ ـ موجز ما تضمنه الدستور السوري

حوى الدستور الذي اعدته لجنة من النواب وأقرته الجمعية التأسيسية مئة وخمس عشرة مادة، ومجملها يتفق ودساتير معظم الدول الاوربية الديموقراطية. لذلك، اكتفي في هذا البحث بذكر مضمون بعض المواد ذات العلاقة بالوضع الراهن في سورية وهي كما يلي:

المادة ١ ـ ان سورية دولة مستقلة ذات سيادة.

المادة ٢ ـ ان البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية هي وحدة سياسية لا تتجزأ ولا عبرة بكل تجزئة طرأت عليها بعد نهاية الحرب العالمية.

المادة ٣ ـ سورية جمهورية نيابية دين رئيسها الاسلام وعاصمتها مدينة دمشق.

المادة ٢٩ - السلطة التشريعية منوطة بمجلس النواب.

المادة ٣٥ - يؤلف مجلس النواب من اعضاء منتخبين.

المادة ٣٦ - لكل سوري اتم العشرين من عمره ولم يكن ساقطاً في الحقوق المدنية، ان يكون ناخباً.

المادة ٦٨ - ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري في مجلس النواب وبأكثرية اعضائه المطلقة ويكتفى بالاكثرية النسبية في دورة الاقتراع الثالثة وتدوم مدة رئاسته خمس سنوات ولا تجوز اعادة انتخابه ثانية الا بعد مرور خمس سنوات على انقضاء رئاسته الاولى.

المادة ٧٣ - لرئيس الجمهورية حق اصدار العفو الخاص اما العفو العام فلا يمنح الا بقانون.

المادة ٧٤ - يعقد رئيس الجمهورية المعاهدات. اما ما تعلق منها بسلامة الدولة وماليتها وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها عند انتهاء كل سنة، فلا تكون نافذة الا بعد ان يقرها المجلس النيابي.

المادة ٧٥ - يختار رئيس الجمهورية رئيس الوزارة ويعين الوزراء بناء على اقتراح رئيسهم ويعين الممثلين خارج البلاد ويقبل الممثلين الاجانب الخ...

المادة ٩٠ - الوزارة مسؤولة بالتضامن امام مجلس النواب فيما يختص بالسياسة وكل وزير مسؤول على الانفراد فيما ينحصر بوزارته.

المادة ١١٠ - يوضع قانون خاص بتنظيم الجيش الذي سيؤلف.

المادة ١٢٢ - لرئيس الجمهورية ان يعلن، بناء على اقتراح الوزارة، الاحكام العرفية في الاماكن التي تحدث فيها اضطرابات ويجب اعلام المجلس النيابي فور اعلانها واذا لم يكن المجلس مجتمعاً فيدعى على وجه السرعة.

اما المواد الست التي لم ترق للمفوض السامي ورجاله فهي المواد ٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ١١٠ و ١٢٢ المذكور نصها في هذا البحث.

١٧٨ - تعطيل الجمعية التأسيسية وذيوله

بعد الفشل الذي مني به المفوض السامي ورجاله، فشلاً مقروناً بالسخرية العلنية، أصدر، فور خروجه من مجلس الجمعية التأسيسية الى مقره، قراراً

بتأجيل انعقادها لمدة ثلاثة اشهر، آملاً ان يصل خلالها الى اتفاق حول المواد الست من الدستور التي تناقض مبدأ الانتداب. وقد تكرر هذا التأجيل وتكررت المفاوضات بينه وبين اركان الجمعية التأسيسية دون جدوى، لان كل فريق من الفريقين ظل مصراً على رأيه رغم اعلان الوطنيين، بلسان الرئيس الاتاسي، قبولهم عقد معاهدة مع فرنسا لاتقل شأناً عن معاهدة العراق مع بريطانيا.

ولما افتتحت الجمعية التأسيسية جلستها في الخامس من شباط ١٩٢٩، فاجأها رئيس الشعبة السياسية في المفوضية العليا، السيد مفرا، وتلا على مسمع النواب مذكرة المفوض السامي المتضمنة طي المواد الست من الدستور لمناهضتها للانتداب. حينئذ، انبرى خطباء النواب الوطنيين يلقون الخطب الحماسية التي انتهت باتخاذ الجمعية قرارها التاريخي بالاصرار على بقاء هذه المواد الست في صلب الدستور. فقابل مفرا هذا القرار باعلان قرار المفوض السامي بتعطيل الجمعية التأسيسية الى أجل غير مسمى.

وما أن أتم ممثل المفوض السامي مفرا كلمته هذه، حتى هاج النواب وماجوا محتجين على هذه البادرة، فاسرع السياسي مفرا لتسكين هياجهم المنبعث عن عواطفهم الوطنية المتأججة في صدورهم، مستعملاً الاسلوب اللطيف الناعم. ولكنهم اعرضوا عن سماع حديثه وتوجهوا تواً الى منزل احدهم، النائب فخري البارودي، حيث اقسموا اليمين على ثباتهم على ابقاء المواد الست في صلب الدستور، مهما كلف الامر.

وفي هذه الفترة من الزمن، ظهر في دمشق صورة اعلان اصدره سلطان باشا الاطرش، قائد الثورة العام بعد اجتماعه مع اخوانه الوطنيين الذين لم يشملهم العفو السابق ذكره، (الفقرة ١٧٠)، يتضمن حث الأمة السورية على التمسك بوحدتها واستقلالها ودستورها.

بعد صدور القرار بتعطيل الجمعية التأسيسية، اضطرب الجو السياسي في سورية وتعددت اجتماعات الزعماء الوطنيين في كل من العاصمة دمشق وحلب وعدة محافظات وبعثوا الى جمعية الامم باحتجاجهم على تصرف سلطة

الانتداب . وفي الحادي عشر من شباط ١٩٢٩ ، قامت في مدينة حلب تظاهرات اشترك فيها طلبة المدارس وجميع افراد الاحزاب الوطنية وتوجهوا الى منزل الزعيم ابراهيم هنانو ، هاتفين بحياته وباستقلال سورية . فأطل عليهم الزعيم من شرفة البيت وخطب فيهم شاكراً لهم صدق عواطفهم الوطنية وحثهم بالعودة الى مدارسهم واعمالهم واوصاهم بالتزام الهدوء والسكينة .

ومع هذه التوصية من الزعيم الكبير هنانو ، لم تنته التظاهرات الا بعد تدخل رجال الشرطة والامن العام واعتقال خمسة عشر نفراً من المتظاهرين بغية التحقيق معهم .

دام الاضطراب في المدن السورية حتى ١٤ أيار ١٩٣٠ ، حين نشر بأمر المفوض السامي الدستور الذي اقرته الجمعية التأسيسية بمواده المئة والخمس عشرة مضافا اليها المادة ١١٦ وهذا نصها :

« لا يجوز ان تعارض نصوص هذا الدستور التعهدات التي قطعتها فرنسا على نفسها فيما يختص بسورية وجمعية الامم والعلاقة الخارجية والمحافظة على النظام والامن والدفاع عن البلاد الا وفق شروط تحدد باتفاق يعقد بين الحكومتين فرنسا وسورية . وعليه ان نصوص هذا الدستور التي قد تكون ذات علاقة بتلك التعهدات لا يناقش فيها ولا تنشر الا تنفيذاً لذلك الاتفاق كما ان القرارات ذات الصفة التشريعية والتنظيمية التي اتخذها المفوض السامي لا تعدل الا باتفاق الحكومتين المشار اليهما » .

رأى النواب الوطنيون في هذه المادة نقضاً صريحاً لاستقلال سورية وتقييداً للدستور ، فردوها باباء مشاركتهم في ردها البلاد السورية وعادت الى نضالها في سبيل استقلالها ورفع نير الانتداب عنها . وقد برز هذا النضال في التظاهرات الشعبية المتعددة وتفاقم امرها ، مما اوجب تدخل قوات الامن لقمعها ، سواء في دمشق او في حلب وغيرهما من المدن السورية .

١٧٩ - موقف رئيس الحكومة من الأزمات القائمة

استغل رئيس الحكومة ، الشيخ تاج الدين ، موقف الوطنيين المعادي للانتداب استغلالاً دل على ذكائه ودهائه وحرصه على البقاء في الحكم وتتبعه

مختلف الطرق التي توصله الى اهدافه. فكان، من جهة، يتجاهل التهم والنعوت التي يوجهها اليه الوطنيون ويمالىء، من جهة ثانية، رجال الانتداب، حتى جعلهم يشعرون بانهم ينعمون في عهده بأكثر مما كانوا يأملون، فاحرز كامل ثقتهم فاطلقوا يده في اسناد الوظائف الى اربابها وفي الانفاق على المشاريع العمرانية، فتم في عهده من الابنية الحكومية مالم يتم مثل جزء منه في عهود جميع الحكومات التي سبقته، فمن بناية دار الصحة والاسعاف العام الى بناية المعهد الطبي ومدرسة التجهيز وغيرها في العاصمة دمشق الى سائر الابنية الحكومية في حلب وسائر المحافظات ولم يدخر لنفسه شيئاً مما تناوله من الخزينة من مال كثير، بانم نفقات ظاهرة او مستورة، بل كان ينفقه للدعاية وغيرها بواسطة الصحف ووكالات الانباء وإشباع نهم الملتفين حوله والمؤيدين له، من سوريين وغيرهم.

عمد في بدء عهده الى توظيف المنتمين الى الزعماء الوطنيين بصلة، آملاً بالافادة من اخبارهم، ولكن هيهات ما أمل. ولما انقطعت صلاته بالوطنيين، اضطر للارتماء بين رجال البعثة الفرنسية، ففقد بذلك الكثير من منزلته الشعبية السابقة وخسر عقب ذلك اعتبار رجال الانتداب.

أبناء الست وأبناء الجارية

ان هذه السياسة التي اتبعها رئيس الحكومة، الشيخ تاج، والتي يعترف بصحتها الجميع، من موالين له ومعارضين، قد تعرضت اخيراً الى استثناء رجال الانتداب من الطعن بشخصيتهم وباعمالهم في الصحافة والمنشورات. فاذا تعلق الطعن بقرار او معاملة صادرين بعد الاتفاق عليها بين رئيس الحكومة ومندوب المفوض السامي او بين الوزير ومستشاره، وجب حصر الطعن بالمسؤول السوري دون ان يتناول الاجنبي بذكر، والا اقيمت الدعوى على الصحفي والناشر لدى المحاكم.

ومع وجود هذا الاستثناء الذي قبلته الحكومة، فقد حمد الناس، والمعارضون منهم بصورة خاصة، الله سبحانه وتعالى على بقاء حرية الشعب في انتقاد حكومته، باعتبار نقد الحكومة الصريح يعني ضمناً نقد رجال الانتداب

الذين يولونها ثقتهم ويوافقونها على ماتتخذه من قرارات وتقوم به من اجراءات. لذلك، كان معظم السوريين يذكرون بالشكر والثناء على سلطة الانتداب، عدم تعرضها لحرية ابداء الرأي في الصحافة وغيرها، فبينما كانت الخطب في الصحف والمحافل الموالية للحكومة تكيل المديح لها جزافاً، كانت خطب المعارضين في حفلاتهم وفي صحفهم، ولا سيما صحيفة «القبس»، لسان حال الحزب الوطني والكتلة الوطنية، تهاجم الحكومة القائمة بعنف شديد، دون ان تتعرض لأية ملاحقة قانونية او ادارية الا إذا تضمنت حوادث معينة تشكل جريمة يعاقب عليها قانوناً، كما يرد في البحث التالي.

١٨٠ - بين الحكومة والشيخ راغب العثماني

كان الشيخ راغب العثماني، من كبار رجال النهضة العلمية والوطنية ومن خيرة القضاة الشرعيين في الحكومة العربية، قد حصل، في بدء عهد حكومة الشيخ تاج الدين، على امتياز اصدار جريدة «الاستقلال»، ينشر فيها افكاره التقدمية وغيرته على مصلحة وطنه دون ان ينتسب لحزب معين. وفي منتصف عهد هذه الحكومة، انتقدها انتقاداً مرّاً عززه بسرد حوادث معينة هاج لهولها رئيس الحكومة، فعطل جريدته فوراً وساقه الى القضاء. فصدرت بحقه مذكرة توقيف ولكنه تمكن من الفرار الى بيروت بمساعدة اصدقائه الكثر الذين يكنون له المحبة والتقدير، فحكم عليه غيابياً بالحبس ستة اشهر. ولما اعترض على الحكم وقد زال أثر مذكرة التوقيف، عزز اعتراضه بالحجج التي تثبت صحة مانشره من تبذير في اموال الدولة وإثراء غير مشروع بسابق نفوذ الوظيفة، ومن جملة هذه الحجج:

١ - ان الجرارات الزراعية الحديثة (تراكتورات) المستوردة من اوربا لمصلحة الزراعة العامة، استخدمها الوزير في حراثة اراضيه الخاصة وقد تعطلت احداها ولا تزال في ارض الوزير لعدم معرفة وجه اصلاحها ونقلها الى مستودع الوزارة.

٢ - المعروف عن رئيس الحكومة انه فقير مثقل بالديون البالغة آلاف الليرات الذهبية لاشخاص معروفين (وقد ذكرت اسماءهم)، ومنهم اصحاب

مصارف، ولم يمض على اعتلائه كرسي رئاسة الحكومة بضعة اشهر حتى وفاها بتمامها الى اصحابها.

٣ - ان سيارات الوزراء تستخدم في ما يخرج عن شؤون الادارة، مما أدى الى الاسراف في مال الدولة وبالتالي الى تهريب كميات كبيرة من البنزين بواسطة تجار معينين.

وطلب العثماني في اعتراضه رد رئيس المحكمة من القضاء في الدعوى، لكونه صهر رئيس الوزارة، فرد طلبه فوراً. ثم طلب استماع الشهود والاطلاع على قيود المصارف ودفاتر التجار لتظهر الحقيقة ناصعة، فلم تنظر المحكمة في طلبه وحكمت عليه كالسابق.

هذه هي اول مرة في تاريخ القضاء السوري النزيه يتغلب فيها نفوذ الحكومة على العدل والقانون. ولكن المرجع القضائي الاعلى فسخ الحكم المذكور واعلن براءة العثماني.

كان في طليعة المحامين الذين تبرعوا للدفاع عن الشيخ راغب العثماني، الاستاذ فؤاد القضماني، الذي أصبح فيما بعد نقيب المحامين. وجاء من بيروت خصيصاً لترؤس امر الدفاع المحامي اللامع والخطيب البارع الاستاذ فيليكس فارس، وقد انتشر دفاعه المطول مطبوعاً بين الاهلين على اختلاف نزعاتهم.

ظل الشيخ العثماني، رغم كل ضغط وتضييق تعرض لهما، ثابتاً على مبدئه الوطني الصريح، مناضلاً عن حقوق بلاده وقوم اعتقاده، مقيماً على عدائه لرئيس الحكومة. فلما انفصل هذا عن مقامه العالي سنة ١٩٣١، تطوع اصدقاؤه سعياً لدى العثماني للتوفيق بينهما وتمكنوا من جمعهما في منزل احدهم، حيث انتهى الخصام وحل محله مودة صادقة تمت وتقوت على مختلف الظروف ومرور الايام.

١٨١ - اغتيال الوطني البارز فوزي الغزي

حين كان الوطنيون يناضلون في سبيل استقلال بلادهم ووحدتها والدستور الذي وضعوه لها ويحتجون على موقف الحكومة السورية وحماتها رجال الانتداب، ذلك الموقف المعارض للاماني الوطنية، فوجئت البلاد بنكبة اليمة

جداً وهي وفاة الوطني الحر المناضل والاديب العالم الاستاذ فوزي الغزي، اغتيالاً بالتسميم لاسباب عائلية بحتة ليس لها ادنى علاقة بالسياسة سوى وقفه نفسه على خدمة وطنه واهماله امر بيته الخاص، على مايقوله اهله. وقد اكتشفت الحكومة الجريمة والقي القبض على المجرمين الا واحداً منهم تمكن من الفرار الى خارج سورية.

كانت النكبة شديدة الوقع على الوطنيين وجميع عارفي المزايا العالية التي كان يتمتع بها الاستاذ الغزي، وفي مقدمة هؤلاء زملاؤه الاساتذة في معهد الحقوق وفي المحاماة والطلبة وكل الشباب الراقي. ومما زاد في ألم النكبة، وقوع الاغتيال اثر مؤامرة عائلية ولاسباب داخلية وبأيدي اقرب الناس الى الفقيد الغالي، دون ان يبقى مجالٌ لالقاء أية تبعة في هذا الصدد على الحكومة القائمة او على الانتداب.

ان الواقف على اسرار الحياة الاجتماعية، من اهل الانصاف والعمل والتفكير السليم، يعتقد ان انصراف الفقيد الى خدمة وطنه وابنائه انصرافاً كلياً لم يبق معه فرصة للاهتمام بشؤون العائلة كان من الاسباب الرئيسية التي أودت بحياته الغالية، فهو اذاً شهيد الوطنية التي وقف نفسه وحياته لاجلها دون غيرها.

١٨٢ ـ انتهاء أجل حكومة الشيخ تاج

أظهر رئيس الحكومة، الشيخ تاج الدين، صبراً ومتانة في الحكم قلّ وجودهما في غيره من الرؤساء وظل محافظاً على هدوئه ووقاره بين هجمات المعارضين الوطنيين والتبدل البادي في ثقة رجال الانتداب به، ولاسيما حين رأى صديقه الحميم السيد ديلوج، مندوب المفوض السامي في دمشق، يقصى عن مركزه ويوعز اليه بمغادرة البلاد، بعد الفشل المريع الذي ألحقه ومعاونوه بتجارب المفوضية العليا، المستندة الى ماقدموه اليها من اخبار وآراء ظهر بطلانها.

واخيراً، نفد صبر المفوض السامي بونسو على مايراه ويقرأه من تظاهرات وانتقادات واحتجاجات استمرت عدة سنوات، فاصدر في ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٣١ قراراً بانهاء حكومة الشيخ تاج الدين التي تربعت على الحكم زهاء

اربع سنوات، رغم وصفها بالحكومة الموقتة. وقد تضمن قرار المفوض السامي اسناد مهام الحكومة الى المندوب الجديد، مسيو سالومياك Salomiac - وكان قبل ذلك مندوباً في بيروت - وقد تم تأليفها على الوجه الموضح في مطلع ابحاث الفصل التالي.

١٨٣ - أبرز صفات الشيخ تاج

كانت صفتا الاقدام والجرأة من ابرز صفات الشيخ تاج الدين. وقد بدا اقدامه على خوض معترك السياسة في مختلف الظروف، منذ اتصل بجمال باشا، القائد العام في سورية ابان الحرب العالمية الاولى، واشترك آنئذٍ في تحرير جريدة «الشرق». واستفاد من المنزلة السامية التي كان يتمتع بها والده، الجزيل الاحترام، بين العلماء ورجال الدين وجميع الناس، فعين الشيخ تاج في العهد الفيصلي رئيساً لجمعية العلماء، وجلهم اكبر منه سناً واوفر علماً. ثم برز في عهد الانتداب، حين عمل زمناً غير يسير في صفوف الوطنيين، ثم في حقل التفاهم مع الفرنسيين، بدلالة صديقه الكابتن كوليه، رئيس استخبارات المندوبية الفرنسية بدمشق، ولم يتجاهل احد براعة الشيخ تاج في بدء توليه الحكم حين وضع اسمه في قائمتين متضادتين اثناء الانتخابات النيابية، قائمة الوطنيين المتطرفين، حسب تعبير ذلك العهد، وقائمة المعتدلين الموالين للانتداب، مما هيأ له الفوز في الانتخابات، دون ان يقوم اي اعتراض على حسن سيرها.

لم يدخر الشيخ تاج لنفسه، مالاً بل انفق جميع ما قبضه من الخزينة من اموال ونفقات مستورة، غير راتبه طبعاً، في سبيل العمران المحلي والمجد والدعاية. لم يستسلم لاحد من اخوانه ووزرائه لانه كان أحدَّهم ذكاءً وافضلهم تفكيراً واقواهم جرأةً واقداماً، وان اقلّهم علماً وثقافة.

وبجمل القول، كان الشيخ تاج، في الناحية السياسية، بمفرده حزباً من اقوى الاحزاب الوطنية، لم يجبن امام المعارضة القائمة في وجهه، بل كان يظهر من الضعف قوة حتى آخر لحظة من حكمه، فغادره وفي نفسه وجميع مظاهره كل الأمل بالعودة اليه عند سنوح الفرصة.

١٨٤ ـ التعليق على موقف كل من المفوض السامي ورئيس الحكومة الشيخ تاج والنواب الوطنيين

١ ـ اصدر المفوض السامي عقب تعيينه الشيخ تاج الدين رئيساً للحكومة عفواً نعت بكونه عاماً وقد استثني منه كبار زعماء الحركة الوطنية وقادتها، مما أثار حفيظة الاهلين ضد الانتداب ورئيس الحكومة معاً.

٢ ـ شاع بالتواتر وبما يشبه الاجماع انه وضع تحت تصرف رئيس الحكومة، بعد تلسمه الحكم، مايقرب من اربعة ملايين من الفرنكات باسم نفقات مستورة تصرف في سبيل الانتخابات بغية فوز الموالين للانتداب، فكانت النتيجة فوز الوطنيين طلاب الوحدة والاستقلال.

٣ ـ مما لا شك فيه ان اقدام المفوض السامي ورجاله على مفاوضة زعماء المعارضة الوطنيين مباشرةً، دون توسط الحكومة القائمة واشتراكها، لما زاد في نفوذهم القوي بطبيعة ما بني عليه من المطالبة بتحقيق الميثاق القومي، من حرية واستقلال تام ناجز. ولكن أما كان الافضل ان تجري هذه المفاوضات بواسطة حكومة حائزة ثقة الطرفين المتفاوضين او بعلم منها في اقل تقدير؟

٤ ـ حين قام المفوض السامي بزيارة مدينة حلب، اسرع لاستقباله في المحطة عدد كبير من وجهاء المدينة، يتقدمهم العلماء ورؤساء الدين، فلم يروا منه ما تعودوا من لطف والتفات تميز بها ممثلو فرنسا. اما الزعيم الوطني ابراهيم هنانو، الذي بقي في منزله يحيط به اصدقاؤه الكثر، فقد زاره المستشار السياسي مفرا متفقداً غالي صحته باسم المفوض السامي، فلما رأى ذلك بعض الموالين للانتداب، ساروا اثناء الانتخابات تحت علم هنانو، ولما عاتبهم على ذلك احد رجال الانتداب اجابوه مرددين قول الشاعر العربي:

« لا تنه عن خلق وتأتي مثله ».

٥ ـ بعد ان فشل الشيخ تاج ورجال الانتداب في انجاح مؤيديهم في انتخابات الجمعية التأسيسية، ظن بونسو ومستشاره السياسي مفرا انهما سيستطيعان اقناع رجال الكتلة الوطنية في تبني الصيغة التي تقبلها السلطة المنتدبة

للدستور العتيد وأجلا لذلك انعقاد الجمعية التأسيسية، وقد توهما بتوفقهما في التوصل الى الاتفاق الذي ينشدانه. وما أن انعقدت الجمعية التأسيسية حتى تجلى ما ساورهم من وهم وسوء تقدير في الحوادث التالية.

أ - دخل النواب المؤسسون دار الحكومة لعقد اول اجتماع لهم بين هتافات الشعب وتظاهراته الحماسية. ولما دخلوا بهو الاجتماع، المزين بالعلم السوري الى جانب العلم الفرنسي، تقدم احدهم، وهو الوطني الجريء فخري البارودي، المعروف بظرفه ونكاته، فأخذ العلم الفرنسي والقاه خارجاً.

ب - بعد تلاوة خطاب المفوض السامي وترجمته الى العربية، في بدء افتتاح جلسة الجمعية التأسيسية، وقد جاء فيه عبارة «الدولة المنتدبة وسورية»، وقف النائب الوطني الاديب محتجا على عبارة «الدولة المنتدبة» وطلب تصحيحها بكلمة «فرنسا» لان الانتداب في نظره لم يكن موجودا، فصفق له رفقاؤه.

جـ - جرت العادة، في سورية كما في لبنان، ان يحضر مندوب الدولة المنتدبة مذكرات المجلس النيابي، ولكن اعضاء المجلس التأسيسي رفضوا الاشارة الى حضور المندوب، فكان لهم ما أرادوه وظل المندوب كسائر المستمعين.

د - من يتصفح محاضر جلسات المجلس التأسيسي ويطالع مذكراته، التي نشرتها الصحف في حينها، يتجلى امامه سلطان النواب الوطنيين وتفوقهم على زملائهم الموالين للانتداب، ولما وقف احد هؤلاء طالبا ان يلتمس المجلس من المفوض السامي اصدار العفو عن باقي المبعدين عن بلادهم السورية، اعترضه النائب الوطني المشهور بجرأته قائلا: «ان هذا المجلس لايلتمس بل يقرر وينفذ».

٦ - ان سقوط هيئة الحكومة في اواخر عهدها ادى الى ظهور عصابات في شمالي سورية بالاضافة الى الشعب الداخلي القائم بتأثير المعارضة، فكان امر انهاء عهد حكومة الشيخ تاج امراً لا بد منه. ولكن اما كان الافضل ان تدعى الحكومة الى الاستقالة بدلا من الاقالة بانهاء عهدها؟

الفصل السادس

حكومة سالومياك

١٨٥ - تأليف الحكومة الموقتة

لما انهى المفوض السامي مهمة الشيخ تاج الدين وحكومته في ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٣١، عهد الى المندوب سالومياك بأن يرئس حكومة موقته مؤلفة من بديع المؤيد وزيراً للداخلية وتوفيق شامية لوزارة المالية وتوفيق الحياني لامانة السر العامة، مع الاحتفاظ بمديري المصالح في مراكزهم لضمان حسن سير الشؤون الادارية على ان يعود البت فيها الى رئيس الحكومة الموقتة وبدهي ان يبقى للمستشارين دورهم الهام في المصالح الموكول امرها اليهم.

سارت هذه الحكومة سيرها الطبيعي دون ان يبقى مجالا لشكوى من ارباب المصالح، نظراً لما عرف عن القائمين بها من واسع الخبرة والمعرفة ولاهتمام الرئيس سالومياك بضمان العدل والسرعة في المعاملات. اما من الناحية السياسية، فانصب سعي سالوميك، بالاشتراك مع معتمده الخاص الكابتن شوفين، مدير استخبارات البعثة الفرنسية في دمشق، على اجراء انتخابات نيابية تقوم في نتيجتها حكومة وطنية تتعاون باخلاص مع رجال الانتداب.

١٨٦ - بين بركات والركابي

زارني ذات يوم مدير استخبارات البعثة الفرنسية الجديد الكابتن شوفين، وهو رجل لطيف وعالي التهذيب، وأتى اثناء الحديث على اعجابه بالمزايا العالية المتوفرة في الشيخ الجليل رضا باشا الركابي، وفي مقدمتها الاخلاص لوطنه والنزاهة في ماضي حياته السياسية والادارية والحزم في العمل والصراحة في القول، فوافقته على صحة قوله، ثم سألني قائلاً: « هل يتعاون هذا الشيخ مع صبحي بك بركات في حكومة واحدة؟ » فأجبته: « اذا امكن ذلك، سعدت الأمة السورية بحكمة الشيوخ وعزم الشباب ». فقال محدثي: « ولكن المساعي التي بذلت في هذا السبيل ذهبت ادراج الرياح، فهل تستطيع، بصفتك صديقاً لكل منهما، ان توفق بينهما في هذا الشأن، فتقدم لبلدك أجلّ الخدمة، لاننا

عازمون عزماً اكيداً على اعطاء سورية حقها في الاستقلال بموجب معاهدة صداقة نعقدها مع عقلاء مخلصين من امثالها ».

بعد ان انتهى محدثي الى هذا الطلب، لم يسعني سوى الوعد باني سأسعى لتحقيقه. وقد قمت بعد ذلك بما يترتب عليّ من مقابلة كل من الكبيرين المشار اليهما على حدة، فتبين لي صحة ما قاله الكابتن شوفين، وقد اكد لي صبحي بركات ان رغبته في رئاسة الدولة هي لمجرد سبق قيامه بها، مردداً اعجابه بمزايا الشيخ الركابي الذي اوضح لي بدوره انه يرجح انتظار الانتخابات النيابية ليمكن بعدها التوفيق بين المخلصين من الفائزين. وعليه ابلغت الكابتن فشل المسعى ونصحته بالاسراع في اجراء الانتخابات النيابية واعتماد نتيجتها، مما يؤمن الاستقرار والاطمئنان.

١٨٧ - المجلس الاستشاري الاعلى

في مطلع كانون الاول ١٩٣١، اصدر المفوض السامي قراراً باحداث مجلس استشاري اعلى، مهمته ابداء الرأي للمفوض السامي في الاحوال الحاضرة وماتتطلبه من تدابير لضمان الاستقرار في سورية. ويتألف هذا المجلس من الذين سبق لهم القيام برئاسة الدولة ورئاسة المجلس التمثيلي منذ بدء الانتداب ومن رئيس محكمة التمييز (النقض) وعميد الجامعة ورؤساء الغرف التجارية في كل من دمشق وحلب. وفي اليوم السابع من الشهر المذكور، افتتح المجلس الاستشاري الاعلى برئاسة المفوض السامي الذي ألقى على الفور خطاباً جاء فيه: « ان الحل الدائم لما هو قائم بين فرنسا وسورية من اختلاف في وجهات النظر انما يتم بعد اجراء انتخابات نيابية في سورية تبدأ في العشرين من الشهر الجاري وتنتهي في ٥ كانون الثاني ١٩٣٢ فيقوم في اثرها ممثلو الأمة الشرعيون بالمفاوضات مع المفوض السامي توصلاً لعقد معاهدة بين الدولتين فرنسا وسورية ».

وافق اعضاء المجلس على ما جاء في خطاب المفوض السامي بدون أي تردد أو نقاش، غير ان احدهم، الداماد أحمد نامي، رئيس الدولة سابقاً، سأل عن هاشم الاتاسي رئيس الجمعية التأسيسية ورئيس الكتلة الوطنية القائمة مقام

الحزب الوطني وعن سبب تغيبه عن حضور الجلسة، فأجابه امين سرها، بعبارة مقتصرة، على ان الدعوة ستوجه اليه لحضور الجلسات القادمة - ولكن هذه الجلسة القائمة كانت الاولى والاخيرة للمجلس الاستشاري.

اغتبط الحزب الوطني وانصاره وجميع الاحرار للكلمة الطيبة التي بادر بها الداماد أحمد نامي، المجلس الاستشاري واشارت اليها الصحف الوطنية بعاطر الثناء وتساءلت عن سبب اهمال دعوة رئيس الجمعية التأسيسية دون ان يرد أدنى جواب او تعليق على ذلك. وبعد تلك الجلسة، ساد الحديث لدى الفئة الراقية والاوساط الشعبية في العاصمة وسائر المدن السورية عن السياسة التي يجب اتباعها وعن الاستقرار المنتظر والانتخابات النيابية القريبة، بانتظار بدء الانتخابات.

١٨٨ - ثقة محمد علي العابد بأصدقائه

في تلك الأثناء التي سادها حديث الانتخابات النيابية المقبلة، زارني في منزلي، زيارة ودّية، الوجيه الكبير محمد علي العابد، السفير العثماني السابق في الولايات المتحدة الاميركية. وبعد ان استهواني بلطفه وغزير حديثه العذب، استصحبني لتناول طعام الغداء في منزله العامر. وهنالك وفي خلوة الصداقة، جرى بيننا تبادل الحديث على الوجه التالي:

العابد: «هل تود يا يوسف بك ان تكون لي كما كنت لسمو الداماد أحمد نامي صديقاً مخلصاً، فتمدني بأرائك فيما يتعلق بالانتخابات المقبلة؟».

الحكيم: «اني فخور بمصادقتك يا محمد علي بك ولكني افضل عليك صديقي القديم اذا كان عازماً على الاستمرار في خوض سياسة البلاد».

العابد: «ان وفاءك لاصدقائك وفاء لا يشك في صحته احد ليزيدني تمسكاً بك وتعلقاً بمودتك، فقل لي هل تفضل، اذا ترك الداماد السياسة بعد مغادرته سورية الى مقره في بيروت، هل تفضل عليّ آخر؟».

الحكيم: «كلا».

العابد: «لنتفق اذا على الوجه التالي: اذا كان للداماد حظ في رئاسة الدولة فتسعى للتوفيق بيني وبينه على ان اكون اقرب الناس اليه واذا اعتزل السياسة تكون معي كما كنت معه».

الحكيم: « اقبل ذلك بكل شرف » .

وبعد ان تم الحديث بيني وبين محمد علي العابد على هذا الوجه، غادرته واخذت أقوم بما أستطيع لانجاحه في الانتخابات، باعتبار صديقي القديم الداماد بقي محتفظاً بالاقامة في بلده الاصلي بيروت، بعيداً عن الاشتراك في الانتخابات لمصلحة اي فريق من الدمشقيين. فكانت مهمتي، فيما يعود لمصلحة الصديق العابد، لا تتجاوز ابداء الرأي. وكانت بادرة اعمال محمد علي العابد تقديمه اعانات مالية لجمعية الاسعاف الخيري ولرؤساء جميع الطوائف لتوزيعها على الفقراء والمحتاجين بمناسبة قرب الاعياد الدينية. اما عمله التالي، فكان ان دعا بعض رجال المال والاقتصاد للمداولة معهم في تأسيس مصرف وطني يعود بالنفع والخير لمؤسسيه ولسورية وابنائها معاً. والعمل الثالث، تفاهمه مع مرشجْي الكتلة الوطنية، وكانت آنئذ ابرز الاحزاب الوطنية في نظر الشعب السوري.

ولما انتقد قائد الاستخبارات، الكابتن شوفين، السيد العابد على الفقرة الاخيرة من مساعيه، اجابه قائلاً: « اني اعمل بما توحيه اليّ معرفتي بأحوال السياسة ومصلحة بلدي ». ثم أسرّ اليّ العابد انه مطمئن لنتيجة الانتخابات وانه كبير الامل بانتخابه رئيساً للجمهورية وأنشد، في ختام حديثه، من البيت المشهور شطره الاول « ببذل وحلم ساد في قومه الفتى ». وقد حقـق الله عزمه وجعل من بيته بيتاً للأمة بأسرها.

١٨٩ - الانتخابات النيابية

صرفت الاحزاب الوطنية والمستقلة والموالية للانتداب كل ما توفر لديها من مجهودات وأموال ودعايات للفوز في الانتخابات، فكان من نتائجها، التي ظهرت في ٩ نيسان ١٩٣٢، نصيب لجميع هذه الاحزاب، دون ان يحرز احدها اكثرية مطلقة. ومما استلفت الانظار، مع مزيد الاستغراب، هو ان المرشح رضا باشا الركابي لم يفز بالانتخابات، رغم خصاله الحميدة التي لا يختلف فيها اثنان. ولعل السبب في حرمان المجلس النيابي من هذه الشخصية الفذة هو نقمة الكتلة الوطنية وبعض الموالين للانتداب عليه مذ كان في العهد العربي الفيصلي حاكماً عسكرياً فرئيساً للوزارة حكماً.

أما في حلب، فلم تحل مقاومة الكتلة الوطنية دون فوز صبحي بركات واخوانه في الانتخاب، بل لم تفز بانصارها ولا بزعيم واحد من زعمائها.

ولم تخل نتائج الانتخابات من الشكاوي والاعتراضات، كما هو الشأن في كل زمان ومكان الا أن أقوى تلك الشكاوي تقدمت بها الكتلة الوطنية في حلب. على ان الناجحين من اركانها في دمشق وحمص وحماه اخذوا يصرفون جهودهم، بقيادة أنشطهم جميل مردم بك، للحيلولة دون نجاح صبحي بركات وحقي العظم في احراز المقام الاول، مقام رئاسة الجمهورية، والتفوا في هذا الشأن حول النائب المستقل محمد علي العابد، كما يرى تفصيل ذلك في البحث التالي.

١٩٠ - دعوة المجلس النيابي الى الاجتماع

اصدر المفوض السامي قراراً بدعوة النواب الى الاجتماع في العاصمة في السابع من حزيران ١٩٣٢ وحدد مهمتهم بالامور التالية:

١ - انتخاب رئيس المجلس ومكتبه وهو عبارة عن نائبي رئيس وأميني سر وثلاثة مراقبين.

٢ - انتخاب رئيس الجمهورية.

٣ - التصديق على الانتخابات النيابية.

٤ - تحديد راتب رئيس الجمهورية والتعويض السنوي للنواب.

وفي اليوم المعين، قدم العاصمة جميع النواب لعقد الجلسة النيابية واخذوا يتكتلون حسب ميولهم وحزبيتهم. فكان نواب الشمال مجمعين حول صبحي بركات، يؤيده مندوب المفوض السامي في حلب،مسيو لافاستر La Vastre أما نواب الجنوب، فكانوا قسمين: قسم تسير اكثريته مع النائب حقي العظم، تؤيدها ظاهراً البعثة الفرنسية في دمشق، وقسم الأقلية التي تضم نواب الكتلة الوطنية عن دمشق وحمص وحماه، وهي تترقب الفرص المواتية لابعاد كل من صبحي بركات وحقي العظم عن مقام رئاسة الجمهورية، رغبة منها في اسنادها الى النائب محمد علي العابد، واخذت تعمل في هذا السبيل بمختلف الطرق البارزة والمكتومة.

١٩١ - انتخاب محمد علي العابد رئيساً للجمهورية السورية

في ١١ حزيران، اجتمع النواب في قاعة المجلس وبدأ عملهم بانتخاب رئيسه، فأحرز الاكثرية المقتضية النائب صبحي بركات واعتلى مقام الرئاسة وسط هتافات شبه عامة. ثم جرى انتخاب مكتب المجلس، فكانت النتيجة فوز جميع انصار صبحي بركات بنيابة الرئاسة وامانة السر والمراقبة. ولما اعلن رئيس المجلس المباشرة لانتخاب رئيس الجمهورية، فوجيء بقيام نواب الكتلة الوطنية، وعددهم سبعة عشر، عن مقاعدهم قومة رجل واحد معلنين انسحابهم من الجلسة. ولما أراد الرئيس صبحي بركات السير في انتخاب رئيس الجمهورية سواء اشترك فيه نواب الكتلة الوطنية او لم يشتركوا، باعتبارهم أقلية لايؤبه لها، فاجأه مسيو فيبر، معاون المندوب، الذي كان جالساً في المقصورة الخاصة برجال الانتداب، فاجأه بصدور امر المفوض السامي بتأجيل انتخاب رئيس الجمهورية الى جلسة قادمة، ريثما يتم اقناع نواب الكتلة الوطنية بالاشتراك في الانتخاب، فلا يبقى مجال للاحتجاج بمقاطعة حزب معين معروف الانتخابات رغم سيرها سيراً طبيعياً حسناً حتى تلك الساعة. فأذعن الرئيس بركات للأمر وخانته الجرأة آنئذ، فلم يستطع اغتنام الفرصة التي كانت مواتية له. وفي خلال يومين من تعليق جلسة مجلس النواب، تم الاتفاق بين نواب الكتلة الوطنية وبين النواب المعتدلين الموالين لحقي العظم على انتخاب النائب محمد علي العابد رئيساً للجمهورية، وبارك سالومياك، مندوب المفوض السامي، الاتفاق بعد ان تمكن من اقناع المفوض السامي بان هذا الاتفاق قد يضع حداً لاحتجاجات الكتلة الوطنية واثارتها الشغب والاضطرابات في البلاد.

وفي نهاية هذين اليومين، عقدت جلسة مجلس النواب حيث بوشر بالانتخاب لرئاسة الجمهورية، فكانت الاكثرية النيابية لمحمد علي العابد، فعلا الهتاف داخل المجلس وخارجه لما يتمتع به الرئيس العابد، أول رئيس للجمهورية السورية بالانتخاب، من مزايا عالية، كالعلم الواسع والخبرة الاقتصادية والحياة الراقية السياسية والاجتماعية، فضلاً عن ثروة كبيرة ومكارم

اخلاق يتقدمها تواضع وانكار ذات .

اما صبحي بركات، رئيس المجلس النيابي، فقد شعر بأن فشله في رئاسة الجمهورية بما سبق الانتخاب لها من مداورة قد نشأ عن اتفاق المفوض السامي ومندوبه في دمشق مع نواب الكتلة الوطنية، رغم سابق الجهود التي بذلها مع اخوانه نواب الشمال والوعود التي نالها من معاون المندوب لافاستر، فنقم اثر ذلك على الانتداب وممثليه في سورية وعاد الى حظيرة اخوانه الوطنيين القدماء، كما يتضح مما هو وارد في الابحاث الآتية .

الباب الخامس
عهد الجمهورية

الفصل الأول

بدء عهد الجمهورية في سورية

١٩٢ - الوزارة الاولى برئاسة حقي العظم

في ١٤ حزيران ١٩٣٢ ، اصدر رئيس الجمهورية السورية، محمد علي العابد، موافقته على تأليف الوزارة الاولى في العهد الجمهوري على الوجه التالي:

حقي العظم	**لرئاسة مجلس الوزراء ووزارة الداخلية**
مظهر رسلان	**لوزارتي العدلية والمعارف**
جميل مردم بك	**لوزارتي المالية والزراعة**
سليم جبرت	**لوزارتي الاشغال العامة والاقتصاد**

واختار رئيس الجمهورية لرئاسة امنائه السياسي اللبق الأديب نجيب أرمنازي، وهو عديل الوزير جميل مردم بك.

لقد بدأت هذه الوزارة اعمالها على ما يرام ولما قدمت الى المجلس النيابي الموازنة العائدة لسنة ١٩٣٣، هاجم اكثر النواب الابقاء في هذا الجمهوري على الملاكات الضخمة بالنسبة لدولة صغيرة كسورية والنفقات الباهظة غير المثمرة التي خلفتها حكومة الشيخ تاج الدين، وكان اشد النواب انتقاداً في هذا

المضمار مقرر اللجنة المالية النائب شاكر الشعباني، وزير المالية السابق في الوزارة الاولى التي ألفها رئيس الدولة الداماد أحمد نامي عام ١٩٢٦ .

١٩٣ - وفاء العابد لاصدقائه

بعد اسبوع واحد من ارتقاء الوجيه الكبير محمد علي العابد مقام رئاسة الجمهورية، ارسل اليّ احد الأمناء على شؤونه الخاصة ليبلغني دعوته لتناول طعام الغداء في منزله العامر. فلبيت الدعوة وفور دخولي اليه، عاتبني على انقطاعي عنه خلافاً لما كنا عليه قبل اعتلائه مقام الرئاسة، فأجبته قائلاً: « ان وقتكم الثمين اصبح للأمة جمعاء فلا استطيع أخذ اكثر من حقي منه » .

فتفضل عليّ قائلاً: « أليس لي وقت خاص باستراحتي وحياتي الخاصة بعد ساعات العمل الرسمي يومياً، فلنثابر على ما كنا عليه من المصاحبة في ذلك الوقت ». فأجبته شاكراً لطفه وعطفه على اصدقائه ولكني لم اعمل حسب ارادته حرصاً مني على راحته العزيزة .

وبعد انقضاء اسبوع آخر على تلك المقابلة، كرر دعوته لتناول الغداء في منزله مع وزير المالية جميل مردم بك، وكان هذا الوزير آنذاك هو المحور الذي تدور عليه شؤون الوزارة والذي احرز كامل ثقة رئيس الجمهورية. وبعد تناولنا الطعام، اجتمعنا نحن الثلاثة في مكتب فخامته حيث تفضل عليّ بأن أقبل وظيفة محافظ دمشق أو والي حلب، تاركاً لي الاختيار بينهما، فاعتذرت شاكراً لفخامته جميل عطفه. ولما ألح عليّ بالقبول وتبعه باكثر الحاح وزير المالية، طالبين معرفة سبب اعتذاري، اجبتهما: « اني افضل الابتعاد عن المهام السياسية والادارية مفضلاً العمل في القضاء العدلي على غيره من سائر الوظائف » .

فتفضلا قائلين :« وهل من وسيلة قانونية لاقصاء برمده (وكان الاستاذ برمده آنئذ رئيساً لمحكمة التمييز العليا) عن وظيفته وهي وظيفتك الاصلية؟ » فأجبتهما: « لا أكلف اصدقائي باقتراف مخالفة للقانون في سبيل اصلاح مخالفة سابقة اقترفها غيرهم ولكن افضل أية وظيفة قضائية دون الرئاسة الاولى لمحكمة التمييز على كل وظيفة ادارية او سياسية مهما عظمت » . فقبّلني على الاثر كل منهما، واعدين بتحقيق رغبتي عند سنوح اول فرصة، وتبادلنا الشكر على الصراحة المتبادلة .

١٩٤ ـ قضية المعاهدة بين فرنسا وسورية

كان المفوض السامي بونسو لايزال يشعر بالالم الذي رافقه منذ بدء عهد حكومة الشيخ تاج الدين بسبب فشله في التفاهم مع الوطنيين السوريين على دستور البلاد ومشروع معاهدة تعقد مع فرنسا، كما كان يشعر بالمرارة من التأنيب الذي ورده من اصدقائه في وزارة الخارجية ومما تنشره بعض الصحف من انتقاد لسابق خطته.

ولما فاز الوطنيون بأنتخاب العابد رئيساً للجمهورية، برضى فريق من رجال الإنتداب، كما سبق ايضاحه، حاول المفوض السامي المشار اليه حمل الوزارة على قبول مشروع المعاهدة وتولى رئيس الوزارة والوزير جبرت اقناع باقي الوزراء بقبولها متمسكين بقاعدة «خذ وطالب». ولكن جد عليها مالم يكن في الحسبان. ففي تلك الآونة، زار العاصمة دمشق الزعيم الوطني ابراهيم هنانو، قادماً من حلب الشهباء، وحل في فندق أمية المقابل لدار الحكومة، فتوافد للسلام عليه الوطنيون وطلبة الجامعة والمدارس الثانوية، معلنين كامل ثقتهم بوطنيته السليمة من كل شبهة، واستوضحوه رأيه في عرض مشروع المعاهدة من جديد وموقف الحكومة القائمة منها. فحمل الزعيم هنانو على الحكومة حملة شعواء لاتجاهها نحو قبول المعاهدة بشكلها المعروف والقى مسؤولية التردد في رفضها فوراً على الوزير الوطني جميل مردم بك، الا اذا تضمنت نصاً صريحاً باعطاء الامة السورية كامل حريتها واستقلالها الاستقلال التام الناجز، فهتف له المجتمعون وساروا بتظاهرة شعبية استقالت الوزارة على اثرها وعادت نقمة الوطنيين على الانتداب اشد مما كانت عليه.

١٩٥ ـ الوزارة الثانية

لقد دل واقع الحال على ان المفوض السامي نقم على الكتلة الوطنية لنقمتها عليه وعلى الانتداب، فاستدعى اليه، في الثالث من حزيران سنة ١٩٣٣، رئيس الوزارة، حقي العظم، وكلفه بالاستقالة، على ان يؤلف وزارة جديدة، من الوطنيين العقلاء المعتدلين في خطتهم وتفكيرهم، دون ان يشترك فيها احد المنتسبين الى الكتلة الوطنية. فوافقه العظم على هذا الاتجاه ورفع استقالته الى

رئيس الجمهورية، فقبلها وكلفه بتأليف الوزارة ثانية، فكانت على الوجه التالي:

حقي العظم	**رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية**
الشيخ سليمان جوخدار	**وزيراً للعدلية**
شاكر الشعباني	**وزيراً للمالية**
سليم جبرت	**وزيراً للمعارف والاشغال العامة**
محمد اطه لي	**وزيراً للزراعة**

سارت هذه الوزارة في جميع شؤون الادارة شوطاً محموداً بارزاً والتزمت جانب الاقتصاد في النفقات على قدر الامكان وحالت دون الاسراف وحافظت على الحياد والنزاهة الى اقصى حد، مما يتفق مع ماضي جميع اركانها وحسن سمعتهم. ومن الانصاف في هذا الصدد، الاشادة بما وفقت اليه هذه الحكومة، بهمة وزير المالية الشعباني، من تنزيل مقدار الديون العامة المتروكة على عاتق سورية من اصل ديون الدولة العثمانية، والبالغة سبعين مليون ليرة تركية، تطلبها فرنسا، الى اربع وعشرين مليوناً.

ساد الهدوء البلاد على وجه الاجمال، غير ان زعماء الكتلة الوطنية واصلوا جهودهم ضد الحكومة القائمة وسلطة الانتداب المؤيدة لها، فكانوا يعملون كل ما في وسعهم لاسقاطها، يعمل الشماليون منهم بزعامة هنانو والجنوبيون بمعاضدة صبحي بركات، رغم ما بين هذين الزعيمين الكبيرين من تناظر وتنافر.

الفصل الثاني

دي مرتيل يخلف بونسو في المفوضية العليا

١٩٦ - قدوم المفوض السامي الجديد ومستشاره

بعد فشل المفوض السامي بونسو ورئيس الشعبة السياسية مفرا في السياسة وحسن الادارة وعجزهما، رغم تخليهما عن محبي فرنسا والموالين لسياستها من السوريين، عن حمل الوطنيين على قبول المعاهدة التي كانت الوزارة الفرنسية قد وافقت عليها، استدعتهما الى باريس وانهت مهمتهما في سورية ولبنان وعينت الكونت دي مرتيل de Martel، سفير فرنسا في الصين، مفوضاً سامياً خلفاً لمسيو بونسو، فجاء سورية في تموز ١٩٣٣.

استقبل المفوض السامي الجديد، حين زيارته الاولى الى دمشق، استقبالاً جميلاً اشترك فيه جميع اركان الحكومة وجميع الوجهاء وزعماء الاحزاب عدا الكتلة الوطنية. فانها تقدمت اليه في اليوم التالي، بواسطة الوجيه بديع المؤيد، صديق فرنسا القديم، طالبةً مقابلة خاصة، فوافق المفوض السامي على الطلب. وفي الموعد الذي عينه، حضر اليه زعماء الكتلة الوطنية، يتقدمهم بديع المؤيد المشار اليه، وبعد مبادلة التحية، قدموا للمفوض السامي شفهياً شكواهم من الوضع القائم في سورية، رغم متواصل احتجاج السوريين طلاب الاستقلال والوحدة، وطلبوا في ختام شكواهم اتخاذ خطة صريحة تحقق رغائب الأمة والا اصبحوا غير مسؤولين عما سيحدث في سورية من اضطرابات، وعلى الاثر، أشار الوجيه المؤيد الى احدهم، النائب فائز الخوري، بأن يقوم بترجمة كلام اخوانه، زعماء الكتلة الوطنية السالف الذكر، فقام بواجب الترجمة بكل دقة. ولكن المفوض السامي، الذي كان يصغي الى الترجمة، غضب غضباً بارزاً عند سماعه فقرتها الاخيرة وعبثاً اراد المترجم تخفيف حدة الغضب بارزاً عند سماعه فقرتها الاخيرة وعبثاً اراد المترجم تخفيف حدة الغضب فازداد المفوض السامي دي مرتيل حدة، ثم سكت قليلاً وقال للمترجم: «لن ابعث بك الى السجن لكي لا تصبح زعيماً». فأجابه الخوري: «ما هو ذنبي وقد كنت صادقاً ودقيقاً

في ترجمة معروضات الزعماء الوطنيين بدون زيادة ولا نقصان؟» فقام المفوض السامي على رجليه منصرفاً الى قراءة اوراق موجودة على المنصة في نفس غرفة الاستقبال، فغادرها الزائرون بدورهم والاسف باد على وجوههم.

نقل اليّ هذه الوقوعات، بعد قليل من الايام، كل من الوجيه بديع المؤيد والنائب فائز الخوري، معترفين بأن تلك الفقرة التي أوجبت غضب المفوض السامي قابلة التفسير او التأويل بالتهديد.

بعد هذه المقابلة، أظهر المفوض السامي في عدة مناسبات تأييده للوزارة القائمة، وفاقاً لرأي مندوبه وسائر موظفي البعثة الفرنسية في العاصمة دمشق.

١٩٧ - مشروع معاهدة جديد

في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٣٣، أطلع المفوض السامي دي مرتيل رئيس الحكومة السورية حقي العظم على مشروع معاهدة تعرض على مجلس النواب السوري والبرلمان الفرنسي لموافقتها عليها وقد وصفت بأنها «معاهدة سلم وصداقة بين فرنسا وسورية المستقلة ذات السيادة» وتضمنت البنود التالية:

(١) - ان الحكومتين الفرنسية والسورية انفقتا على التشاور تماماً وبدون قيد في كل ما يتعلق بالسياسة الخارجية.

(٢) - ان تعيّن كل منهما ممثلاً سياسياً لدى الاخرى وان تؤمن الحكومة الفرنسية بواسطة قنصلياتها حماية الرعايا السوريين ومصالحهم في كل مكان لايكون للحكومة السورية ممثل فيه.

(٣) - ينقل الى الحكومة السورية، حين انتهاء الانتداب، جميع الحقوق والواجبات الناجمة عن المعاهدات والاتفاقات التي ابرمتها الحكومة الفرنسية فيما يتعلق بسورية.

(٤) - تتشاور الحكومتان باتخاذ التدابير اللازمة للدفاع ضد كل تهديد مسلح.

(٥) - تقع مسؤولية الدفاع وحفظ النظام في سورية على حكومتها وتؤازرها الحكومة الفرنسية عسكرياً مدة هذه المعاهدة.

(٦) - تضع الحكومة الفرنسية تحت تصرف الحكومة السورية المستشارين

الفنيين والقضاة والموظفين حسب مايراه الفريقان المتعاقدان من فائدة لوجودهم .

(٧) ـ تتعهد الحكومة السورية بتأمين حقوق الاقليات الشخصية والمذهبية بصورة تتفق والمبادىء العامة التي قبلتها جمعية الامم .

(٨) ـ الاشتراك في ادارة المصالح الاقتصادية ، على ما جاء في معاهدة لندن بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٢٢ .

(٩) ـ مدة هذه المعاهدة خمس سنوات قابلة للتعديل .

(١٠) ـ تبلغ هذه المعاهدة بعد تصديقها الى جمعية الامم .

(١١) ـ اعتباراً من دخول سورية جمعية الامم ، تسقط عن عاتق الحكومة الفرنسية التبعات الملقاة عليها .

(١٢) ـ حررت هذه المعاهدة نسختين ، بالعربية والفرنسية ، والمعوّل على النص الفرنسي .

بعد ان وافق رئيس الحكومة السورية على مشروع المعاهدة هذا ، عرضه على مجلس الوزراء فقبله اكثرهم ، عدا وزير العدل سليمان جوخدار ووزير الاشغال العامة سليم جبرت ، لاعتقادهما ان المشروع المعروض لا يتفق ورغبات الأمة وطلبات زعماء الوطنيين . وعبثاً حاول المفوض السامي ومندوبه اقناع الوزيرين المخالفين بقبول المشروع وتبنيه ، فاستقال احدهما جبرت من الوزارة وعين مكانه لطيف غنيمه . اما وزير العدل جوخدار ، فقد ظل متمسكاً برأيه دون ان يرى موجباً للاستقالة . وقد اخبرني بعدئذ زميله وزير الزراعة ، محمد اطه لي ، ان المفوض السامي لم يخف نقمته على الوزير جوخدار بسبب مخالفته مشروع المعاهدة ، ومما قاله المفوض السامي عنه انه فاق الزعماء الوطنيين تطرفاً وتمسكاً بالحرية والاستقلال وسائر المبادىء القومية .

١٩٨ ـ فشل مشروع المعاهدة

في ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٣ ، حضرت الحكومة السورية ، برئيسها ووزرائها ، جلسة المجلس النيابي المخصصة لبحث مشروع المعاهدة المذكورة في البحث السابق . وبعد افتتاح الجلسة ، القى وزير المالية شاكر الشعباني خطاباً دعا

فيه المجلس النيابي لقبولها. وفي اثناء مناقشتها، سمع ضجيج تظاهرات شعبية خارج المجلس ودخله على الاثر، ورغم ممانعة قوى الامن. جماهير النساء من مختلف الطبقات ينادين بسقوط المعاهدة وسقوط كل من يصوت لها، نادبات مصير الامة السورية إن قبلها نوابها. فتحمس الوطنيون المتعصبون لوطنيتهم من النواب وقاموا يخطبون معلنين ضرورة رد المشروع المعروض على المجلس، وكان في مقدمة خطبائهم نائب حماه، الدكتور توفيق شيشكلي، ونائب دمشق، زكي الخطيب. ثم طلب فائز الخوري، احد نواب دمشق، توزيع نسخ المشروع على النواب لمناقشته، فقبل المجلس طلبه.

واثناء المناقشة، التي تبارى فيها النواب المعارضون للمشروع والمؤيدون له، برز فيها شدة تحمس الاولين وانضمام اكثرية النواب اليهم. فتقدم على الاثر مسيو فيبر، معاون مندوب المفوض السامي في دمشق، من رئيس مجلس النواب صبحي بركات وبلّغه صدور امر المفوض السامي بتأجيل جلسة المجلس مدة اربعة ايام الى ٢٥ تشرين الثاني. فلم يأبه له رئيس المجلس وفطن بقوة ذكائه الى ما وراء هذا التأجيل من تدبير سيء العاقبة. وعلى الاثر، اعتلى النائب جميل مردم بك منبر الخطابة وتلا اقتراحاً برفض مشروع المعاهدة المعروض لما تضمنه من اخلال باستقلال سورية ووحدتها، فقبل الاقتراع بأكثرية المجلس النيابي. فوقف معاون المندوب فيبر على قدميه معلناً بلاغ المفوض السامي باغلاق المجلس، ولكن النائب فائز الخوري وقف متشبهاً بالخطيب الفرنسي المشهور ميرابو Mirabeau ونادى بصوته الجهور: «اننا هنا بارادة الأمة فلا نخرج الا بارادتها». وحين بلغت المناقشات ذروتها من الحدة والحماس ودخلت قوات الامن قاعة المجلس، نهض الرئيس بركات داعياً جميع النواب الى منزله الخاص القريب من المجلس. فتبعه النواب الوطنيون وعدد غير قليل من باقي زملائهم وهكذا عاد الرئيس صبحي بركات الى اخوانه الوطنيين معززاً مكرماً ونظموا معاً في منزله احتجاجاً على اغلاق المجلس النيابي خلافاً لكل قانون ونظام. وبعد ان وقعه الرئيس بركات، رفعه الى وزارة الخارجية الفرنسية والى جمعية الامم.

أما الحكومة السورية، فعادت من المجلس بمشروع المعاهدة الفاشل لمزاولة اعمالها الادارية، دون ان تستطيع التغلب على الكتلة الوطنية في النواحي السياسية او في جذب جماهير الشعب اليها.

وفي الرابع والعشرين من الشهر، أي قبل الموعد المعين لاجتماع المجلس، فوجئت البلاد السورية بصدور قرار المفوض السامي بتوقيف اجتماعاته طيلة دورته الحالية، باعتباره قد اصبح تحت تأثيرات التظاهرات المثيرة، وخوّل المفوض السامي بقرار ثانٍ رئيس الجمهورية السورية صلاحية اتخاذ مراسيم لها قوة القانون.

١٩٩ - وزارة الشيخ تاج

وقف المفوض السامي موقف العداء بازاء الكتلة الوطنية وزعمائها مقابل مارأى من حزمهم في المجلس النيابي وندائهم بفشل مشروع المعاهدة، خلافاً لما كان يأمله من مفاوضاته معهم. واغتنم مستشاروه في دمشق فرصة مواصلة الشعب تظاهراته ضد الانتداب، فنسبوا ذلك الى ضعف الحكومة القائمة وأشاروا في الوقت نفسه بحزم واخلاص الشيخ تاج الدين ونفوذ والده المحدث الاكبر، الزعيم الديني الشيخ بدر الدين الحسني. فاقتنع المفوض السامي بنصيحة مستشاريه وأوعز الى رئيس الوزارة القائمة حقي العظم بالاستقالة، فلبى الامر في ١٧ أيار سنة ١٩٣٤.

وبعد الاتفاق بين المفوض السامي ورئيس الجمهورية، تألفت وزارة جديدة على الوجه التالي:

الشيخ تاج الدين	**لرئاسة مجلس الوزراء ولوزارة الداخلية معاً**
عطا الايوبي	**لوزارة العدلية**
حسني البرازي	**لوزارة المعارف**
جميل الالشي	**لوزارة الاشغال العامة**
هنري هندية	**لوزارة المالية**
محمد اطه لي	**لوزارة الزراعة**

جرى قبول استقالة الوزارة العظمية وتعيين الوزارة الجديدة في يوم واحد، ولا غرابة في ذلك لان الموصي بالاستقالة والتعيين واحد، هو المفوض السامي.

ان اعادة الشيخ تاج الدين رئيساً للوزارة كافٍ لاثارة غضب الزعماء الوطنيين، مهما كان الجو صافياً، فكيف بهم بعد حل المجلس النيابي الذي يؤلفون الاكثرية فيه! لذلك قامت التظاهرات الشعبية في كل بلد سوري ومن ورائها رجال الكتلة الوطنية.

٢٠٠ - رئيسا الجمهورية والوزارة في زيارة حلب

في نيسان ١٩٣٤، قام رئيس الجمهورية، محمد علي العابد، يرافقه رئيس الوزارة، الشيخ تاج الدين، بجولة في المدن الشمالية من سورية، فزارا أولاً حمص وحماه ووصلا الى حلب في التاسع من الشهر المذكور، فكان استقبال رجال الحكومة ورجال الانتداب معاً للزائرين الكريمين ضائعاً امام التظاهرات العدائية التي قام بها آنئذ الشبان الوطنيون ضدهما وضد الانتداب معاً.

ولما زار الرئيسان الضيفان ولفيفهما من رجال الحكومة والانتداب المدرسة الثانوية وسط هتافات معتادة، فوجئوا بتظاهرات عدائية من طلبة هذه المدرسة وغيرها القيت اثناءها على الرئيسين اوراق مليئة بالكلمات النابية. ولكن الرئيسين العاقلين رأيا من الحكمة كظم الغيظ وتجاهل الامر الواقع.

ولما توجها وقت الظهيرة لأداء فريضة الجمعة في الجامع الكبير، حسما كان مقرراً من قبل، كانت السدة المهيأة لجلوسهما وجلوس حاشيتهما محتلة بكاملها من اركان الحزب الوطني وغيره من الاحزاب المناوئة لهما، مما اضطرهما لاختيار مكان آخر قريب من السدة. وبعد أن أتم خطيب الجامع خطبته على مقتضى العرف المتبع، صعد الى منبر الخطابة الجريء سعد الله الجابري وفاه بخطبة نارية حمل فيها حملة شعواء على الانتداب وعلى رجال الحكم السوريين، واصفا اياهم بكونهم خدمة الاستعمار وأذنابه وأعداء الوطن واستقلاله.

وما ان انتهت الصلاة، حتى فوجئت الجماهير بمشاهدة رجال الشرطة وقوى الجيش محيطين بالجامع، ثم القوا القبض على نحو ثمانين من الوطنيين وفي مقدمتهم سعد الله الجابري وساقوهم الى السجون للتحقيق معهم. وبعد اكمال

التحقيق، سيقوا للمحاكمة امام المحكمة المختلطة المؤلف نصابها من اكثرية فرنسية، فحكمت على بعضهم بعقوبة السجن بدرجات متفاوتة واطلقت سراح معظمهم.

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد، ان المحامين الذين قاموا بواجب الدفاع، وجلهم من فضلاء الأساتذة في حلب ودمشق وبيروت واللاذقية وحماه وحمص، كانوا يجتمعون في دار النقابة ثم يخرجون منها بأثوابهم المهنية الخاصة متوجهين بكل انتظام، سيراً على الاقدام، الى بهو البلدية حيث تجرى المحاكمة، فيجتمع حول موكبهم الناس على اختلاف مذاهبهم السياسية، فيتألف من مجموعهم تظاهرات وطنية رائعة دون ان يعترض سيرها أحد.

٢٠١ - القضاء فوق السياسة

كانت صحيفة القبس، التي تصدر في دمشق، صحيفة الحزب الوطني الذي غلب عليه اسم «الكتلة الوطنية». وكان صاحبها في الظاهر ورئيس تحريرها نجيب الريس، من أجرأ الصحفيين في معارضة الحكومة القائمة، وقد حمل عليها حملات شديدة وخص أحد أركانها حسني البرازي، وزير المعارف، بنقد مرير في عدة اعداد من الصحيفة. ولما قام ذات يوم بزيارة اقربائه في حماه، نال من بعض شبان وجهائها، آل البرازي، اعنف الاهانات والاعتداءات التي تجاوزت الضرب والشتم. فعظم الامر على ذويه في دمشق وقبل ان ينقضي يومان على هذا الحادث، كان الوزير البرازي في طريقه الى منزله بدمشق بصحبة زميله الكبير عطا بك الايوبي، وزير العدل. ولدى وصولها الى قرب المستشفى الايطالي، فاجأهما الشاب منير الريس وانهال على البرازي لكماً وضرباً ولاذ بالفرار، يرافقه ابن عمه عدنان الريس.

اهتزت العاصمة لهذا الحادث، لوقوعه على وزير في طريقه الى بيته وقت الظهر وعلى مرأى كثيرين من المارة دون ان يقع المعتدي في قبضة احد ولا سيما حين ذهبت سدى مطاردات رجال الشرطة والامن العام. وقد اسفر التحقيق البدائي عن قرار بوجوب محاكمة منير الريس من اجل جرم الاعتداء على وزير المعارف بالضرب والاهانة لسبب يتعلق بوظيفته، وهو سبق اقصائه عن

التدريس في المدرسة الحكومية احدى المعلمات من آل الريّس.

وفي اليوم المعين لرؤية الدعوى، سلم الطنين منير نفسه ليد العدالة. وفي نتيجة المحاكمة العلنية، لم يثبت لدى المحكمة المنعقدة برئاسة القاضي عادل حتاحت، صحة السبب المتعلق بوظيفة الوزير بل ثبت ان ضربه قد وقع ثأراً لما سبق فأصاب الصحفي نجيب الريس من اعتداء آل البرازي في حماه، وكان الوزير نفسه قد رجع اثناء التحقيق الجاري قبل المحاكمة عن دعواه الشخصية، مكتفياً بملاحقة دعوى الحق العام. لذلك، قررت المحكمة براءة الظنين منير الريس، فكانت مفاجأة قاسية تحملتها الحكومة وانصارها بصبر أليم، بينما قوبل قرار البراءة في الاوساط الشعبية بالثناء العاطر على عدالة المحكمة وسلامة القضاء السوري من تأثيرات السياسة.

أما رجال القانون، فبالرغم من عدم شكهم في نزاهة المحكمة، فقد رأوا في قرار التبرئة مخالفة للواقع الثابت بشهادة وزير العدل الذي كان مرافقاً لزميله حين وقوع الاعتداء عليه وبفرار المعتدي على الاثر. ولكن المحكمة المومأ اليها اخذت بعين الاعتبار رغبة الوزير البرازي في اسدال الستار على القضية التي تسيء الى كرامته، بدليل قبوله المصالحة مع آل الريّس، وكلهم من ابناء بلدة واحدة هي حماه.

٢٠٢ ـ فشل مشروع تعديل القانون المدني

وضع المستشار التشريعي، مسيو استيف، Estève، مشروع قانون الموجبات والعقود ومشروع قانون اصول المحاكمات الحقوقية ليحلا محل مجلة الاحكام العدلية وقانون اصول المحاكمات الحقوقية المعمول بها منذ العهد العثماني، ورفع المشروعين لوزارة العدل السورية. فألّفت، في مطلع أيار ١٩٣٥، لجنة لدرسها وتعديل ما لا يتفق من موادها ومصلحة سورية. فكانت اللجنة جامعة كبار رجال القضاء وبعض العلماء وأساتذة معهد الحقوق وهم، (كما ورد ذكرهم في كتاب الوزارة، تبعاً لترتيب الحروف الهجائية للاسم الشخصي)، استيف وبهجة الشهابي وسعيد محاسن وشاكر الحنبلي والشيخ عبد المحسن الاسطواني وفارس الخوري ورئيس محكمة التمييز المختلطة لوت l'Hôte

والرئيس الاول لمحكمة التمييز مصطفى برمده ورئيسها الثاني يوسف الحكيم.

باشرت اللجنة مهمتها في الجامعة السورية، معولّة على الرجوع عند الحاجة الى مكتبتها العامرة بقديم المؤلفات الشرعية والحقوقية وحديثها، وبعد اول اجتماع، تقدم طلبة معهد الحقوق في الجامعة الى وزارة العدل بعريضة تزيد عن مئة سطر تتضمن ملحوظات قيمة يمكن ايجازها بما يلي:

ان مشروع قانون الموجبات والعقود على اللجنة هو نفس القانون الذي وضعه فرنسيون وطبقته حكومة لبنان، فهل فيه ضمان الصلات بماضي الامة العربية المجيد، حين كان التشريع في درجة عظيمة من الرقي والاجتهاد الواسع المستمد من مختلف المذاهب الاسلامية، بما تقتضيه الحاجة وتوجبه المصلحة العامة، وذلك قبل ان تستبد فيه الدولة العثمانية، مكتفية من المذاهب الاربعة بالمذهب الحنفي دون سواه. ويطلب مقدمو الملحوظات في ختامها ان يضاف الى اللجنة المعينة كبار فقهاء المذاهب الاربعة لوضع قانون موافق لروح التشريع الحديث ومستمد من التشريع الاسلامي، ليحمل في طيه عوامل الرقي والنهوض الى استعادة المجد التالد وتكوين المجد الطريف.

بعد ان بعثت وزارة العدل بنسخة من هذه الملحوظات الى كل من اعضاء اللجنة ليحيطوا بها علماً، أصاب معظمهم الفتور في العمل، مستنتجين من ذلك اتفاق الاحزاب الوطنية مع طلبة الحقوق لاحباط كل مسعى تقوم به وزارة الشيخ تاج الدين، ولا سيما بعد اقدام المفوض السامي على تعطيل المجلس النيابي، الذي يعود اليه وحده حق التشريع.

٢٠٣ ـ وفاة الزعيم هنانو

ان قوة الزعيم ابراهيم هنانو البدنية، البارزة في خوضه المعارك الحربية في الجبال والاودية في سبيل القضية الوطنية، لم يقدّر لها الثبات امام نفسه الكبيرة، الطامحة الى بلوغ الظفر بتحقيق أمنيته الغالية في ميادين النضال السياسي، فاعتل جسمه ولزم الفراش زمناً واشار الاطباء اليه بأن يقيم في مكان سليم من رطوبة الجو، فآثر الاقامة في حي المهاجرين بدمشق وكتب الى وكيله، الامين على ادارة شؤونه الخاصة، السيد جميل فنصة، ان يستأجر له منزلاً في الحي المذكور.

ان اختياره الاقامة في دمشق كان من مقتضيات نزعته الوطنيه واعتقاده بأنها البلد الامين على العروبة منذ عهد معاوية بن ابي سفيان وانها البلد المقيم على العهد رغم تقلبات الزمن وما يأتي عليه من الشرق والغرب والشمال والجنوب، بل هي البلد الذي سبق سائر الاقطار العربية في حمل مشعل الحرية والاستقلال، مطالباً بها ومكافحاً منذ الحرب العالمية الاولى وقبلها.

ولكن ما كل ما يتمنى المرء يدركه، فقد وافاه الأجل المحتوم في تشرين الثاني ١٩٣٥ قبل ان يتحقق متمناه، فانتقل الى جوار ربه تاركاً ما هو افضل من المال، الصيت الحسن.

ردد المنصفون من عارفيه ذكر مزاياه الخلقية ومآثره الوطنية وكان الحزن على فقده عظيماً ولا أقول عاماً لأن مناوئيه في العمل السياسي، من وطنيين واجانب، لم يكونوا راضين عن خطته وحزمه وعزمه، بالرغم من احنائهم الرؤوس امام شخصه وكبير جهاده واخلاصه لوطنه. وقد استغرب الناس عدم اقامة اخوانه في دمشق مأتماً لذكراه، كما جرى في حلب وسائر مدن الشمال، وكثرت الاقاويل والانتقادات في هذا الصدد، مما دعا الكتلة الوطنية، بعد انقضاء اربعين يوماً على وفاته، ان تقيم حفلة تأبين في مدرج الجامعة تبارى فيها الخطباء والشعراء، معددين مناقب هنانو الوطنية الغراء.

الفصل الثالث

التفاهم بين فرنسا والكتلة الوطنية

٢٠٤ ـ البعثة الفرنسية في سورية غير فرنسا الأوربية

ثبت لدى العقلاء المنصفين، من سوريين وفرنسيين، ان البعثة الفرنسية في دمشق وفي كل مدن سورية ترى من مصلحتها وربما مصلحة فرنسا معاً ان لاينال السوريون امانيهم الوطنية، فتظل هي الحاكمة في رقابهم وتنقل الى كل مفوض سام جديد مايحلو لها من اخبار عن العاصمة دمشق، مما ابعد عن البلاد السورية الهدوء والاطمئنان مدة ست عشرة سنة، كما جاء في انذار قدمه رئيس المجلس النيابي، صبحي بركات، الى المفوض السامي دي مارتيل في ٢٢ كانون الثاني ١٩٣٦ أما فرنسا، فلا يشك احد من المنصفين بحسن نواياها ورغبتها في اتباع سياسة رشيدة تضمن لها صداقة السوريين، ليكونوا حلفاء مخلصين يتمتعون بحريتهم واستقلالهم المنشود. ولا يمكن لممثلي فرنسا في جمعية الامم من سد آذانهم عما يرد شكوى السوريين، المؤيدة في كثير من الظروف بملحوظات سائر الدول، وفي مقدمتها بريطانيا، ذات المصالح المنتشرة في الجزيرة العربية. لذلك كله، اوعزت وزارة الخارجية الفرنسية الى مفوضها السامي دي مرتيل ان لايتأخر عن عقد المعاهدة مع أية حكومة سورية حائزة ثقة اكثرية الشعب السوري.

وبعد امعان المفوض السامي فكره، تبين له ضعف الحكومة السورية القائمة، فعول على تعديل خطته بازاء الزعماء الوطنيين وبدأ مفاوضاته مع رئيسهم، هاشم الاتاسي، ثم اعلن، في مطلع شباط ١٩٣٦، استعداده للتفاهم والعمل معهم على اساس سفر وفد منهم الى باريس، حيث يتفق مع وزارة الخارجية على دستور يضمن لسورية استقلالها ووحدتها بموجب معاهدة تعقد بين البلدين في هذا الشأن. ولكن الوطنيينْ الذين قبلوا هذا العرض، اشترطوا بادىء ذي بدء ابدال الحكومة الحاضرة بغيرها من الحياديين اللاحزبيين، فوافقهم المفوض السامي على ذلك واتفق الفريقان على تأليف حكومة جديدة برئاسة عطا

الايوبي، الرجل البارز في جميع مزاياه العالية: وباشارة من المفوض السامي، استقالت وزارة الشيخ تاج الدين في ٢٣ شباط ١٩٣٦.

٢٠٥ - الوزارة الأيوبية

تبعاً لما سبق ايضاحه في البحث السابق، قام الوطني الكبير عطا الايوبي، فور اسناد رئاسة الوزارة اليه من قبل رئيس الجمهورية، محمد علي العابد، بتأليف الوزارة على الوجه التالي، محتفظاً لنفسه بوزارة الداخلية:

سعيد الغزي	**لوزارة العدل**
ادمون حمصي	**لوزارة المالية**
مصطفي الشهابي	**لوزارة المعارف**
مصطفى القصيري	**لوزارة الاشغال العامة والزراعة**

فكان كل من الرئيس الايوبي والوزراء حائزاً الثقة العامة وحيادياً ترضى عنه الكتلة الوطنية وسائر الاحزاب، مما اوجب انشراح جميع السوريين باستثناء الطامحين الى اي مقام وزاري، وفي طليعتهم الرئيس السابق وانصاره.

يدعو واجب النزاهة في نقل الحوادث عدم اهمال حادثين اقترف أولها الغوغاء من الشعب وقام بالثاني رجال الكتلة الوطنية انفسهم. فالاول يتلخص في قيام هؤلاء الغوغاء، اثر استقالة حكومة الشيخ تاج وبدافع ممن هم اقوى واكبر وارقى منهم، بتظاهرات ضد الحكومة المستقيلة ورئيسها بصورة خاصة، مرددين ابشع عبارات الاسقاط، بصورة يقف قلم الكاتب خجلاً عند وصفها. وقد اصبحت هذه العبارات، مع مزيد الاسف، معزوفة لم تكن مألوفة من قبل ولكنها تكررت في كل أزمة وزارية، منذ استقالة الشيخ تاج من وزارته الاولى. أما الحادث الثاني، فيتلخص بأن صبحي بركات، الذي احتج على المفوض السامي لسبب حله المجلس النيابي وجمع، بصفته رئيساً له، المجلس النيابي في منزله الخاص ووقّع على كل ما أقروه من شكايات واصبح له في قلوب الدمشقيين أسمى منزلة الحب والاحترام، قد تخلى عنه اخوانه الوطنيون منذ اعلن المفوض السامي سياسة التفاهم معهم. والسبب في ذلك هو ان رجال الكتلة الوطنية، وعلى رأسهم الزعيم الكبير ابراهيم هنانو، كانوا يتنازعون

النفوذ في مدينتهم الشهباء وفي كل شمالي سورية، فلا يطيقون الاشتراك مع صبحي بركات في اي عمل ولا في اجتماع تحت سقف واحد. فنزل اخوانهم في دمشق وغيرها عند ارادة هنانو، اقوى زعماء الكتلة الوطنية آنئذ، وتركوا ابن بركات وحده في منتصف الطريق هدفاً لغضب المفوض السامي دي مرتيل وثابروا، بعد انتقال الزعيم هنانو الى جوار ربه، على موقفهم العدائي من صبحي بركات، فغادر دمشق آسفاً واقام زمناً في حلب ثم غادرها الى وطنه الاصلي ومسقط رأسه انطاكية، التي ناضل فيما مضى في سبيل بقائها ضمن الوحدة السورية احسن نضال.

٢٠٦ - وفد الحكومة والكتلة الوطنية الى باريس

بعد ارتياح الكتلة الوطنية لعرض المفوض السامي التفاهم مع الوزارة الفرنسية بشأن دستور البلاد واطمئنان الفريقين لحياد الحكومة الايوبية، كما سبق ايضاحه في البحثين السابقين، اجتمعت الكتلة وانتخبت وفدها الى باريس مؤلفاً من رئيسها، هاشم الاتاسي، واعضائها البارزين فارس الخوري وجميل مردم بك وسعد الله الجابري. واختارت الحكومة السورية بدورها الوزيرين الشهابي والحمصي عضوين في الوفد، كما اختارت ايضاً لامانة سر الوفد الاستاذين نعيم انطاكي وادمون رباط، فغادروا سورية معاً في آذار ١٩٣٦ على بركات الله.

كان كل سوري مخلص لوطنه يتمنى للوفد التوفيق في مهمته، اثناء المفاوضة في باريس مع وزارتها الخارجية لضمان استقلال سورية ووحدتها.

الفصل الرابع

عودة الى حوادث اللاذقية

٢٠٧ - نظرة الى حكامها

كان افضل الحكام الذين تعاقبوا على مقاطعة بلاد العلويين، ومركزها اللاذقية، هو الجنرال بيوت العسكري والاداري الحازم النبيل، وقد اشير الى مزاياه العالية في الابحاث السابقة[١]. أما أقلهم حظاً ونجاحاً في الادارة، فكان مسيو شفلر، الذي نقل حاكماً الى اللاذقية في ربيع عام ١٩٢٥ من وظيفته كمندوب للمفوض السامي في سورية، على اثر تظاهرة وطنية قام بها الشعب الدمشقي في وجه اللورد بلفور صاحب الوعد المشؤوم اثناء مروره بدمشق كما سبق ذكره[٢].

لا شك في كونه الحاكم شفلر لطيف المعشر حسن القيام بالمهام الادارية الموكول امرها اليه، كما عرفته في العاصمة السورية. ولكن فشله الاداري في اللاذقية، رغم طول مدة حكمه فيها، قد يعزى الى سببين رئيسيين: احدهما وقوفه ضد انضمام المقاطعة الى أمها سورية إتماماً لوحدتها، رغم سبق موافقة المفوض السامي، الكونت دي جفنل، في اتفاقه الصريح مع حكومة الداماد أحمد نامي سنة ١٩٢٦. والسبب الثاني هو اطلاق الحاكم شفلر لزوجته حرية التدخل في شؤون الادارة الحكومية ولا سيما حين اسناد الوظائف لاربابها، مما اوجب مرّ الانتقاد من قبل الموالين والمعارضين الوطنيين ومن بعض مديري المصالح الفرنسيين، الذين كانوا يتمنون نقل شفلر من اللاذقية الى وظيفة اخرى لا تستدعي لفت انظار الناس الى صاحبها في حياته العامة والخاصة معاً.

٢٠٨ - بين الحاكم شفلر والوجيه اسحق نصري

كان الوجيه اللاذقي اسحق نصري زعيماً في قومه مقداماً في اعماله محترماً من جميع الناس، لا يرى فيه معارضوه في خطته السياسية مطعناً سوى ترحيبه

---

(١) فقرة ٦٣ - ٦٨ أعلاه.

(٢) فقرة ٩٢ أعلاه.

بالانتداب الفرنسي، على انه كان يرغب دوما في خير وطنه وتقدمه وازدهاره. لذلك ظل خير مرشد الى الصواب لمن تولى الحكم في اللاذقية من الفرنسيين، مدافعاً عن حق كل فرد من ابناء وطنه، لايرجو من وراء ذلك اي نفع لشخصه بل يصرف من ماله الخاص في سبيل الخير العام ولا سيما في سبيل الفقراء والمساكين.

وكان الحكام يصغون الى ملحوظاته، مقدرين اخلاصه في ابداء النصيحة الا احدهم شفلر، فقد اراد عبثاً التخلص من مراجعاته المتكررة اثناء وجوده نائباً لرئيس المجلس التمثيلي. ولما جرت انتخابات جديدة آنئذٍ، كان اسحق نصري في مقدمة الفائزين. ولما كانت رئاسة المجلس في المقاطعة من نصيب اكثريتها العلوية، عمد الحاكم شفلر على صرف نفوذه لاقصاء السيد نصري عن نيابة الرئاسة، فانتخبت الاكثرية لهذه النيابة السيد صديق الياس، من وجهاء قضاء بانياس، وهو شاب ماروني رفيع التهذيب من عائلة كريمة معروف بصدق الوفاء لوطنه ولفرنسا على السواء، ولكنه بعيد ان يخطر على بال احد من ذويه وغيرهم مجرد تفكيره بالحصول على نيابة رئاسة المجلس التمثيلي مع وجود الوجيه الكبير اسحق نصري الارثوذكسي، والطائفة الارثوذكسية في المقاطعة تأتي بعد الطائفة السنية في العدد والأهمية.

كان هدف الحاكم شفلر من وراء ذلك هو القضاء على نفوذ الزعيم نصري ولكن هذا الرجل الكبير، الجامع لكل معاني الرجولة، ظل مكرماً في وطنه وفي نظر رجال الانتداب، فكان كلما رأى من احدهم زيغاناً عن الحق رفعه الى المفوض السامي في بيروت.

٢٠٩ ـ مدير العدلية روسيه

عين مسيو روسيه Rousset مديراً للعدلية في مقاطعة بلاد العلويين سنة ١٩٢٢ وسار في وظيفته سيراً حسناً في بدء سني خدمته ولكنه نقم على القضاة حين اظهروا سرورهم لدخول المقاطعة في الاتحاد السوري عام ١٩٢٣ وارتباطها به قضائياً وادارياً. ولما حل الاتحاد وعادت المقاطعة الى سابق استقلالها الاداري، ظهرت نقمة هذا المدير على بعض قضاتها اما بحيلولته دون

ترفيعهم واما بنقلهم الى مكان آخر وحين شعر بنفور الرأي العام في المقاطعة ولا سيا في عاصمتها اللاذقية من سوء تصرفاته، أخذ يسعى لانتقاله الى لبنان بكل ما تيسر له من الوسائل.

وفي مطلع عام ١٩٢٧، قدم المحامي الشيخ بشارة الخوري، رئيس وزارة لبنان السابق، الى اللاذقية للدفاع في قضية حقوقية، فأصدر مدير العدلية روسيه امره الى قضاة المحكمة والنيابة العامة بان يستقبلوا المحامي المشار اليه لدى وصوله الى باب دار العدل احتراماً لسابق مركزه السامي. فانصاع اولئك القضاة الى امر مديرهم الا احدهم، أمين الحكيم، الذي رأى في امر المدير والانصياع له اخلالاً بقاعدة المساواة بين طرفي القضية. فساء ذلك مدير العدل، فاقترح اثر ذلك نقل القاضي الامين الى مركز قضاء الحفة واقترن اقتراحه بموافقة الحاكم شفلر.

وفي منتصف سنة ١٩٢٨، وكنت قد غادرت الوزارة السورية بعد استقالة رئيس الدولة أحمد نامي، قمت بزيارة السيد ليبسييه Lépissié الامين العام المعاون في المفوضية العليا، ونقلت اليه تفصيل سبب نقل أخي القاضي الامين من وظيفته القضائية في اللاذقية الى مثلها في قضاء الحفة، فتأثر من هذا الانتقام المشين وصدوره عن مدير عدل مكلف قبل غيره باحترام القضاء ورجاله النزهاء واخذ لفوره الهاتف طالباً من حاكم اللاذقية شفلر بأن يعيد القاضي الامين الى مركزه في اللاذقية بدون تأخير. فألقى شفلر المسؤولية في النقل على عاتق مدير العدلية ووعد بالنظر في الامر. ولكن الامين العام الفرنسي النزيه الحر ليبسييه أصرّ على شفلر بصيغة الامر، فتلقى منه على الاثر الجواب بتنفيذ امره. وحين قمت لوداع الامين العام، شاكراً لطفه، اجابني قائلاً: نحن معشر الفرنسيين نحترم العدل أياً كان ونحافظ على اصدقائنا سواء أكانوا، في الوزارة أو خارجها».

أما مدير العدل، فقد كوفىء فيما بعد بنقله الى بيروت حين تسلم الشيخ بشارة الخوري ثانية زمام الحكم في لبنان.

٢١٠ - استغلال المآتم

في آذار ١٩٣٦، تلقيت وأنا في دمشق برقية تنبىء بأن أخي أمين، المقيم

في اللاذقية، قد فجع بوفاة بكره كمال وهو لا يزال في مطلع عهد الفتوة، فأسرعت لمشاطرة الاهل الحزن على فقده. فاذا بي أمام مصاب ثانٍ يزيد في حرقة الفؤاد وهو فقد والدتي العزيزة في اليوم التالي، اثر اصابتها بانفجار دماغي فور علمها بوفاة حفيدها كمال، الحبيب على قلبها وقلب والديه وجميع آله. فغلب عليّ وعليهم البكاء في بدء الامر بين جماهير الاهل والاصدقاء، ثم اخذت اشترك مع المعزين في تخفيف اللوعة عن اخي وزوجته الفاضلة على فقيدهما الغالي وعلى فقد والدتي التي رافقنا حنانها وعطفها منذ ولدتنا وانتقل الى احفادها حتى نفسها الاخير.

الجنازة الاولى: في هذا الظرف الاليم، كان الخلاف على اشده بين انصار المطران تريفن وأنصار المطران ابيفانيوس وكان بين كلا الفريقين من الاهل والاصدقاء من يتمنى اجتذابي الى فريقه ويواصل مساعيه في هذا السبيل، على اني ظللت غير منحاز الى احد الفريقين عاملاً مع البطريرك على ازالة الخلاف بالتي هي احسن.

كانت زوجة أخي واخوتها وأمهم مع فريق تريفون وأخي مع ابيفانيوس، فطلبت الزوجة ان يرئس حفلة جناز فقيدها الغالي المطران تريفون، وهو عرابه في المعمودية، فلم يخالفها زوجها الامين الحكيم مسايرة لعاطفتها وحرصاً على تخفيف احزانها، فكان لها ماطلبت.

الجنازة الثانية: ولما وقعت الفاجعة الثانية في اليوم التالي كان الجميع على اثرها ينتظرون من المطران تريفون ان يسرع الى التعزية ومواساة المفجوعين. ولكنه أهمل هذا الواجب ولم يوجد بين صحبه ومريديه وحاشيته من يرشده اليه، بينما كان المطران ابيفانيوس آنئذٍ في عكار، بعيداً عن اللاذقية، فلما تلقى خبر الوفاة من احد انصاره، اسرع الى اللاذقية لا لترؤس حفلة تشييع الجنازة بل لمجرد واجب التعزية، حسب قوله. فوصل وقت الظهيرة وجاء تواً الى منزل الفقيدة يبكيها كأنها أمه ويترحم عليها معدداً جميل مزاياها وتقواها.

في هذه الاثناء، أسرّت اليّ ابنة عمي، وهي بنت عمة زعيم فريق المطران تريفون، بأن المرحومة كانت تردد في حياتها تمنيها ان يقوم المطران تريفون

بالصلاة على روحها في جنازتها، فأدركت فوراً الغاية من هذا الكلام ولم أعره أي اهتمام.

تدخل الحاكم شفلر - في الساعة الواحدة من ذلك النهار، زارني خليل حبيشي، ترجمان الحاكم، وهو من أنسباء الفقيدة الغالية، وقدم لي باسم الحاكم التعزية في المصاب الاليم ثم طلب اليّ الاختلاء بي في غرفة ثانية حيث جرى بيننا الحديث على الوجه التالي:

قال الخليل الترجمان: «ان الحاكم يود الاشتراك في حفلة الجنازة حتى الكنيسة والمدفن اذا قام بصلاة الجنازة كاهن حيادي بازاء حماس الفريقين ورغبة كل منهما في ان يقوم مطرانه بترؤس الحفلة الدينية».

فأجبته قائلاً: «اشكر الحاكم على عاطفته وآسف لعدم وجود كاهن ارثوذكسي على الحياد بازاء الفريقين او المطرانين وقد حضر احدهما ابيفانيوس من عكار من تلقاء نفسه دون سابق دعوته، فهو أولى بأن يرئس الحفلة الدينية والصلاة على روح الفقيدة، أولى وأحق من تريفون الذي أهمل الواجب المترتب عليه بزيارتنا بعد سبق دعوتنا اليه في المصاب الاول».

فقال الترجمان: «ولكن الحاكم يخشى ان يقوم الفريق الثاني بمقاومة دخول المطران ابيفانيوس المقبرة، باعتبارها تابعة لادارة المطران تريفون».

فأجبته: «وهل يعجز الحاكم ورجال الامن عن منع كل اعتداء ام هو يريد أن أقوم بنفسي بهذه المهمة؟».

فقال الترجمان: «ان اشارتي الى خشية الحاكم هي من تقديراتي، فلا دخل بها للحاكم المستعد في كل حال لاتخاذ ما يلزم من التدابير لتأمين سير موكب الجنازة واتمام الفرض الديني في الكنيسة والمقبرة، فكونوا باطمئنان!».

وفي الساعة الثالثة، سار موكب الجنازة يتقدمه المطران ابيفانيوس وكهنته الى كنيسة القديس ميخائيل وبعد الانتهاء من الصلاة الدينية، القى السيد الجليل ابيفانيوس كلمة تأبين قيّمة ثم تقدم وكهنته موكب الجنازة مواصلاً السير الى مقبرة الفاروس، في ضاحية المدينة. ولما صرنا على مسافة مئة متر منها، وجدنا باب المقبرة مغلقا وسمعنا الطلقات النارية تخرج من داخل المقبرة التي انتظم على

جانبي مدخلها مفرزة من الدرك ومفرزة من الشرطة دون ان يظهر منها سوى اشارة الاحترام للجنازة، فهل أصيب هؤلاء الافراد من رجال الامن العام بالصمم؟

ولما اقترب الموكب من باب المقبرة، بدأت الحجارة تلقى من داخلها، فما كان من مئات الشبان الاشاوس المرافقين آلاف المشيعين ان تسلقوا حائط المقبرة وبابها ففتحوه وانقضوا على عشرة اشخاص سكارى يلقون الحجارة واشبعوهم ضرباً ولكماً حتى استغفروا عن ذنبهم صابّين لعناتهم على تريفون واعوانه الذين زودوهم بالمسكر واغروهم بالدراهم.

دخل الموكب العظيم المقبرة وبعد دفن جثمان الفقيدة الغالية وزيارة مدفن حفيدها الحبيب بين الادعية الدينية التي يقوم بها المطران ابيفانيوس وكهنته واتمام فرض الصلاة، وقفت في مكان عال والقيت الكلمة الآتية:

سادتي واخواني الأعزاء،

« شاركتموني في احزاني وشملتموني بأرق العواطف النبيلة وأقمتم البرهان على الاخاء القائم بين ابناء الوطن الواحد، رغم متواصل سعي الأجنبي للتفرقة بينهم، اخاء وطني في السراء والضراء شامخ كالجبال لن يستطيع الاجنبي تجاوزه مهما استعمل من الدسائس والحيل ومهما زرع من بذور الفتن والتفرقة.

أي حساب يقدم هذا الاجنبي لأمته ودولته التي بعثت به لتمثيلها وتحقيق نواياها التمدينية، فهل هو متمدن، هو يود استعمارنا ويعمل على تشتيت شملنا وقد بلغت به القحة على الاستخفاف بجلال الموت فأعطيتموه درساً بليغاً في التمدن والاخلاق الموروثة من صميم الأمة العربية.

ساء فألك أيها الاجنبي الخائن لمهمته ولبلاده وستذهب عنا عاجلاً او آجلاً... ليحيا العرب ولتحيا سورية موحدة مستقلة آمنة مطمئنة ».

وما انتهيت من كلمتي هذه، حتى علت اصوات الجماهير مرددة نفس الهتاف. ولدى خروجنا من المقبرة، قلت لضابطيّ الدرك والشرطة: « بلّغا الحاكم شفلر اني لا أهنئه على ادارته المخالفة للأخلاق ولمصلحة بلادي ومصلحة

فرنسا معاً. ثم عدت الى المنزل مع هذه الجماهير الكريمة التي اخذت تصافحني مكررة اخلص التعزية وظللت تلك الليلة استمع الى نقمة الناس، كباراً وصغاراً، وبينهم معظم الفرنسيين المستوطنين، حتى ان موظفين كباراً من الفرنسيين بعثوا اليّ، بواسطة أمناء سرهم من المواطنين، بكلمات صادقة تنم عن مشاركتهم لي في شعوري الاليم وتقبيح خطة الحاكم شفلر وسياسته الضارة بمصلحة فرنسا ايضاً.

٢١١ ـ الحاكم شفلر مدبر المؤامرة

اتصل بي وبكثيرين من وجهاء اللاذقية ان الحاكم شفلر استدعى اليه صباح اليوم المعين لتشييع الجنازة اثنين من عملائه الموظفين المنتمين الى حزب المطران تريفون وقال لهما: «يجب ان نفيد من هذه الفرصة لنحول دون نجاح الوفد السوري الموجود في باريس لتحقيق مساعيه الاستقلالية وفي مقدمتها ضم اللاذقية الى سورية، فنخلق جواً نبرر فيه عدم رضى المسيحيين والعلويين عن هذا الضم. وقد بلغني ان المطران ابيفانيوس حضر من عكار الى اللاذقية ليرئس جنازة والدة الاستاذ يوسف الحكيم، فعلى انصار المطران تريفون ان يمنعوا ابيفانيوس وكهنته من دخول المقبرة فتؤدي المعركة التي تنشب اثر ذلك الى تدخل المسلمين المرافقين للجنازة لمساعدة انصار ابيفانيوس ويكون هذا التدخل مبررا لرفض المسيحيين الانضمام الى سورية ذلك الانضمام الذي اجمعت عليه كلمة المسلمين. فامتثل هذان الموظفان لامر الحاكم ولما كانا عاجزين عن القيام بهذه المهمة لجآ إلى بعض أنصار شفلر فاختارا عشرة اشخاص من حثالة القوم فأسكراهم بالعرق والمال، فكان ما كان على ما سبق تفصيله في البحث السابق.

وفي ختام الحادثة، ابرق أنصار المطران تريفون الى المفوض السامي في بيروت والى وزارة الخارجية الفرنسية شاكين هجوم مسلمي اللاذقية على المقبرة المسيحية واعتدائهم على بعض المسيحيين من مشيعي الجنازة بالضرب والجرح وختموا برقيتهم بهذه العبارة: «ان هذه الاعتداءات قد زادت في نقمة المسيحيين والعلويين على ضم مقاطعة اللاذقية الى سورية المأهولة بأكثرية سنية».

ولما بلغنا في اليوم التالي امر هذه البرقية، تأيدت لدينا المكيدة التي دبرها الحاكم شفلر بواسطة عملائه الادنياء، فقابلناها ببرقية الى المفوضية العليا والصحف السورية والبيروتية بتوقيع المطران ابيفانيوس والوجوه المسيحيين فصلنا فيها مكيدة الحاكم شفلر وكذب البرقية الاولى كما اوضحنا عظيم شكرنا لاخواننا المسلمين الاكارم الذين شاركونا في مصابنا الأليم دون ان يبدو منهم سوى أرق العواطف النبيلة.

وفي تلك الايام العصيبة، تلقيت برقية من وزير العدل، الاستاذ سعيد الغزي، يبلغني فيها صدور مرسوم رئيس الجمهورية بتعييني رئيساً ثانياً لمحكمة التمييز العليا، اي رئيساً لدائرتها الثانية المعادة الى الملاك بعد سابق الغائها عام ١٩٢٨.

بعد اسبوع، غادرت اللاذقية الى بيروت، حيث قابلت مسيو دافيد، Philippe David، نائب الامين العام مسيو دي ريفي، وكيل المفوض السامي، فأظهر لي مزيد أسفه على ماجرى في اللاذقية وأخبرني انه استدعى الحاكم شفلر ليقدم حساباً عن عمله او عن تقصيره في اقل تقدير. ثم قمت بزيارة المستشار التشريعي مسيو مازاس Mazas في مكتبه بالمفوضية وذكرت له تفصيل الحادث، فأظهر تألمه لما جرى وآنئذ دخل الآذن يقول ان مسيو شفلر جاء لمقابلته، فأجابه المستشار بأن يعود بعد ربع ساعة من الوقت. وبعد اتمام الحديث بيني وبين المستشار، ودعته وقبل خروجي من لدنه دخل شفلر ومد يده اليّ ببشاشة مصطنعة وكلمات عذبة متجاهلاً كل ماجرى، فقابلته بكلمة واحدة وهي كلمة الشكر المألوفة وخرجت شاكراً لمسيو مازاس صراحته في موافقتي على انتقادي تصرف شفلر الفرنسي.

أما وفدنا السوري، فقد وقف اثناء وجوده في باريس على حقيقة الامر من البرقيات التي تلقاها ومما نشرته الصحف، فكانت من جملة احتجاجاته على بعض الموظفين الفرنسيين الذين يستغلون مهامهم العامة، امثال الحاكم شفلر، في سبيل الغاية الخاصة، مهما كانت دنيئة.

٢١٢ - حكمة الوزارة الأيوبية

كانت محكمة التمييز السورية، حين كنت رئيسها الاول، ذات دائرتين

تنظر احداهما في الاحكام الحقوقية والشرعية وتنظر الثانية في الاحكام الجنائية وسائر الجزائيات من جنح ومخالفات.

وفي سنة ١٩٢٨، حين تسلم الشيخ تاج رئاسة الحكومة وقضي على التفاهم بين المفوضية العليا والحزب الوطني، أقصى عن الوظيفة رئيسي التمييز وجميع الاعضاء، لاسباب شخصية وسياسية سبق ذكرها،(الفقرة ١٧٤ ومايليها) وأتى الى التمييز بقضاة جدد والغى رئاسة الدائرة الثانية من التمييز وعهد أمرها الى اكبر الاعضاء سنا الاستاذ محمود الحكيم. وأثناء وجودي في اللاذقية، اثر انتقال روح والدتي وحفيدها العزيزين الى رحمة الله، أحيل السيد محمود الحكيم الى التقاعد لتجاوزه السن المحددة قانوناً، فقررت الحكومة السورية على الفور اعادة الرئاسة الثانية الى ملاك محكمة التمييز وعقب برقيات التعزية الواردة من السادة الأجلاء محمد علي العابد رئيس الجمهورية وعطا الايوبي رئيس الوزارة وسعيد الغزي وزير العدل، ابلغت برقياً صدور المرسوم الجمهوري بتعييني رئيساً للدائرة التمييزية. فاذا كان صدور هذا المرسوم في تلك الفترة دليلاً على نبل هؤلاء الاكارم وعطفهم على صديقهم القديم، فقد كان في نفس الوقت رداً جيلاً على موقف الحاكم شفلر الذي اراد استغلال الظرف الرهيب لايقاع الفتنة في اللاذقية توصلاً للحيلولة دون انضمام مقاطعة بلاد العلويين الى الوحدة السورية التي يسعى لتحقيقها الوفد السوري المسافر الى باريس للتفاوض مع وزارة الخارجية الفرنسية في هذا الشأن. ومما لاشك فيه ان موافقة المفوضية العليا على تعديل ملاك محكمة التميز العليا وتعييني لرئاسة دائرتها المعادة لدليل على استنكارها مؤامرة شفلر الفاشلة.

٢١٣ - شفلر واعوانه يثابرون على محاولة التفرقة بين المواطنين

بقي حاكم اللاذقية شفلر واعوانه مصرين على اعتقادهم بأن زيادة الشقاق بين فريق من المسيحيين يفضل الحكم الفرنسي المباشر على الالتحاق بالوحدة السورية وبين المسلمين المجمعين على طلب الوحدة والاستقلال والتخلص من الحكم الاجنبي، قد يساعد كثيراً على الاحتفاظ بمنطقة اللاذقية، عاصمة بلاد العلويين، بعيدة عن الوحدة السورية، فيبقى هو حاكماً على المنطقة. واخذ هو

وأعوانه يترقبون كل فرصة لاحداث الفتنة بين أبناء البلد الواحد توصلاً لغايته الاستعمارية ولا أدل على ذلك من الحادث الآتي ذكره نقلاً عن كتاب «أخ صادق أمين الى أخيه» وهذا نصه:

«منذ ثلاثة ايام، أي في ٢ تشرين الثاني من سنة ١٩٣٦، حصلت مشاجرة في اللاذقية بين شاب مسيحي يدعى الياس عازار وشابين مسلمين اثر شرب مسكر ونزاع على مومس أدت الى مضاربة قتل أثناءها الشاب المسيحي بطعنة سكين من أحد الشابين المسلمين وقد ألقي القبض عليهما وجرى تسليمهما الى القضاء حيث يجري مقتضى القانون. هذا هو الحادث كما عرفه جميع اهل اللاذقية من كبيرهم الى صغيرهم. ولكن الانفصاليين من المسيحيين استغلوه لتأمين مقاصدهم، فاجتمعوا عند المطران تريفون وبعد المداولة فيما بينهم أخذت اجراس الكنائس تقرع ليلاً، فقام الشعب من نومه مذعوراً وتراكض الى الشوارع، فرأى جماعة المطران الذين تعرفونهم ينادون بالويل والثبور وبأن المسلمين يريدون قتل النصارى وقد باشروا عملهم.

وراح اولئك الانفصاليون يطيرون البرقيات المتضمنة (ان المسلمين والحرس الوطني هجموا على النصارى وقتلوا احدهم). وأخذوا يلقون في الشوارع الخطب الحماسية ضد المسلمين والوحدة السورية ورجال الكتلة الوطنية. والحقيقة يأخي، لولا تعقل كبار المسلمين لكانت وقعت فتنة كبيرة في المدينة. لم تستح هذه الفئة من المسيحيين لا من الله ولا من الناس على ما قامت به من الافتراء والتحدي، بل وزّعت في الصباح ورقات نعي ألصقت على الجدران وجاء في مطلعها: (الطائفة الارثوذكسية تنعي اليكم شهيد الهمجية). فانظر يأخي الى هذه الاعمال! الجميع يعلمون ان الحادث هو حادث شخصي لسبب نزاع على مومس لا غير. وحاصل الكلام يأخي ان اكثر انصار شفلر وتريفون اصبحوا مجانين، اما باقي المسيحيين وجميع المسلمين فظلوا اخوة يسودهم الوئام وحب السلام. في ٥ تشرين ١٩٣٦».

٢١٤ - سليمان المرشد

اشترك سليمان المرشد، على رأس مجموعة من اخوانه العلويين، في الثورة

السورية التي نشبت عام ١٩٢٠ اثر احتلال الجيش الفرنسي العاصمة دمشق. وبعد قليل من الزمن، استسلم لسلطة الانتداب ثم اكتسب عطف رجالها وثقتهم، فقووا زعامته ووسعوا نفوذه، فصار في مدة وجيزة في مقدمة الزعماء في شمالي جبال العلويين وبصورة خاصة في اقضية الحفة وجبلة ومصياف. وألتف حوله من الانصار من اقنعه باعلان نفسه رباً ومنقذا، فأخذ يجمع منهم الاموال ويستولي على الاملاك. وقد تعددت زوجاته ونما ابناؤه، فارسل بعضهم الى مدارس الآباء اليسوعيين وبعضهم الى الجامعة الاميركية في بيروت حيث تلقوا العلوم والتهذيب العالي.

وكان بعض رجال الحكومة ينظرون بارتياح وسرور الى تعاظم نفوذ سليمان المرشد، حتى ان ابناءه، حين عودتهم من المدارس في بيروت الى منزل ابيهم، كانوا يلقون استقبالاً حسناً على طول الطريق الممتدة من حدود لبنان الى اللاذقية فقريتهم جوبة البرغال.

ان هذه المعاملة الخاصة بتكريم سليمان المرشد وزيادة نفوذه قد اوجبت نقمة اعدائه ومناظريه وامتعاض سائر الزعماء الذين كانوا لايرون فيه ما يستحق هذا التكريم، ولما كانوا هم ايضا متنابذين ومتسابقين على الزعامة، يضمرون الشر لبعضهم البعض، تظاهر معظمهم بالعطف على سليمان ونقم عليه الاخرون. وبالرغم من كل سعي قام به خصومه للحط من قدره، بقي صاحب النفوذ الاول في بلاد العلويين حتى جلاء السلطة الفرنسية عن البلاد عام ١٩٤٥.

٢١٥ - نهاية حكم شفلر

كان من آثار التفاهم بين الحكومة السورية والمفوض السامي الفرنسي مسيو دي مرتيل ان اعلن في ٥ كانون الاول ١٩٣٦ اعادة ارتباط مقاطعة بلاد العلويين، بأمها سورية وتعليق ذلك على ابرام المعاهدة بين فرنسا والحكومة السورية.

ولما عاد الوفد السوري من باريس ظافراً بمعاهدة عقدها مع الحكومة الفرنسية، كما يرد تفصيله فيمايلي، جرت الانتخابات النيابية السورية وانتخب المجلس النيابي الفائز رئيس الوفد هاشم الاتاسي رئيساً للجمهورية السورية

وعينت الحكومة الجديدة القائمة، على الاثر، احد اركان الكتلة الوطنية، مظهر باشا رسلان، محافظاً على بلاد العلويين بدلاً من حاكمها الفرنسي شفلر، الذي بقي في اللاذقية بصفته مندوب المفوض السامي دون ان يترك له المحافظ الوطني المقدام سبيلاً للتدخل في شؤون الادارة. وبعد زمن، غادر شفلر البلاد غير مأسوف عليه.

ومما يجدر ذكره في هذا المقام، ان أحرار اللاذقية تبادلوا التهاني بخلاصهم من حكم شفلر ولفيفه وكان اسبقهم الى تبادلها القاضي امين الحكيم المعروف بمواقفه الشعبية الرائعة، فقد زين البطاقة الخاصة باسمه بكلمة «التهاني بالخلاص» بعث بها الى اصدقائه، وسرعان ما انتشرت في اللاذقية وضواحيها وتبادلها الاهالي بعظيم السرور والانشراح.

الباب السادس
العهد الوطني

الفصل الأول
التعاون بين الكتلة الوطنية والانتداب

٢١٦ - عودة الوفد الوطني من باريس

في مطلع تشرين الاول ١٩٣٦، عاد الوفد الوطني من باريس بقطار السكة الحديدية، فاستقبل في حلب الشهباء استقبالاً شعبياً رائعاً هيأه مكتب الكتلة الوطنية واشترك فيه المفوض السامي الكونت دي مارتيل، الذي قدم خصيصاً من بيروت. والقى في حفلة الاستقبال عميد الكتلة الوطنية وخطيبها فارس الخوري خطاباً سحر به ألباب الجماهير المحتشدة، معبراً عن المعاهدة التي عقدها الوفد مع وزارة الخارجية الفرنسية بأنها «معجزة القرن العشرين»، فهتف له المستمعون هتافاً عالياً قبل ان يعرفوا شيئاً عما تضمنته هذه المعجزة وعما اقترنت به من ملاحق، مما دل على واسع نفوذ الكتلة الوطنية في نفوس سواد الشعب. واقيمت الزينات اياماً في كل من حلب والعاصمة دمشق وسائر المدن السورية ابتهاجاً بعودة الوفد ظافراً بأماني الأمة.

ومن غريب الصدف غير المستحبة سقوط الفرنك الفرنسي ابان هذه الاحتفالات سقوطاً مريعاً أدى الى خسارة سورية عشرات الملايين من الليرات المرتبطة بالفرنك ودامت مع ذلك مظاهر الفرح والاحتفالات قائمة.

اما الطبقة المثقفة من الاهلين، من رجال السياسة والمال على اختلاف نزعاتهم واحزابهم، فلم تحفل بالمعاهدة لارتباطها بملاحق لا تتفق والاستقلال المنشود ولفقدان ثقتهم بتنفيذها، كما سبق لاتفاقيتي سنة ١٩٢٦ و ١٩٣٣.

٢١٧ - بيان رئيس الوفد السوري عن المعاهدة

بعد وصول الوفد السوري الى العاصمة دمشق، حيث استقبل استقبالاً شعبياً شبيهاً بالاستقبال الذي جرى له في حلب، نشر رئيس الوفد هاشم الاتاسي، الشيخ الجليل الطيب القلب بياناً عن المعاهدة التي عقدها الوفد مع وزارة الخارجية الفرنسية خاطب فيه السوريين الابرار، وقد تضمن مايلي:

« لقد جاهدتم اقدس الجهاد وناضلتم اشرف نضال وحملتم لواء الحرية والاستقلال فاراد الله ان يتم عليكم نعمته فأدركتم هذا اليوم وهو من ايامكم الغراء بل من ايام العرب التاريخية الشهيرة.

في هذا اليوم نعلن نصوص المعاهدة، وهي ضامنة لامانيكم المشروعة وفاتحة امامكم باب الحرية، تلجون منه الى حياة طليقة لا يسود فيها غير العدل والمساواة ان هذه المعاهدة أقرت علاقاتنا مع فرنسا اقراراً مستنداً الى الحق والانصاف ومستوحى من مبادي حليفتنا الديموقراطية، فانتم مدعوون منذ اليوم الى أداء الرسالة التاريخية في خدمة السلم العام والانسانية المتمدنة، وسوف يكون لنا جيش وطني ولا يضيرنا بقاء بعض القوات الفرنسية في موقعين من البلاد بموافقتنا ريثما يتم تأليف الجيش الوطني ولن يكون لها أي تدخل في شؤون البلاد او اي اتصال بمجرى حياة الامة. واذا كنا لانزال، في مطلع استقلالنا، بحاجة الى خبراء في الفن والاختصاص، فسوف نأتي بهم من بلاد فرنسا حليفتنا الحرة وصديقتنا الكريمة.

ان ضمان حقوق الافراد والجماعات، كما نص عليها الدستور الذي وضعته الجمعية التأسيسية عام ١٩٢٨. قد تعهدناه في دستورنا وأيدناه في معاهدتنا. ان بعض المناطق ستدار بأنظمة خاصة تتفق مع احوالها الاجتماعية والثقافية آملين ان يكون من وراء تطبيق هذه الانظمة تشجيع لمن يبقى خارج نطاق الوحدة على الانضمام اليها وسيكون القضاء واحداً في سورية واللغة العربية هي

اللغة التي يتقاضى بها الناس تحت لواء العدل والمساواة، مع حفظ حقوق الاجانب واحترامها.

ولا يسعني، وانا القي على المعاهدة هذه النظرة السريعة، الا ان اشكر بكثير من الاعجاب موقف رجال فرنسا الاحرار، ذلك الموقف النبيل حين تخلّوا عن نفقات الانتداب البالغة بضع مليارات كما انهم ادركوا موقفنا العالي الحرج فأطلقوا لنا حريتنا الاقتصادية، وهي ركن النهضة القومية وأساس الحرية السياسية.

هذا بعض ما في المعاهدة من مزايا وهي، كما ترون، صك الحرية والسيادة والاستقلال. والوفد الفخور بهذه العاقبة الطيبة يأمل ان تكونوا في المستقبل كما كنتم في الماضي عنوان الصبر والثبات ورمز التضحية والمفاداة واذكروا دائماً ان المعاهدة ليست غاية بل واسطة لرفاه الشعب وسعادة البلاد.

لا نخدع انفسنا ولا نريد ان يخدع احد السوريين بجراجة هذا العهد وخطورته، فهو مملوء بالمصاعب محفوف بالمكاره يتطلب اقصى الجهد لكبح جماح الشهوات وكبت النزوات والنزعات.

اليوم يومكم فقفوا وقفة الرجل الواحد وذودوا عن استقلالكم وحريتكم بنضالكم واتحادكم ونبذ احقادكم ولا يستقيم لهذه الامة امرها الا اذا تراصت صفوفها، فالى التضامن والاتحاد ادعوكم والى التضحية والمفاداة استنفركم فهو يوم له مابعده والعاقبة للصابرين.

في ٢٢ تشرين الاول ١٩٣٦

رئيس الوفد السوري

هاشم الأتاسي»

تلقى سواد الشعب هذا البيان بارتياح. أما المفكرون من العاملين في الحقل السياسي الوطني، فلفت نظرهم ما حواه البيان من تصريح «بخطورة العهد الحاضر المملوء بالمصاعب والمحفوف بالمكاره ودعوة الشعب الى التعاضد والتضحيات والمفاداة». بعد اعلان فخر الوفد بالمعاهدة والاشادة بالموقف النبيل الذي وقفه رجال فرنسا الاحرار من الوفد كثرت بين هؤلاء المفكرين

السوريين الافتراضات بانتظار نشر نص المعاهدة وملاحقها. وتسرّع خصوم الكتلة الوطنية السياسيون في نفيهم وجود أي فرق بين معاهدة سنة ١٩٣٣ المعقودة في عهد حكومة حقي العظم والمعاهدة الجديدة. على ان المنصف لايشارك هؤلاء الخصوم رأيهم تاركاً تقدير الفرق للقارىء الكرم بعد اطلاعه على النصوص وقد سبق نشر معاهدة سنة ١٩٣٣ وفيما يلي نص المعاهدة الجديدة وملاحقها.

٢١٨ - نص المعاهدة السورية - الفرنسية الجديدة

فيما يلي نورد نص المعاهدة المنعقدة في باريس ١٩٣٦ بين وفد الكتلة الوطنية السورية ومندوبي وزارة الخارجية الفرنسية:

المادة الاولى: يسود بين فرنسا وسورية سلم وصداقة دائمان ويقوم تحالف توثيقاً للصلات التي تجمع بينهما وتضمن مصالحهما المشتركة.

المادة الثانية: تتشاور الحكومتان في كل امر من شأنه ان يمس مصالحهما المشتركة وتقفان ازاء الدول الاجنبية موقفاً يلائم تحالفهما مع تجنب كل ما يسيء الى علاقاتهما مع تلك الدول وتقيم كل منهما لدى الاخرى ممثلاً سياسياً.

المادة الثالثة: يتخذ الطرفان المتعاقدان جميع التدابير اللازمة لنقل الحقوق والواجبات الناجمة عن المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها فرنسا باسم سورية او فيما يخصها الى الحكومة السورية يوم زوال الانتداب عنها.

المادة الرابعة: اذا وقع بين سورية ودولة اخرى خلاف قد يؤدي الى قطع العلاقات بينهما، تتداول الحكومتان الفرنسية والسورية في امر تسوية ذلك الخلاف بالطرق السلمية وفاقاً لاحكام ميثاق عصبة الامم. واذا اشتبك احد الطرفين المتعاقدين في نزاع، بادر الطرف الثاني الى نجدته وفي حالة وجود خطر محدق يتداولان فوراً امر اتخاذ تدابير الدفاع الضرورية. وتنحصر معونة الحكومة السورية في ان تقدم الى حليفتها فرنسا في الاراضي السورية كل مافي وسعها من التسهيلات والمساعدات بما في ذلك استعمال السكك الحديدية ومجاري المياه والمرافىء والمطارات وسائر وسائل المواصلات.

المادة الخامسة: تقع على الحكومة السورية مسؤولية حفظ النظام في سورية

والدفاع عن اراضيها وتقدم لها الحكومة الفرنسية المساعدة العسكرية مدة المعاهدة وفاقاً لنصوص الاتفاق الملحق. وتسهيلاً لقيامها بالواجب المترتب عليها بموجب المادة السابقة، تعترف لها الحكومة السورية باستمرار التنقلات الجوية التي تجتاز الاراضي السورية وصيانتها في جميع الظروف لمصلحة التحالف.

المادة السادسة: عقدت هذه المعاهدة لمدة خمس وعشرين سنة تشمل الاتفاقات والعقود الملحقة، مالم تنص عن مدة اقصر اويتفق الطرفان المتعاقدان على اعادة النظر فيها. وتفتتح المفاوضات الجديدة بشأن المعاهدة او تعديلها اذا طلب ذلك احدهما بعد مرور عشرين سنة على وضعها موضع التنفيذ.

المادة السابعة: تبرم المعاهدة باسرع مايمكن وتبلغ الى عصبة الامم وتوضع موضع التنفيذ يوم قبول سورية في عصبة الامم.

المادة الثامنة: حال وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ، تسقط عن الحكومة الفرنسية المسؤوليات المترتبة عليها فيما يتعلق بسورية وتنتقل تلقائياً الى الحكومة السورية.

المادة التاسعة: كتبت هذه المعاهدة بالفرنسية والعربية والمعول على النص الفرنسي.

اذا وقع خلاف بشأن تفسير المعاهدة وتطبيقها ولم يمكن حله نهائياً بطريق المفاوضة المباشرة بين الطرفين المتعاقدين، يلجأ الى اصول التحكيم والمصالحة المنصوص عليها في ميثاق عصبة الامم.

كتب في باريس ١٩ ايلول ١٩٣٦

التواقيع: عن الطرف الفرنسي - **ب. فينو. دي مارتيل**

عن الطرف السوري - **هاشم الاتاسي، فارس الخوري، جميل مردم، سعد الله الجابري، مصطفي الشهابي، ادمون حمصي.**

٢١٩ - الاتفاق العسكري الملحق بالمعاهدة

المادة الاولى: تأخذ الحكومة السورية تحت مسؤوليتها، بحلولها محل السلطة الفرنسية، القوة العسكرية المنظمة مع تكاليفها وواجباتها.

المادة الثانية: الحد الادنى الذي يجب ان تحويه القوة العسكرية السورية هو فرقة مشاة ولواء خيالة مع المصالح التابعة لها.

المادة الثالثة: تتعهد الحكومة الفرنسية بمنح الجمهورية السورية بناء على طلبها التسهيلات الآتية على ان تعود نفقاتها على الحكومة السورية:

أ - توضع بعثة عسكرية فرنسية تحت تصرف الحكومة السورية، تحدد مهمتها بالاتفاق بين الحكومتين وتتعهد الحكومة السوربة بان لاتستخدم سوى الفرنسيين بصفة معلمين واختصاصيين.

ب - ترسل الحكومة السورية من تشاء من رجال قواتها المسلحة الى المدارس ومراكز التعليم الفرنسية وعلى ظهر السفن البحرية الفرنسية وتحتفظ بحرية ارسالهم الى بلد آخر اذا لم يكن باستطاعة تلك المدارس قبولهم.

المادة الرابعة: تؤمن الحكومة الفرنسية جميع احتياجات القوى المسلحة السورية من اسلحة وعتاد وسفن وطائرات وتجهيزات من احدث طراز.

المادة الخامسة: تضع الحكومة السورية تحت تصرف الحكومة الفرنسية لمدة التحالف مواقع لقاعدتين جويتين وتقدم لها حرساً خاصاً للتعاون مع الاختصاصيين من القوى الفرنسية وتبقى القوى الفرنسية في جبل الدروز وبلاد العلويين مدة خمس سنين اعتباراً من نفاذ المعاهدة دون ان يمس بقاؤها بحقوق السيادة السورية.

المادة السادسة: تضع الحكومة السورية تحت تصرف الحكومة الفرنسية جميع المواقع والامكنة والتجهيزات التي تحتاج اليها القوى الفرنسية بما في ذلك استعمال السكك الحديدية والمطارات والمرافيء والهاتف وطرق المواصلات البرية والبحرية والجوية.

المادة السابعة: تؤمن الحكومة السورية للموظفين الفرنسيين العسكريين والمدنيين ماكانوا يتمتعون به حين وضع هذا الاتفاق موضع العمل.

المادة الثامنة: تتسلم الحكومة السورية اراضي الطيران المحدثة للدفاع الجوي بموجب اتفاق يعقده الطرفان المتعاقدان ولطائرات القوى الفرنسية حق الطيران فوق الاراضي السورية تحت قيد مراعاة قواعد السير المرعية في فرنسا كما يحق للحكومة الفرنسية ان تستبقي هذه الاراضي او ان تحدث فيها ترتيبات على

نفقتها وتقيم فيها اختصاصيين من القوى الجوية وتمنح الحكرمة السورية جميع التسهيلات للقائمين على هذه المؤسسات.

الفصل الثاني

حكومة الكتلة الوطنية

٢٢٠ - استقال العابد من رئاسة الجمهورية فخلفه الأتاسي

بعد عودة الوفد السوري من باريس الى دمشق، حيث استقبل استقبالا شعبياً رائعاً، اخذ زعماء الكتلة الوطنية يعدون العدة للفوز في الانتخابات النيابية المقبلة، فكان لهم ما أرادوه.

افتتح المجلس النيابي في ٢١ كانون الاول ١٩٣٦ وانتخب الاستاذ فارس الخوري رئيساً للمجلس وحصرت نيابتا الرئيس ومراكز مكتبه بأكفاء من المنتمين الى الكتلة الوطنية.

ثم تلي كتاب من رئيس الجمهورية، محمد علي العابد، يتضمن استقالته من الرئاسة بناء على اسباب صحية تقبلها المجلس النيابي فوراً وبوشر بانتخاب خلف لها، ففاز بشبه اجماع النواب رئيس الكتلة الوطنية هاشم الاتاسي، نائب حمص، وختمت الجلسة النيابية الاولى بين الهتاف المعتاد في مثل هذه الحال.

لم تكن استقالة العابد من رئاسة الجمهورية مفاجأة للناس الذين شاهدوا اركان الكتلة الوطنية بعد عودة الوفد من فرنسا يسخطون على العابد لبقائه في الحكم بعد انسحاب الوزراء الوطنيين ولتعاونه مع الموالين للانتداب المنافسين للكتلة الوطنية، مع ان معظم زعمائها كانوا على اتصال مستمر به استمرار كبير أمنائه نجيب ارمنازي، عديل جميل مردم بك بالقرابة العائلية، في الوظيفة ناعمين بعطفه الرئيسي والتردد اليه حتى اعلان فوزهم بالانتخابات النيابية الاخيرة. وبعد فوزهم، اشاروا اليه بضرورة الاستقالة من الرئاسة ولم يبق له من مدتها سوى ستة اشهر، فنزل عند اشارتهم رغبة منه في افساح المجال لاكمال مهمتهم التي خطت الخطوة الاولى بالتفاهم مع الوزارة الفرنسية وبنى

استقالته على اسباب صحية رغم تمتعه بصحة جيدة يستطيع معها المثابرة على عمله.

ان انسحابه من رئاسة الجمهورية على الوجه السالف الذكر لم يحل دون استمرار الشعب، على اختلاف طبقاته، في محبته وتقدير مزاياه والتحدث بنزاهته وواسع علمه ومكارم اخلاقه.

٢٢١ - وزارة الكتلة الوطنية

اصدر هاشم الاتاسي، فور اعتلائه مقام رئاسة الجمهورية السورية في ٢١ كانون الاول ١٩٣٦، مرسوماً بتأليف الوزارة الجديدة برئاسة جميل مردم بك من السادة سعد الله الجابري لوزارتي الداخلية والخارجية وشكري قوتلي لوزارتي المالية والدفاع الوطني والدكتور عبد الرحمن كيالي للعدل والمعارف واحتفظ رئيس الوزارة لنفسه بوزارة الاقتصاد، وهو اقدر زملائه على القيام بها.

ان هذه الوزارة، المؤلفة من اكبر اركان الكتلة الوطنية، بدأت ادارة دفة الحكم بما عرف عن رجالها من همة ونشاط ومقدرة وذكاء، فقد اجمعت الكلمة على تأييدها والدعاء لها بمزيد التوفيق في اتمام مهمتها، انجازاً لما وعدت به الأمة من تحقيق الاماني الوطنية داخلاً وخارجاً.

لم يصب الحكومة، وهي لاتزال في بدء عهدها، سوى امرين: احدهما منع الناس من مقابلة رئيس الجمهورية الا باجازة من وزير الداخلية، تصدر بعد توثقه من غاية طالب المقابلة. على ان هذا الحجز المعنوي على الرئيس لم يدم اكثر من شهرين بفضل الانتقاد العام المرير الذي وصل الى مسامع الرئيس الجليل، المحترم من جميع الناس على اختلاف احزابهم ونزعاتهم. والامر الثاني هو بروز التعصب الحزبي في اعمال الحكومة، من توظيف وترفيع وغيرهما حتى قسم الناس بعضهم بالنسبة الى الحكومة قسمين: قسم ابناء الست وقسم ابناء الجارية.

٢٢٢ - من آثار التفاهم

اعتبر المفوض السامي دي مارتيل نفسه ناجحاً في التفاهم مع الزعماء

الوطنيين بعد ما شاهده من حسن استقبال الامة للوفد حين عودته من باريس بالمعاهدة التي اطلق عليها بعضهم نعت « معجزة القرن العشرين »، فأخذ يناصر الحكومة الوطنية ويلبيها في كل ماتطلبه منه. ومن هذا القبيل، اصداره قرار العفو عن المبعدين السياسيين، وفي مقدمتهم الدكتور عبد الرحمن شهبندر وسلطان باشا الاطرش والامير شكيب ارسلان واحسان الجابري والشيخ رضا الرفاعي والحاج فاتح المرعشي فاستقبلتهم العاصمة استقبالاً حاراً رافقته الآمال باتحاد الوطنيين على اختلاف احزابهم ونزعاتهم، كما اوصى بذلك رئيس الوفد الذي اصبح رئيساً للجمهورية.

ومن آثار التفاهم بين الحكومة السورية والمفوض السامي الفرنسي، اعادة ارتباط مقاطعتي بلاد العلويين وجبل الدروز بسورية. فان المفوض السامي سبق فاعلن ذلك بتاريخ ٥ كانون الاول معلقاً تنفيذه على ابرام المعاهدة ومحتفظاً لكل من المقاطعتين بالاستقلال الاداري والمالي. ولكن هذا الاحتفاظ قد زال حين قدم نوابها الى المجلس النيابي واعلن اولاً نواب جبل الدروز تنازلهم عنه وقوبل اعلانهم بالتصفيق وموافقة المجلس باجماع الرأي. وقام على الاثر جمال علي أديب، من نواب قضاء جبلة، معلناً تنازل مقاطعة اللاذقية التابع لها القضاء المذكور عن استقلالها المالي والاداري لتكون متساوية مع سائر المحافظات السورية، وأيده في ذلك جميع نواب المقاطعة المذكورة. وعينت الحكومة السورية اثر ذلك مظهر باشا رسلان، احد اركان الكتلة الوطنية، محافظاً على هذه المقاطعة بدلاً من حاكمها الفرنسي شفلر الذي عينه المفوض السامي مندوباً عنه في المحافظة، كما تقدم (الفقرة ٢١٥).

ومن الآثار البارزة لذلك التفاهم والتمهيد لتصديق المعاهدة، وقوف مندوب المفوض السامي ومعاونيه في دمشق وكل سورية بعيدين عن كل تدخل في شؤون الحكومة واقتصار المستشارين لدى الوزارات على ابداء الرأي اذا استشيروا، بخلاف ماكانوا عليه من تدخل في كل صغيرة وكبيرة، واخيراً ظهور رجال الحكومة في كل سورية بمظهر الحكام الاحرار المستقلين.

٢٢٣ - اقرار سورية المعاهدة ونشرها

في الجلسة الثانية التي عقدها المجلس النيابي في ٢٢ كانون الاول ١٩٣٦،

تليت نصوص المعاهدة وملاحقها فأقرتها اكثرية النواب المطلقة، رغم ماورد عليها من انتقاد بعض النواب غير المنتمين الى الكتلة الوطنية. وبعد خمسة ايام، اي في ٢٧ كانون الاول، صدر القانون المنشور بأمر رئيس الجمهورية ناصاً على اقرار معاهدة التحالف والصداقة بين الحكومتين التي وقعها في باريس كل من الوفد السوري من جهة والوفد الفرنسي المؤلف من بيير فيينو Pierre Viénot والمفوض السامي دي مارتيل من جهة اخرى بتاريخ ٩ ايلول ١٩٣٦ ووافق عليها المجلس النيابي السوري في ٢٢ كانون الاول.

التعليق:

مما لاشك فيه ان انتقاد المعارضين يتفق مع ما كانت ولاتزال تطلبه الامة السورية من استقلال تام ناجز ولكن صعوبة تحقيق هذا الطلب دفعة واحدة لاينكرها احد. فالمعاهدة المعقودة، والحالة هذه، تعتبر خطوة اولى في سبيل الغاية المنشودة اذا نفِّذتْ باخلاص كما ادرك ذلك اعضاء الكتلة الوطنية ورَدده وفدها الى باريس مراراً وأجمله الاستاذ فارس الخوري رئيس المجلس النيابي اثناء مناقشة المعاهدة بقوله: «ان جمعية الامم تعتبر سورية تحت الانتداب والشعب السوري يرفض هذا الانتداب ويحسب نفسه مستقلاً واذا تضاربت النظرات بينه وبين الحكومة الفرنسية تعطل السير نحو الهدف الحقيقي، فكان لا بد من الخروج من هذا المأزق وقد جاءت المعاهدة فأنقذتنا».

٢٢٤ ـ نشاط الحكومة في سبيل ابرام المعاهدة ورد حملات المعارضة

برز نشاط الحكومة الوطنية، بعد اقرار المعاهدة من الجانب السوري، في مختلف الجهات الادارية واخذت في انتقاد الموظفين الأكفاء لما اسند اليهم من مهام بينما ظل المفكرون، من انصار ومعارضين وحياديين، ينتظرون مايتخذه الجانب الفرنسي حول ابرام المعاهدة. لهذه الغاية، سافر رئيس الوزارة ووزير الداخلية والخارجية الى باريس مرتين، اولاهما في ٣ شباط ١٩٣٧ والثانية في اواخر ايار من نفس السنة، تاركين امر القيام بمهام رئاسة الوزارة والوزارتين المذكورتين، حال غيابهما، الى وزير المالية والدفاع شكري قوتلي، مما اثقل كاهله وجعل ذوي المصالح يتذمرون من تأخير البت في مراجعاتهم. وهاجت

المعارضة في المجلس النيابي تصرف الحكومة وانتقدت تسليم مهام اربع وزارات هامة الى وزير واحد لم يكن مختصاً سابقاً بشؤون واحدة منها . ولم تقتصر مهاجمة المعارضة على الامور الادارية ، بل شملت الجهة السياسية ايضاً بدون ايضاح ايه جهة منها . ولكن المجلس النيابي لم يعر هذه المعارضة اي اهتمام، بانتظار النتيجة الايجابية المرجوة من سفر رئيس الوزارة والوزير الى العاصمة الفرنسية وقد مضى عليها عدة اشهر .

٢٢٥ ـ التظاهرات في العاصمة دمشق حول مصير لواء اسكندرونة

كثرت في دمشق وسائر سورية الشائعات عن عقد اتفاق بين فرنسا وتركيا بشأن فصل لواء اسكندرونة عن سورية ومنحه استقلالاً تاماً ، مما يمهد سبيل ضمه الى تركيا في اول فرصة . وأيد هذه الشائعات القادمون الى دمشق من اسكندرونة ، من ابنائها ومن موظفي حكومتها . وفي هذه الاثناء، غادر مردم بك والجابري باريس عائدين الى سورية بطريق تركيا ، فتوقف جميل مردم بك في أنقرة مدة يومين بينما تابع سعد الله الجابري سفره الى حلب فدمشق، مما أثار الشكوك وزاد في الشبهات حول رئيس الوزارة دون ان يتمكن الوزير الجابري من تبديدها او من الدفاع عن رئيسه .

وفي اليوم الذي تلا وصول الرئيس مردم بك الى دمشق، قامت فيها تظاهرة شعبية صاخبة اعلن فيها المتظاهرون نقمة الشعب على الحكومة والكتلة الوطنية والسياسة الاجنبية وتوقفوا امام قصر الحكومة، في ساحة المرجة، يصيحون بأقبح النعوت، مما اضطر رئيس الوزارة جميل مردم بك الى الظهور في شرفة مكتبه المطلة على جموع المتظاهرين قائلاً بصوت عال: « ان اسكندرونة عربية ولن تنفك عن أمها سورية فكونوا باطمئنان » . حينئذ سار المتظاهرون في طريقهم ثم تفرقوا باشارة من زعمائهم، وابرزهم الشيخ كامل القصاب، بانتظار مايلده الغد من حوادث حول اسكندرونة .

٢٢٦ ـ توسع النقاش في المجلس النيابي بين معارضي الحكومة والموالين لها

لما وقف رئيس الوزارة بعد ذلك خطيباً في جلسة المجلس النيابي، اجمل نشاطه في رحلته الى باريس بمفاوضات قام بها مع وكيل وزارة الخارجية

الفرنسية حول ضمان الحكومة السورية حقوق الأقليات وقبول الخبراء الفرنسيين. وما انتهى من الكلام، حتى اعلن خطباء النواب المعارضين اسفهم لضعف الحكومة ولجمود الوزراء بعد اعتلائهم كراسي الحكم وانتقدوا بصورة خاصة رئيس الوزارة لاقتضاب بيانه ولعدم افصاحه بشيء يتعلق بلواء اسكندرونة، فلم يستطع الرئيس الاجابة على هذا الانتقاد رغم ما هو معروف عنه من سرعة الخاطر وطلاقة اللسان، كما لم يجد مناصراً له من زملائه الوزراء.

وفي ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٧، القى رئيس الوزارة في المجلس النيابي بياناً اتى فيه على ذكر الصعوبات التي حالت دون ابرام الجانب الفرنسي المعاهدة، وفي مقدمة هذه الصعوبات قلق الحكومة الفرنسية مما قد ينتاب سورية من امور بعد زوال الانتداب. وبعد هذا البيان، بدأت حوله مناقشات شديدة بين النواب المعارضين للحكومة وبين النواب الموالين لها، الى ان ختمت الجلسة بكلمة رئيس المجلس النيابي، الاستاذ فارس الخوري، لخص فيها اقوال رئيس الوزارة والنواب في النقاط الست التالية:

(١) احترام رغبة الامة في بقاء لواء اسكندرونة سورياً.

(٢) الاحتفاظ بالاقاليم السورية على وضعها الحاضر.

(٣) عزم الحكومة على اقامة العدل والمساواة بين جميع العناصر والطوائف.

(٤) تسهيل استثمار المال الاجنبي في المشاريع لتقوية اقتصاديات البلاد.

(٥) السعي الحازم الذي دعا رئيس الوزارة للسفر الى فرنسا لابرام المعاهدة.

(٦) عزم الوزارة على تعميم الاصلاحات الداخلية.

وبعد هذه الجلسة النيابية، التي انتهت على الوجه السالف الذكر، سافر رئيس الوزارة جميل مردم بك، منفرداً الى باريس، وعاد منها الى دمشق في اواخر كانون الاول واعلن ان نتيجة مساعيه لدى مسيو تيسان، وكيل وزارة الخارجية الفرنسية، في ١١ كانون الاول، قد انتهت الى وجوب اعطاء الحكومة السورية ضمانات باحترام حقوق الأقليات وقبول الخبراء الفرنسيين ومتابعة سياسة التعاون. وكان الرئيس مردم بك متفائلاً في توقع ابرام المعاهدة

ولكن زملاءه في الوزارة والمجلس النيابي لم يروا في بيانه مايطمئن او مايوقف المعارضة عند حدها، وكان أشدهم نقمة على موقف فرنسا وزير المالية والدفاع شكري قوتلي الذي غادر دمشق بعد اسبوعين مسافراً الى الحجاز لأداء فريضة الحج، فناب عنه في وزارتي المالية والدفاع رئيس الوزارة جميل مردم بك، اعتباراً من ١٥ كانون الثاني ١٩٣٨ .

٢٢٧ ـ استقالة شكري القوتلي من الوزارة

. عاد شكري قوتلي من الحجاز في اواخر كانون الثاني الى دمشق، حيث اخذ يمارس اعماله في وزارتي المالية والدفاع. ونشط على الاثر رجال السياسة والاحزاب يرددون شائعة الخلاف القائم بينه وبين رئيس الوزارة جميل مردم بك، ولكل منهما انصاره وأخصاؤه ضمن الكتلة الوطنية وخارجها، دون الوصول الى معرفة حقيقة اسباب الخلاف، الى ان قدم شكري القوتلي استقالته من الوزارة في ٢٢ آذار ١٩٣٨ لأسباب صحية، على ماجاء في نص الاستقالة، وعهد بمهام الوزارتين الشاغرتين عن هذه الاستقالة الى الرئيس جميل مردم بك الذي تقدم في نهاية شهر آذار الى المجلس النيابي بايضاح عن مساعيه، فحاز على الأثر ثقة اكثرية النواب. ولكن المعارضة ازدادت قوة وشدة في المجلس النيابي وخارجه وقد ساعد على اشتدادها الانقسام البادي في صفوف زعماء الكتلة الوطنية والاشاعات التي كانت تدور على ألسنة الساسة والمفكرين عن تلكوء فرنسا عن ابرام المعاهدة لأسباب أهمها المفاوضات القائمة بينها وبين تركيا بشأن اسكندرونة. وفي ٢٦ تموز ١٩٣٨، عين لطفي الحفار وزيراً للمالية وفائز الخوري وزيراً للاقتصاد الوطني واحتفظ رئيس الوزارة لنفسه بوزارة الدفاع، ثم سافر في العاشر من آب الى اوربا وعهد بالنيابة عنه في الرئاسة ووزارة الدفاع الى الجابري وزير الداخلية والخارجية.

٢٢٨ ـ نشاط رئيس الوزارة في سفرته الى فرنسا

لم يكن لرئيس الوزارة جميل مردم بك بازاء الحملات الموجهة والمعارضة المتواصلة بسبب عدم ابرام فرنسا المعاهدة وماقيل بشأنها وبشأن مصير لواء اسكندرونة من سبيل سوى العودة الى باريس في العاشر من آب ١٩٣٨، وقد

طال غيابه عن سورية هذه المرة اربعة شهور قضاها متنقلاً بين باريس وجنيف ووقع اتفاقاً مع وزير خارجية فرنسا جورج بونيه Georges Bonnet على ضمان حقوق الاقليات وتدريس اللغة الفرنسية في المدارس السورية وتجديد امتياز مصرف سورية ولبنان واستثمار النفط وقبول مساعدة مالية من فرنسا، كما اتفقا على وجوب ابرام فرنسا المعاهدة بأسرع ما يمكن.

وبعد عودة رئيس الوزارة الى سورية، القى في جلسة المجلس النيابي المنعقدة في نهاية السنة خطاباً اشار فيه الى الصعوبات القائمة في وجه ابرام المعاهدة المعقودة بين فرنسا وسورية. وفي نهاية الجلسة اوجز رئيس المجلس النيابي كعادته ملخص اقوال النواب ورغباتهم وموافقة المجلس على الوجه التالي:

١ - يتمسك المجلس بنصوص المعاهدة التي صادق عليها في ٢٢ كانون الاول ١٩٣٦ دون سواها.

٢ - يعتبر المجلس كل ادعاء باتفاقات او عقود لاحقة للمعاهدة بحكم العدم.

٣ - يأسف المجلس لنكول الحكومة الفرنسية عن تصديق المعاهدة بدون مبرر.

٤ - يسجل المجلس تصريح رئيس الوزارة بأنه يعد نفسه في حل من جميع الاتفاقات والعقود التي يمكن ان يكون قد وقعها.

٥ - لما كان المجلس السوري يمثل جميع الدوائر الانتخابية، فهو وحده يعبر عن رأي الامة ويستنكر اي اسلوب آخر تجنح اليه الحكومة الفرنسية لمعرفة رأي الشعب السوري بشأن مصيره، كايفاد لجنة لمثل هذه الغاية.

٦ - يأسف المجلس لحوادث العصيان والتمرد على القانون والاخلال بالامن في منطقتي اللاذقية وجبل الدروز ويزيده أسفاً ما يقال عن تدخل بعض ممثلي السلطة الفرنسية في هذه الحوادث ويطلب من الحكومة ان تسرع الى وضع حد حاسم لها.

٧ - يسجل المجلس مشاطرة الوزارة السورية رأيه المعبر عنه في هذه البنود.

التعليق:
مما هو جدير بالانتباه اليه، عدم وجود أية اشارة الى قضية لواء اسكندرونة لا في بيان رئيس الوزارة ولا في البنود التي أقرها المجلس النيابي، فما هو سبب السكوت عن هذه القضية؟.

٢٢٩ - التظاهرات حول المعاهدة ومصير لواء اسكندرونة

ازدادت حملات المعارضة على الحكومة السورية الوطنية بسبب نصوص المعاهدة وملاحقها وتردد الجانب الفرنسي في ابرامها، متذرعاً بحجج واهية، أهمها خشيته من ان تتعرض سورية، بعد جلاء الجيش الفرنسي عنها، لاحتلال اي نفوذ اجنبي آخر.

وبدهي ان تكون هذه الحملات على الحكومة السورية موجهة من خصومها السياسيين، وفي طليعتهم الدكتور عبد الرحمن شهبندر، رئيس حزب الشعب، وقد قلق الشعب السوري والحكومة معاً من عدم عرض الجانب الفرنسي المعاهدة المذكورة على برلمانه.

ومن جهة ثانية، فقد أسف جميع السوريين، المعارضين والموالين للحكومة، لعدم ربط لواء اسكندرونة بأمه سورية حين تنظيم المعاهدة وتصديقها من الجانب السوري، خلافاً لما جرى في ضم منطقتي بلاد العلويين وجبل الدروز بدون أدنى تأخير. وكلما ازدادت الاشاعات عن مصير لواء اسكندرونة سوءاً، ازداد القلق في نفوس السوريين وتوالت التظاهرات في العاصمة دمشق، يتقدمها ابناء اللواء واخوانهم الدمشقيون. وقد انقضى اكثر من نصف عام ١٩٣٨ دون ان يبدو من السلطة الفرنسية. في سورية او في فرنسا، ادنى اشعار او اشارة يطمئن لها السوريون عن مصير اللواء.

٢٣٠ - مغادرة المفوض السامي البلاد وتعيين مسيو بيو خلفاً له

بعد ان وصلت سورية الى الحد المفصل في الابحاث السابقة عن الفوضى والارتياب في سياسة التفاهم التي بدأها المفوض السامي دي مارتيل مع الحكومة وزعماء الكتلة الوطنية، لم يكن على ماظهر لكل عاقل خبير بالسياسة الدولية، بدّ لفرنسا من دعوة مفوضها السامي المشار اليه الى بلاده وانهاء مهمته في سورية ولبنان. فغادرها في تشرين الاول ١٩٣٨، فكانت المدة التي اقامها فيها خمس

سنين وثلاثة اشهر وخلفه مسيو بيو Gabriel Puaux الذي قدم من فرنسا الى هذه البلاد في اوائل كانون الثاني ١٩٣٩ .

٢٣١ - الحزبية في المجتمع النسائي

ضم منزل عالي القدر، في حفلة استقبال، نخبة ممتازة من فضليات الأسر الدمشقية ومعظمهن يشاطرن الرجال اهتمامهم بالسياسة والقضايا الوطنية. واثناء مبادلة الاحاديث على تعدد انواعها، في تلك الحفلة، اخذت قرينة احد زعماء العهد الوطني القائم على الحكم تحمد الله وتتحدث عن فضل العهد الحاضر على كل ما سبقه من عهود. فسألتها احدى السيدات عن ماهية هذا الفضل، فأجابت: «اذا لم يكن له من فضل سوى التكلم في المجلس النيابي باللغة العربية الفصحى، لكفى». فاستنتج الحضور من هذا الجواب الغمز من قناة الرئيس السابق صبحي بركات، لضعف لهجته العربية، رغم مزاياه العالية من حسن الادارة والجد في العمل باخلاص ونزاهة، وسمع في الحفلة، فور هذا الجواب، صوت كريمة عميد العهد السابق، السيدة المتعلمة الراقية المعروفة بطلاقة لسانها ورغبتها في ايراد النكتة في كل مناسبة، وهي تقول: «أجل يا قوم، بالعربية الفصحى، سقطت العملة السورية تبعاً لسقوط الفرنك، وبالعربية الفصحى، ضاع لواء اسكندرونة، وبالعربية الفصحى، سفكت الدماء وهدرت الاموال في سبيل الوصول الى كراسي الحكم، لا في سبيل الاستقلال!» حينئذ ضجّ المجتمع النسائي بالضحك وعاد الهرج والمرج وأغمي على السيدة المتفاخرة بالعهد الوطني، فأسرعت صاحبة المنزل ترش الماء الزلال وماء الزهر على وجهها حتى زال عنها كل انزعاج وعادت الى حالتها الطبيعية. وانفرط بعد ذلك عقد الاجتماع النسائي، على اختلاف الآراء، بازاء انتقال الحزبية السياسية الوطنية الى النساء والى الحياة الاجتماعية، بين ناقم على هذا الانتقال ومحبّذ له.

الفصل الثالث

لواء اسكندرونة

٢٣٢ - نبذة عن تاريخه الحديث

في العهد العثماني - مرّ معنا ان لواء اسكندرونة، الذي عرف بهذا الاسم منذ بدء الاحتلال فالانتداب الفرنسي على سورية في نهاية الحرب العالمية الاولى (١٩١٨)، كان بجميع اراضيه، حتى آخر العهد العثماني، مجموعة أقضية ومديريات ملحقة بولاية حلب، وأهم هذه الاقضية اسكندرونة وانطاكية عاصمة سورية منذ أكثر من الفيّ سنة ومقر الكنيسة الشرقيّة ومركز إشعاع فكري وحضاري في العالم أجمع.

بعد الاحتلال الاجنبي - بعد احتلال الجيوش الحليفة الفرنسية والبريطانية والعربية سورية وجلاء آخر جندي تركي عنها قبل شهر تشرين الثاني سنة ١٩١٨، جعلت سورية ثلاث مناطق، شرقية وغربية وجنوبية، بناء على سابق الاتفاق بين الحليفتين، فرنسا وبريطانيا. فكان اللواء من نصيب المنطقة الغربية، التي اقتصر احتلالها عام ١٩١٩ على الجيش الفرنسي واقام فيها فور هذا الاحتلال حكومتين: اولاهما في لبنان، واتخذت مدينة بيروت عاصمة لها، والثانية في اللاذقية واسكندرونة، مع بعض التعديل في اقضية طرابلس وضم اكثريتها العلوية الى اللاذقية. ثم قسمت الحكومة الثانية، عام ١٩١٩، الى اثنتين: حكومة بلاد العلويين، ومقرها اللاذقية، وحكومة لواء اسكندرونة، ومقرها بلدة اسكندرونة، الشهيرة بمرفئها وخليجها. وكان المرجع الاعلى لهذه الحكومات الثلاث، المفوض السامي الفرنسي المقيم في بيروت.

بعد احتلال الجيش الفرنسي المنطقة الشرقية من سورية - لما دخل جيش الانتداب الفرنسي سورية الداخلية او المنطقة الشرقية، بعد معركة ميسلون، سنة ١٩٢٠. عاد ارتباط اللواء بمرجعه الاصلي، حكومة حلب. وبعد قليل من الزمن، فك هذا الارتباط واعيد اللواء الى سابق ارتباطه بالمفوضية العليا مباشرة.

اللواء في الاتحاد السوري فوحدة سورية ـ بعد الثورة السورية، التي بدأت في جبل الدروز سنة ١٩٢٥، عاد لواء اسكندرونة الى أمه سورية سنة ١٩٢٦، بعد استفتاء جميع ممثليه، من عرب وترك وأرمن، في جلسة عقدت في دار الحكومة في بلدة اسكندرونة، بحضور مسيو دوريو مندوب المفوض السامي وصاحب «الذكريات» مندوباً عن الحكومة السورية، اتماماً للاتفاق الذي جرى بينها وبين المفوض السامي الكونت دي جفنل، كما قدّمن في بحث سابق[1] دون ان يرد اي اعتراض من قبل احد الممثلين الترك، حتى انه قبل الفك والربط المشار اليهما اختير سنة ١٩٢٣ صبحي بركات، احد كبار وجهاء اللواء، رئيساً للاتحاد السوري المؤلف من مناطق دمشق وحلب وبلاد العلويين، ثم انتخب ايضاً رئيساً لدولة سورية، التي تألفت من ولايتي دمشق وحلب (١٩٢٥) كما اشترك بعده في الوزارة السورية سنة ١٩٣٣ محمد افندي اطه لي ثم مصطفى بك قصيري، وكلاهما تركي العرق وفي طليعة وجهاء انطاكية.

بروز مساعي تركيا ـ وهكذا استمر ارتباط اللواء بأمه سورية، دون ان يرتفع اي صوت ضد هذا الارتباط، الى ان ظهر اخيراً ان الحكومة التركية كانت تطالب الدولة المنتدبة على سورية، في مفاوضات خاصة بينهما، باستقلال لواء اسكندرونة، محتجة بأن اكثرية سكانه تركية، مع ان الاكثرية الحقيقية عربية مؤلفة من مسلمين سنيين وعلويين ومسيحيين، وقد انضم اليهم الارمن اللاجئون من تركيا والناقمون عليها، وهذه الاكثرية تعيش بسلام وهدوء مع الاقلية التركية التي لم يتجاوز عددها حتى سنة ١٩٣٧ اربعين بالمئة من مجموع سكان اللواء.

ان معاهدة التفاهم بين فرنسا وتركيا، التي وقّع عليها في انقرة سنة ١٩٢١، قد تضمنت اعتراف الطرفين المتعاقدين بحق اهل لواء اسكندرونة في اختيار الحكومة التي تقوم على الشؤون الادارية، دون ان يرد فيها اعتراض على سورية اللواء او اشارة الى ضمّه في المستقبل الى تركيا، كما ان صك الانتداب

---

(١) فقرة ١٣٧ أعلاه.

على سورية، الصادر سنة ١٩٢٢ ، يوجب على فرنسا، الدولة المنتدبة، وقاية سورية من كل اعتداء، فلا يحق لها التفرغ عن جزء منها الى دولة اخرى.

الرد على ادعاء تركيا ـ ان ادعاء تركيا بأن سكوت صك الانتداب، عند ذكره سورية ولبنان، عن انطاكية واسكندرونة لدليل على انتقال الحكم فيهما لاهلهما، ان هذا الادعاء مردود من نواح ثلاث: أولها ان اكثرية اهالي لواء اسكندرونة، الشامل القضائين المذكورين وغيرهما من الاراضي، هي عربية لايؤلف الترك من السكان سوى اربعين بالمئة من المجموع، كما سبق ايضاحه. والناحية الثانية، هي ان سكوت صك الانتداب عن ذكر اسكندرونة وانطاكية لا يختلف عن سكوته عن سائر الالوية والاقضية السورية التي تضم أقليات تركية وكردية. والناحية الثالثة، ان المفوض السامي، حين اصدر، في ١٠ كانون الثاني ١٩٣٦ ، قرار نظام المحافظات السورية، قد نص في مادته ١٤٩ مايلي: «يطبق هذا القرار على محافظة اسكندرونة ومدينة دمشق الممتازة ادارياً في كل ما هو غير مخالف للاحكام الخاصة بهما». وبدهي ان هاتين المحافظتين، اسكندرونة ومدينة دمشق، لم تخرجا عن عداد المحافظات السورية باعتراف فرنسا نفسها، بموجب قرار مفوضها السامي ١٩٣٦ .

السياسة التركية ـ ولكن تركيا، التي كانت تمد بالسلاح والمال وبعض العتاد فريق السوريين الثائرين على الانتداب، توقفت عن هذا الامداد سنة ١٩٢١ ، وهو تاريخ تفاهمها مع فرنسا من اجل جلائها عن كيليكيا واخذت تعمل، بمتنوع الاساليب السياسية والصحفية، لكسب مودة فرنسا، بالاضافة الى تظاهرات شعبية تقام في انقره في كل مناسبة مطالبة بضم اللواء الى تركيا او باستقلاله دون التعرض الى فرنسا بكلمة سوء، الى ان تم اخيراً الاتفاق بين الدولتين، في ١٢ أيار ١٩٣٧ ، على عرض قضية اللواء على عصبة الامم، فاصدرت في تشرين الاول من تلك السنة، قراراً يتضمن وجوب العمل بنظام جمهوري خاص باللواء المذكور، الذي اطلق عليه الترك اسم «هاتاي».

موقف الحكومة الفرنسية ـ تأثر الساسة الفرنسيون بالسياسة التركية المذكورة وزادهم رغبة في ارضاء تُركيا على حساب سورية شعورهم بقرب

اندلاع الحرب العالمية الثانية وحاجتهم الى استمالة تركيا لجانبهم ويأسهم في الحصول على رضا السوريين بالانتداب الذي قاومه الوطنيون السوريون منذ ۱۹۱۹ حتى سنة ١٩٣٦ ، سواء بخطب زعمائهم ومقالات صحفهم ومظاهرات أتباعهم وثورات مناضليهم، وفشل عقد معاهدة الصداقة بين البلدين عامي ١٩٢٦ و١٩٣٣ الى ان ظفرت فرنسا بمعاهدة عام ١٩٣٦ واذ بها تتلكأ في عرضها على جمعيتها الوطنية وتؤثر التخلي عن اسكندرونة لتركيا لكسب تأييدها او حيادها في الحرب المرتقبة.

٢٣٣ - مساعي تركيا في سبيل ضم اللواء اليها

التظاهرات الشعبية- نقلت اليّ الآنسة النبيلة الراقية سعادت خانم، حفيدة كامل باشا، الصدر الاعظم في عهد السلطان عبد الحميد وبنت شقيقة الداماد أحمد نامي، رئيس دولة سورية سابقاً، ماشاهدته بعينها وسمعته بأذنها في حفلة أقيمت في العاصمة التركية أنقرة في حزيران ١٩٣٧ ، بمناسبة عيد الجمهورية التركية، على الوجه التالي:

« بينما كان المحتفلون، وهم كثر، يتسامرون ويشربون في أرجاء البهو الكبير والرئيس أتاتورك يتحدث الى سفراء الدول حول مائدة خاصة في نفس البهو، اذ سمعت هتافات الجماهير المتظاهرة خارجاً. فتقدم وزير الخارجية التركية رشدي آراس من الرئيس أتاتورك ناقلاً اليه رغبة الشعب الملحة في مشاهدة زعيمه يطمئنه عن مصير اخوته سكان هاتاي (لواء اسكندرونة) واعادة اللواء الى تركيا. فوجه الرئيس كلامه الى سفير فرنسا مسيو بونسو (وهو الذي كان مفوضاً سامياً في سورية ولبنان قبل دي مارتيل) قائلاً له (ان الشعب التركي الهائج المطالب باعادة اللواء الى تركيا يرجو ايضاحاً في هذا الشأن ليطمئن عن سكانه أبناء جنسه، فأرجو منكم كلمة لألقيها على مسامعه). وللفور، ظهرت على السفير آثار هذه المفاجأة التي لم يكن ينتظرها وأخذ يمسح عرق جبينه وينثر كلمات متقطعة على حسن الصلات الودية المتقابلة بين فرنسا وتركيا، وأتاتورك يصغي اليه منتظراً ان تخرج من فيه الكلمة التي ينتظرها الشعب، وختم السفير كلماته بأنه سيرفع الى حكومته نبأ تظاهرة الشعب التركي العزيز في هذا الصدد

آملاً ان يتحقق طلبه بفضل الصداقة المتبادلة بين الحكومتين وشعبيها . وعلى الاثر، ظهر اتاتورك في الشرفة وخاطب جمهور المتظاهرين قائلاً (أطمئنكم بأن هاتاي ستنضم قريباً الى أمها تركيا واستند في قولي هذا الى أن روابط الصداقة بيننا وبين فرنسا كفيلة باعادة الحق الى نصابه، كما اكد لي الآن سعادة سفيرها المبجّل مسيو بونسو). فعلت هتافات المتظاهرين بحياة تركيا وفرنسا».

مواصلة ساسة الترك التفاهم مع فرنسا - كانت نتيجة السياسة الخارجية، التي عرفت في كبار رجال الترك منذ العهد الحميدي، ان تم التفاهم اخيراً بين فرنسا وتركيا على عرض قضية اللواء على عصبة الامم في ١٢ أيار ١٩٣٧، فأصدرت العصبة في تشرين الاول من تلك السنة قرارها المذكور آنفاً.

هل خرجت فرنسا وعصبة الامم عن جادة الصواب اثر الحاف تركيا بشأن اللواء؟ وهل يجوز لفرنسا، بعد أن عقدت مع سورية المعاهدة التي ابرمها المجلس النيابي السوري، ان توافق تركيا على عرض قضية اللواء على عصبة الامم دون اي موجب لذلك؟ ألا تخل هذه الموافقة بين فرنسا وتركيا بعهد الصداقة الفرنسية - السورية قبل ان يجف مداده؟ وكيف جاز لعصبة الامم ان تقر هذه الموافقة دون الوقوف على رأي حكومة سورية بشأنها ودون استفتاء اهالي اللواء، كما جرى لسورية حين تقرر الانتداب عليها سنة ١٩١٩؟

الاتفاق السري بين الحكومتين - في ٤ تموز ١٩٣٨، عقدت فرنسا وتركيا اتفاقاً وقعه سفير الاولى بونسو ووزير خارجية تركيا رشدي آراس تضمن الاعتراف باستقلال لواء اسكندرونة وتفوّق العنصر التركي فيه. وقد بقي هذا الاتفاق مكتوماً مدةً من الزمن يجري خلالها استفتاء اهل اللواء لالباس الامر الواقع لباس الحرية المزيف.

٢٣٤ - الاستفتاء في لواء اسكندرونة

لما اعلن امر الاستفتاء في لواء اسكندرونة، برزت في العاصمة دمشق نقمة المتظاهرين من ابناء اللواء العرب واخوانهم السوريين على الفرنسيين وعلى الحكومة السورية الوطنية، ناسبين الى رئيسها التآمر مع الاجنبي وتضليل الشعب السوري بالكلمة التي سبق فألقاها عن على شرفة دار الحكومة بعد عودته من

باريس مع رفيقه وزير الخارجية، مدللين على التآمر بتوقفه في انقره عدة ايام دون رفيقه الذي واصل سفره منفرداً الى سورية.

لم تقف الحكومة مكتوفة الايدي بازاء هذه التظاهرات التي اثارها خصومها السياسيون، وفي طليعتهم الدكتور عبد الرحمن شهبندر واخوانه، فأعلنت اهتمامها بأمر الاستفتاء واتخاذ الاسباب الآيلة الى ظفر الاكثرية العربية في اللواء بأمانيها الغالية وعهدت الى احد اركان الكتلة الوطنية، نبيه العظمة، بقيادة المساعي التي تؤدي الى النتيجة المبتغاة وزودته بمساعدين يرجى لهم النجاح في المهمة.

جرى الاستفتاء تحت اشراف محافظ اللواء ابراهيم ادهم والمندوب الفرنسي دوريو ومدير الاستخبارات الكومندان كوليه اعرب فيه السكان، من عرب وارمن، عن رغبتهم وهم اكثرية السكان في بقاء اللواء مع أمه سورية. هذا ما قاله وكرره في دمشق السوريون من رجال الحكومة والاحزاب وجميع النازحين الى سورية من عرب اللواء، بالاضافة الى مانشرته الصحف السورية. ومع كل ذلك، كانت النتيجة فك اللواء عن أمه سورية، باعتباره وحدة ممتازة مستقلة تتمتع بحكم جمهوري بأرجحية تركية ذات استقلال تام في شؤونها الداخلية، وسمي اللواء «هاتاي» وجعل مركزه انطاكية وفاقاً للاتفاقية المنعقدة في ٤ تموز ١٩٣٨ بين فرنسا وتركيا[١] وقد تأيدت هذه الاتفاقية بقرار عصبة الامم الصادر في ٢٠ ايلول ١٩٣٨.

٢٣٥ - التأثير الذي خلفه فك اللواء عن سورية

كان اكبر مامنيت به سورية زمن الانتداب وفي عهد حكومة الكتلة الوطنية فك لواء اسكندرونة عنها واستقلاله باسم «هاتاي» ثم ضمه الى تركيا رغم اعلان اكثرية سكانه العربية رغبتها في بقائه سورياً. فقد ازال هذا الفك والضم من نفوس السوريين واخوانهم النازحين من اللواء بعد النكبة، ثقتهم بفرنسا وجمعية الامم. وقد اعتقد بعض مفكريهم ان جمعية الامم، التي غصت بها آنئذ الدول الغربية وأهمها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، رأت من مصلحتها

---

(١) فقرة ٢٣٤ أعلاه.

ارضاء تركيا واستمالتها اليها نظراً لأهمية موقعها الجغرافي الفاصل بين الاتحاد السوفيتي والبلاد العربية، الغنية بثروتها الطبيعية واهمها النفط، وكلهم خاضع لاشراف تلك الدول. فكانت التضحية في هذا السبيل على حساب سورية بفقدها المرفأ الطبيعي للمراكب والسفن التجارية والحربية، ذلك المرفأ الذي ظل مع مجموعة اقضيته الاربعة، وفي مقدمتها انطاكية، طوال العهد العثماني وبعده، تابعاً لولاية حلب السورية، بينما كان معظم السوريين يأملون تحقيق الاستقلال التام الناجز لجميع سورية الموحدة وقيام التحالف، بدلاً من الانتداب، مع دولة صديقة كفرنسا، ذات التاريخ المجيد والمآثر العلمية والاجتماعية.

الفصل الرابع

بدء عهد المفوض السامي بيو

٢٣٦ - قدوم المفوض السامي الجديد

وصل المفوض السامي الجديد، مسيو بيو، الى بيروت في اوائل كانون الثاني ١٩٣٩ باستقبال حافل بكبار رجال الحكومتين السورية واللبنانية وممثلي الدول الاجنبية. وبعد اتصاله باركان المفوضية العليا ووقوفه على واقع الحال في كل من لبنان وسورية، خاطب ابناءهما بالاذاعة في الحادي عشر من الشهر المذكور، متمنيا لهم السعادة والهناء والتوفيق في اعمالهم داعياً لكل فرد منهم ان يحب الآخر محبة أخوية تساعد على توطيد الوئام والسلام بينهم وحضهم على التزام الهدوء والسكينة وعدم الاخلال بالامن والنظام العام مؤكداً سروره بأن يرى الحكومات الوطنية قائمةً بواجباتها لخير الشعب شاعرةً بأنها منه واليه. وختم المفوض السامي خطابه قائلاً: انني، بصفتي ممثل فرنسا الحرة لسعيد بأن اراقب عن كثب وبكل اهتمام سير الامور في سورية ولبنان على مايرام تبعاً لقاعدة التطور بما يضمن حرية هذين البلدين العزيزين وتحقيق اماني الاهلين الاصدقاء والمولى سبحانه وتعالى يأخذ بيد كل منا لما فيه الخير والسلام.

وبعد ايام قليلة، زار المفوض السامي الجديد العاصمة السورية دمشق زيارته

الاولى وقد تميزت عن زيارات اسلافه المفوضين السامين بالبساطة التي تتفق واسلوب خطابه المذكور، وقد وصفه بعض الظرفاء بانه خطاب قسيس انجيلي وتفاءل الجميع حكومةً وشعباً بقدومه خيراً.

ولدى اجتماع مسيو بيو بالوزارة السورية ومبادلتها الحديث حول الوضع في سورية من الناحية الداخلية، هنأها على ثقة الشعب بها وحثها على تنفيذ احكام نظام الطوائف الدينية، وهو في الحقيقة نظام الاحوال الشخصية الموضوع والمعدل في عهد سلفه تنفيذاً يتفق وحضارة الشعب السوري. فوافقته الحكومة بلسان رئيسها جميل مردم بك على رأيه، مؤكدة له عزمها على تنفيذ ماعجزت عنه الحكومة السابقة، فكان ماكان بعد ذلك على الوجه المفصل، في الابحاث التالية.

٢٣٧ ـ نظام الطوائف الدينية أو الاحوال الشخصية

كان المفوض السامي السابق دي مارتيل قد اصدر، في ١٣ آذار ١٩٣٦، القرار التشريعي[١] رقم ٦٠ المتضمن نظام الاحوال الشخصية للطوائف في سورية ولبنان، شاملاً المسلمين والمسيحيين على قاعدة المساواة. ومن مقتضاه اعطاء كل من أدرك سن الرشد وكان متمتعاً بقواه العقلية حرية الاعتقاد الديني والمذهبي والانتقال من طائفة الى أخرى وغير ذلك من تعديل له صلة بالشؤون الدينية والمعاملات المذهبية، لم يألفه الاهلون رغم موافقته لما هو جار في جميع الدول المتقدّمة. على ان الوزارة الأيوبية لم تقم بأي عمل في سبيل تطبيقه سوى نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٤ أيار ١٩٣٦، لانها رأت فيه بدعة جديدة بالنسبة للمسلمين والمسيحيين فتركته في زاوية الاهمال الى ان استقالت في ٢١ كانون الاول من السنة المذكورة، تبعاً لاستقالة رئيس الجمهورية، محمد علي العابد، فانتقل الحكم الى الكتلة الوطنية. فتألفت وزارتها برئاسة جميل مردم بك، بناء على تكليف رئيس الجمهورية الجديد هاشم الاتاسي وسارت بحزم ونشاط، حائزةً في بدء أمرها تأييد الشعب في معظم مواقفها الوطنية

---

(١) وكان يرمز الى هذه القرارات التشريعية الحرفان (ل ر) المقابلة للحرفين الفرنسيين L R وهما الحرفان الاولان من العبارة الفرنسية المقابلة Loi - Règlement

البارزة. وفي ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٨، اصدر المفوض السامي بقراره التشريعي ذي الرقم ١٤٦ تعديلاً طفيفاً لبعض مواد القرار السابق جعله غير شامل الناحية الدينية الحساسة. اكتفت الحكومة الوطنية بهذا التعديل ونشره في الجريدة الرسمية، حرصاً منها على عدم اثارة الرأي العام الناقم بطبيعة الحال على عدم نجاحها في حمل الحكومة الفرنسية على تصديق المعاهدة مع سورية وفي الاحتفاظ بلواء اسكندرونة سورياً عربياً.

٢٣٨ - تظاهرات شعبية ضد نظام الاحوال الشخصية

حين أنس المفوض السامي في الحكومة المردمية الحزم والمقدرة والتمتع بثقة الشعب، اشار اليها بتطبيق نظام الطوائف (الاحوال الشخصية) السالف الذكر، فتبنته الحكومة مؤملةً من وراء ذلك التقدم خطوة الى الامام في سبيل التطور الحديث الذي سارت عليه معظم الدول الحديثة واثبات ثقة الشعب بالحكومة في ما لم تستطع الحكومة السابقة الاقدام عليه. وما ان علم مناوئوها عزمها على ذلك حتى اتخذوه فرصة جديدة للاجهاز عليها، فأثاروا الرأي العام ضدها بحجة تبنيها نظاماً مخالفاً للدين الحنيف، فقامت التظاهرات الشعبية في العاصمة منادية بسقوط حكومة مردم بك وعقبتها تظاهرات مماثلة في معظم المدن السورية لم تنته الا بعد تدابير اتخذها موظفو الامن العام ونصائح تقدم بها العقلاء من أنصار الحكومة.

ولما نشرت جمعية العلماء بدمشق احتجاجها مطبوعاً في العاشر من شباط ١٩٣٩، تجددت التظاهرات الشعبية بأشد مما سبق. ولكن مجلس الوزراء تدارك الامر بحكمة حين عهد، في الثالث عشر من الشهر المذكور، الى لجنة حقوقية عليا لدارسة النظام المذكور وابداء رأيها فيه، فكانت هذه اللجنة العليا مؤلفة من المفتي العام شكري الاسطواني والرئيس الثاني لمحكمة التمييز يوسف الحكيم برئاسة الرئيس الاول مصطفى برمده.

٢٣٩ - استقالة الوزارة

لقد اتضح لكل ذي بصيرة ان هدف المحرضين على التظاهرات الشعبية ضد الحكومة القائمة، وفي طليعة هؤلاء المحرضين الزعيم الشعبي المعروف الشيخ كامل القصاب والخطيب السياسي البارز، رئيس حزب الشعب، الدكتور عبد

الرحمن شهبندر، انما هو اسقاط كل حكومة تؤلفها الكتلة الوطنية. فلما رأوا حسن تخلص الحكومة القائمة بتأليف اللجنة العليا لابداء رأيها في نظام الطوائف وتعديله الصادرين عن المفوض السامي وشعروا بارتياح الرأي العام لهذا التدبير الحكيم، عمدوا الى اثارة قضية لواء اسكندرونة مجدداً، مستندين الى رئيس الوزارة جميل مردم بك تهمة التآمر على القضية مع أولياء الشأن الاتراك، منذ مروره بأنقره سنة ١٩٣٧، وقاموا بأنفسهم على رأس تظاهرة شعبية الى العاصمة دمشق اشد من سابقاتها، معلنين نقمة الشعب على الحكومة لاهمالها المصالح الوطنية، وفي مقدمتها قضية لواء اسكندرونة. فدامت هذه التظاهرة على شدتها الى ان قدمت الوزارة المردمية استقالتها في ١٨ شباط ١٩٣٩، فعهد رئيس الجمهورية الى النائب لطفي الحفار بتأليف وزارة جديدة، فألفها في ٢٣ من الشهر المذكور وأقرت الوزارة الجديدة مبدأ تأليف اللجنة العليا لدرس نظام الطوائف وتعديله واستصدرت، في ١٣ آذار من السنة المذكورة، مرسوماً جديداً بتأليفها على الوجه السابق مع تعديل ينحصر باحلال رئيس دائرة التمييز الشرعية عبد المحسن الاسطواني محل الشيخ شكري الاسطواني، المستقيل لاسباب صحية، وأضيف الى اللجنة كعضو فيها الشيخ كامل القصاب، وهو من العلماء ومن المحرضين على التظاهرات ضد الحكومة السابقة.

سكن الضجيج في العاصمة والمدن السورية اثر تبدل الوزارة وتوقفت التظاهرات الشعبية بانتظار رأي اللجنة المشار اليها. ومن جهة ثانية، ساور الراغبين في التجدد والتطور القومي بالاضافة الى فريق من السياسيين القلق على مصير البلاد الاجتماعي والسياسي معاً بازاء تلك التظاهرات الدينية، كما تنادى رؤساء الطوائف غير المسلمة للعمل فيما يحفظ حقوقهم على قاعدة المساواة والحقوق المتقابلة بين ابناء الوطن الواحد.

٢٤٠ - رأي اللجنة الحقوقية العليا

اجتمعت اللجنة في مكتب رئيسها الرئيس الاول لمحكمة التمييز وبعد التدقيق في قرار المفوض السامي الاول المتعلق بنظام الطوائف الدينية وتعديله، كان رأي اكثرية اللجنة متفقاً مع ما أذاعته هيئة العلماء في لبنان من كتاب

المفتي الاكبر للجمهورية اللبنانية الى المفوض السامي ومذكرة الهيئة نفسها الى مسيو جيناردي، المفتش العام لدائرة الاوقاف، وكتاب جمعية العلماء في دمشق من احتجاجات على النظام المذكور وهي تتلخص في الامور الآتية:

١ - ان المسلمين هم اكثرية اهل البلاد فلا يجوز اعتبارهم طائفة أسوة بطوائف الأقليات.

٢ - ليس للمسلمين رؤساء روحيون يمثلونهم لدى السلطات العليا.

٣ - لا يجوز اعطاء المسلم حرية ترك دينه واعتناق دين آخر لانه، اذا فعل ذلك، استحق القتل.

٤ - ان الدين الاسلامي يقضي بأن الولد يتبع المسلم من والديه (أي أباه المسلم لا أمه التي يجوز أن تكون غير مسلمة).

٥ - ان الدين الحنيف يقضي ايضاً بعدم التوارث مع اختلاف الدين.

٦ - ان الاسلام يجيز زواج المسلم من غير مسلمة ولكنه يحرّم زواج المسلمة من غير مسلم.

٧ - ان تشكيل محكمة عليا للبت في الخلافات التي تتولد بين محاكم الاحوال الشخصية على تعددها وبين المحاكم العادية، كما جاء في النظام المفروض، سيؤدي الى الحكم بغير ما أنزل الله تعالى في كتابه الكريم.

اما رأي الرئيس الثاني لمحكمة التمييز، المخالف لآراء اكثرية اللجنة، فكان كما يلي:

« ١ - ان مخالفة قراري المفوض السامي، الموضوعين تحت تدقيق اللجنة، للدين المسيحي لاتقل عن مخالفتها للدين الاسلامي، فان كان هذا يسمح بان تكون الزوجة دون الزوج غير مسلمة فان الدين المسيحي يحتم أن يكون الزوجان مسيحيين. على ان اوجه الخلاف يعود امر ايضاحها لرؤساء المذاهب المسيحية، الذين وعدوا بايضاحها بعد عقد مجامعهم الدينية.

٢ - لاشك في وجوب التفريق بين العبادات، التي تبقى مصونة من التبديل، وبين المعاملات التي تتبدل بتبدل الازمان، وقد سار على هذه القاعدة العالم العريق في الحضارة والعامل في سبيل الوصول اليها على السواء، فلا يجوز

ان تبقى سورية العريقة في حضارتها والتواقة الى استقلالها استقلالاً تاماً ناجزاً، دون تلك الامم التي تفرّق بين الدين والسياسة، فتعطي ما لقيصر لقيصر وما لله لله.

لذلك، أخالف رأي اكثرية اللجنة من ناحية عدم العمل بقراري المفوض السامي، باعتبارهما منظمين الاحوال الشخصية لجميع المواطنين على اساس مدني لاعلاقة له بالدين، عملاً بالقول المأثور «الدين لله والوطن للجميع».

بعد نشر الصحف رأي اكثرية اللجنة العليا ورأيي المخالف، حمدت الله على مالقيته من محبي التجدد والتطور على مقتضى سنن الرقي والاجتماع في الحياة دون اي اخلال بالعقائد الدينية. أجل حمدت الله على مالقيته من عطف اولئك المؤيدين، وبينهم عدد كبير من العلماء الاجلاء وذوي الثقافة العالية من مسلمين ومسيحيين، اولئك الذين ظلوا بعيدين عن التظاهرات الدينية بعدهم عن التدخل بين الفريقين المتنازعين على الحكم من متعدد الاحزاب السياسية، التي لاتختلف عن امثالها في الاعتقاد بأن الغاية تبرر الواسطة».

لم يتوان رؤساء الطوائف المسيحية في سورية عن اتحافي برسائلهم المؤيدة لرأيي وعقد رؤساء الطوائف الكاثوليكية الروحيون اجتمعاً في بيروت حضره القاصد الرسولي ورفعوا في نهاية الاجتماع تقريراً الى المفوض السامي طالبين تطبيق قاعدة المساواة والحقوق المتقابلة بين ابناء الوطن الواحد. غير ان المفوض السامي بيو اصدر، في ٣٠ آذار ١٩٣٩، قراراً تشريعياً برقم ٥٣ يتضمن عدم تطبيق القرارين السابقين ٦٠ و١٤٦ السالفي الذكر على المسلمين، فاقتصر العمل بهما في كل من سورية ولبنان على غير المسلمين[1]

(١) وبذلك لم يعد العلويون والاسماعيليون يشكلون طائفة مستقلة كما نص عليه القرار التشريعي رقم ٦٠.

الفصل الخامس

أواخر العهد الوطني (عهد الكتلة الوطنية)

٢٤١ - وزارة الحفار

بعد قبول استقالة الوزارة التي كان يرئسها جميل مردم بك في ١٨ شباط ١٩٣٩، على مامرّ في الابحاث السابقة، رأى رئيس الجمهورية الاتاسي ان دور الكتلة الوطنية وحكومتها قد انتهى، في الوقت الراهن على الاقل، بسبب التظاهرات الشعبية المتواصلة التي يقودها الشيخ كامل القصاب ويروج لها اقطاب المعارضة، وفي مقدمتهم الدكتور عبد الرحمن شهبندر. فاتفق الرئيس الاتاسي مع لطفي الحفار، من اركان الكتلة الوطنية البارزين، على القيام بتجربة جديدة، وهي ان تتألف الوزارة برئاسة الحفار من اكثرية غير منتمية الى الكتلة الموما اليها وتم التأليف على الوجه التالي:

لطفي الحفار	**لرئاسة الوزارة ووكالة وزارة المعارف.**
مظهر رسلان	**لوزارة الداخلية ووكالة وزارة الدفاع الوطني.**
فائز الخوري	**لوزارة المالية ووكالة وزارة الشؤون الخارجية.**
نسيب البكري	**لوزارة العدلية.**
سليم جنبرت	**لوزارة الاقتصاد الوطني.**

فكان رئيس الوزارة الحفار ووزير الداخلية رسلان من اركان الكتلة الوطنية والثلاثة الباقون غير منتمين لحزب من الاحزاب، وجميعهم من العقلاء الذين يدركون ضرورة إحراز رضى الشعب وحسن التفاهم مع السلطة الفرنسية وليس بينهم من تعرض لتهمة التساهل مع هذه السلطة في امر نظام الطوائف (الاحوال الشخصية) او في قضية لواء الاسكندرونة.

ومع كل ماذكر، لم تستطع هذه الوزارة البقاء على كراسي الحكم اكثر من عشرين يوما بسبب توسع التظاهرات الشعبية في معظم المدن السورية والعاصمة

دمشق في مقدمتها، مما دل أعظم دلالة على نقمة الشعب على الكتلة الوطنية بأجمعها وعلى قيام الزعيمين الشعبيين، الشيخ كامل القصاب والدكتور شهبندر، بقيادة المعارضة، مما اضطر الوزارة الى التخلي عن الحكم بموجب عريضة الاستقالة التي رفعها الحفار الى رئيس الجمهورية في ١٤ آذار ١٩٣٩، وقبل ان يقبلها رئيس الجمهورية، اخذ يبذل الجهود في انتقاء الشخصية التي تستطيع ادارة دفة الحكم وايقاف المعارضة والتظاهرات عند حدها، على ان لاتكون تلك الشخصية من الكتلة الوطنية او غيرها من الاحزاب التي ينقم عليها الشعب.

٢٤٢ ـ تكليف الاستاذ برمده بتأليف الوزارة

زارني في منزل الرئيس الاول لمحكمة التمييز الاستاذ مصطفى برمده في العشرين من آذار ١٩٣٩، واخبرني ان رئيس الجمهورية كلفه بتأليف الوزارة، فاستمهله بالجواب ريثما يقف على آراء من يختارهم للوزارات وفي طليعتهم من يليه في محكمة التمييز.

ولما كان الاستاذ برمده، الذي توافرت فيه المزايا العالية من علم ونزاهة وصدق وطنية واخلاص في القول والعمل، بعيداً عن مميزات السياسة، داخلية كانت او خارجية، فلن يستطيع ارضاء الاحزاب السياسية المتعددة والمتعارضة كما لم يستطع التفاهم مع رجال الانتداب حين كان والياً على حلب، لذلك لم اكتمه رأيي موضحاً له ان قبوله تأليف الوزارة سيكون تضحية قضائية في سبيل مصلحة وطنية غير مضمون نجاحها. وبعد ان ذهبنا معاً الى محكمة التمييز، دخل كل منا مكتبه فاستدعاني اليه، فوجدت عنده الشيخ كامل القصاب، اكبر اعداء الكتلة الوطنية، وقد جاء، حسب قوله، من لدن رئيس الجمهورية لاقناع الاستاذ برمده بتأليف الوزارة. واثناء تبادل الآراء، أراد الشيخ كامل ان يثبت اخلاصه لرئيس الجمهورية وصدق توسطه في امر تأليف الوزارة قائلاً: «اني عدو الكتلة الوطنية لانها عدوة الشعب والوطن، تعمل لمصلحة افرادها، اما الرئيس الاتاسي، فلا شك في نزاهته واخلاصه لوطنه وكلنا نحبه ونحترمه. ولما كان طيب القلب وسليم النية يعتمده اركان الكتلة في اسناد الرئاسة اليه كلما تضاربت آراؤهم ومصالحهم، لذلك اريد، انا وغيري من المخلصين، انقاذه من الكتلويين واحاطته بوزارة من حياديين ثبت اخلاصهم للوطن ومقدرتهم على

ايفاء الوظيفة حقها بكل تجرد عن الغاية الشخصية، وابرز هؤلاء الحياديين هم القضاة ورئيسهم الاول الاستاذ برمده، فأرجو ان يقبل تكليف رئيس الجمهورية بتأليف الوزارة».

ولكن الاستاذ برمده أصرّ على اعتذاره، مفضلاً الاستمرار في القضاء على السياسة والادارة.

٢٤٣ - آخر مراحل التظاهرات والاضطرابات

حين كان رئيس الجمهورية يقوم بالاستشارات لتأليف وزارة جديدة من غير المنتمين الى الكتلة الوطنية، برزت هجمات الغلمان والصبية على الأسواق، طالبين من الباعة والتجار على اختلاف درجاتهم اغلاق حوانيتهم والا تعرضت للقذف بالحجارة وغيرها، فازدادت الفوضى وفقدت الطمأنينة حين عجز رجال الشرطة اولاً ومن جاء لمساعدتهم من رجال الدرك ثانياً عن اعادة الأمن الى نصابه.

ولما وقع اثناء ذلك جرحى من الفريقين وتبين لسلطات الامن العام ان بعض المنتمين الى الكتلة الوطنية قد اشتركوا في الحوادث الاخيرة واثارة الذعر بين الاهلين، رداً على ماقام به خصومهم السياسيون، احتل ساحات العاصمة دمشق وبعض طرقها واسواقها الجيش المراكشي بقيادة ضباطه الفرنسيين، في ٢٠ آذار ١٩٣٩، والقى القبض على بعض المواطنين، وبينهم بعض كبار الكتلة، وتمكن بعدئذ من اقرار الامن واعادة السكينة والطمأنينة. وتسلم المندوب الفرنسي دي هوتكلوك de Hauteclocque، بامر من المفوض السامي، زمام الادارة، فنشر في اليوم الثاني من تسلمه الحكم انذاراً الى الاهالي بالنص الآتي:

«بموجب قرار المفوض السامي، تسلمت ادارة الحكم لتأمين النظام في دمشق وانا عارف ان الاكثرية الساحقة من الدمشقيين لاتطلب سوى العمل بظل السلام وانا معها في ذلك، فلا يسمح من الآن فصاعداً بأي تجمع او اية تظاهرة بل يجري تفريقها بالقوة. واذا وقع تعرض لقوى الجيش التي تساعد على اقرار السلام، يعاقب مقترفوه فوراً بأشد العقوبة. يا أهل دمشق، ان من مقتضى مصلحتكم دون سواكم ان يعود الى بلدكم النظام والهدوء، فلا غنى عنهما في انماء علاقات الصداقة والتعاون بين فرنسا وسورية. أوجه ندائي هذا الى تعقل جميع السوريين ووطنيتهم، مذكراً ان فرنسا، صديقة الاسلام التقليدية، هي وحدها تستطيع ان تحقق لسورية وحدتها واستقلالها».

عقب هذا النداء، وضع الجيش يده على ادارة الامن العام في العاصمة وصدر قرار المفوض السامي بتخويل المحاكم الاجنبية المختلطة (المؤلفة من قضاة سوريين وفرنسيين) برؤية جميع الدعاوى المتعلقة بالاخلال بالامن العام. وحجزت دوائر الامن العام على بعض الافراد بتهمة اقلاق الراحة العامة ومقاومة رجال الشرطة اثناء قيامهم بواجباتهم، ومن اهم هؤلاء المحجوز عليهم وجاهةً ومكانةً بين الوطنيين السادة نبيه العظمة وسيف الدين المأمون وحيدر الايوبي ومنير دياب ومنير الريس ومحمود البيروتي، وقد اطلق سراحهم مع غيرهم بعد هدوء الحالة وعودة الاطمئنان الى النفوس.

ثم ألقى المندوب الفرنسي على الصحفيين كلمة نشرتها الصحف، فكان أهم ماجاء فيها انه استلم ادارة الحكم موقتاً دون ان يكون هنالك اية فكرة سياسية وانه سيستعين بالوزارة المستقيلة الباقية على رأس العمل ريثما تؤلف الوزارة الجديدة التي تخلفها وأكد المندوب المشار اليه رغبة فرنسا في ان يكون السوريون باطمئنان على مصيرهم، مكرراً كلمة المفوض السامي التي جاهر بها من قبل وهي انه جاء لتأمين الوحدة السورية لا للتفرقة.

دامت هذه الادارة الحكوميةُ المشتركة مدة اسبوعين وانتهت بتأليف الوزارة الجديدة في ٥ نيسان ١٩٣٩.

٢٤٤ - المفوض السامي بيو يتجول في المحافظات

في ربيع عام ١٩٣٩، زار المفوض السامي بيو مدينة حلب الشهباء، حيث استقبله محافظها مصطفى الشهابي دون ان يصحبه احد من وجهاء الاهالي. وكان هذا الاهمال في الواجب المألوف من مقتضى الخطة الجديدة التي قررت اتباعها الكتلة الوطنية في دمشق، بعد مغادرة اركانها الحكم. ولما جاء المفوض السامي المشار اليه مدينة حماه، لم يشاهد اكثر ماشاهده حين قدومه الى حلب، سوى ان وجهاء السليمية، مركز القضاء الملحق بمحافظة حماه، الذين قدموا لمشاركة اخوانهم الحمويين في استقبال الزائر الكريم، كان نصيبهم حبات «بندورة» قذفهم بها غلمان مندفعون بدافع الوطنية. وبتأثير ماشاهده المفوض السامي في هاتين المدينتين من اهمال واستخفاف، عدل عن زيارة باقي المحافظات وعاد الى مركزه في بيروت.

بعد مرور اسبوع على هذه الحوادث، زارني في دمشق صديقي الوجيه صفوح المؤيد، قائم مقام قضاء ازرع في محافظة حوران، واخبرني ان ضابطاً من ضباط الاستخبارات الفرنسية زاره وهو في مكتبه وسأله قائلاً: «هل لديك استعداد لاستقبال المفوض السامي اذا زارك؟» فأجابه: «لدي كل الاستعداد، ولماذا هذا السؤال؟» فنقل اليه الضابط مالقيه المفوض السامي في زيارته الى بعض المحافظات من استقبال فاتر لايتفق مع مالقيه اسلافه من ترحيب، فقال له المؤيد: «نحن، معشر العرب، نستقبل ضيوفنا بكل ترحاب وارجو ان يشرفني المفوض السامي مع حاشيته بتناول الطعام على مائدتي حين قدومهم لتفقد هذه الديار». ثم فارقه الضابط وعاد اليه في اليوم التالي معلناً قبول المفوض السامي الدعوة، يرافقه ستة من رجاله. وفي الوقت المعين، أعد قائم المقام حول مدخل البلدة استقبالاً فخماً اشترك فيه جمهور الاهالي، وفي مقدمتهم الوجهاء نواب محافظة حوران الزعبي والحريري والمقداد والمفلح وهتفوا بحياة المفوض السامي، حين وصوله محفوفاً برجاله، وتوجهوا الى منزل قائم المقام صفوح المؤيد، وازدانت المائدة التي اعدت بكبار الضيوف والمستقبلين، مما دعا المفوض السامي الى النطق بكلمة شكر لمحبة الداعي المؤيد وجميل نبله، كما شكر جميع الوجهاء على صادق عواطفهم، راجياً لبلدهم كل خير وارتقاء وازدهار. وبعد ذلك، غادر المفوض السامي وصحبه ازرع عائدين الى بيروت بطريق مرجعيون دون ان يمروا بالعاصمة دمشق، نظراً لما بلغهم من عزم الوطنيين فيها على القيام بتظاهرة عدائية بدلاً من استقبالهم بما يليق بهم وبمركزهم.

٢٤٥ - وزارة البخاري

في الخامس من نيسان ١٩٣٩ وبعد استقالة وزارة لطفي الحفار، من اركان الكتلة الوطنية، عهد رئيس الجمهورية الاتاسي بتأليف الوزارة الجديدة الى الوجيه، الحيادي بين سائر الاحزاب، السيد نصوحي البخاري، فقبل وأخذ يتصل بمن رأى امكان التعاون معهم على وجه يرضي الله والوطن. وقد زارني في صباح ذلك اليوم السيد البخاري طالباً مني قبول وزارة العدل، فاعتذرت بترجيحي الوظيفة القضائية التي اقوم بها، أي رئاسة التمييز الثانية، على كل

وظيفة ذات صلة بالسياسة. فأجابني بأنه يود تاليف وزارته من غير الحزبيين وقدم دليلاً على ذلك انه رفض عرض مندوب المفوض السامي عليه التعاون مع اثنين من الوزراء السابقين من اركان الكتلة الوطنية، فأصررت على اعتذاري شاكراً ثقته بي، ثم ألّف الوزارة على الوجه التالي:

نصوحي البخاري	**لرئاسة الوزراء ووزارتي الداخلية والدفاع الوطني.**
خالد العظم	**لوزارة العدلية والشؤون الخارجية**
محمد خليل المدرس	**لوزارة المالية**
حسن الحكيم	**لوزارة المعارف**
سليم جنبرت	**لوزارة الاقتصاد الوطني والاشغال العامة**

لا يتسرب الشك الى مزايا هذه الوزارة، وفي مقدمتها النزاهة والاخلاص، والى رغبتها في التوفيق بين احراز رضى السوريين وسلطة الانتداب. ولكن هيهات ان تفوز بثقة الفريقين من الناحية السياسية، ورئيسها البخاري معروف بالحزم العسكري قولاً وفعلاً، بعيد كل البعد عن الامور السياسية والادارية وعن امكان الثبات امام تيار التنازع بين مختلف الاحزاب الوطنية. وسيجد القارىء اللبيب في البحث الآتي مؤيداً لذلك.

٢٤٦ ـ الطرق التي مهدت سبيل تسلم البخاري رئاسة الوزارة

أسرّ لي الصديق المخلص صفوح المؤيد، وهو على خير صلة برجال الانتداب، أن دي هوتلوك، مندوب المفوض السامي في دمشق، استدعاه بعد ان قدم لطفي الحفار استقالته من رئاسة الوزارة، وفي مقابلة سرّية بينهما أكد المندوب للمؤيد ثقة المفوض السامي به لاخلاصه لوطنه وللانتداب معاً، ثم سأله ان يرشده الى شخصية جديرة برئاسة الوزارة، فأجابه قائلاً: «اذا كنتم تنوون تلويث الشخصية التي تخدم وطنها بالاوحال بعد قضاء وطركم بواسطتها، فأنا عاجز عن ارشادكم اليها». فقال المندوب: «ثق بأننا نود العمل مع شخصية تحترم نفسها وتخلص لوطنها اولاً والينا ثانياً». فأجابه بعد طويل التأمل: «دونكم ونصوحي البخاري، وزير الزراعة سابقاً، فهو رجل عسكري نزيه وغير منتسب الى حزب من الاحزاب». فقال له المندوب: «اتصل به وادعه لمقابلتي». فذهب صفوح الى البخاري، وبينهما صلة القربى، وقص عليه واقع

الحال. فأجابه البخاري: «لن يرفض انسان خدمة وطنه، مهما كانت الظروف، شرط ان يكلفني رئيس الجمهورية نفسه، ولن ازور المندوب، خشية اطلاع جواسيس الوطنيين فيتهموني بما أنا براء منه». ولكن صفوح المؤيد تمكن، بلباقته المعروفة، من جميع الاثنين، البخاري والمندوب، في منزله الخاص وبعد التفاهم، ذهب البخاري الى بيروت حيث قابل المفوض السامي. وفي اليوم التالي، استدعى المندوب اليه صفوح المؤيد وبلغه رغبة المفوض السامي في ان يحفظ البخاري في سره الاتفاق الذي تم بينهما، ريثما يرد الجواب بشأنه من وزارة الخارجية الفرنسية. فذهب صفوح تواً الى منزل البخاري منتظراً عودته من بيروت. ولما عاد، اخبره بما قاله المندوب، فاغتاظ البخاري من تردد الفرنسيين وخشي شيوع اتصاله بهم. وبعد ان هدأ روعه، بفضل اسلوب المؤيد في حديثه، كرر البخاري قوله انه لايقبل رئاسة الوزارة الا اذا كلفه بها رئيس الجمهورية قبل ان يذاع اي شيء عن مقابلته لاحد الفرنسيين، فطمأنه المؤيد وعاد بالجواب الى المندوب. وفي اليوم التالي، ارسل رئيس الجمهورية كبير أمنائه بسيارة القصر الى البخاري، فرافقه لمقابلة رئيس الجمهورية الذي كلّفه بتأليف الوزارة، فألفها على الوجه المذكور في البحث السابق وباشرت اعمالها المعتادة.

مكافأة قائم مقام ازرع - تذكر المفوض السامي جهود قائم مقام ازرع صفوح المؤيد وصادق عاطفته لبلده وللانتداب معاً بالاضافة الى حسن تدبيره شؤون الوظيفة فاقترح على مندوبه في دمشق ان يرشد الوزارة السورية لتعيينه محافظاً لمحافظة حوران الشاغرة فقام المندوب بهذه المهمة ولكن البخاري رفض الانصياع اليها فجاءه في اليوم التالي مستشار وزارة الداخلية فوكنو **Fauguenot** قائلاً له: اذا كنت لاتعين صفوح المؤيد محافظاً على حوران خلال ساعتين، اصدر المفوض السامي قراراً بتعيينه حينئذ نزل البخاري عند ارادة المندوب راجياً ان يأتي التكليف من رئيس الجمهورية الذي أصدر امره في نفس اليوم وعمل البخاري بموجبه وباشر صفوح المؤيد مهام المحافظة بما عرف عنه من اقدام قلّ نظيره.

ان مغزى هذه الحادثة يدلنا بوضوح على ان الرئيس الاتاسي واثق بنفسه لايتسرب الشك الى وطنيته مقتنع بضرورة التفاهم مع كبير رجال الانتداب في

سبيل خير الوطن السوري فلا يرفض تكليفاً منه ليس فيه اي ضرر بمصلحة البلد دون ان يدع مجالاً لاشتداد الأزمة بين سورية وفرنسا ودون ان يؤثر ذلك على موقفه كأكبر زعيم للوطنيين.

٢٤٧ - نهاية الوزارة البخارية

لم تستطع وزارة البخاري، رغم سيرها المعتدل، تحقيق الاستقرار في العاصمة والملحقات ازاء التظاهرات الشعبية التي يحركها، كلما سكنت، ابناء لواء اسكندرونة النازحون الى العاصمة، اما للاقامة فيها واما لاثارة قضية اللواء. لذلك، كان لابد من اشراف جيش الانتداب على الامن العام واتخاذ جميع التدابير لحفظ النظام. ولما احتج النواب الوطنيون، بخطبهم في جلسة المجلس النيابي، على تدخل سلطة الانتداب فيما يعود شأنه الى الحكومة السورية وانتقادهم هذه الحكومة مرّ الانتقاد، ناعتين موقفها من سلطة الانتداب بالخنوع الاعمى، حينئذ اصدر المفوض السامي قراره بتأجيل اجتماع مجلس النواب مدة شهر اعتباراً من ٢٠ نيسان ١٩٣٩. ثم تكرر هذا التأجيل وساد القلق جميع العاملين في الحقول السياسية والاقتصادية والعلمية والاجتماعية من جراء عدم الاستقرار، مما اضطر وزارة البخاري الى رفع استقالتها لرئيس الجمهورية، فطلب منها فوراً المثابرة على عملها ريثما يوفق الى اختيار من يؤلف وزارة تخلفها. فنزلت عند طلبه، متصرفة الى الاعمال الادارية البحتة، بانتظار ماينتهي اليه الموقف السياسي بين فريقي رجال السياسة الوطنية او بين سورية والسلطة الفرنسية.

٢٤٨ - استقالة رئيس الجمهورية ونهاية حكم الكتلة الوطنية

بعد ان طال تعرض الحكومة لموقفين سلبيين، احدهما من المعارضة، كما هو معروف بالاضافة الى بعض اركان الكتلة الوطنية الذين اصبحوا معارضين، والموقف الثاني هو من ممثلي سلطة الانتداب، الذين يئسوا من امكان التعاون مع الحكم الوطني، رغم محاولة رئيس الجمهورية التخفيف من حدة الخلاف بين المواطنين ليمكن بعد ذلك التفاهم مع سلطة الانتداب. وبعد ان يئس الرئيس المشار اليه من الوصول الى مايتمناه لخير الوطن، عوّل على التخلي عن الحكم، فقبل في الرابع من تموز سنة ١٩٣٩ استقالة وزارة البخاري وتقدم في السابع منه بكتاب استقالته من مقام رئاسة الجمهورية وارسله الى رئاسة المجلس النيابي وقد

استند في استقالته الى ماظهر له، بعد سبق التحالف، من عودة الى اساليب نقض العهد، راجياً في ختام كتابه ان تأتي الايام المقبلة بما يحقق آمال الأمة السورية.

وفي اليوم التالي، أي في الثامن من تموز، اصدر المفوض السامي قراراً مستنداً الى استقالة رئيس الجمهورية من منصبه بعد قبوله استقالة وزارته ومتضمناً النص الآتي:

١ - يوقف موقتاً تطبيق دستور الدولة السورية فيما يتعلق بتنظيم السلطة التنفيذية والتشريعية.

٢ - يحل مجلس النواب ويعين فيما بعد تاريخ الانتخابات الجديدة.

٣ - يعهد بتأمين السلطة التنفيذية، تحت مراقبة المفوض السامي، الى مجلس يؤلف من مديري المصالح العامة برئاسة احدهم، وزير الداخلية.

وقد صرح المفوض السامي، بعد نشر قراره هذا، بأن التدابير التي اتخذها بسبب الظروف الحاضرة لاتؤثر في نظام البلاد ولاتحول دون عزم فرنسا على المفاوضات لعقد معاهدة مع سورية.

وهكذا انتهى الحكم الوطني الذي قامت به الكتلة الوطنية مدة ثلاث سنوات وقام مقامه حكومة مديرين اختارها المفوض السامي وفق رغبات ممثليه في سورية. وسيجد القارىء، فيما يلي من ابحاث، ماقامت به تلك الحكومة من اعمال ادارية.

٢٤٩ - تعليق على الحكم الوطني

أولاً: قام الحكم الوطني على اثر الاتفاق بين اركان الكتلة الوطنية والمفوض السامي ومندوب وزارة الخارجية في باريس. وقد تميز هذا الاتفاق بمشروع المعاهدة السورية - الفرنسية الذي اقرته الوزارة السورية والمجلس النيابي السوري بانتظار اقراره من الجانب الفرنسي، كما تميز من جهة ثانية بتوطيد الهدوء والسكينة في سورية، فلا احتجاجات ولاتظاهرات شعبية الا حين تساهلت الدولة المنتدبة في امر لواء اسكندرونه لمصلحة تركيا وحين نشر قرار المفوض السامي المتعلق بنظام الطوائف واحوالها الشخصية.

وكان من ابرز ميزات الحكم الوطني، الذي تهيمن عليه وعلى المجلس النيابي الكتلة الوطنية، حصر المستشارين الفرنسيين في مصالح الحكومة السورية ضمن

نطاق اعمالهم الفنية، دون ان يترك لهم سبيل للتدخل في الشؤون الادارية والسياسية.

ثانياً: ظلت سورية، حكومةً وشعباً، بانتظار تصديق البرلمان الفرنسي على المعاهدة السالفة الذكر، فماذا كانت النتيجة؟

لم تقل فرنسا كلمتها الاخيرة بهذا الشأن، بل تساهلت في قضية اسكندرونه تساهلاً تحملت الحكومة السورية الوطنية بسببه نقمة الشعب السوري وتمكن خصومها من اثارته عليها.

ثالثاً: بعد الخدمات التي قدمتها حكومة الكتلة الوطنية الى البلاد والانتداب معاً، على الوجه المذكور في البندين السابقين، لم تكن نتيجة مساعيها سوى اقصائها عن الحكم او اضطرارها الى الاستقالة منه، فما هو السبب في هذه السياسة؟

يعزو المفكرون، من جميع الاحزاب السياسية، السبب فيما ذكر الى موقف اركان البعثة الفرنسية وعملائها السوريين الذين يتمنون تسلم الحكم، مغتنمين فرصة انقسام الاستقلاليين وماتبعه من تظاهرات شعبية لم تستطع الحكومة القائمة اخمادها، فاغتنموها فرصة لاحلال الموالين لهم محلها.

رابعاً: لقد أساء اثنان او ثلاثة من اركان الحكومة التصرف في مهام مناصبهم، فجنوا من وراء ذلك، هم وذووهم، ثروة لفتت الانظار، رغم النزاهة التي اتصفت بها اكثريتهم، مما سهّل على خصومهم السياسيين، وفي مقدمتهم الزعيمان الشعبيان الكبيران الشيخ كامل القصاب والدكتور عبد الرحمن شهبندر، من اثارة الشعب على الحكومة. فلو كان اركانها على وفاق مع هذين الزعيمين، في اقل تقدير، لتمكنوا من إقصاء المشتبه بنزاهتهم ولاكتسبوا ثقة الشعب بكامله ولاقتصرت احتجاجاته على ضياع اللواء وليست الحكومة هي المسؤولة عنه.

لاشك في وجود العداء بين الزعيمين القصاب وشهبندر وبين بعض اركان الكتلة الوطنية الذين اهملوهما عند قبولهم مفاوضة المفوض السامي لاستلام الحكم سنة ١٩٢٨ واهملوهما ثانية لدى المفاوضات بشأن المعاهدة السالفة الذكر وتسلمهم الحكم في اثرها عام ١٩٣٦. وأساؤوا الى حرية احدهما، الدكتور شهبندر، حين كان يلقي الخطب ضدهما في دمشق وفي مصيف بلودان، وأخيراً

نبذوا من الوطنية الصحيحة كل من ظل صديقاً مخلصاً لها أو لم ينفك عنها للالتحاق بالكتلة الوطنية، بينما كان الواجب الوطني يحتم على الفريقين تناسي كل عداء سابق وتبادل صادق الاخاء وتوحيد الجهود في سبيل الاستقلال.

الباب السابع
الحكومة السورية بعد حل مجلس النواب وتوقيف العمل بالدستور

الفصل الأول
حكومة المديرين

٢٥٠ ـ تأليفها ومهمتها

بعد ان اوقف المفوض السامي بيو العمل بالدستور السوري وانهى الحكم الوطني كما سبق ذكره[١]، نزل عند رأي مندوبه في دمشق ومعاونيه ومعظم المستشارين في الوزارات، فقرر في الثامن من تموز ١٩٣٩ قيام حكومة مديرين في سورية وعهد برئاستها الى مدير الداخلية، بهيج الخطيب، وبمديرية العدلية الى القاضي المعروف، خليل رفعة، وبمديرية المالية الى حسني البيطار وبالتعليم والتربية الى عبد اللطيف الشطي وبالزراعة الى يوسف عطا الله، وكلهم مختص بشؤون مهمته قائم عليها في عهد الوزارة السابقة. وقد عهد اليهم، حين تأليف حكومة المديرين، بأن يقوم كل منهم بمهام مديريته، ومرجعهم جميعاً رئيس الحكومة مدير الداخلية ويتألف منهم مجلس مديرين يقوم مقام مجلس الوزراء.

ان قيام حكومة المديرين على الوجه الآنف الذكر لم يبدل في الاوضاع الادارية شيئاً، بل قضى على نفوذ الكتلة الوطنية وجميع أعداء الانتداب وزاد في نشاط الموظفين بفضل خبرة كل مدير بمقتضيات مديريته وقوانينها واحوال

(١) فقرة ٢٤٧ أعلاه.

موظفيها، كباراً وصغاراً، مما يهيء له حسن مراقبتهم. وقد استدعى انصرافهم الى اعمالهم الادارية بجد ونشاط شكر جميع ذوي المصالح، دون ان يبقى مجال لأي عمل سياسي في دوائر الحكومة. وفرضت حكومة المديرين على جميع موظفيها الابتعاد عن كل نشاط حزبي او سياسي، بل عمدت الى صرف كل موظف كبير ينتمي الى حزب سياسي عن وظيفته، كما يتضح من الابحاث الآتية.

٢٥١ ـ اقالة محافظ اللاذقية والامين العام في وزارة الداخلية

كان اول عمل قامت به حكومة المديرين انها أقالت عن الوظيفة محافظ اللاذقية، مظهر باشا رسلان، من اركان الكتلة الوطنية، واحلت محله شوكة العباس، من كبار العلويين، كما اقالت الوطني عادل العظمة من الامانة العامة في وزارة الداخلية، وقد قام بها طول عهد الحكم الوطني بقوة العزيمة والاقدام.

ان هذه البادرة من حكومة المديرين، في بدء عهدها، قد اثارت غيظ الكتلة الوطنية، التي لم تكن في وقت من الاوقات راضية عن رئيس المديرين بهيج الخطيب، لما بينه وبين خصمها السياسي، الشيخ تاج الدين الحسني، من وثيق الصداقة وسابق الارتباط والاخلاص، منذ كان الشيخ تاج رئيساً للحكومة السورية. ولكن الخطيب ظل على سابق خطته، غير مقيم اي وزن للكتلة الوطنية، فهو ليس لها ولا عليها في الشؤون الادارية. الا ان اقصاءه رسلان والعظمة عن منصبيهما، في بدء حكمه، قد اغضب الكتلة الوطنية وأقرّ عيون رجال البعثة الفرنسية في العاصمة السورية.

ظهرت هذه الحكومة، في بدء عهدها، بمظهر المستقل عن ارشاد المستشارين الفرنسيين. الذين لم يكونوا في الحقيقة اكثر خبرة من المديرين في شؤون وظائفهم. على ان واقع الحال، الذي لايختلف فيه اثنان، هو ان رجال الانتداب، من المندوب حتى اصغر معاونيه ومستشاريه، سرّوا عظيم السرور من حسن سير الادارة وتمكنوا، بفضل حسن صلاتهم بالقائمين عليها ولاسيما برئيسهم الخطيب، من استعادة مافقدوه في العهد السابق، عهد حكم الكتلة الوطنية، من اعتبار واخذوا يتدخلون رويداً رويداً. من وراء الستار، مما حفظ لحكومة

المديرين هيبتها ووقارها امام المراجعين من ارباب المصالح.

٢٥٢ ـ اللاذقية ومحافظها الجديد

لقد تمكن محافظ اللاذقية الجديد، الزعيم العلوي شوكة العباس، باسلوبه الاداري وخلقه المرن وحديثه الناعم، من استمالة الوطنيين في اللاذقية، فآزروه في مهمته الادارية دون ان يتخلوا عن مناوأة الانتداب من حيث المبدأ، تضامناً مع اخوانهم الوطنيين في دمشق وسائر انحاء سورية. لذلك، يمكن القول ان الحكم الوطني في اللاذقية لم يفقد شيئاً من نفوذه بعد ابتعاد الكتلة الوطنية عن الحكم. أما المندوب شفلر، الحاكم السابق لبلاد العلويين، فلم يكن راضياً عن خطة المحافظ الجديد، فعمل على اثارة باقي الزعماء العلويين ضده ولكنه لم ينجح في سعيه لسببين، اولهما زوال نفوذ الحكم عنه، والثاني منزلة المحافظ الجديد العشائرية ولاسيما انه والزعيم سليمان المرشد من عشيرة واحدة، هي عشيرة الخياطين، وقد استمال اليه، في نفس الوقت، اكبر زعيم عشيرة الحدّادين، المناوئة للاولى، وهو ابراهيم الكنج، بتعيينه اخاه علي الكنج مديراً للشؤون الداخلية في المحافظة.

لما رأت سلطة الانتداب سقوط نفوذ مندوبها سقوطاً بارزاً، بعد سابق نفوذه وتحكمه في المنطقة، أقصته عن منصبه وعينت آخر بدلاً منه. وعلى الاثر تبادل اهل اللاذقية التهاني كما قدّمنا (الفقرة ٢١٥) بنجاتهم من مستعمر لم يحسن تمثيل أمته العريقة في الحضارة ولم ينفع المحافظة بشيء رغم طول مدة اقامته فيها. فغادرها اخيراً غير مأسوف عليه، واحذ يتعاطى التجارة، مشتركاً مع بعض انصاره القدامي وحصلوا على اجازة بقطع اكبر عدد ممكن من حراج اللاذقية ونقله الى خارج المنطقة بصورة الحقت بها اضراراً بليغة واضاعت على الحكومة قسماً كبيراً من المكوس المالية. وقد وجهت الصحف السورية، دون جدوى، مرير الانتقاد على اهمال المسؤولين في اللاذقية هذه الناحية.

الفصل الثاني

اغتيال الدكتور شهبندر

٢٥٣ ـ العداء بينه وبين زعماء الكتلة الوطنية

حين عاد الدكتور عبد الرحمن شهبندر عودته الثانية من القاهرة الى دمشق، في تموز ١٩٣٨، كان الحكم لايزال بيد الكتلة الوطنية التي تضمر له أشد العداء بسبب سابق حملاته عليها في خطبه العديدة وفي الصحف واتهامه زعماءها بالتآمر على القضية الوطنية في سبيل الوصول الى الحكم. وقد جدد هذه المرة حملاته عليها في الحفلات الشعبية التي تقام لتكريمه ويخطب فيها، فالتف حوله جميع معارضي الكتلة الوطنية، من مختلف الاحزاب والطبقات.

ولما توجه الدكتور الى مصيف بلودان للاستجمام، لم ينقطع عنه الزائرون، معلنين تأييدهم له واعجابهم بغيرته واخلاصه للوطن. فنفد اثر ذلك صبر وزراء الكتلة على تحمل هجماته في احرج ظروفهم، دون ان يروا من جانب رجال الانتداب عطفاً يشد أزرهم بازاء تظاهرات الشعب المتواصلة. ولما أحاط بمنزله، في كل من دمشق والمصيف، قوة من رجال الشرطة لارهاب مناصريه، حينئذ تدخلت سلطة الانتداب وأوعزت الى قوى الشرطة بالعدول عن هذا التدخل، بدون ان يكون له موجب او مبرر، متمسكة بضرورة صيانة الحرية الشخصية لكل فرد وحرية ابداء الرأي بكل مالايعاقب عليه القانون.

ولما عاد الدكتور من مصيفه الى دمشق بكامل حريته، اشتدت حملاته على الحكومة الوطنية، ناسباً اليها التراخي في الاحتفاظ بلواء اسكندرونة سورياً عربياً وانتقد قبولها قانون الاحوال الشخصية الى غير ذلك من الانتقاد المرير المتواصل، ترافقه التظاهرات الشعبية التي ادت الى استقالة وزارة جميل مردم بك وتخليها عن الحكم. وتخلت بعدها على التوالي وزارة الحفار فوزارة البخاري وقدم رئيس الجمهورية استقالته، فقبلت وانقضى بذلك العهد الجمهوري وحكم الكتلة الوطنية وقام في اثرها حكومة المديرين الموقتة في الثامن من تموز سنة ١٩٣٩، كما اشير اليه قبل قليل.

انصراف الدكتور الى مهنته الطبية ـ بعد ان تخلص الدكتور من تحكم خصومه الكتلويين، هدأت ثائرته وثائرة اخوانه وانصرف الى العمل الهادىء الانساني البارز في مهنته الطبية ومعاينته فقراء المرضى مجاناً والعطف على كل من يراجعه في امر من الامور الصحية، بينما قام خصومه وأخصائهم يطعنون في اخلاصه لوطنه، مسندين اليه التفاهم مع الساسة البريطانيين وسبق الخدمة في مستشفى اليهود أثناء اقامته في القاهرة. ولكن هيهات ان يتمكنوا من الحط من منزلته الشعبية والعلمية والطبية، بعد الخدمات التي مازال يقدمها مجاناً وبلا ملل لمواطنيه، على اختلاف طبقاتهم ومذاهبهم.

سلامة طويته ـ في اواخر حزيران ١٩٤٠، صادفته نحو الساعة التاسعة ليلاً، يمشي الهوينا في شارع المجلس النيابي. وبعد مبادلته التحية، انتقدت سيره منفرداً في مثل ذلك الوقت، رغم هجماته العنيفة المتواصلة على حزب وطني كبير كالكتلة الوطنية، لم تعرف سورية حزباً أقوى منه. فأجابني قائلاً: «اني طبيب الأمة ومنقذها من تضليل الحزب الذي تعنيه، فلا خوف على من يخدم وطنه باخلاص». قلت له: «ولكنك زعيم سياسي يحارب خصومه السياسيين ويحط من قدرهم وزعامتهم، فعليك ان تحذر انتقامهم حذر جميع الساسة». فأجاب: «لاخوف عليّ مادمت مخلصاً في أداء رسالتي الوطنية اخلاصي في مهمتي الطبية الانسانية، متوكلاً على الله سبحانه وتعالى». ثم فارقته وتوجهت الى منزلي سائلاً الله ان يقيه من كل سوء.

٢٥٤ ـ وقوع الفاجعة

يوم الاحد في السابع من تموز سنة ١٩٤٠، كان الدكتور في عيادته في حارة الشعلان (القريبة من شارع المجلس النيابي ومن مديرية الصحة والاسعاف العام) يعاين زائريه المرضى، فغادره آخرهم وقت الظهر، حين جاء العيادة خمسة اشخاص يحمل احدهم سلّة تفاح، فسلمها الى الخادم ابراهيم الكردي الذي كان واقفاً على الباب، فدخل بها الى العيادة ووقف احد الخمسة القادمين خارج الباب واثنان على الدرج المؤدي الى العيادة ودخل الاثنان الباقيان غرفة المعاينة وتقدم احدهما، المدعو أحمد عصاصة، من الطبيب الانساني شهبندر

يشكو له شدة الالم في رأسه وأحشائه. فعطف عليه الدكتور وهم ليفحصه وللحال اطلق الجاني المتعارض الرصاص من مسدسه على رأس الدكتور، فأرداه قتيلاً وخرج مع رفقائه، دون ان يشاهدوا احداً سوى الخادم ابراهيم الذي ذهل ولم يستطع النطق بكلمة، وامتطوا سيارة كانت بانتظارهم، فسارت بهم الى البساتين المتصلة بمدينة دمشق. وانتشر نبأ الفاجعة بسرعة البرق في العاصمة والملحقات وكان الحزن على مصرع الدكتور شهبندر عاماً، بارز الأثر على الوجوه والأفواه.

وفي اليوم الثاني، شيع جثمانه وسط الجماهير الغفيرة الى الجامع الاموي، حيث أبنّه الكثيرون من العلماء والادباء والشعراء ودفن بجوار قبر صلاح الدين الايوبي، مبكياً عليه بالدموع والحسرات.

ومن المؤسف حقاً ان يرافق نبأ مصرع الشهيد شهبندر شائعة، ان الكتلة الوطنية قتلته، دون اي تفصيل او ايضاح.

اعتقال المجرمين ـ لقد تمكنت قوات الدرك، في اليوم الثاني من وقوع الفاجعة، من اعتقال المجرمين الاربعة، وهم أحمد عصاصة وأحمد المصري وأحمد الطرابيشي والشيخ أحمد معتوق. ولدى استجوابهم والتحقيق معهم، اعترف احدهم، أحمد عصاصة، بأنه هو الذي أقدم على قتل الشهبندر لقاء مبلغ أربعمئة ليرة ذهبية ستدفع اليه من قبل جميل مردم بك بواسطة أمين سرّه عاصم النائلي.

٢٥٥ ـ الشائعات حول الجريمة

على اثر وقوع الفاجعة، انتشرت في دمشق شائعة اغتيال الدكتور عبد الرحمن شهبندر اثر مؤآمرة مدبرة من قبل اكبر زعماء الكتلة الوطنية، شكري القوتلي وجميل مردم ولطفي الحفار وسعد الله الجابري، وقد اقتنع معظم الناس بصحة هذه الشائعة حين بلغهم ان هؤلاء الزعماء الاربعة قد هربوا الى العراق، رغم وجود مراقبين من الأمن العام والدرك على الحدود المشتركة بين سورية والدول المجاورة، فاستنتج المعادون للانتداب من كل ما حدث انشراح صدر سلطة الانتداب لأمرين معاً: اولها مصرع الدكتور شهبندر، عدو الانتداب،

والثاني اتهام الزعماء الوطنيين بالاشتراك في مقتله، آملةً من وراء ذلك ان يغادروا البلاد الى غير رجعة او يرجعوا مدينين لفضلها في امر تسهيل فرارهم. ولكن المنصفين والموالين للانتداب لم يشتركوا في هذا الاستنتاج، لان مواجهة الانتداب لخصمين معاديين لبعضهما بعضاً افضل له واسهل عليه من مواجهته خصم واحد يعمل معه جميع الراغبين في الاستقلال التام الناجز والخلاص من الانتداب. أخذ الناس، على تعدد طبقاتهم، يتحدثون عن مزايا الشهيد الدكتور عبد الرحمن شهبندر، من علم وفضل وتواضع وعطف على الفقراء وسلامة الطوية والاستسلام للقضاء والقدر.

٢٥٦ - تأليف محكمة خاصة للنظر في الجريمة

حين كان ضباط العدلية يقومون بالواجب المترتب عليهم في ملاحقة المجرمين والظفر بالأدلة تحت اشراف النيابة العامة، على مقتضى الاصول المتبعة في هذا الشأن، صدر قرار عن المفوض السامي بتأليف محكمة خاصة للتحقيق والمحاكمة والفصل في هذه الجريمة فصلاً قطعياً غير قابل للتمييز. وتألفت هذه المحكمة من رئيس فرنسي وعضوين فرنسيين وعضوين سوريين ويمثل النيابة العامة فيها قاض فرنسي. ومما جاء في موجبات هذا القرار، انه صدر بناء على طلب ورثة المرحوم الدكتور شهبندر، لثقتهم بعدالة القضاة الفرنسيين وسلامتهم من الانتماء، سراً او علناً، لأحد الاحزاب الوطنية.

وقد اجمعت كلمة الاهلين، عدا المنتمين الى الكتلة الوطنية، على لوم الورثة على الطلب الذي تقدموا به الى المفوض السامي في صدد نقل التحقيق والحكم في الدعوى الى القضاء الفرنسي. وقد استند في هذا اللوم الى سببين: أولهما ان القضاء السوري لايشك في نزاهته وعدله ولايختلف في هذا الشأن عن القضاء الفرنسي والسبب الثاني ان الحكومة السورية، حكومة المديرين، هي من أشد أعداء الكتلة الوطنية التي يعدّ في مقدمة أركانها وزعمائها المتهمون الاربعة. القوتلي ومردم بك والحفار والجابري، فلا يحتمل ان تتدخل الحكومة القائمة لمصلحتهم. لم يفطن احد من ورثة القتيل شهبندر واقربائه واصدقائه الى هذه الناحية الا بعد ان توثقوا من صحة فرار أولئك الزعماء الوطنيين الكتلويين،

متجاوزين الحدود السورية على الوجه السالف الذكر.

وضعت المحكمة الاستئنائية يدها على الدعوى بعد ان رفعت اليها من قاضي التحقيق بقرار يتضمن اتهام جميع الأظناء السابق ذكرهم بجناية القتل بعد سبق التصوّر والتصميم واخذت المحكمة تقوم بالواجب المترتب على كل قاض قانوني عادل واصدرت في نهاية المحاكمة قرارها باعدام القاتل أحمد عصاصة ووضع رفقائه الاربعة الذين صحبوه حين ارتكاب الجريمة بسجن الاشغال الشاقة وبراءة المتهمين الفارين وعلى رأسهم اركان الكتلة الوطنية الأربعة.

وبدهي ان يوجد هذا القرار في سورية، ولا سيما في دمشق وحلب، سروراً واستياءً معاً. فأما السرور، فقد شمل جميع المنتسبين الى الكتلة الوطنية وكل من يعتقد ببراءة اركانها الاربعة من التهمة التي اسندت اليهم. واما الاستياء، فشمل اعداءهم وكل من اعتقد بصحة تآمرهم على ايقاع الجريمة. واخذ هذا الفريق المستاء يلوم بعنف ورثة الشهيد على طلبهم نقل الدعوى من القضاء السوري، فاعلنوا ندمهم على مافات بعد ان قضي الامر على غير ما كانوا يأملون.

ان حكومة المديرين القائمة لم تسلم من طعن شديد وجهته اليها الكتلة الوطنية وانصارها، وهم كثر، فقد اتهموا رئيس الحكومة بهيج الخطيب ومدير العدلية خليل رفعة باغتنامهما الفرصة، اثر وقوع الجريمة، للقضاء على الزعماء الوطنيين وسمعتهم، في أقل تقدير للتقليل من نفوذهم وعدم عودتهم الى تسلم زمام الحكم. وقد ظهر اثر هذا الطعن حين تسلم الوطنيون فيما بعد كراسي الحكم واضطروا مدير العدلية خليل رفعة الى ملازمة منزله وغادر بهيج الخطيب سورية متوجهاً الى لبنان، خوفاً من بطش حكومة الوطنيين.

ومما لاشك فيه ان القضاة الذين تـألـف منهـم نصـاب المحكمـة الخاصـة الاستئنائية، الفرنسيين والسوريين، متصفون بالعلم والنزاهة، فلو قامت اثناء المحاكمة أدلة كافية لادانة الزعماء الوطنيين الأربعة في الجريمة، لما تأخروا عن اصدار الحكم عليهم. غير ان تبرئتهم المعلنة قضائياً لا تحول دون وجود مؤامرة كان ابطالها ناقمين على الدكتور، فأثاروا عليه القتلة الجهال بدعاية، قد تكون ملفقة، حول سابق اتصاله بجماعة من الصهـاينـة وقبـولـه العمـل كطبيـب في

مستشفاهم اثناء وجوده في القاهرة، كما هو شائع عند عدد من المفكرين في دمشق.

٢٥٧ ـ مزايا الدكتور شهبندر

كان الدكتور عبد الرحمن شهبندر علماً من اعلام الوطنية الذين ناضلوا في سبيل استقلال سورية منذ كانت جزءاً من السلطنة العثمانية وقد توفرت فيه المزايا العالية، من علم واسع واسلوب في الحديث رائع ومقدرة خطابية في الجماهير قل نظيرها وصراحة في القول وصدق في العمل مع تواضع في جميع تصرفاته وعطف على الفقراء ومعاينة مرضاهم مجاناً ونضال في سبيل حرية وطنه السوري واستقلاله، بالاضافة الى معرفته عدة لغات واتقانه الانجليزية اتقانه لغته العربية، مما مهد له سبيل الاختلاط بالساسة البريطانيين والاميركيين واستجلاب عطفهم على انصاف سورية في جمعية الامم. أجل، لم تتوفر هذه المزايا مجتمعة في شخص واحد غير الدكتور شهبندر، بين جميع العاملين في حقل السياسة وميدان الجهاد الوطني. لذلك، كان جميع محدثيه والمستمعين حديثه وخطبه وجميع عارفي خصاله الحميدة يجلونه ويفتخرون بالعمل معه الا نفراً من الطامعين في الزعامة والوصول الى رئاسة الحكومة ومناصبها العالية والنفعيين الذين يمارسون السياسة والوظائف الحكومية لمجرد الاثراء ولو كان في ذلك تضحية الوطن ومصالح ابنائه البررة.

من اعماله الوطنية ـ ناضل في العهد العثماني وسلم من عقوبة الاعدام بفضل فراره ومغادرته وطنه السوري في عهد جمال باشا اثناء الحرب العالمية الاولى، ثم ناضل في وجه الانتداب الفرنسي في عهد الملك فيصل ثم في عهد الانتداب، مطالباً باستقلال بلاده السورية.

وبعد أن أسس حزب الشعب إثر قدوم المفوض السامي الجنرال سراي وتولى رئاسته باجماع رأي المنضمين اليه، لم يشذ عنهم سوى المنتمين الى حزب الاستقلال، التحق بالثورة سنة ١٩٢٥ وكان اليد اليمنى والمستشار المفضل لقائدها العام سلطان باشا الاطرش، ثم اقام في مصر ولم يستطع العودة الى سورية بسبب الحكم الصادر باعدامه من المحكمة العسكرية الفرنسية.

وفي سنة ١٩٢٨، بعد صدور قرار العفو من جانب المفوض السامي الفرنسي، اجتمع شمل الزعماء الوطنيين الموجودين في سورية تحت شعار الكتلة الوطنية، برئاسة هاشم الاتاسي، وكان معهم عدد كبير من حزب الشعب السالف الذكر، فبحثوا معاً القضية الوطنية حين دعا المفوض السامي الرئيس الاتاسي والزعيم الكبير ابراهيم هنانو للتفاوض في سبيل التفاهم والاتفاق ولم يكن الدكتور شهبندر معهم. ولكنه حين عاد من مصر، في ربيع سنة ١٩٣٧، استقبلته دمشق استقبالاً رائعاً، فأخذ منذ وصوله يهاجم الكتلة الوطنية التي كانت قد تسلمت الحكم سنة ١٩٣٦، معتبراً قيامها تفرقةً في صفوف الوطنيين. ولما دعته لمشاركتها في الحكم، رفض الدعوة وعاد الى مصر حيث انصرف الى مهنته الطبية. وحين جاء دمشق سنة ١٩٣٨، تجدد نشاط اخوانه المعارضين الذين ظلوا مخلصين له منذ تأسيسه حزب الشعب، وفي طليعتهم سعيد حيدر وحسن الحكيم ونزيه المؤيد. وواصل الدكتور أعنف الحملات على زعماء الكتلة الوطنية حتى غادروا الحكم واستقال بعدهم رئيس الجمهورية الاتاسي كما سبق تفصيله، وقامت على الاثر حكومة المديرين سنة ١٩٣٩ وفي عهدها وقعت الفاجعة.

٢٥٨ - من استفاد من هذه الجريمة؟

كان نصيب رجال الانتداب من هذه الجناية، مهما كانت أسبابها، ان أطاحت بأكبر عدو لانتدابهم في سورية وشردت أربعة من الزعماء الوطنيين عن وطنهم مدة من الزمن وعاد الانتداب في تلك الفترة الى اشد مما كان عليه من قبل ومن رجاله على الوطنيين باعلان براءة زعمائهم من قبل محكمة استثنائية اكثريتها فرنسية.

لم يطل مكث الزعماء الوطنيين الاربعة في العراق لشعورهم بعدم ثقة البيت الهاشمي المالك وانصاره بهم منذ مغادرة الملك فيصل سورية، فتحولوا نحو الملك ابن سعود، فأكرم مثواهم وسمع شكواهم من معاملة الفرنسيين لهم، فتوسط لدى المفوض السامي الفرنسي بأمر السماح لهم بالعودة الى وطنهم. وما ان عادوا بسلام واطمئنان، بعد اعلان براءتهم من المؤامرة، حتى اخذوا يعيدون اعتبارهم ويستردون سابق نفوذهم مفسحين المجال لتفاهم نزيه مع الفرنسيين. وقد ساعدهم على تحقيق فكرتهم اعتقاد الناس بزيادة تدخل رجال

الانتداب في شؤون كل حكومة تألفت من رجال عرفوا باخلاصهم للانتداب، مهما علت مزاياهم.

ومعلوم ان رجال السياسة، في كل عصر ومصر، يدعمون سياستهم بجميع وسائل الدعاية فلا يتركون فرصة تمر دون استغلالها ولايهمهم في الغالب عدل القضاء والقدر كما يهمهم نجاح سياستهم في الحال او في المستقبل، فالغاية عندهم تبرر الواسطة. ولكن كل هذه الفائدة التي جناها الفرنسيون والوطنيون لم يكن مصدرها اغتيال الزعيم شهبندر، فكان ممكناً الحصول عليها بدون هذا الاغتيال الذي نشأ عنه انقسام في الامة السورية وبصورة خاصة بين الوطنيين العاملين في سبيل استقلال وطنهم، على اختلاف حزبياتهم.

اما تبرئة زعماء الكتلة الوطنية من التآمر على الجريمة، فلا تنفي وجود التآمر في بعضهم او في غيرهم، لان اقدام القتلة على الجريمة بعد مجيئهم الى عيادة الدكتور متذرعين بحيلة طلب الفحص والتداوي والتحقيق الجاري معهم بعد القاء القبض عليهم لاينفيان سبق وجود المؤامرة بل يؤيدان وجودها واقترافها من عدو أو أعداء او من منتفع او منتفعين من وقوعها.

ولما كنت غير مطلع بنفسي على التحقيق الابتدائي ومجرى المحاكمة، لم أر مبرراً للشك في نزاهة المحكمة التي اعلنت براءة المتهمين بالتآمر، لذلك أقصر انتقادي المرير على التحقيق الذي بدأه رجال الامن العام والضابطة العدلية وعمي عن نقصه ووجوب التعمق فيه واكماله كل من قاضي التحقيق والادعاء العام وذهلت عن كل ذلك المحكمة نفسها، مضيفاً الى هذه الحقائق البديهية، التي جهلها او تجاهلها المسؤولون، الريبة التي لازميت الرأي العام ورجال القانون، في دمشق وسائر البلاد السورية، في سلامة التحقيق، لاعتقادهم بأن الجريمة مدبرة والقتلة آلة دنيئة مأجورة أو مشتراة.

الفصل الثالث

سورية أثناء الحرب العالمية الثانية

٢٥٩ ـ ما تعرضت له فرنسا الدولة المنتدبة على سورية

بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى بانتصار الحلفاء، وفي طليعتهم فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الاميركية، على المانيا وتنازل امبراطورها فلهلم الثاني عن عرشه سنة ١٩١٨ وفرض الاقامة الجبرية عليه في دورن (هولندا)، تحولت المانيا الى جمهورية. ولما تسلّم هتلر، زعيم الحزب الوطني الاشتراكي، منصب مستشار الرايسن، أصبح بعد وقت قصير زعيم المانيا ورئيسها واستعان باخوانه النازيين، وكلهم معروف بالشدة والحزم والقدرة على استعادة المانيا قوتها وعظمتها، فاسترجع اليها اولاً منطقة السار من ايدي الفرنسيين، بموجب استفتاء شعبي وموافقة الدول الاوربية، ثم احتل عسكرياً وعلى التوالي منطقة الرور وبلاد النمسا وتشيكوسلوفاكيا وضمها الى المانيا. وعبثاً حاولت بريطانيا وحلفاؤها بالطرق السياسية ايقاف هتلر عند هذا الحد.

وفي مطلع ايلول عام ١٩٣٩، اجتازت الجيوش الالمانية اراضي جارتها بولونيا، فقابلتها كل من فرنسا وبريطانيا باعلان الحرب. ومالبثت الجيوش الالمانية أن دخلت بلجيكا ثم تجاوزتها الى فرنسا التي انهارت قواها سريعاً امام الهجوم الالماني الصاعق، فعقدت الهدنة مع المانيا في ٢٢ حزيران سنة ١٩٤٠ واقامت الماريشال بيتان رئيساً لجمهوريتها ونقلت مركز حكومتها من باريس التي احتلها الالمان الى فيشي. ومنذ ذلك الحين، عرف انصارها «بالفيشيين». يقابلهم الديغوليون، أنصار الجنرال ديغول الذين رفضوا الهدنة مع المانيا واستمروا مع البريطانيين والاميركيين في محاربة المانيا والفوا في لندن حكومة فرنسا الحرة، برئاسة الجنرال ديغول، ثم انتقلوا بها الى الجزائر.

٢٦٠ ـ الموقف في سورية بازاء حكومة فيشي

ظهر على وجوه الفرنسيين الموجودين في سورية، من مدنيين وعسكريين، ولاسيما اركان البعثة الفرنسية في دمشق، الحيرة والارتباك بازاء المرجع الواجب اتباعه ولم يتردد بعضهم، امثال المستشار العدلي فورنييه **Roger Fournier**، عن اعلان رأيه بوجوب الانسحاب الى الجزائر، التحاقاً بحكومة الجنرال ديغول.

ولكن سرعان ما ادى اتصالهم بالجنرال دانتز واركانه الفرنسيين، الموجودين آنئذٍ في بيروت، الى التفاهم والانصياع لاوامر حكومة فيشي، بانتظار ماتنتهي اليه الحرب من نتائج عسكرية وسياسية، مقتنعين بأن فرنسا ستعود في نهاية الامر وحدة قوية لا انفصال بين ابنائها ولا يمكن ان يفرق بينهم الانقسام القائم، فهو موقت وزائل.

اما السوريون، فقد بدا على معظمهم، عدا الحكومة وانصارها، وقد اصبحوا قلة، علائم السرور والانشراح للخلاص من المفوض السامي بيو وابداله بآخر تعينه حكومة فيشي المتفاهمة مع الالمان. وبعد ان اعلن تعيين الجنرال دانتز مفوضاً سامياً، رفع اليه الوطنيون السوريون، برسائلهم العديدة، شكواهم من حكومة المديرين ووصفوها بأنها قائمة رغم ارادة الشعب السوري. وعقب هذه الشكوى اضطرابات في مختلف انحاء سورية وبدأت في اثرها زعامة شكري القوتلي، على رأس الحزب الوطني القائم مقام الكتلة الوطنية، تبرز بنشاط يؤيده جميع الناقمين على حكومة المديرين. ونشر الحزب المذكور، في آذار سنة ١٩٤١، بياناً هاجم فيه بعنف شديد، الحكومة المذكورة ومؤيديها الفرنسيين ولما زار المفوض السامي الجنرال دانتز دمشق دعا اليه اعيانها ومفكريها وفي طليعتهم الوزراء السابقون واجتمع اليهم على انفراد مستطلعاً رأيهم في من يجب ان تسند اليه مهام حكومة جديدة يرضى عنها الشعب السوري.

وقد اتضح بعد ذلك ان الآراء التي تلقاها الجنرال دانتز كانت متشعبة ولكن اكثريتها انصبت على احد امرين اثنين هما رئيس الدولة السابق، الداماد أحمد نامي، والوجيه الدمشقي الكبير عطا الايوبي.

٢٦١ - كيف اقيل بيو وعين دانتز خلفاً له

بعد جلاء الحكومة الفرنسية عن باريس، كما سبق ذكره، ظل المفوض السامي بيو مثابراً على مهمته في سورية ولبنان وموالياً للسلطات الفرنسية القائمة في المستعمرات ولاسيما في الجزائر، وشجعه على هذه الخطة الجنرال فيغان، الذي جاء بيروت بزيارة قصيرة ثم عاد الى الجزائر. ولكن حكومة فيشي، المتأثرة بنفوذ المحتلين للالمان، اقالت بيو في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٠، فتوجه مسرعاً الى الجزائر وقام مقامه في المفوضية الجنرال فوجير Fougère، القائد

الاعلى لجيش الشرق. أما حكومة فيشي، فعينت مسيو جان كباب مفوضاً سامياً، فركب الطائرة قادماً الى بيروت، فسقطت الطائرة في الثامن والعشرين من الشهر المذكور على الحدود الفرنسية - الايطالية، وقيل آنئذٍ ان سقوطها حدث باعتداء طائرة ايطالية، وانقطعت بعد ذلك اخبار جان كباب، فاختارت حكومة فيشي الجنرال دانتز، وهو في بيروت، مفوضاً سامياً، فباشر مهمته في ١٩ كانون الاول بعزم ونشاط.

بعد قليل من الوقت، وجد المفوض السامي الجنرال دانتز نفسه امام لجنة خبراء مؤلفة من ضباط المان وطليان قدموا بيروت بمهمة الاشراف على الشؤون العسكرية واستخدام موارد سورية ولبنان في هذا السبيل. وهكذا اصبحت سورية ولبنان منطقة حربية خاضعة للتدابير العسكرية التي تأمر باتخاذها حكومة فيشي ومن ورائها المانيا الهتلرية.

٢٦٢ - تكليف الداماد لتأليف الحكومة السورية

بعد عودة الجنرال دانتز من دمشق الى بيروت، استدعى اليه الداماد أحمد نامي، رئيس دولة سورية السابق بعد ثورة ١٩٢٥، وكلفه بان يرئس الدولة ثانيةً ويعهد الى من يثق به بتأليف الوزارة. فاختار الداماد من قائمة اسماء قدمها له صديقاه فؤاد القضماني، نقيب المحامين بدمشق، ونصوح بابيل، صاحب صحيفة الايام الدمشقية، وكانا آنئذٍ في بيروت، خالد العظم، من اثرياء دمشق ووجهائها. وبعد ان ظفر بموافقة المفوض السامي على تعيينه رئيساً للوزارة، استدعاه اليه وقدمه الى المفوض السامي، فاستمهل السيد العظم ريثما يعود الى دمشق حيث يختار وزراءه ويعرض اسماءهم عليها. ولما عاد الى دمشق، توجه تواً الى أستاذه الكبير فارس الخوري، الذي صحبه وذهبا معاً الى منزل زعيم الكتلة الوطنية - او الحزب الوطني حسب التسمية الجديدة. وبعد ان بحث الثلاثة مهمة احدهم العظم واستعرضوا موقف السوريين منها، اتفقوا اخيراً على ان يعود خالد العظم الى المفوض السامي ويعلمه ان السوريين يرفضون العمل مع الداماد أحمد نامي لسببين، اولها انه لبناني غير سوري والثاني انه اقترن اخيراً بامرأة مسيحية. فجاء العظم الى بيروت متبنياً الجواب عينه. ولما عرض جوابه على المفوض السامي، صرفه دون اي اهتمام بجوابه وكلف الداماد أحمد نامي

ثانية ان يختار آخر لتأليف الوزارة. فامتثل أحمد نامي للاشارة ولما وصل الى بلدة شتوره، في منتصف طريق بيروت ـ دمشق، ارسل احد اخصائه، عارف الغريب، الى دمشق ليقابل الرئيس الاول لمحكمة التمييز العليا، الاستاذ مصطفى برمده، ويدعوه لمقابلته في شتوره. ولما قام الغريب بهذا الواجب، اجابه الاستاذ برمده انه يستغرب تكليفه بهذه المهمة بواسطة شخص لايعرفه، رغم وجود اصدقاء كثيرين للفريقين في دمشق وبينهم صديق حكيم يجدر توسطه بالامر. فكان جواب القاضي الكبير درساً بليغاً ولكنه وصل الى مسمع الداماد بعد فوات الفرصة، والفرصة تمر مرّ السحاب كما ثبت بما هو وارد في البحث التالي.

ان مقابلة وسيط الداماد لمصطفى برمده، على الوجه السالف الذكر، قد نقلها اليّ الأخير في وقتها وأيدها الداماد حين زارني في دمشق بعد مرور عدة اشهر من تاريخها، معترفاً بخطأ تدبيره وبصحة جواب الاستاذ برمده.

٢٦٣ ـ حكومة خالد العظم ـ من ٣ نيسان ـ ١٢ ايلول ١٩٤١

في تلك الفترة من الزمن المنوه عنها في البحث السابق، قام خالد العظم، الوجيه المعروف بسخائه في سبيل الوصول الى اعلى منصب حكومي، قام بمساع خاصة في كل من دمشق وبيروت، كان من نتيجتها ان استغنى المفوض السامي، الجنرال دانتز، عن تعيين رئيس دولة لسورية، مكتفياً باقامة حكومة موقتة عهد برئاستها الى خالد العظم ووافقه على اعضائها، فكانت على الوجه التالي:

خالد العظم	لرئاسة الحكومة ووزارة الداخلية
صفوة ابراهيم باشا	لوزارة العدلية
نسيب البكري	لوزارة الاقتصاد الوطني والاشغال العامة
حنين صحناوي	لوزارة المالية
محسن البرازي	لوزارة المعارف

ان هذه الحكومة، الحيادية في ظاهرها، لم تخالف ما كانت توحيه اليها الكتلة الوطنية، الممثلة في شخص الزعيم شكري قوتلي والمقربين اليه. وكان اول عمل.

قامت به انها أعادت مظهر باشا رسلان، الزعيم الكتلوي في حمص، محافظاً الى اللاذقية مركز بلاد العلويين، بدلاً من محافظها العلوي شوكة جابر العباسي.

دامت هذه الحكومة خمسة شهور وتسعة ايام، من ٣ نيسان حتى ١٢ ايلول ١٩٤١، برز في هذه المدة حسن ادارتها واهتمامها بمصالح الشعب وتفاهمها مع الجنرال دانتز، الذي اظهر بدوره تفاهماً تاماً مع لجنة الخبراء الالمان والطليان.

الفصل الرابع

قدوم قوات ديغول الى سورية

٢٦٤ - دور الكومندان كوليه

في الثامن من حزيران سنة ١٩٤١، خلال مدة حكومة خالد العظم، ظهر في سماء دمشق وملحقاتها عدد غير قليل من الطائرات الالمانية اتجه بعضها نحو العراق وطائرات بريطانية في القسم الجنوبي من سورية وفي فلسطين التي يحتلها الجيش البريطاني، وشاع على الاثر وجود قسم من الجيش الفرنسي الديغولي مع حليفه البريطاني قادمين لاحتلال سورية ولبنان. في هذه البرهة الرهيبة بالنسبة الى هذين القطرين، ظهرت حقيقة موقف الكومندان كوليه، رئيس استخبارات البعثة الفرنسية في دمشق وقائد فرقة عسكرية لا يستهان بها، منها فوج الجراكسة، وهو رجل قدير ومعروف بميوله الى الديغوليين وحلفائهم وبشدة تعلقه بزوجه البريطانية. ولا يبعد، على مايقوله المتصلون به، ان يكون ذا صلة بنقل اخبار سورية، بطريق فلسطين، الى البريطانيين الذين كانوا يتهيأون في «العلمين» لصد هجوم الالمان والطليان القادمين لاحتلال مصر.

وقد اصر الجنرال ديغول على اوكنلك، الموفض السامي البريطاني في مصر، على ان يحتل جيشاً بريطانيا وفرنسا الحرة سورية ولبنان، لتوسيع رقعة البلدان التي تسيطر عليها فرنسا الحرة، فنزلت بريطانيا عند اصراره متذرعة باتخاذ الطائرات الالمانية من سورية قاعدة لها في معرض توجهها الى العراق لنقل المؤن والعتاد لرشيد عالي الكيلاني، الثائر في وجه البريطانيين.

كان الكومندان كوليه، المتظاهر باخلاص وامانة لخطة رئيسه الجنرال دانتز، يتفقد بنفسه الحدود السورية على رأس جيشه الجركسي الامين. ولما

وصل ذات يوم الى حدود فلسطين والاردن، انقسمْ الجيش على نفسه حسب ظاهر الحال، فتجاوز القسم الواحد، بقيادة كوليه، الحدود السورية الفلسطينية منضماً الى الحلفاء، وعاد القسم الثاني الى دمشق.

٢٦٥ ـ حكومة ديغول تعترف باستقلال سورية

في الثامن من حزيران سنة ١٩٤١، حلقت الطائرات في سماء العاصمة السورية وألقت مناشير من الجنرال كاترو، ممثل فرنسا الحرة في الشرق، تعلن للسوريين واللبنانيين قدومها، باسم زعيمها الجنرال ديغول، لانهاء عهد الانتداب واعلان الحرية والاستقلال لكل من سورية ولبنان، بموجب معاهدة تعقد بينه وبين ممثليها. ويقول الجنرال كاترو في بيانه فوق ما ذكر:

« اذ انضممتم الينا، تبذل لكم الحليفة بريطانيا العظمى، بالاتفاق مع فرنسا، جميع المزايا والفوائد التي تتمتع بها البلدان الحرة المرتبطة معها ».

ويختتم البيان بهذه العبارة: « ان فرنسا بصوت ابنائها تعلن استقلالكم ».

عقب القاء هذه المناشير، قامت الجيوش المشتركة القادمة من فلسطين وشرقي الاردن بهجوم لاحتلال سورية ولبنان، فاشتبكت مع الجيوش الفيشية في حدود مرجعيون والناقورة بمعارك حامية، حلقت اثناءها الطائرات في سماء بيروت وضربت مستودع الذخائر في جوار حمانا. وفي صباح ٢١ حزيران، نشر رئيس الحكومة السورية خالد العظم البلاغ الآتي:

« تبلغت الحكومة الآن القرار الذي اتخذته السلطة الفرنسية بضرورة اخلاء الجيش الفرنسي (الفيشي) مدينة دمشق وانسحابه منها بصورة رسمية. وفي هذه الفترة، ربما تسمع طلقات نارية او دويّ مدافع مدة من الزمن، فعلى جميع الاهلين ان يحافظوا على سكينتهم وهدوئهم حتى يتم الامر. والحكومة ساهرة على تنفيذ ما اتخذته من القرارات والتدابير الكافلة حفظ الامن واستتبابه وراحة الاهلين ».

في نفس اليوم، وصلت طلائع جيوش الحلفاء وعلى رأسها كوليه، الذي اصبح جنرالاً، الى دمشق وانسحب الجيش الخاضع لحكومة فيشي باتجاه الشمال. ثم وصل الجنرال كاترو واعلن تأييده لما جاء في منشوره من اعتراف فرنسا

باستقلال سورية بموجب معاهدة تعقد بينها وعقب ذلك اعتراف بالمعنى نفسه في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية.

وفاء الاصدقاء - في العشرين من حزيران، اي قبل وصول جيش الحلفاء الى دمشق، تلقيت من صديقي الوجيه الطرابلسي الكبير نعمة خلاط، المصطاف مع عائلته في اهدن، شمالي جبل لبنان، البرقية الآتية:

« ننتظر قدومكم مع العائلة الى بيتكم بدون ادنى تأخير ولا نقبل لكم عذراً ».

استنتجت من هذه البرقية ان جيش الجنرال ديغول وحلفائه قد دخلوا لبنان، فاصبح اهلوه في أمان. وقلق الصديق الكريم على اخوانه في دمشق، فتلطف بارسال البرقية وقد أجبت عليها فوراً بالشكر لعواطفه النبيلة، معلناً وجودنا بخير وعافية. ولكن جوابي هذا لم يصل لبد الصديق بسبب انقطاع المخابرات على الاثر، بناء على قدوم جيوش الحلفاء.

وفي ١٤ تموز ١٩٤١، احتلت جيوش الحلفاء المنتصرة، الديغولية والبريطانية، سورية ولبنان بعد ان وقّع قادتها الهدنة مع الجنرال دانتز، الذي سار على الاثر مع من شاء مرافقته من رجاله الفرنسيين على رأس القوات الفيشية الى ميناء طرابلس، حيث غادرها بحراً الى بلادهم.

في ذلك الوقت، أعلن في دمشق تعيين الجنرال كاترو مندوباً عاماً لفرنسا الحرة في سورية ولبنان. وفي العشرين من تموز، قدم الجنرال كاترو الى دمشق وعقد اجتماعاً في مدرج الجامعة السورية تلي فيه خطاب الجنرال ديغول الى السوريين وأهم ما جاء فيه العبارة الآتية: « رأينا ان الوقت قد حان لنضع، بالاتفاق معكم، نص نهاية الانتداب ونتفاوض في الشروط التي تتحقق معها سيادتكم التامة واستقلالكم الناجز ».

قبل انقضاء شهرين على هذا الاجتماع، انتهى دور حكومة خالد العظم باسناد رئاسة الدولة السورية الى الشيخ تاج الدين الحسني، الصديق الحميم القديم للكومندان كوليه، على الوجه الوارد في البحث التالي.

٢٦٦ - اختيار الشيخ تاج لرئاسة الجمهورية

في ١٢ ايلول سنة ١٩٤١، عهد المندوب العام لفرنسا الحرة في الشرق،

الجنرال كاترو، الى الشيخ تاج الدين الحسني بمهمة رئاسة الجمهورية السورية، بموجب كتاب هذا نصه: «اقترح ان تتسلموا في هذه الظروف مقدرات سورية متخذين لقب رئيس الجمهورية السورية وان تؤلفوا حكومة الدولة».

وصرح الجنرال كاترو في اليوم نفسه بأن كلا من منطقتي جبل الدروز وبلاد العلويين جزء متمم لدولة سورية، يطلق على الاولى محافظة جبل الدروز وعلى الثانية محافظة بلاد العلويين ومركزها اللاذقية، مع تمتع كل منهما بنظام خاص مالي واداري.

ان الجنرال كاترو يعرف، بسبب سابق وظيفته السياسية في المفوضية العليا، منزلة الشيخ تاج الدين من الكتلة الوطنية واخوانه الوطنيين والانتدابيين معاً بالاضافة الى ما سمعه عنه من صديقه الجنرال كوليه.

٢٦٧ - تأليف الوزارة برئاسة حسن حكيم

بعد اتصالات معتادة دامت سبعة ايام، ألف الشيخ تاج الدين الوزارة السورية فكانت كما يلي:

حسن الحكيم	**لرئاسة مجلس الوزراء ووزارة المالية**
بهيج الخطيب	**لوزارة الداخلية**
زكي الخطيب	**لوزارة العدلية**
فائز الخوري	**لوزارة المالية**
محمد العايش	**لوزارة الاقتصاد الوطني**
فيضي الاتاسي	**لوزارة المعارف**
حكمة الحراكي	**لوزارة الاعاشة والتموين**
منير العباس	**لوزارة الاشغال العامة والبرق والبريد**
عبد الغفار باشا الاطرش	**لوزارة الدفاع الوطني**

سارت الوزارة في اعمالها بجد ونشاط وساد بين رئيسها واعضائها التفاهم والوئام زمناً يسيراً في بدء عهدها بينما كان رئيس الجمهورية يكرر امام اصدقائه ان وزارته جامعة بين المتطرفين والمعتدلين. فرئيسها حسن حكيم وزكي الخطيب من كبار حزب الزعيم المرحوم الدكتور شهبندر، وفائز الخوري من

رجال الكتلة الوطنية، وباقي الوزراء من المعتدلين في ميولهم الوطنية السياسية. ويتفاخر الشيخ تاج الدين بأنه، بهذه الطريق، تمكن من شطر الوطنيين المتطرفين في سورية الى قسمين، مع المحافظة على انصاره. لذلك لم يتوان عن اعادة الزعيم العلوي شوكة العباس الى محافظة اللاذقية بدلاً من محافظها مظهر باشا رسلان، من اركان الكتلة الوطنية.

ومما يذكر في صدد رئاسة الجمهورية إن المندوب العام، الجنرال كاترو، اراد في بدء الامر اسنادها الى الداماد احمد نامي، ولكنه لم يستطع التغلب على اصرار الجنرال كوليه على اختياره صديقه القديم الشيخ تاج الدين نظراً لما يتمتع به من قوة الارادة والاقدام والاخلاص لبلاده ولفرنسا معاً والوقوف موقفاً معادياً في وجه الوطنيين الذين ينعتهم بالمتطرفين، مع انهم لم يكونوا سوى طلاب وحدة سورية واستقلالها بدون أي انتداب.

٢٦٨ - اعلان استقلال سورية

في ٢٧ ايلول ١٩٤١، تقدم الجنرال كاترو، المندوب العام لفرنسا الحرة في الشرق، الى الحكومة السورية بتصريح خطي يتضمن اعلان استقلال سورية وقد جاء فيه ما يلي:

«يتحمل الحلفاء في فترة الحرب، قياماً بالكفاح المشترك ومحافظة على استقلال سورية وسيادتها، اعباء الدفاع عن البلاد ولأجل ذلك تضع سورية تحت تصرف قيادة الحلفاء القوى الوطنية السورية» وكان مسك الختام التصريح التالي:

«لتحيا سورية المستقلة... لتحيا فرنسا».

وفي التاريخ المذكور، اقيمت حفلة في دار الحكومة بدمشق أعلن فيها استقلال سورية على الوجه الوارد في التصريح الخطي ونظم ضبط بما ذكر وقعه السادة.

محمد تاج الدين الحسني   الجنرال كاترو   هاملتون

رئيس مجلس الوزراء حسن حكيم. وزير الخارجية فائز الخوري. الجنرال كوليه الكولونيل غاردنر الماجور اوغدن بابا[1] الاسكندرية خريستو فوروس

---

(١) يطلق لقب «بابا» على بطريرك الاسكندرية لدى الطوائف الشرقية.

البطريرك الانطاكي الكسندروس.

وهكذا استدرج الحلفاء الفرنسيون والبريطانيون سورية الى مشاركتهم ووضع قواها الوطنية تحت تصرفهم ثمناً لاعلانهم استقلالها.

وفي ١٢ كانون الثاني ١٩٤٢، اصدر المندوب العام، الجنرال كاترو، قراراً يتضمن ان منطقة جبل الدروز، المستقلة استقلالاً ادارياً، هي جزء متمم لدولة سورية ويطلق عليها رسمياً «محافظة جبل الدروز» وتتمتع بنظام خاص، مالي واداري. كما اصدر قراراً آخر بنفس المآل فيما يتعلق بمنطقة اللاذقية التي اطلق عليها «محافظة جبل العلويين»، فأيد بهذين القرارين ما سبق فوعد به وأعلنه.

وفي هذه الاثناء، جاء دمشق الجنرال البريطاني ادوار سبيرس **Edward Spears** معيناً وزيراً مطلق الصلاحية لبريطانيا في سورية ولبنان. وبعد ان زار كلاً من رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة، ظل على الاتصال بالأخير زمناً كافياً للفت الانظار اليه، مما افسح المجال لخصوم رئيس الوزارة في ترديد حسن الصلات التي كانت بين زعيم حزبه، المرحوم الدكتور شهبندر، والساسة البريطانيين.

لم يَرْتَبْ احد في مقدرة الشيخ تاج الدين، رئيس الجمهورية، بفضل الصفات التي نعته بها صديقه الجنرال كوليه، وقد ازداد قوة بفضل تأييد هذا الصديق له، فكان يفرض ارادته على وزرائه ولكنه، مع ذلك، يفسح لهم، باسلوبه العذب، مجال المداولة والأخذ والرد، توصلاً الى حسن نتيجة يجمعون عليها. لم يشذ عنهم سوى رئيس الوزارة حسن الحكيم، الذي ظل متصلباً في رأيه ولا سيما فيما يتعلق بطلب حصر حق التشريع بالحكومة السورية، ومن هذا القبيل ان ترتبط بها مصالح الجمارك والامن العام والعشائر ومراقبة الشركات ذات الامتياز والخطوط الحديدية، مع حصر صلاحيات المستشارين الفرنسيين بالامور الفنية. وقد رفع كتاباً بهذا الشأن الى المندوب العام، الجنرال كاترو، في ١٨ آذار، فكانت نتيجة هذا الطلب، بالاضافة الى الخلاف المتزايد بينه وبين رئيس الجمهورية، ان استقالت الوزارة على الوجه الموضح في البحث الآتي.

٢٦٩ - وزارة جديدة يرئسها حسني البرازي

اراد رئيس الجمهورية، الشيخ تاج الدين، الخلاص من رئيس الوزارة حسن حكيم بعد ان اشتد الخلاف بينهما، فأشار الى الوزراء بأن يقدموا استقالتهم لعدم تفاهمهم مع رئيس الوزارة، فامتثلوا الى اشارته فوزاً. وفي ١٧ نيسان ١٩٤٢، اصدر مرسوماً باعتبار الوزارة منحلة وعهد بتأليفها الى حسني البرازي، الوطني المستقل، فاكتفى لنفسه برئاستها واعاد الوزراء المستقيلين الى سابق وزاراتهم مع تعديل طفيف، كتعيين الامير حسن الاطرش وزيراً للدفاع بدلاً من ابن عمه عبد الغفار، الذي توفي قبل ايام، واضيف الى الوزارة الجديدة الاستاذ منير العجلاني، صهر رئيس الجمهورية، وزيراً للدعاية والشباب، ولما لم يجد البرازي رجلاً من رجال حلب البارزين، العاملين في الميدان السياسي، من يقبل الاشتراك في هذه الوزارة، اختار احد اعضاء محكمة التمييز، راغب كيخيا، لوزارة العدل، رغم ما هو معروف عنه من انحراف الصحة والمزاج، فوافق رئيس الجمهورية على هذا الاختيار رغبةً منه في تخفيف معارضة الوطنيين، باعتبار السيد كيخيا قريباً بصلة المصاهرة من آل الجابري، كبار زعماء الكتلة الوطنية في حلب. سارت هذه الوزارة مدة ستة اشهر على اتم ما يكون من حسن التفاهم مع رئيس الجمهورية والسلطة الاجنبية، الى ان ذرّ الخلاف قرنه بين رئيس الوزارة ورئيس الجمهورية، فكان الاول يصرح بترجيح موالاة بريطانيا بينما يثابر رئيس الجمهورية على حسن الصلات بفرنسا دون تعرض لغيرها. وقد دام هذا الخلاف ثلاثة اشهر، تأثرت خلالها ادارة الحكومة وتعطلت مصالح الاهلين، وجلّهم يعتقد ان الساسة البريطانيين يشدون أزر البرازي رغم سابق تقلّبه لهم وعليهم، وكان هو ايضاً كثير الاتصال بالجنرال سبيرس، منذ قدومه وزيراً مطلق الصلاحية لبريطانيا في سورية ولبنان.

واخيراً تدخل الجنرال كوليه في الامر، فتوصل، حسبما شاع على ألسنة جميع الساسة الوطنيين، الى تخلي البريطانيين عن حماية البرازي وتمكن رئيس الجمهورية آنئذٍ من انهاء مهمة الوزارة البرازية وعهد بتأليف وزارة جديدة (وهي الثالثة) الى صديقه الحميم العقيد العسكري السابق جميل الالشي، من الوطنيين المستقلين، اي غير المنتسبين لحزب من الاحزاب.

نكتة انجليزية - مما يجدر ذكره، في صدد الخلاف بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة، اني حين قمت مع بعض الاصدقاء بزيارة الوزير المفوض البريطاني بدمشق الكولونيل كاردنر Gardner بمناسبة عيد رأس السنة، رحب بنا قائلاً: «كيف حالكم وحال سورية؟» فأجابه احدنا: «قبل ولوجنا باب السفارة، صادفنا اناساً يتحدثون وسمعنا احدهم يقول ان ما كنا نعرفه عن الانجليز هو حسن الادارة والاستقرار في بلادهم وبلاد أصدقائهم، فما بالهم ساكتين عن الحكومة واختلاف رجالها مع بعضهم البعض وتعطيل مصالح العباد؟»

فاسرع مستر كاردنر بالجواب قائلاً: «قليلاً من الصبر وينتهي الامر». وبعد اسبوع من هذه المحادثة الفكاهية، ذهبت لتهنئة الوزارة الجديدة، فصادفت مستر كاردنر خارجاً من زيارتها، فبادرني قائلاً «بقليل من الصبر انتهى الامر!».

ان دلت هذه الحكاية الصغيرة على شيء فهو القول المأثور:

«ان اصبع الانجليز موجود وراء كل امر سياسي.»

٢٧٠ - وزارة جميل الالشي

ألف جميل الالشي وزارته الجديدة في ٨ كانون الثاني ١٩٤٣ على الوجه التالي:

جميل الالشي	**للرئاسة ووزارة الداخلية**
فائز الخوري	**لوزارة الخارجية**
الامير مصطفى الشهابي	**لوزارة المالية**
خليل مردم بك	**لوزارة المعارف**
منير العباس	**لوزارة الاشغال العامة ووكالة وزارة العدل**
الامير حسن الاطرش	**لوزارة الدفاع الوطني**
منير العجلاني	**لوزارة الشؤون الاجتماعية**
محمد العايش	**لوزارة الاقتصاد الوطني**
حكمة الحراكي	**لوزارة الاعاشة**

بعد ايام قليلة من مباشرة هذه الوزارة اعمالها بجد ونشاط، فوجئت بوفاة

رئيس الجمهورية، فبكاه أهله واصدقاؤه وشاركهم معظم الشعب، ذاكرين ما عرفوه فيه من حميد الخصال. واجتمع إثر ذلك مجلس الوزراء واتخذ قراراً بتولي رئيس الوزارة الالشي مهام السلطة التنفيذية، قائماً مقام رئيس الجمهورية بالوكالة، عملاً بالدستور، واضاف الى الوزارة الاستاذ الحقوقي الكبير اسعد الكوراني وزيراً اصيلاً للعدلية.

لم يطل عهد هذه الوزارة لاسباب عديدة، أهمها معارضة الكتلة الوطنية بالاضافة الى تظاهرات شعبية بدأت بعد قيام الجنرال سبيرس، الوزير البريطاني، بعدة اتصالات بالوطنيين وغيرهم من سائر الاحزاب الراغبة في الاستقلال التام الناجز.

٢٧١ - حفلة القضماني على شرف الوزير البريطاني

اقام الاستاذ فؤاد القضماني، نقيب المحامين في دمشق، حفلة في منزله لتكريم الوزير البريطاني الجنرال سبيرس، دعا اليها ماينوف عن اربعين شخصاً من رجال السياسة والوطنية من مختلف النزعات، فلبوا الدعوة وبعد المجاملة الناعمة الرصينة التي عرف بها البريطانيون والسوريون معاً، أعلن الجنرال سبيرس، وهو على مائدة المأدبة، عن استعداده للانسحاب الى الصالون للتحدث الى كل من يود مقابلته من الحاضرين، فرادى او مجتمعين. فاختار معظمهم الانفراد وخرجوا من لدنه منشرحي الصدر مؤملين قرب انفراج الأزمة. وظن اكثرهم ان هذه الازمة ليست سوى مثل غيرها من الازمات التي تنحصر في إقصاء الوزارة القائمة وتسليم الحكومة الى عهدة المعارضين الذين قد يرضى عنهم الانتداب او الذي يضطر لارضائهم من الوطنيين، تفادياً مما يحيكه حلفاؤه البريطانيون في الخفاء.

كانت خلوات الجنرال سبيرس مع كل شخص على انفراد او مع بضعة اشخاص معاً، من الذين حضروا حفلة التكريم، سرية حسب الظاهر، مما يحول دون افشائي ما دار بيني وبينه من حديث. على ان اكثرية الذين قابلوه قد اجمعت كلمتهم، حسبما صرحوا به بعدئذ، على اعلان رغبتهم في الاستقلال والخلاص من الانتداب، فأجابهم الجنرال سبيرس قائلاً: «ان هذا هو ما تتمناه

بريطانيا ويتفق مع سياستها ومصلحتها في البلاد العربية وسورية في مقدمتها».
واضاف الجنرال، حسب تصريح الذين قابلوه: «ان بريطانيا لن تكون ملكية اكثر من الملك نفسه، فعلى السوريين ان ينهضوا اولاً مطالبين بحقهم وعلى بريطانيا ان تأخذ بناصرهم باعتبارهم حلفاءها واصحاب حق في الاستقلال التام والخلاص من الانتداب.»

وفي هذا القول من بريطاني كبير، كالجنرال سبيرس، ما يكفي لحمل السوريين على الانتفاض تخلصاً من الانتداب، معتمدين على عطف بريطانيا.

٢٧٢ - التفاهم بين المندوب العام والكتلة الوطنية ونهاية حكومة ألالشي

لما رأى الجنرال كاترو حسن امتزاج الساسة البريطانيين بالشعب السوري، على تعدد احزابه، اراد ان يسبقهم الى كسب عواطف رجال الكتلة الوطنية، وفي طليعتهم الرئيس الجليل هاشم الاتاسي والوجيه شكري القوتلي، الذي كان يتمتع آنئذ باكبر قسط من ثقة اخوانه الوطنيين وسائر السوريين ومعظم ابناء دمشق بصورة خاصة. وبعد ان تم التفاهم بين الفريقين، اصدر الجنرال كاترو، في ٢٥ آذار ١٩٤٣، قراراً بانتهاء مهمة وزارة جميل الالشي وضرورة قيام وزارة حيادية تشرف على انتخابات نيابية حرة، انجازاً لوعد فرنسا وبريطانيا باستقلال سورية.

احتج الرئيس الالشي على انهاء مهمة وزارته وبقي احتجاجه بدون جواب. ويعزو الخبراء السياسيون أفول نجم وزارة الالشي الى سببين رئيسيين: اولهما اصرارها على عدم تلبية طلب الجنرالين كاترو وسبيرس دفع مبلغ خمسة عشر مليون ليرة سورية الى مصلحة الاعاشة، المؤسسة لتأمين اعاشة جيوش الاحتلال والشعب السوري واللبناني، وهذا المبلغ هو العجز في موازنة المؤسسة الناتج عن توزيع الخبز على الفقراء مجاناً. وكانت حجة الوزارة في اصرارها ان خبز الفقير كان من مقتضى سياسة الحلفاء ومصلحة الجيوش المحتلة معاً، فلا يجوز تحميل سورية وحدها كامل نفقاته، ولكن الجنرالين، كاترو وسبيرس، أبلغا الوزارة في ٩ آذار ١٩٤٣ ان حصة سورية من المؤسسة المذكورة ومن المصالح المشتركة

(بين سورية ولبنان) ستحجز لتصفية العجز السالف الذكر، كما ابلغا مصرف سورية ولبنان ان يصدر لحساب الخزينة السورية قطعا نقدية صغيرة للتداول تسلم الى مصلحة الميرة.

ان هذا الانذار من قائدي سلطتي الاحتلال كان كافياً لتحمل الخزينة السورية، فيما بعد، العجز المذكور.

أما السبب الثاني، فهو ان الوطنيين المعارضين لحكومة الالشي، بسبب خلاف قديم ذرّ قرنه بين رئيسها وبينهم منذ العهد الفيصلي، فلا يرتاحون لاجراء انتخابات نيابية تحت اشراف هذه الحكومة، فطلبوا من الجنرال كاترو ان يشرف على الانتخابات المقبلة حكومة حيادية يرئسها امثال الوجيه الكبير عطا الايوبي، الحائز ثقة جميع الشعب وثقة رجال الانتداب معاً، فوافق الجنرال كاترو على طلبهم أملاً باكتساب وُدِّهم والتفاهم معهم اذا نجحوا في الانتخابات واثباتاً لموقفه الحيادي بازائها.

٢٧٣ - الانتخابات النيابية

بعد التفاهم الذي تم بين المندوب العام، الجنرال كاترو، واركان الكتلة الوطنية على اجراء انتخابات حرة تشرف عليها حكومة حيادية، عهد المندوب العام، في ٢٥ اذار ١٩٤٣، الى عطا الايوبي، الوجيه الكبير الحيادي بازاء مختلف الاحزاب السياسية، برئاسة الدولة والحكومة معاً، فاصدر هذا الرئيس على الفور المراسيم المعتادة بتأليف الوزارة على الوجه التالي:

عطا الايوبي رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والدفاع الوطني.

مصطفى شهابي وزير المالية والاقتصاد والاعاشة والتموين.

فيضي الاتاسي وزير العدلية والمعارف والشؤون الاجتماعية.

نعيم انطاكي وزير الخارجية والاشغال العامة.

وفي ١٢ نيسان صدر مرسوم رئاسة الدولة بالغاء وزارة الشؤون الاجتماعية لعدم الحاجة اليها آنئذ.

قامت هذه الحكومة بصدق عزيمة واخلاص في جميع مهامها وفي مقدمتها

اجراء الانتخابات النيابية، وقد تمت بملء الحرية وكان ذلك بعد ان وافقت كل من فرنسا وبريطانيا على انتهاء الانتداب فتتمتع سورية باستقلالها التام. فكانت نتيجة هذه الانتخابات فوز الكتلة الوطنية باكثرية نيابية بارزة في العاصمة والمحافظات. فظن الجنرال كاترو انه فاز بأمنيته على الحليفة بريطانيا ورئيس بعثتها الجنرال سبيرس مرة واحدة في العمر، آملاً دوام التفاهم بين فرنسا وجميع السوريين.

مما يجدر ذكره في هذا الصدد، ان حقي العظم، المعروف بصراحته في القول والعمل وبصداقته للانتداب الفرنسي منذ كان سابقاً رئيس الوزارة السورية، قد عاد من القاهرة مع اسرته الى دمشق، بناء على ايعاز اصدقائه الكثر، من سوريين وفرنسيين، لترشيح نفسه في الانتخابات النيابية. ولما زار المندوب الفرنسي، الجنرال اوليفا روجيه[1]، Oliva - Roger ابدى له مزيد انشراحه لقدومه الى دمشق متمنياً له النجاح في الانتخابات النيابية، ولكن هذا المندوب ارسل، في اليوم التالي، امين سره السيد صلاحي، ناصحاً صديقه حقي العظم بان لا يرشح نفسه للانتخابات، بعد ان تم اخيراً الاتفاق بين المندوب العام الجنرال كاترو وزعماء الكتلة الوطنية على تسلمهم الحكم بعد نهاية الانتخابات فامتثل السيد العظم لهذه الاشارة ولكن جوابه لناقلها كان مليئاً بانتقاد مرير وبكلمات لم يسبق له ان تفوه بمثلها في ماضي حياته.

---

(١) وكان يعرف، قبل عام ١٩٤٠، باسم Colonel Olive.

الفصل الخامس

حكومة الكتلة الوطنية

٢٧٤ ـ الزعامة بين الاتاسي والقوتلي

حين برزت زعامة شكري القوتلي في الكتلة الوطنية، التي أعيد تسميتها بالحزب الوطني، وتجلت هذه الزعامة في معارضتها لحكومة الشيخ تاج الدين الحسني ووزاراتها الثلاث المتعاقبة، كان شكري القوتلي يردد في كل مناسبة ان رئيس الكتلة الوطنية هو الرئيس الجليل هاشم الاتاسي، زعيم الوطنيين الاول وانه احق من سواه برئاسة الجمهورية، مما زاد في اعتقاد البعض زهد القوتلي في الرئاسة ورغبته في الاحتفاظ بالزعامة الشعبية.

ولما بدأ التفاهم بين الرئيس الجليل المشار اليه وبين المندوب العام الجنرال كاترو، إثر زيارته للاتاسي في حمص، شاع في دمشق ان مما تضمنه هذا التفاهم، أن يكون الاتاسي رئيساً للجمهورية السورية. فاسرع شكري القوتلي وصديقه فارس الخوري، وكلاهما من ابرز الشخصيات في الحزب الوطني وغيره، الى مغادرة دمشق بسيارة القوتلي الى حمص، بعد اتفاقهما على الخطة التي برزت في حديثهما مع الاتاسي على الوجه التالي.

بعد ان تحدث الاقطاب الثلاثة، في منزل احدهم الاتاسي، عن حراجة الموقف السياسي الحاضر تجاه كل من الحليفتين المتناظرتين، فرنسا وبريطانيا، والحرب العالمية لم تنته، اقترح العلامة فارس الخوري ان يظل الرئيس الجليل الاتاسي رئيساً لجميع الوطنيين وزعيمهم الاوحد، دون ان يخوض معارك السياسة والادارة التي تستدعي جهوداً جبارة لايتحملها سوى شاب كشكري القوتلي. فاسرع القوتلي بالجواب قائلاً: «لا زعيم لنا ولا رئيس سوى الرئيس الجليل هاشم الاتالسي، فهو، مدّ الله بعمره، يتمتع بصحة جيدة وقوة عزيمة لا نظير لها».

فأجاب الخوري: «دعني اتم كلاميْ ياشكري بك، يجب على كل منا، نحن الوطنيين، مواصلة الدعاء للعزة الالهية بان تمد بعمر رئيسنا الجليل الاتاسي،

ليبقى نبراساً ومرشداً لنا في جميع أعمالنا. اما ان نطلب منه، في بدء الاستقلال، خوض خضمّ الادارة والسياسة التي قد تتبدل وتحرج موقف الحكومة، فاخشى ان يقضي ذلك، لاسمح الله، على صحته الغالية ومنزلته العالية في نفوس جميع السوريين، فكلنا تابع لامره لانخالفه في من يرى فيه الكفاءة لرئاسة الجمهورية المقبلة».

القوتلي: «دعنا من هذا الحديث، فانا لاأرى سواه كفؤاً لرئاسة الجمهورية وزعامة الكتلة الوطنية معاً».

الخوري: «هذا لا يجوز ياشكري بك والسياسة الاجنبية لايؤمن لها، فلا يجوز جعل مصير رئيسنا الاوحد هدفاً لخطرها».

القوتلي: «ماهو الخطر الذي تعنيه يافارس بك؟».

الخوري: «الخطر على زعامته اذا لم يلب طلب الاجنبي وطلباته كثيرة وقواته لاتزال تتحكم فينا».

اما هاشم الاتاسي، الرجل الجليل، فقد نفذ صبره على هذا النقاش المرير بين زائريه الكبيرين وهما من اركان الكتلة الوطنية، فاجابهما قائلاً: «اشكركم لتشريفكم منزلكم بعد تحملكم عناء السفر، ثم اشكركم على عاطفتكم النبيلة التي دعتكم للاهتمام بامر صحتي وشيخوختي واشاطر الاستاذ الخوري رأيه في ان يعتلي مقام رئاسة الجمهورية اخونا النشيط الهمام شكري بك».

القوتلي: «استغفر الله، استغفر الله!» وبعد مبادلة العواطف والآراء على الوجه المذكور، تم الاتفاق بين الزعماء الثلاثة على قبول اقتراح احدهم، الاستاذ البارع فارس الخوري، فعاد مع رفيقه القوتلي الى دمشق وهما اكثر نشاطاً للعمل معاً في سبيل ضمان المستقبل الوطني المنتظر.

٢٧٥ ـ انتخاب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية

بعد ان أتمت حكومة الايوبي الانتخابات النيابية واعلنت، في السابع من شهر آب ١٩٤٣، اسماء الفائزين عينت السابع عشر من الشهر المذكور موعداً لانعقاد المجلس النيابي في مقره بالعاصمة. وفي الوقت المعين، حضر جميع النواب وبعد ان انتخبوا احدهم، الاستاذ فارس الخوري، رئيساً للمجلس

النيابي، بوشر بانتخاب رئيس الجمهورية، فكانت اكثرية النواب، بشبه اجماع، منصبة على انتخاب شكري القوتلي. وبعد القاء الرئيس القوتلي كلمة الشكر للسادة النواب، ختمها بتحية الاخلاص والوفاء لرئيس الكتلة الوطنية هاشم الاتاسي، ثم غادر المجلس الى منزله وسط الهتافات المعتادة واخذ يفكر في تأليف الوزارة، فكانت على الوجه المفصّل في البحث الآتي.

٢٧٦ - الوزارة الاولى برئاسة الجابري

في ١٩ آب سنة ١٩٤٣ تألفت الوزارة بمرسوم رئيس الجمهورية على الوجه التالي:

سعد الله الجابري	**لرئاسة مجلس الوزراء**
جميل مردم بك	**لوزارة الخارجية**
لطفي الحفار	**لوزارة الداخلية**
خالد العظم	**لوزارة المالية**
عبد الرحمن كيالي	**لوزارة العدلية**
نصوحي البخاري	**لوزارة الدفاع الوطني والمعارف**
توفيق شاميه	**لوزارة الزراعة والتجارة**
مظهر رسلان	**لوزارة الاشغال العامة والتموين**

ان اكثرية هذه الوزارة هي من رجال الكتلة الوطنية. اما الوزراء الثلاثة، خالد العظم ونصوحي البخاري وتوفيق شاميه، فمعروفون بالحياد، يعملون لخير وطنهم مع مختلف الاحزاب.

حفلت هذه الوزارة بخطوات استقلالية، وفي مقدمتها الاتفاق على تسلّم المصالح المشتركة من ايدي سلطة الانتداب، وقد حال دون تسلمها فوراً مغادرة المندوب العام، الجنرال كاترو، هذه البلاد الى الجزائر، حيث يقيم رئيس فرنسا الحرة، كما هو موضح في البحث التالي.

٢٧٧ - جان هيلو يخلف المندوب العام كاترو

في شهر آب ١٩٤٣، غادر المندوب العام، الجنرال كاترو، سورية ولبنان متوجهاً الى الجزائر، مقرّ الجنرال ديغول، رئيس فرنسا الحرة وخلفه في المندوبية

العامة كبير امنائه، جان هيلو Jean Helleu.

وفي مطلع تشرين الاول، عقد في شتوره (لبنان) اجتماع ضم ممثلين عن كل من حكومتي سورية ولبنان، وكان الوزير جميل مردم بك على أرس الوفد السوري وحضر الاجتماع المندوب جان هيلو وجرى البحث حول طلب الحكومتين المشار اليهما تسلم المصالح المشتركة، فلم يوافق المندوب العام على هذا الطلب وانتهى الاجتماع دون الوصول الى اية نتيجة في هذا الشأن.

كانت الحكومة السورية تسير في اعمالها مستهدفة احراز ثقة المجلس النيابي السوري في ظل العهد الجمهوري، دون ان تتعرض لاي نقاش مع المندوب العام جان هيلو. اما في لبنان، فكانت الحالة حادة جداً، كما يتضح من الاحداث التي نعرض لها على الوجه المفصل في البحث التالي.

٢٧٨ ـ اعتقال رئيس جمهورية لبنان واركان حكومته

كانت الحالة هادئة في لبنان بالنسبة لجميع سكانه، طول عهد الانتداب حتى زمان المندوب العام الجنرال كاترو، لم يؤثر عليها سوى الأزمة السياسية التي بدأت بعد اعلان استقلاله بين العاملين في الحقل السياسي وبالاحرى بين المتسابقين على احراز المناصب العالية، وفي مقدمتها رئاسة الجمهورية فرئاسة المجلس النيابي فرئاسة مجلس الوزراء. واخيراً تم الاتفاق بين فريق من هؤلاء المتسابقين على ان يكون رئيس الجمهورية مسيحياً مارونياً ورئيس المجلس النيابي مسلماً شيعياً ورئيس الوزارة مسلماً سنياً، آخذين بعين الاعتبار الاكثرية الطائفية الدينية، بينما ترى الاكثرية الراقية من جميع اللبنانيين، على تعدد مذاهبهم، عدم إقحام المذهب الديني في السياسة والادارة، المدنية منها والعسكرية، أسوةً بالدول الراقية.

كان ابرز المرشحين لمقام رئاسة الجمهورية آنئذٍ اميل اده وبشاره خليل الخوري، وكلاهما ماروني حائز الصفات المؤهلة لهذا المقام اما الفرق البارز بينها، فينحصر في كون احدهما، اميل اده، متعصباً في لبنانيته راغباً في ان تبقى فرنسا، بعد انتهاء الانتداب، الصديقة او الحليفة الاولى للبنان بين سائر الدول الاوربية. بينما يرى الخوري ضرورة التفاهم مع الاكثرية الراغبة في استقلال يتبعه اتفاق مع سائر الدول العربية.

لذلك، لم ينشرح صدر المندوب العام الفرنسي وجميع مساعديه لاتصالات كانت تجري بين المفوض السامي البريطاني، الجنرال سبيرس، وبشارة الخوري، فاكثروا بدورهم الاتصال بمناظره اميل اده.

بين هذا التزاحم على الرئاسة الاولى في لبنان، قام الاستاذ بيترو طراد، الارثوذكسي الحيادي الذي عينه الجنرال كاترو قبل مغادرته البلاد رئيساً لدولة لبنان، قام بمهمته على مايرام وفي مقدمتها اجراء انتخابات البلاد وفي ختامها، انتخب المجلس النيابي صبري حاده رئيساً له كما انتخب، في ٢١ ايلول، بشاره الخوري رئيساً للجمهورية، فعهد بدوره الى النائب البارز رياض الصلح بتأليف الحكومة، وقد جرى كل ذلك حسب سابق الاتفاق بين هؤلاء الزعماء الثلاثة.

لم ترق هذه النتيجة الانتخابية للمندوب العام الفرنسي جان هيلو. وبينما كان المجلس النيابي يقوم، بالاتفاق مع الحكومة، بمهامه وفي مقدمتها تعديل الدستور بشكل يضمن الاستقلال التام للبنان والغاء قيود الانتداب، خلافاً لسابق انذار المندوب العام هيلو، اصدر هذا المندوب، في ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣، امرا باعتقال رئيس الجمهورية الخوري ورئيس الوزارة رياض الصلح وثلاثة من الوزراء هم كميل شمعون وعادل عسيران وسليم تقلا ونائب طرابلس الزعيم المعروف عبد الحميد كرامه ونقلهم الى بلدة راشيا، كما امر بتعليق العمل بالدستور وحل المجلس النيابي وعين النائب اميل اده رئيساً للدولة. فقام إثر ذلك المعارضون لخطة هيلو بتأسيس حكومة موقتة في قرية بشامون، مؤلفة برئاسة حبيب ابي شهلا من مجيد ارسلان وصبري حاده. فرفعت هذه الحكومة الشكوى من سوء تصرف المندوب العام هيلو الى مرجعه الاعلى والى الدول الحليفة.

وبرزت على الاثر الاضطرابات في لبنان، مما حدا بالجنرال ديغول، رئيس فرنسا الحرة، الى اعادة الجنرال كاترو الى سابق منصبه، فامر، فور وصوله الى بيروت، في ١٨ تشرين الثاني، بالافراج عن المعتقلين واعادتهم الى مناصبهم، فعادت الامور الى مجراها الطبيعي وانتهت مهمة جان هيلو في لبنان وسورية واخذ الناس، من كبيرهم الى صغيرهم، يتحدثون عن حكمة الجنرال كاترو

وحسن تدابيره المتفقة مع ماضيه الناصع. وفي شباط عام ١٩٤٤، غادر هذه البلاد عائداً الى الجزائر، فخلفه الجنرال بينيه Beynet مندوباً عاماً وقائداً اعلى للجيش الفرنسي في سوّرية ولبنان.

٢٧٩ - المصالح المشتركة والاتفاق على تسليمها

كانت ادارة المصالح المشتركة في سورية ولبنان، وفي مقدمتها الامن العام والجمارك والسكك الحديدية والعشائر ومراقبة الصحف والمطبوعات والشركات ذات الامتياز، تحت اشراف الانتداب، يديرها مديرون فرنسيون يعاونهم موظفون سوريون ولبنانيون. وقد واصل القائمون على اعمال الحكومة سعيهم لاستلام هذه المصالح بعد ان اعلن استقلال كل من سورية ولبنان، فلم يظفروا بنتيجة الا في ٢٣ كانون الاول ١٩٤٣، حيث عقد اجتماع في دمشق، بحضور رئيس الجمهورية شكري القوتلي، بين مندوب فرنسا الحرة، الجنرال كاترو، وبين ممثلي الحكومتين السورية واللبنانية، وهم عن سورية رئيس الوزارة سعد الله الجابري ووزير الخارجية جميل مردم بك ووزير المالية خالد العظم وعن لبنان رئيس الوزارة رياض الصلح والوزير سليم تقلا. وقد تم الاتفاق في هذا الاجتماع على انتقال الصلاحيات التي كانت تمارسها السلطة الفرنسية حتى ذلك التاريخ الى الدولتين السورية واللبنانية، مع حق التشريع والادارة اعتباراً من اول كانون الثاني سنة ١٩٤٤.

٢٨٠ - نهاية الوزارة السورية الوطنية الاولى وقيام الوزارة الثانية

حين بلغ الخلاف اشدّه بين رئيس الوزارة الجابري وبين وزير الداخلية الحفار، وكلاهما من اركان الكتلة الوطنية القائمة على الحكم، قدم وزير الداخلية استقالته من الوزارة، فعقد على الاثر، في قصر الجمهورية، اجتماع بين الرؤساء الثلاثة، رئيس الجمهورية القوتلي ورئيس المجلس النيابي الخوري ورئيس الوزارة الجابري، وتم الاتفاق بينهم على ان تستقيل الوزارة ويعهد بتأليفها مجدداً الى فارس الخوري، على ان يخلفه في رئاسة المجلس النيابي بالانتخاب سعد الله الجابري، والمجلس، كما هو معروف، مؤلف من اكثرية منتمية الى الكتلة الوطنية، لاتخالف اتفاق اولئك الاقطاب الثلاثة.

وقد تم ذلك في ١٤ تشرين الاول سنة ١٩٤٤، فالفت الوزارة الوطنية الثانية على الوجه التالي:

فارس الخوري رئيس مجلس الوزراء ووزير بالوكالة للداخلية والمعارف

جميل مردم بك وزير الخارجية والدفاع والاقتصاد الوطني

خالد العظم وزير المالية والاعاشة والتموين

عبد الرحمن كيالي وزير العدل والاشغال العامة بالاضافة الى شؤون الافتاء والاوقاف

تعيين مدير عام لوزارة الداخلية - كان عادل العظمة يعمل مع شكري القوتلي في حزب الاستقلال، الذي تأسس في دمشق قبل الانتداب، وقد عرف كل منها بصلابة الرأي في امر الوصول الى الاستقلال التام الناجز. وحين خاب الامل، بعد بدء الانتداب، غادر عادل دمشق الى الاردن واقام في عمان منصرفاً الى مهنة المحاماة. ولما تسلمت الكتلة الوطنية الحكم في سورية وانتخب صديقه الحميم شكري القوتلي رئيساً للجمهورية استدعاه الى دمشق وعهد اليه، بعد الاتفاق مع رئيس الوزارة، بوظيفة مدير عام لوزارة الداخلية، دون ان يكون له دخل في مجلس الوزراء.

التعديل في الوزارة - في الرابع من آذار ١٩٤٥، صدر مرسوم جمهوري، بعد الاتفاق مع رئيس الوزارة، بتعيين صبري العسلي وزيراً للداخلية واحمد شراباتي وزيراً للمعارف، وكلاهما من اركان الكتلة الوطنية ومن اصدقاء الرئيس القوتلي.

٢٨١ - رئاسة المجلس النيابي

بعد استقالة رئيس الوزارة الاولى سعد الله الجابري وتأليف الوزارة الجديدة برئاسة فارس الخوري، على الوجه المتفق عليه بينهما وبين رئيس الجمهورية، عقد المجلس النيابي في ١٧ تشرين الاول سنة ١٩٤٤ جلسته لانتخاب رئيس له، فكانت اكثريته، المؤلفة من انصار الكتلة الوطنية، الى جانب النائب سعد الله الجابري بينما كانت اقليته، المؤلفة من بعض الحزبيين والمستقلين، بجانب النائب رشدي كيخيا، وكلاهما، كيخيا والجابري، من وجهاء حلب الشهباء

وفي طليعة العاملين لاستقلال سورية، وكان الفرق بينهما منحصراً في الخطة الادارية الواجب اتباعها.

على اثر هذه النتيجة الانتخابية، اخذ الكثيرون من المواطنين يتحدثون عن الحكومة والمجلس النيابي معاً، منتقدين تبادل المناصب الرئيسية تبعاً لاتفاق المثلث الوطني الكتلوي في القصر الجمهوري. كان الامن والاستقرار وسير الادارة حتى ذلك التاريخ على ما يرام، مع الامل بانجاز كل ما يتطلبه الاستقلال التام، انشودة جميع المواطنين.

٢٨٢ - الوزارة الثالثة

لما دبّ الخلاف بين اعضاء الوزارة الثانية لاسباب واجتهادات شخصية لاعلاقة لها بالسياسة، رفعت الوزارة استقالتها في ٥ نيسان سنة ١٩٤٥ الى رئيس الجمهورية، فعهد بتأليفها ثانيةً الى الاستاذ فارس الخوري، فالفها في السابع من الشهر المذكور على الوجه التالي:

فارس الخوري	**لرئاسة مجلس الوزراء**
جميل مردم بك	**لوزارتي الخارجية والدفاع الوطني**
سعيد الغزي	**لوزارة العدل ووكالة وزارة الاعاشة والتموين مع شؤون الافتاء والاوقاف**
صبري العسلي	**لوزارة الداخلية**
نعيم انطاكي	**لوزارة المالية**
حكمة الحكيم	**لوزارة الاشغال العامة**

ولما عزم الوفد السوري، المؤلف برئاسة رئيس مجلس الوزراء، على السفر الى مؤتمر سان فرانسيسكو، كما هو موضح بعد قليل[1]، عهد مرسوم جمهوري صدر في ١١ نيسان بمهام رئاسة مجلس الوزراء الى وزير الخارجية والدفاع جميل مردم بك وبمهام وزارة المالية الى وزير العدل سعيد الغزي. وفي ٢١ نيسان، استقال هذا الوزير من وكالة وزارة الاعاشة، فاسندت بمرسوم جمهوري الى الخبير الاختصاصي حسن جباره.

---

(١) فقرة ٢٨٤ أدناه.

٢٨٣ - الجامعة العربية

في صيف سنة ١٩٤٣، وجه النحاس باشا، رئيس وزارة المملكة المصرية، دعوة الى الدول العربية للاشتراك في تأليف جامعة عربية، فلبى الدعوة معظم الحكومات العربية واجتمع مندوبوها في ٧ تشرين الاول ١٩٤٤ في الاسكندرية، حيث عهدوا الى لجنة سياسية وضع ميثاق الجامعة. وقد اتمت وضعه في زمن لاحق ووقعه في قصر الزعفران بالقاهرة، في ٢٢ اذار ١٩٤٥، مندوبو الدول العربية، فكانوا كما يلي:

عن مصر: محمود النقراشي، رئيس الوزارة. حسين هيكل، رئيس مجلس الشيوخ. مكرم عبيد، وزير المالية. حافظ رمضان، وزير العدل. عبد الرزاق السنهوري، وزير المعارف. عبد الرحمن عزام، مستشار وزارة الخارجية.

عن سورية: فارس الخوري، رئيس الوزارة. جميل مردم بك، وزير الخارجية.

عن لبنان: عبد الحميد كرامه، رئيس الوزارة. يوسف سالم، السفير.

عن الاردن: سمير الرفاعي، رئيس الوزارة. سعيد المغني، وزير الداخلية. سليمان نابلسي.

عن العراق: ارشد العمري، وزير الخارجية. جودة الايوبي، الوزير المفوض. تحسين العسكري.

عن العربية السعودية: الشيخ يوسف ياسين، نائب وزير الخارخية. خير الدين الزرحكي، المستشار.

وقد تضمن هذا الميثاق وجوب العمل لتوثيق الصلات بين الدولة العربية، وتعاونها في الشؤون الاقتصادية والمالية والصحية والمواصلات، بما في ذلك السكك الحديدية وشؤون البرق والبريد، على ان يكون للجامعة مجلس مؤلف من ممثليها يقوم بوضع قواعد التعاون لعرضها على حكومات الدول المشتركة في الجامعة، ويكون للمجلس امين عام وامناء مساعدون، فكان عبد الرحمن عزام اول امين عام اتفقت عليه الدول الموقعة على هذا الميثاق. وقد تضمن فوق ما سبق ذكره، ان لكل دولة عربية مستقلة حق طلب الانضمام الى هذه الجامعة.

٢٨٤ - الشؤون الخارجية
عقد رؤساء الدول الحليفة الكبرى روزفلت (الولايات المتحدة الاميركية) وستالين (روسيا) وتشرشل (بريطانيا) اجتماعاً في يالطه (القرم) من الرابع من شباط عام ١٩٤٤ حتى الثاني عشر منه، قرروا خلال هذا الاجتماع ميثاق الامم المتحدة وعقد المؤتمر في سان فرانسيسكو سنة ١٩٤٥.

اعلان سورية الحرب على المانيا

في ٢٦ شباط سنة ١٩٤٥، اعلنت سورية الحرب على المانيا واليابان كما اعلنها لبنان فكان هذا الاعلان من الدولتين حديثتي عهد الاستقلال شكلياً يستهدف انضمامها الى هيئة الامم المتحدة.

وفد سورية لمؤتمر سان فرانسيسكو

لما عقد مؤتمر سان فرانسيسكو، دعيت اليه سورية في ٣١ اذار ١٩٤٥، فكان وفدها برئاسة رئيس الوزارة، فارس الخوري، ضاماً وزير المالية، نعيم انطاكي، وسفير سورية في الولايات المتحدة، ناظم القدسي، والخبيرين فريد زين الدين ونور الدين كحاله، وأمين السر توفيق هنيدي. وذلك بموجب مرسوم جمهوري صدر في ١٠ نيسان. وقد قام الوفد بمهمته في المؤتمر وعاد الى سوريه في ٢٦ حزيران، أي بعد حادث العدوان على المجلس النيابي في دمشق، ذلك العدوان الذي كان آخر مرحلة من مراحل الانتداب، كما هو مفصل في الابحاث التالية.

الفصل السادس

آخر مراحل الانتداب

٢٨٥ ـ تظاهرات متقابلة في دمشق

لم تكن خافية على رجال الانتداب، وعلى رأسهم المندوب العام الجنرال بينيه، الاتصالات القائمة بين رجال الحكم في كل من سورية ولبنان وبين الساسة البريطانيين فيها، خلافاً لما كان يأمله الجنرال كاترو من حسن التفاهم مع الوطنيين، ولا سيما حين تعددت زيارات الجنرال سبيرس، السياسي البريطاني اللبق، بين دمشق وبيروت وبروز حسن الصلات بينه وبين رجال الحكم فيها بروزاً لايحتمل معه الشك في عودة الاتجاه الى السياسة البريطانية التي لعبت دوراً هاماً في سورية منذ العهد الفيصلي (١٩١٩ ـ ١٩٢٠)، تلك السياسة التي تتفق مع اماني العرب من ناحيتي وحدتهم واستقلالهم، بينما كانت زيارات الجنرال بينيه الفرنسي، المقيم في بيروت، الى دمشق قليلة وبسيطة، غير حافلة بامثال سابق الاتصالات التي كانت تجري مع اسلافه المفوضين السامين السابقين، بل كانت تقتصر على مقابلة مندوبه ومستشاريه. اجل لم يخف هذا الواقع على رجال الانتداب، بدليل ما كان يردده العقلاء باستغراب عن قدوم جنود سنغاليين بقيادة ضباط فرنسيين الى دمشق، في شهر ايار سنة ١٩٤٥، وهو الزمن الذي كان ينتظر فيه السوريون نزوح ما تبقى من القوات الفرنسية بفضل استقلال سورية المعلن من ممثلي الحليفتين، فرنسا وبريطانيا. ولمناسبة الهدنة المنعقدة بين الفريقين المتحاربين (فريق الحلفاء فرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية وفريق دول المحور المانيا واليابان)، أقام الجيش الفرنسي في دمشق. في الثامن من ايار، احتفالاً طافت بمناسبته قوات منه الشوارع حاملة المصابيح الدالة على الابتهاج بحلول السلام، فقابلها فريق من الشبان السوريين بتظاهرات هاتفين للحرية والاستقلال ومنادين بوجوب جلاء الاجنبي عن سورية. وقد دامت هذه التظاهرات بضع ساعات دون ان يقع بين الفريقين اي اصطدام يتطلب تدخل الحكومة ورجال الامن.

٢٨٦ - مطالب جديدة يقدمها المندوب العام الفرنسي

في ١٨ ايار سنة ١٩٤٥ عقب عودته من فرنسا حيث تشاور مع حكومته، طلب المندوب العام، الجنرال بينيه، من كل من حكومتي سورية ولبنان، أن توقع مع فرنسا على الاتفاقيات الثلاث المربوطة بهذا الطلب تضمن الاولى لفرنسا استقلال مؤسساتها الثقافية والثانية صيانة مصالحها الاقتصادية والثالثة تأسيس قواعد جوية وبحرية لها مع الاحتفاظ بقيادتها الفرنسية.

وفي اليوم التالي، عقدت الحكومتان السورية واللبنانية اجتماعاً ثانياً مشتركاً في شتوره قررتا فيه رفض الطلب المذكور والاحتجاج على انزال جيوش فرنسية في البلاد. ولما عرض الامر على المجلس النيابي السوري، قرر، في جلسته المنعقدة في ٢٦ ايار، بعد خطب حماسية القاها بعض النواب، رفض الطلب الفرنسي الذي تقدم به الجنرال بينيه، لما تضمنه من اعطاء فرنسا مركزاً سياسياً ممتازاً في سورية التي اصبحت مستقلة واعترف باستقلالها كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، بالاضافة الى اعتراف فرنسا نفسها.

لم تتنبه الحكومة الفرنسية الى ان الوضع السائد في العالم في نهاية الحرب العالمية الثانية لم يعد يسمح للاستعمار التقليدي ببسط سيطرته على الامم الرازحة تحت احتلاله، بعد ان تنبهت الى حقوقها السياسية ولمست ضعف الدول الاستعمارية وتزاحمها بشتى الوسائل وأفادت من دعم الدول الاشتراكية ودعايتها ومن المناداة بمبادىء هيئة الامم المتحدة. ولم تقدّر فرنسا على حقيقته ضعف وضعها في سورية ولبنان بعد ان جلت عنها معظم قواتها، الموالية لحكومة فيشي، واضحت القوة العسكرية في كلا البلدين متمثلة بجيوش بريطانيا العظمى التي قام ممثلوها، على الصعيدين الرسمي والشعبي، بدعاية واسعة تستهدف دعم تحرر سورية من الاحتلال الفرنسي وتحالفها مع بريطانيا، اسوة بمعظم الدول العربية في الشرق الادنى. ويبدو ان بريطانيا لم تكبح جماح السلطات الفرنسية من الاستمرار في بسط نفوذها على سورية ولبنان مع اللجوء الى القوة عند الاقتضاء، وطمأنتها الى انها لم تتدخل حيال أي خطوة قد تتخذها فرنسا في هذا السبيل، في حين كانت بريطانيا تؤكد لزعماء البلدين دعمها

السياسي والعسكري لاي حركة قد يقومون بها في سبيل انجاز استقلالها على ان تصدر المبادهة عنهم لعدم احراج مركز بريطانيا حيال حليفتها الاسمية. فوقعت فرنسا في الفخ وأوعزت الى ممثليها في سورية ولبنان اللجوء الى القوة لارغام حكومة كلا البلدين على الرضوخ لطلباتها، وذلك رغم اعلانها رسميا استقلال البلدين ورغم الوعود التي قطعها الجنرال ديغول في برازافيل للمستعمرات الفرنسية كافة، فكانت النتيجة انتفاضة سورية ولبنان في وجه القوة الاستعمارية المتداعية وظفرهما بالاستقلال الناجز بعد الحوادث الدامية الموصوفة فيما يلي.

بعد ان ردت الحكومة السورية طلب المندوب العام الفرنسي، الجنرال بينيه، على الوجه المذكور في البحث السابق، قام العدد الكبير من ابناء الشعب في دمشق بتظاهرات رائعة بعدائهم لكل انتداب ورغبتهم في الدفاع عن استقلال سورية وحريتها. وعقب هذه التظاهرات اضراب طلبة المدارس في العاصمة ومنها يشع الاتجاه المفروض على سائر الانحاء السورية، باعتبار مجموعة طلبة المعاهد العالية والمدارس التجهيزية، المؤلفة من ابناء دمشق والمحافظات، تشكل المحور الذي دارت عليه التظاهرات الوطنية باستمرار، لا سيما ان الشعب يعطف على ابنائه، ويغتفر لهم فورات لا يخلو منها سن الشباب في العالم اجمع، كنزع اللوحات المكتوبة باللغة الفرنسية على ابواب المحلات التجارية والمهن الحرة وتحطيمها واحراق عدد من الصحف والكتب الفرنسية علنا امام دار الحكومة، تعبيراً عن النقمة على الانتداب والرغبة في جلاء الاجنبي عن البلاد.

لم تقف التظاهرات عند هذا الحد، بل اخذت تتزايد يوما فيوما حتى بلغت مهاجمة الاهلين للعسكريين الفرنسيين في المدينة واضرام النار في آلياتهم وتجهيزاتهم. واخذت السلطات الفرنسية توعز الى اسر موظفيها وعسكرييها المقيمة في اماكن غير امينة العواقب بأن تتجمع في الاماكن التي تحميها قواتها وتحسّب الناس من إجراء غاشم تبيت له سلطات الاحتلال.

٢٨٧ ـ قذف دمشق والاعتداء على المجلس النيابي

وفي ٢٦ آيار ١٩٤٥، فوجىء سكان العاصمة بانزال القوات الفرنسية الى

الشوارع. وفي مساء الثلاثاء، ٢٩ ايار ١٩٤٥، وهو ميعاد انعقاد جلسة المجلس النيابي، فوجئت دمشق باطلاق النار من الثكنات العسكرية والمواقع التي كان يشغلها الجيش الفرنسي وشوهد الاهالي يركضون زرافات ووحدانا قاصدين منازلهم. فلزمت آنئذ منزلي، الى جانب افراد عائلتي ومن لجأ اليه من الاهل والاصدقاء، تصم آذاننا طلقات المدافع وغيرها من الاسلحة الثقيلة والخفيفة التي كانت تسكت تارة ثم تزكيها طلقة او طلقات متقطعة. ولما كان منزلي الواقع في ملتقى شوارع ستة منها شارع المجلس النيابي، مجاورا لوزارة الخارجية، فقد خرقت قنبلة نارية نافذة احدى غرفه وقطعت حديدها وسقطت في ارض الغرفة التي كانت خالية من السكان، فانزويت مع عائلتي واطفالي في غرفة محجوبة عن الشوارع وانزوى ضيوفي في غرفة اخرى مماثلة يشاطرون مواطنيهم ألم الهمجية في عصر النور والحرية من قبل قوات خاضعة لممثلي فرنسا، الدولة العريقة في الحضارة والمدنية. وبعد انقضاء ثلاثة ايام بلياليها على هذا الحال، اعلن في المدينة زوال الارهاب الغاشم، فخرجنا نستقصي الاخبار فتحقق لدينا وقوع العدوان على الوجه التالي.

قبل بدء حادث العدوان الاخير، خرج من دائرة الاركان الحربية الفرنسية، المقابلة للمجلس النيابي، ضابط فرنسي وتقدم من ضابط الدرك السوري القائم على رأس مفرزة معينة لحراسة المجلس، طالبا اليهم ان يقفوا بوضع الاستعداد حين يسمعون صوت البوق لاداء التحية للعلم الفرنسي، فأجابوه بان التعليمات التي تلقوها من مرجعهم الرسمي تحول دون اداء التحية لغير علمهم السوري، فانذرهم الضابط الفرنسي باطلاق النار عليهم اذا تمنعوا عن اداء التحية، فأجابه الضابط السوري بان كل اعتداء يقع عليهم سيقابل بمثله. وبعد قليل من هذه المكالمة، نفخ البوق وانزل العلم الفرنسي المرفوع على دار القيادة الفرنسية المقابلة لمبنى المجلس النيابي، وبدهي ان المفرزة السورية لم تؤد التحية التي طلبها الضابط الفرنسي، وللحال، تقدم جندي سنغالي من مفرزة الحراسة واطلق عليها قنبلة يدوية جرحت بشظاها افراد المفرزة، فقابلوه بنيرانهم، فخر صريعا. وللحال، انهال الرصاص من دائرة الاركان الفرنسية

على المجلس النيابي والقائمين على حراسته وتوالى اطلاق النار من جميع المراكز التي تحصن فيها الضباط الفرنسيون وجنودهم السنغاليون على بيوت المدينة وشوارعها، وعلى قلعة دمشق، وقد استبسل فيها قائد الدرك هرانت مالويان ورجاله، فوقع من جراء ذلك مئات القتلى والجرحى، جلهم من الاهلين الامنين والسجناء والمرضى والدركيين. وكانت المجزرة الرهيبة هي التي وقعت في المجلس النيابي، وفيه ما يقرب من ثلاثين دركيا وشرطيا، ولم يكتف باطلاق النار عليهم وهدم قسم من بناء المجلس النيابي، حيث يقومون بوظائفهم، بل دخل عليهم الجنود السنغاليون كالوحوش الضارية وقطعوا اجسادهم ومزقوها ارباً.

ومما يجدر ذكره ان قنابل العدوان القيت ايضاً على فندق اوريان بالاس، حيث كان يقيم رئيس المجلس النيابي، سعد الله الجابري، ولكن الله وقاه اذ أوحي اليه ان يسافر الى بيروت، تحت توالي طلقات النار على اماكن متعددة في المدينة، فسافر بسيارة بطريرك روسيا السيد الجليل الكسي، الجزيل الاحترام، الذي كان آنئذ يزور دمشق على راس وفد من الكنيسة الروسية.

اما رئيس الجمهورية والوزراء، فقد لجؤوا الى قصر احدهم، خالد العظم، الكائن في حي سوق ساروجة، محاطا بمنازل يسكنها اهل الحي، تحول دون استهدافه بالطلقات النارية. ومما يتردد بالفخر والاعتزاز، اقدام الشباب الدمشقي، وبينهم اطباء وطلاب في الجامعة السورية، على وقف نفوسهم في تلك الايام والليالي على انقاذ حياة من اصيب بنار العدوان من افراد الدرك ومن اخوانهم المتطوعين المجاهدين في وجه العدوان ونقلهم الى البيوت وتضميد جراحهم، وفي طليعتهم الدكتور مسلم البارودي الذي وقع شهيدا وهو يقوم بواجبه الانساني على مقربة من محطة الحجاز.

٢٨٨ ـ جيش الانقاذ البريطاني

في ٣١ ايار ١٩٤٥، وهو اليوم الثالث من العدوان، قدم دمشق الجنرال باجيت Paget القائد الاعلى للقوات البريطانية في سورية ولبنان، يرافقه الوزير المفوض البريطاني، مستر الن شو، وقابلا رئيس الجمهورية القوتلي وابلغاه ورود

الامر اليها من لندن بوجوب انسحاب القوات الفرنسية من سورية الى معسكرات اخرى وتسلم الجيش البريطاني القيادة العسكرية محلها فورا، على ان يتم البت في القضية بمفاوضات تجري في لندن بين ممثلي كل من سورية وفرنسا وبريطانيا. وعلم بعدئذ ان مقابلة المسؤولين البريطانيين لرئيس الجمهورية السورية قد اقترنت بحصولها منه على طلب خطي يرجو فيه تدخل الجيوش البريطانية لوقف العدوان الفرنسي، فأنذرا على الاثر الى قيادة الجيش الفرنسي بالتوقف عن اطلاق النار والانسحاب التام من سورية فورا، بالاضافة الى حصر جميع الفرنسيين العسكريين والمدنيين في امكنة تحت حماية الجيش البريطاني. وقد شوهد آنئذ المندوب الفرنسي، الجنرال اوليفا روجيه، يغادر مقره في ساحة النجمة بدمشق وهو يقول لمن صادفه عند باب المقر « يوافقوننا على ضرورة استخدام السلاح لتسكين الاضطراب، ثم يغلون ايدينا ليحلوا محلنا ».

وبالرغم من هذا التدخل البريطاني الذي اوقف القوات الفرنسية عند حدها المفروض عليها فقد حل بالسنغاليين الذي وقعوا بين أيدي الشبان السوريين أشد مايستحقونه من العقاب على جرائمهم البربرية وحماقة قادتهم، وهجم اولئك الشباب على مكتب اللوازم العسكرية الكائن في شارع الصالحية وقتلوا من كان فيه من الجنود السنغاليين، وعددهم يزيد عن خمسة عشر، مع رئيسهم الفرنسي، دون ان يتدخل بالامر الضابط البريطاني الذي كان مع افراد دوريته يسيرون في الشارع المذكور، كما تعرض الفرنسيون المدنيون لهتافات الاحتقار، حين نقلهم بسيارات عسكرية تحت اشراف ضابط او عريف بريطانيين، فوق ما اصابهم من خوف واضطراب.

٢٨٩ - من ذيول حادث العدوان

تبين ان مستر تشرشل، رئيس الوزارة البريطانية بعث في ٣١ ايار ببرقية الى الجنرال ديغول جاء فيها « ان القتال الدامي الذي يجري في سورية بين الجيش الفرنسي والقوات السورية اضطرنا، حرصا على الامن في الشرق الاوسط، الى اعطاء الامر للقائد الاعلى البريطاني بالتدخل لمنع اراقة الدماء، فأرجو ان تأمروا قواتكم بالعودة الى ثكناتها، على ان تجري مفاوضات سياسية ثلاثية في لندن ». وقد خطب تشرشل في مجلس العموم البريطاني مبررا تدخل القوات

البريطانية بقوله: « لقد انقذنا حلفاءنا الفرنسيين من نقمة الشعب السوري ».

٢٩٠ ـ الاضطرابات في المحافظات السورية

سرى نبأ العدوان الفرنسي العسكري على دمشق الى المحافظات السورية، فتنادى الاهلون في كل منها، ولا سيما في حمص وحماة وحلب وادلب ودرعا ودير الزور، الى مهاجمة الفرنسيين بدون هواده ولا رحمة، واخذ السوريون المتطوعون في « جيش الشرق »، ضباطاً وافراداً، يتركون وحداتهم ويضعون انفسهم تحت تصرف الحكومة الوطنية. ولم تخرج اللاذقية عن الانتفاضة الوطنية العارمة، ولا سيما بعد ان غادرها الجنرال مونكلار Monclar الذي كان فيها مندوباً للجنرال كاترو (وكان وديعا رفيع التهذيب، يحسن معاملة السوريين ويتوق لمعاشرتهم) فاستدعي بعد وقت قصير الى بيروت وخلفه في اللاذقية الكولونيل ديزسار Desessarts الحائز على رضى القيادة البريطانية، صاحبة الكلمة العليا آنئذ، فأساء الكولونيل الى الشعب بتصرفاته الشاذة، بخلاف ما كان عليه القادة البريطانيون، الذين احسنوا معاملة الاهلين ولا سيما في مصلحة الميرة التي كانوا يديرونها بالاشتراك مع الفرنسيين، فكانوا يتساهلون مع المخالفين فيعيدون اليهم ان امكن الحبوب المصادرة ويعفونهم من الغرامات.

فلا عجب بعد ذلك ان نقم الاهلون السوريون على الفرنسيين الذين لم يعودوا يرون تلك البشاشة والبشر في وجوه اصدقائهم القدامى وظهر عليهم الحذر وبدأ التوتر في العلاقات والمعاملات بينهم وبين الاهالي الذين اضطروا للتأهب للدفاع عن انفسهم وبلدهم، خشية ان يفاجؤوا بما فوجئت به العاصمة دمشق.

بعد ظهر الخميس في الخامس من تموز ١٩٤٥، مرت في حي الشيخ ضاهر سيارة مستشفى تنقل جنودا ينتمون الى الجيش الفرنيس، فصدمت اثناء سيرها ولدا من اهل الحي وقضت على حياته. فثارت ثائرة الاهلين وجرت مشادة بينهم وبين الجنود اطلق على اثرها النيران من الثكنة العسكرية الفرنسية ومن المخافر ومن دار المندوب الفرنسي، ظناً من الفرنسيين انهم يواجهون حركة وطنية عامة كالتي حدثت في حمص وحماة. فهاجت اثر ذلك جماهير الشبان في

اللاذقية وقابلت المعتدين بالمثل، فقتل في هذه المعركة عشرون جندياً وستة عشر وطنياً ودب الذعر في المدينة ولم تهدأ الحالة حتى تدخل الجيش البريطاني، فتسلم زمام الامر وتولى مهمة نقل الضباط الفرنسيين الى بيروت والمحافظة على المندوب الفرنسي داخل منزله وهكذا تم جلاء آخر جندي فرنسي من كل محافظة بلاد العلويين.

٢٩١ ـ موقف بريطانيا العظمى من العدوان

مما لايخفى على احد ان بريطانيا، حليفة فرنسا في الحرب الكبرى ومناظرتها في امور السياسة الخارجية لم تكن في وقت من الاوقات راضية عن وجود فرنسا في سورية بشكل من الاشكال، وقد اشرنا الى ذلك بوضوح تام في الجزء السابق من الذكريات، المتعلق بالعهد العربي الفيصلي.

ولما استولت المانيا على فرنسا في الحرب الكبرى الثانية وانقسم الفرنسيون بين فيشيين موالين للالمان وديغوليين محالفين لبريطانيا وروسيا والولايات المتحدة الاميركية، قوي أمل البريطانيين في إقصاء فرنسا نهائياً عن سورية وعن لبنان ايضاً.

ولما دخل الجيشان البريطاني والفرنسي الديغولي سنة ١٩٤١ سورية ولبنان، اعلنت فرنسا وبريطانيا معاً استقلال كل من هذين البلدين، مع الاعتراف الضمني بحقوق فرنسا فيهما بالتفاهم مع السوريين واللبنانيين. بيد ان التفاهم الذي تم بين الوطنيين السوريين والمندوب الفرنسي الاعلى، الجنرال كاترو، لم يسلم من اصابع الساسة البريطانيين، امثال الجنرال سبيرس، الذين كانوا يتباهون، في السر والعلانية، بتأييدهم لاستقلال سورية. وقد بلغ التدخل البريطاني حده الاقصى في عهد بينيه، آخر المندوبين العامين الفرنسيين (١٩٤٥)، حين تجددت ثورة السوريين، طلاب الاستقلال التام، واعقبتها اعتداءات جمة وانتهت بالعدوان الفرنسي على المجلس النيابي مساء ٢٩ ايار ١٩٤٥، وعلى اثر ذلك تدخل الجيش البريطاني علناً وحال دون دوام الاقتتال بين الفريقين السوري والفرنسي فوفق الى اجلاء الفرنسيين، من عسكريين ومدنيين، عن العاصمة ثم عن جميع الاراضي السورية والى كسب ثقة السوريين وامتنانهم لجميلها.

٢٩٢ - الوزارة الرابعة في العهد الوطني

بعد حوادث العدوان الواردة في الابحاث السابقة، عاد رئيس الوزارة فارس الخوري من مؤتمر سان فرانسيسكو وقدم استقالته من رئاسة الوزارة، بسبب ما حصل بين اعضائها من خلاف لم يكن له ادنى صلة بالسياسة العامة، فعهد اليه رئيس الجمهورية بتأليف وزارة جديدة، فألفها في ٢٦ آب ١٩٤٥ على الوجه التالي:

رئيس الوزارة	**فارس الخوري**
وزير الداخلية	**لطفي الحفار**
وزير الدفاع والمالية	**خالد العظم**
وزير العدلية	**صبري العسلي**
وزير المعارف والاقتصاد	**احمد شراباتي**
وزير الاشغال العامة	**حكمة الحكيم**
وزير الاعاشة والتموين	**حسن جباره**
وزير الخارجية	**مخايل اليان**

لقد استغني في تأليف هذه الوزارة عن جميل مردم بك، وزير الخارجية في الوزارة السابقة، لخلاف نشب بينه وبين اخوانه من اركان الكتلة الوطنية، كما استغني عن سعيد الغزي، وزير العدلية، ونعيم انطاكي، وزير المالية، وحل محلهما العسلي واليان، وهما من اركان الكتلة الوطنية. اما خالد العظم، فظل متفاهماً مع الكتلة.

لم يستغرب احد نشوب الخلاف بين اركان الكتلة الوطنية، لاسباب واجتهادات شخصية كالمعتاد. اما الرئيس شكري القوتلي، فقد ظل مسايراً للجميع، حرصاً منه على بقاء الكتلة الوطنية الحزب الاقوى المعول عليه في ادارة البلاد. لذلك، قدمت هذه الوزارة الجديدة، بعد شهر وخمسة ايام من تأليفها، استقالتها الى رئيس الجمهورية، فعهد بتأليف الوزارة الوطنية الخامسة الى سعد الله الجابري.

٢٩٣ - الوزارة الخامسة

تألفت هذه الوزارة الوطنية الخامسة في ٣٠ ايلول سنة ١٩٤٥ على الوجه التالي:

سعد الله الجابري:	**لرئاسة الوزارة ووزارتي الخارجية والدفاع**
لطفي الحفار:	**لوزارة الداخلية**
نعيم انطاكي:	**لوزارة المالية ووكالة وزارة الاشغال العامة**
صبري العسلي:	**لوزارة العدلية ووكالة وزارة المعارف.**
حسن جباره:	**لوزارة الاقتصاد ووكالة وزارة الاعاشة والتموين.**

لم يكن وزير الداخلية لطفي الحفار راضياً عن اعتباره في الصف الثاني من اركان الكتلة الوطنية وعن تناوب الرئاستين في المجلس النيابي والوزارة بين زميليه في الكتلة، الخوري والجابري، عدة مرات، فقدم استقالته من وزارة الداخلية وانزوى في منزله زمناً دون ان يغادر المجلس النيابي، حيث برز تفاهمه مع زميله جميل مردم بك. وعبثاً حاول رئيس الجمهورية اقناع الحفار بالرجوع عن استقالته، فعهد بادارة شؤون الداخلية الى رئيس الوزارة الجابري في ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٤٥.

وفي نهاية كانون الاول من السنة المذكورة، قبلت استقالة الوزير نعيم انطاكي، فعهد بوكالة وزارة المالية الى وزير الاقتصاد حسن جباره، كما عهد بوزارة الاشغال العامة والبرق والبريد الى السيد فتح الله اسيون، في الثامن من كانون الثاني سنة ١٩٤٦.

وفي شباط من هذا العام، اقر مجلس الامن التابع للأمم المتحدة جلاء الجيش الفرنسي عن سورية، وذلك باسرع ما يمكن. وكان الجلاء قد تم عن سورية كما سبق، فاخذت الحكومة تواصل جهدها لحسن ادارة كل ما كان تحت ادارة

الانتداب، ريثما توافق فرنسا رسمياً على نهاية الانتداب وما اتصل به من آثار المسائل المشتركة.

٢٩٤ - جلاء الانتداب عن سورية

بعد مفاوضات عديدة بين كل من حكومتي سورية ولبنان اولاً ثم بينهما وبين ممثلي بريطانيا وفرنسا، عقد في مقر وزارة الخارجية الفرنسية، في آذار سنة ١٩٤٦، اجتماع ممثلي تلك الدول الاربع تم فيه الاتفاق على جلاء الجيوش الفرنسية والبريطانية عن كامل الاراضي السورية في نيسان من السنة المذكورة وعن لبنان في نهايتها، وذلك تبعاً لاقرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة في شهر شباط مبدأ هذا الجلاء. وقد تم في الوقت المعين بل قبله واعتبرت الحكومة السورية، باجماع شعبها، اليوم السابع عشر من شهر نيسان عيداً وطنياً للجلاء كما سمح للمتطوعين في خدمة الجيش الفرنسي من السوريين بممارسة مهامهم في الجيش الوطني الناشىء واخذ الاطمئنان العام يستقر في نفوس جميع السوريين مع كبير امالهم في حاضر ومستقبل سورية حائزة اعتبار العالم الراقي وحبيبة العرب اجمعين.

٢٩٥ - السياسة والادارة في عهد الانتداب

لا يختلف اثنان في ويلات الاستعمار كوسيلة لسيطرة دولة على اخرى والتحكم في ارادة شعبها والاستئثار بثرواتها، ايا كان اسلوب تنفيذ هذه السيطرة والتسمية التي تطلق عليها، وقد اشرنا في ابحاث هذا الكتاب الى ما جره الانتداب الفرنسي على سورية، من مآس كان اخطرها تجزئة ارجائها وقسمتها الى دويلات والتخلي عن جزء هام منها، هو لواء اسكندرونة، الى تركيا، خلافا لارادة غالبية اهلها، وانكار حق الشعب في حكم نفسه بمن ينتخبهم من الممثلين والحد من ممارسة الحكومات المتعاقبة لصلاحياتها وتبديلها باستمرار تلبية لتقلبات السياسة الفرنسية ومطامع مندوبي فرنسا المحليين في الحكم ايا كان النجاح الذي تحرزه هذه الحكومات والتأييد الذي تلقاه من الشعب، مما أزال الثقة في نوايا فرنسا ووفائها بالتزاماتها بموجب صك الانتداب في ايصال سورية ولبنان الى الاستقلال الناجز وادى الى اندلاع الثورات السورية المتعاقبة ولا سيما ثورة عام ١٩٢٥ دون ان تجدي في إسكاتها اساليب القمع، وكان آخرها

العدوان الفرنسي الغاشم على دمشق وغيرها من المدن السورية عام ١٩٤٥ حتى ظفرت سورية ولبنان باستقلالها كما تقدم.

اما بالنسبة للادارة الداخلية، فيقضي بنا واجب الإخلاص الى الحقيقة والاقتداء بمحاسن الاسلاف، على اختلاف جنسياتهم واتجاهاتهم، الاقرار بما كانت عليه الادارة الحكومية في سورية طول مدة الانتداب، سواء في زمن الوحدة السورية او في فترة قسمتها الى دويلات، من الاتقان في العمل وانجاز مراجعات ذوي المصالح والمساواة بين جميع الناس وحسن تطبيق القوانين والانظمة، بفضل الخبرة والنزاهة البارزتين في رجال الحكم السوريين ومستشاريهم الفرنسيين تحت اشراف المفوضين السامين، ومعظمهم، مع امنائهم العامين ومعظم مندوبيهم في العاصمة والمحافظات، ممن لا شك في صدقهم واخلاصهم للمصالح الموكولة اليهم، لم يشذ عن هذه المزايا العالية من كبار رجال الادارة سوى عدد محدود اشير اليه في ابحاث هذا الكتاب، حسب مقتضيات البحث.

اما القضاء السوري والقضاء المختلط، فكانا خير مثال للنزاهة وضمان العدالة والتمسك بالقوانين والانظمة والاجتهادات الراقية عند فقدان النص القانوني، مما اكسبهم ثقة جميع المواطنين والاجانب.

كانت الرشوة طول عهد الانتداب شبه مفقودة، الا حين كان عدد قليل من رجال الحكم عرضة للاتهام بها ولا أسمح لنفسي الاشارة الى احد منهم بل اكتفي بالقول الذي اصبح مأثوراً في هذه البلاد كما في غيرها وهو «ان كل من أحرز منصباً حكومياً وهو غير ثري واصبح بعد زمن قليل او طويل ذا ثروة مالية كبيرة تعد بالملايين احياناً، فهو لص وماله مال حرام».

٢٩٦ - الحياة الاجتماعية

كانت الحياة الاجتماعية في دمشق ومعظم المدن السورية محتفظة بعراقتها العربية وقد واصلت تطورها بين الشعب على اختلاف طبقاته في عهد الانتداب، بفضل ما عرف عن السوريين والفرنسيين معا من لطف المعاشرة وتقارب الذهنية والميول بين الطبقات المثقفة والراقية، شأن معظم البلاد القائمة حول البحر الابيض المتوسط. وقد اخذت المرأة، التي كانت في الغالب محتجبة

قبل الانتداب، تظهر ظهوراً راقياً في معاهد العلم واندية الاجتماع، تشعر بحقوقها في مشاطرة الرجل الحياة الاجتماعية والتظاهرات الوطنية، وظلت تواصل سيرها في هذا المضمار حتى بلغت، في اواخر عهد الانتداب، منزلة تولد الغبطة في نفوس الامة السورية وتبشر بمستقبل زاهر للنشىء الجديد، ولاسيما اذا احسن قادته العمل لخير الوطن من جميع النواحي وفي طليعتها المقدرة على ادارة البلاد بعد استقلالها.

كان الفرنسيون وجميع ممثلي الدول الاجنبية، طول عهد الانتداب، على اتصال بالسوريين، من رجال الحكم والعلماء والوجهاء، مقدرين الحياة الاجتماعية ومشيدين بتطورها، مع المحافظة على الخصال الحميدة الموروثة.

٢٩٧ - كلمة الختام

قضيت خمسة واربعين عاما في الوظائف الحكومية، معظمها في القضاء العدلي، من ادنى مراتبه حتى اعلاها (الرئاسة الاولى لمحكمة التمييز السورية). اما في الادارة، فلم تتجاوز مدة خدمتي عشر سنين، تخللها اشغالي منصب الامين العام لحاكم جبل لبنان المستقل ادارياً ومنصب الوزارة في سورية ست مرات لمدة تقارب ثلاثة اعوام، فآثرت الانصراف الى القضاء لبعده عن تيارات السياسية واغراضها وانحصار مهمته في تطبيق احكام القوانين والانظمة وفي الاجتهاد حين فقدان النص القانوني، دون حاجة الى اخذ مقتضيات السياسة الداخلية والخارجية بعين الاعتبار.

ان الذي دعاني الى ابداء هذه الكلمة، هو ما شاهدته وما وقفت عليه من امتداد تأثير السياسة الى مختلف انواع الحياة وتدخلها احياناً في شؤون القضاء على انني، حمدا لله، لم ارضخ للتدخل السياسي لا في خدمتي القضائية ولا الادارية، كما هو مفصل في هذا الجزء وما قبله من الذكريات، وقد اكسبتني هذه الخطة ثقة الرؤساء والرفاق وعطف الاهلين الكرام السوريين واللبنانيين، في جميع ادوار حياتي. ولا ارى حاجة للتوسع في هذا البحث، وقد اقترن بما لدي من الوثائق المخطوطة والمطبوعة.

هذه هي نهاية الجزء الرابع من ذكريات الحكيم. أما الجزء الخامس وهو الاخير من ذكرياتي، فسوف يقدم للنشر في اول فرصة مناسبة، بعون الله سبحانه وتعالى.

الفهرس الأبجدي

الباء (ب)

التاء (ت)

الثاء (ث)

الجيم (ج)

الحاء (ح)

الخاء (خ)

الدال (د)

الذال (ذ)

الراء (ر)

الزين (ز)

السين (س)

(الشين) (ش)

الصاد (ص)

الضاد (ض)

الطاء (ط)

الغين (غ)

الفاء (ف)

القاف (ق)

الكاف (ك)

اللام (ل)

النون (ن)

الهاء (هـ)

الواو (و)

الياء (ي)

المحتويات

سورية و الانتداب الفرنسي



يوسف الحكيم

ولد في اللاذقية عام ١٨٧٩ .

عين قاضياً عام ١٩٠٤ . ثم تولّى رئاسة محكمة التمييز العليا حتى عام ١٩٤٨ .

دخل الوزارة السورية في بدء عهد الملك فيصل . فكان ثلاث مرات وزيراً للزراعة والتجارة والأشغال العامة، وثلاث مرات وزيراً للعدل في عهد الانتداب الفرنسي مع الاحتفاظ برئاسة التمييز .

إن مؤلفي التاريخ والحوادث يفترقون عن بعضهم في ما يتوخونه من مؤلفاتهم، حسب غاية كل منهم . ففريق يتوخى تخليد حقائق قد ينتفع بها الناس، متعظين بما حوته من خير وشر، فترجح كفة أهل الخير ويبقى جميل ذكرهم قدوة صالحة لمن يأتي بعدهم . وفريق يتفكه بسرد الحوادث الماضية، وثالث تسيطر عليه نزعات سياسية أو حزبية أو اجتماعية أو شخصية تجتذبه الى مراميها، وقد تحيده عن ذكر الحقيقة ناصعة. عارية ورابع روائي ينقل الحوادث كما تحلو له فيلبسها الشكل الذي يلائم ذوقه وروايته . وخامس يستهدف مجرد الشهرة أو المنفعة .

والمؤلف، عند نشر هذه الذكريات التاريخية عن مختلف العهود التي خبرها (العثماني والفيصلي والانتدابي والاستقلالي) قد اختار أن يكون من الفريق الأول، محتفظاً بذلك، في أواخر أيامه بما شاب عليه من اخلاص ومبدأ .

ويتضمن هذا الجزء الرابع من ذكريات الحكيم تاريخ سورية وخفايا سياستها خلال ٢٥ سنة سبقت جلاء الأجنبي عنها .

الثمن ٢٠ ل . ل . او ما يعادلها